الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي تبسي – تبسة–
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

عنوان الأطروحة

النخبة السياسية وقيم المواطنة في الجزائر

–دراسة ميدانية في ولاية الوادي –

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD) في: علم الاجتماع
تخصص علم اجتماع سياسي

إعداد الطالب
رقيق عبدالله

إشراف الأستاذ الدكتور
صوالحية منير

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
عاشور المولدي	أستاذ محاضر أ	رئيساً	جامعة العربي التبسي – تبسة-
صوالحية منير	أستاذ التعليم العالي	مشرفاً ومقرراً	جامعة العربي التبسي – تبسة-
مالك محمد	أستاذ محاضر أ	مناقشاً	جامعة العربي التبسي – تبسة-
مزيوة بالقاسم	أستاذ محاضر أ	مناقشاً	جامعة العربي التبسي – تبسة-
حمداوي عمر	أستاذ التعليم العالي	مناقشاً	جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –
بوترعة بلال	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	جامعة حمه لخضر – الوادي –

السنة الجامعية : 2021/2020.

الإهداء

إلى روح أبي دومًا المحبّة للعلم والمعرفة وإيمان الحالمين برقي أقدارنا.

إلى أمي التي وثقت بدعاء فجرها في أن أكون للجدّ والاجتهاد والرضى نبراس طريق.

إلى رفيقة الأمنيات السامية الجميلة الشاهقة رغم التعب فخطّت بيمينها كلمات سعادتي.

إلى القادمين الذين يرسمون طريق الأمل أبنائي يامن، سعد، ومزيان.

إلى اخوتي وأخواتي وعائلتي وأهلي، بلدي وبلدتي، أصدقائي وأحبتي.

إلى شرفاء هذه الأمة ورجالها إلى رجال التربية والتعليم، إلى كل من علمني من يوم خط قلمي ونطق بالحروف لساني.

لكم جميعاً أيها العابرون بأقداركم بكل شموخ واعتزاز أهدي عملي.

رقيق عبد الله

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي قال في كتابه العزيز:

﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴿٧﴾ ﴾

سورة إبراهيم. أية 07.

والصلاة والسلام على خير مبعوث للأنام سيدنا محمد (ص) وبعد: أتوجه بجزيل الشكر لأستاذي الدكتور منير صوالحية على تفضّله بالإشراف على الأطروحة وعلى ما قدمه لي من نصح وتوجيهات لإخراج هذا البحث وسبيل إتمامه أستاذي الكريم أقدم لك ثانية أسمى معاني التقدير والاحترام وأتمنى أن أكون عند حسن الظن وأن أرد الجميل بجميل معرفة بخدمة العلم والمعرفة في سبيل النهوض بأمتنا عامة وببلدي الجزائر خاصة.

كما لا يفوتني أن أقدم شكري وأمتناني إلى إدارة قسم علم الاجتماعية ومعهد العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة العربي التبسي على جهودهم المبذولة في التنظيم المحكم والسير الحسن للدفعة. كما أتقدم لكل فريق التكوين من أساتذتي الكرام الذين تولوْا تأطيرنا فكانت معارفهم نبراس طريق وشعاع نور فجازاهم الله كل خير.

وكل الشكر موصول إلى من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة ولو بالنصح والكلمة الطيبة والدعاء، أخصّ بالذكر أساتذتي في معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية لجامعة حمه لخضر بالوادي. كما لا يفوتني أن أقول أنه من لا يشكر الناس لا يشكر الله، فكل الشكر لأعضاء المجالس المنتخبة ولرئاسة الديوان ومديريات الولاية المختلفة وأخصّ بالذكر أعضاء مجلس الأمة وأعضاء المجلس الشعبي الوطني ورئيس المجلس الشعبي الولائي وأعضائه والسادة رؤساء المجالس البلدية كل باسمه وأعضاء مجالسهم المحترمين وكذا اخوتي واخواتي ممن شاركوني مقاعد الدراسة من يوم الحرق الأول إلى هذا العمل.

ملخص الدراسة:

تناولت الدراسة الحالية النخبة السياسية وقيم المواطنة التي تعرضت إلى التأويلات والتداخلات عبر الصياغة والطرح لتعزيز قيم أبعادها وعناصرها من مختلف النخب والفاعلين الاجتماعيين، ولعل أبرز هؤلاء هي النخبة السياسية التي تقود عمليات التحول ومظاهر التنمية والاصلاح السياسي ضمن المشاركة مع باقي المؤسسات الدولة عبر استنادها إلى الهيمنة الانتخابية كأحد إفرازات الحداثة المجتمعية في أي دولة، لتطرح دراستنا السؤال الرئيسي التالي: ماهو دور النخب السياسية في ترسيخ قيم المواطنة في الجزائر؟

واستنادا على المنهج الوصفي التحليلي الملائم لمتغيرات الدراسة،التي استهدفت 541 منتخبا بولاية الوادي، معتمدين على استمارة لجمع البيانات والاحصائات بعد درسة خصائصها السيكومترية، وبعد رصد الدرجات ومعالجتها احصائيا حاولت الدراسة الإحاطة بكل أدوار النخبة السياسية وفاعليتها وعلاقة التأثير الممارس لترسيخ قيم المواطنة في الجزائر حيث فكت لُبس الاشكال وتعرضت للأدوار والعوائق التي واجهت النخبة السياسية في تعزيز قيم المواطنة في الجزائر. وتوصلنا الى النتائج التالية:

- للنخبة السياسية في الجزائر دور فعال في ترسيخ قيم المواطنة
- تساهم النخبة السياسية في الجزائر، في ترسيخ قيم الانتماء والولاء الوطني
- للنخبة السياسية في الجزائر، دور في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية
- تتسم مواقف النخبة السياسية في الجزائر، بعدم تمييزها بين عناصر الهوية الوطنية

وتم تفسير ومناقشة النتائج في ضوء: المضمون النظري للدراسة،الفرضيات والدراسات السابقة

Résumé

Résumé de l'étude: Le concept de citoyenneté est l'un des concepts civilisationnels pour lesquels beaucoup se sont battus à la lumière de la modernité de l'État et des réalisations de la société civilisée. Sa présence dans la sociologie, la politique et la philosophie se chevauchaient, et l'idée de citoyenneté et ses valeurs ont été exposées à des interprétations et des interactions à travers la formulation et la proposition pour valoriser les valeurs de ses dimensions et éléments de diverses élites et acteurs sociaux. L'élite politique qui dirige les processus de transformation et les aspects du développement et de la réforme politique dans le cadre de la participation avec le reste des institutions étatiques en s'appuyant sur la domination électorale comme l'une des sécrétions de la modernité sociale dans n'importe quel pays. Notre étude pose la question principale suivante: quel est le rôle des élites politiques dans la consolidation des valeurs de citoyenneté en Algérie?

Sur la base de l'approche descriptive et analytique adaptée aux variables de l'étude, qui a ciblé 541 électeurs de la wilaya d'El-Oued, en s'appuyant sur un formulaire de collecte de données après étude de leurs caractéristiques psychométriques, et après avoir suivi les scores et les avoir traités statistiquement, l'étude a tenté de saisir tous les rôles de l'élite politique, leur efficacité et la relation de l'influence exercée pour consolider les valeurs de citoyenneté en Algérie. Les formes et exposé les rôles et les obstacles auxquels l'élite politique est confrontée dans la promotion des valeurs de citoyenneté en Algérie. Et nous avons atteint les résultats suivants:

L'élite politique a un rôle actif dans la consolidation des valeurs de citoyenneté en Algérie

L'élite politique a un rôle à jouer dans la consolidation des valeurs d'appartenance sociale en Algérie, dans le cadre de son interaction avec sa communauté locale basée sur des élites intermédiaires.

Les élites politiques ont contribué au renforcement des valeurs de fidélité à la patrie en Algérie

Les élites politiques ont travaillé pour sensibiliser à la responsabilité sociale en Algérie

Les élites politiques ont renforcé les valeurs de l'élite nationale en Algérie

Les résultats ont été interprétés et discutés à la lumière: du contenu théorique de l'étude, des hypothèses et de quelque études précédentes.

Summary

The concept of citizenship is one of the civilizational concepts that many have fought for in light of the modernity of the state and the achievements of the civilized society. Its presence in sociology, politics and philosophy overlapped, and the idea of citizenship and its values were exposed to interpretations and interactions through formulation and proposition to enhance the values of its dimensions and elements from various elites and social actors. The political elite that leads the transformation processes and aspects of development and political reform within the participation with the rest of the state institutions by relying on electoral dominance as one of the secretions of societal modernity in any country. Our study raises the following main question: What is the role of political elites in consolidating the values of citizenship in Algeria?

Based on the descriptive and analytical approach appropriate to the variables of the study, which targeted 541 voters in the wilaya of El-Oued, relying on a form to collect data after studying their psychometric characteristics, and after monitoring the scores and treating them statistically, the study tried to capture all the roles of the political elite, their effectiveness and the relationship of the practicing influence to consolidate the values of citizenship in Algeria. The forms and exposed the roles and obstacles that faced the political elite in promoting citizenship values in Algeria. And we reached the following results:

The political elite has an active role in consolidating the values of citizenship in Algeria

The political elite has a role in consolidating the values of social belonging in Algeria, as part of its interaction with its local community based on intermediate elites.

The political elites contributed to strengthening the values of loyalty to the homeland in Algeria

The political elites have worked to raise awareness of social responsibility in Algeria

The political elites strengthened the values of the national elite in Algeria

The results were interpreted and discussed in light of: the theoretical content of the study, hypotheses and previous studie

فهرس المحتويات

الإهداء
كلمة شكر وتقدير
ملخص الدراسة:
فهرس المحتويات
المقدمة.....أ

الباب الأول :

الاطار المنهجي والمفاهيمي للدراسة

الفصل الأول: مدخل منهجي للدراسة

1. إشكالية الدراسة:.....2
2. تساؤلات الدراسة:.....5
3. تحديد الفرضيات:.....5
4. أهمية الدراسة:.....5
5. أسباب اختيار الدراسة:.....6
6. أهداف الدراسة:.....8
7. التعريفات الإجرائية للمفاهيم الأساسية للدراسة:.....8
8. منهج الدراسة:..... 24
9. الدراسات السابقة واستفادة الدراسة الحالية منها:..... 25

الفصل الثاني: ماهية النخبة السياسية

تمهيد:..... 50
1. أنواع النخب: 51
2. مفهوم النخبة: 53
3. مفهوم النخبة السياسية: 58
4. الخصائص البنائية للنخبة السياسية:..... 62
5. فاعلية النخبة السياسية:..... 64

6. مميزات النخبة السياسية:..... 65
7. النخبة السياسية في الجزائر: 68
8. النظريات المفسرة للنخبة السياسية: 81

الفصل الثالث: المواطنة قيمها وأبعادها

تمهيد:..... 101
1. مفهوم المواطنة:..... 102
2. أبعاد المواطنة وتطورها :..... 108
3. قيم المواطنة:..... 125
4.العناصر التي تقوم عليها المواطنة:..... 126
5. العمل الجمعوي:..... 138
6. المجتمع المدني:..... 147
7. النظريات المفسرة للمواطنة: 152

الباب الثاني:الاطار الميداني للدراسة

الفصل الرابع: الاجراءات المنهجية للدراسة

1. مجالات الدراسة: 192
2. مجتمع الدراسة وخصائصه:..... 211
3. الأدوات المستخدمة في الدراسة:..... 222
4. الأساليب الإحصائية للدراسة: 228

الفصل الخامس: النخبة السياسية وقيم الانتماء والولاء الوطني

تمهيد:.....231
1. النخبة السياسية والمجتمع المحلي:..... 231
2. النخبة السياسية والمجتمع المدني:..... 234
3. النخبة السياسية والانتماء الوطني:..... 237
4.النخبة السياسية الممثل المجتمعي: 240
5- النخبة السياسية والانتماء الاجتماعي:..... 242
6-النخبة السياسية ودورها في الحياة الاجتماعية..... 245

7 النخبة السياسية وقيم الولاء الوطني: 248
8- النخبة السياسية والالتزام الحزبي :..... 251
الاستنتاج الجزئي الأول :..... 268

الفصل السادس: النخبة السياسية والتحسيس بالمسؤولية الاجتماعية

تمهيد:..... 281
1.المسؤولية الاجتماعية: 281
2. النخبة السياسية والتحسيس بالحقوق والواجبات للمواطن..... 284
3. النخبة السياسية ودورها في العمل الجمعوي: 295
4.المشاركة السياسية: 299
5. النخبة السياسية والتفاعل اليومي للمواطن : 303
6. النخبة الساسية ورضاها عن دورها المسؤول..... 307
الاستنتاج الجزئي الثاني :..... 314

الفصل السابع: موقف النخبة السياسية من عناصر الهوية الوطنية

تمهيد:..... 328
1.عناصر الهوية الوطنية(الاسلام، العروبة،الامازيغية) 328
2.عناصر الهوية في العمل السياسي:..... 333
3.النخية السياسية وعنصر اللغة الامازيغية..... 337
4.النخية السياسية وعنصر الهوية الاسلامية..... 340
5.النخية السياسية وعنصر الهوية العربية..... 344
الاستنتاج الجزئي الثالث: 356
الإستنتاج العام : 361
توصيات 364
الخاتمة..... 368
قائمة المصادر والمراجع..... 375
الملاحق

فهرس الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
1	جدول مساحة كل بلدية	194
2	تطور عدد السكان حسب البلديات	195
3	المجالس الشعبية البلدية	197
4	الاصوات المعبرة عنها للمجلس الشعبي الوطني	204
5	يمثل مجتمع الدراسة الكلي ب 541 فرداً مقسّم حسب الانتماء الحزبي وتصنيف المجالس البلدية، الولائية، الوطنية، الأمة (ذكوراً وإناثاً) لولاية الوادي	209
6	توزيع مجتمع الدراسة (ذكور–إناث) عبر كل المجالس المنتخبة:	213
7	توزيع أفراد مجتمع الدراسة على أساس منتخبي المجالس الشعبية البلدية لولاية الوادي (ذكور– إناث)	214
8	توزيع مجتمع الدراسة على أساس منتخبي المجلس الولائي لولاية الوادي (ذكور –إناث)	215
9	توزيع مجتمع الدراسة لمنتخبي المجلس الشعبي الوطني لولاية الوادي (ذكور – إناث)	216
10	توزيع مجتمع الدراسة لمنتخبي مجلس الأمة لولاية الوادي (ذكور– إناث)	217
11	يبين توزيع مجتمع الدراسة حسب السن	218
12	النخبة السياسية وتفاعلها مع المجتمع المحلي	231
13	النخبة السياسية و تأثير على المجتمع المدني	234
14	النخبة السياسية و دور في تعزيز الانتماء الوطني	237
15	النخبة السياسية و صوت المجتمع	240
16	دور النخب السياسية في تعزيز الانتماء المجتمعي	242
17	النخبة السياسية ودورها في الحياة الاجتماعية	245

18	تعزيز قيم الولاء الوطني من مهام النخبة السياسية	249
19	الالتزام الحزبي للنخبة السياسية على فاعليتها في الولاء للوطن بشكل إيجابي	251
20	الموقف السياسي للنخبة السياسية من السلطة على قيمة الولاء للوطن	254
21	مساهمة النخبة السياسية في إرساء السلم الاجتماعي	257
22	رضى النخبة السياسية على دورها في تعزيز قيم الولاء الوطني	259
23	النخبة السياسية الحفاظ على قيم الولاء الوطني	263
24	النخبة السياسية ودورها في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية	281
25	النخبة السياسية والتحسيس بالحقوق والواجبات للمواطن	284
26	المسؤولية الاجتماعية من صميم أعمال النخبة السياسية.	287
27	النخبة السياسية ودورها في التغيرات الاجتماعية الراهنة	290
28	النخبة السياسية ودورها في العمل الجمعوي	295
29	المشاركة السياسية للنخبة عزز من قيم المسؤولية الاجتماعية	299
30	النخبة السياسية للنخبة دورا في معايشة المواطن حياته الاجتماعية	301
31	النخبة السياسية ورضاها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية	307
32	النخبة السياسية والانسياق وراء نزاعات المشترك للهوية، الوطنية، الاسلام، الهوية، العروبة، الأمازيغية	328
33	النخبة السياسية مقومات الهوية الوطنية في عملها السياسي.	333
34	النخبة السياسية وترسيخ القيم الهوية الأمازيغية	337
35	النخبة السياسية والحفاض على مقومات الهوية الإسلامية	340
36	النخبة السياسية وحافضها على مقومات الهوية العربية	344
37	النخبة السياسية ورضى عن دورها في إرساء قيم الهوية الوطنية	348
38	النخبة السياسية واستعمالها لقيم الهوية الوطنية في مشروعها السياسي	352

فهرس الأشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
1	توزيع مجتمع الدراسة لمنتخبي المجلس الشعبي الوطني لولاية الوادي	216
2	يبين توزيع مجتمع الدراسة حسب السن	218
3	النخبة السياسية وتفاعلها مع المجتمع المحلي	231
4	النخبة السياسية و تأثير على المجتمع المدني	234
5	النخبة السياسية و دور في تعزيز الانتماء الوطني	235
6	النخبة السياسية و صوت المجتمع	237
7	دور النخب السياسية في تعزيز الانتماء المجتمعي	243
8	النخبة السياسية ودورها في الحياة الاجتماعية	245
9	تعزيز قيم الولاء الوطني من مهام النخبة السياسية	249
10	الالتزام الحزبي للنخبة السياسية على فاعليتها في الولاء للوطن بشكل إيجابي	252
11	الموقف السياسي للنخبة السياسية من السلطة على قيمة الولاء للوطن	254
12	مساهمة النخبة السياسية في إرساء السلم الاجتماعي	257
13	رضى النخبة السياسية على دورها في تعزيز قيم الولاء الوطني	260
14	النخبة السياسية الحفاظ على قيم الولاء الوطني	263
15	النخبة السياسية ودورها في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية	281
16	النخبة السياسية والتحسيس بالحقوق والواجبات للمواطن	284
17	المسؤولية الاجتماعية من صميم أعمال النخبة السياسية.	288
18	النخبة السياسية ودورها في التغيرات الاجتماعية الراهنة	291
19	النخبة السياسية ودورها في العمل الجمعوي	295
20	المشاركة السياسية للنخبة عزز من قيم المسؤولية الاجتماعية	299
21	النخبة السياسية للنخبة دورا في معايشة المواطن حياته الاجتماعية	303
22	النخبة السياسية ورضاها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية	307

23	النخبة السياسية والانسياق وراء نزاعات المشترك، الوطنية، الاسلام، الهوية، العروبة، الأمازيغية	326
24	النخبة السياسية مقومات الهوية الوطنية في عملها السياسي.	333
25	النخبة السياسية وترسيخ القيم الهوية الأمازيغية	337
26	النخبة السياسية والحفاض على مقومات الهوية الإسلامية	340
27	النخبة السياسية وحافضها على مقومات الهوية العربية	344
28	النخبة السياسية ورضى عن دورها في إرساء قيم الهوية الوطنية	348
29	النخبة السياسية واستعمالها لقيم الهوية الوطنية في مشروعها السياسي	352

مقدمة

لقد أفرز الفكر الإنساني مجموعة من المفاهيم الحضارية ضمن تراكم منجزاته المجردة والنظرية, في ظل حياته المجتمعية وواقعة الحداثي فاحتل مفهوم المواطنة قيمها وعناصرها حضورًا بارزًا في دراسات علم الاجتماع كذا الدراسات الفلسفية والسياسية، ضمن ثقافة التعبير عن ظاهرة تتداخل فيها السياسة والثقافة الاقتصاد والاجتماع، فتعرض المفهوم وقيمه إلى التأويلات والتداخلات ضمن ضبابية الصياغة والطرح وحتى التطبيق في وعي النخب عامة والسياسية خاصة, والتي تقود واقع عمليات التحول الديمقراطي وعموم مظاهر التنمية والإصلاح السياسي وتمارس أنماط العلاقات السلطوية ضمن المشاركة المتفاوتة مع باقي مؤسسات الدولة, إن مجموع الأنساق والمؤسسات القائمة تجعل من النخبة السياسية عبر افراز العملية النتخابية بمجموعها متمثلة في المنتخبين ذا أثر وعلاقة بين المؤسسات الاجتماعية بمفهومها الشامل داخل المنظومة السياسية والتناغم المجتمعي، فالنخبة السياسية في الجزائر كما باقي المجتمعات الحداثية استندت إلى الهيمنة الانتخابية وفق الانسجام والوحدة فكانت المواطنة قيمها وعناصرها قوام أي ممارسة أو أي عملية ديمقراطية فمن غير الممكن أن يتكون نظام ديمقراطي لا يقر للأفراد في المجتمع بممارسة مواطنيتهم ضمن حقل الدولة.

إن الفرد المجتمعي هو فاعل العملية السياسية فإذا لم يكن ممارس لقيم المواطنة كرابطة قانونية وسياسية بين الأفراد والدولة تفرضها قيم الإنسان وحقوقه فإن هذه العملية الديمقراطية لا قيمة لها.

إن المواطنة تنطوي على قيم سياسية واجتماعية, ثقافية ومؤسسية فاعلة للمواطن والدولة فهي تشكل وعيا من المواطن الفرد التابع للسلطة السياسية في الدولة إلى المواطن المشارك والموجه والفاعل ضمن وعي للسلطة السياسية.

إن فاعلية النخبة السياسية في محاولة بناء شخصية وطنية موحدة للشعب يبرز تشكيل العلاقة السياسية بين المجتمع ونخبته السياسية والدولة وفق علاقة المواطنة والتأثير الإيجابي في العقل الجمعي المجتمعي.

إن الحداثة المجتمعية للدول اعتبرت النخبة السياسية تفاعلها الأهم في اعتبار المواطنة وقيمها وعناصرها كذا أبعادها ضرورة لبناء منظومتها الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

إن صوابية الفعل السياسي وعقلنته ضمن شرعنته لتكريس حقوق المواطنة ورسم دلالات أسس الهيكلة القانونية في بناء الدولة الديمقراطية, إن هابرماس حين أطلق المواطنة الدستورية وهي مجموعة الروابط الاختيارية والتي تكون معقودة في إطار أفق وطني يحكمهُ الدستور.[1]

وشعور الفرد بانتمائه إلى جماعة مدنية مؤسسة على المشاركة والقيم السياسية لم تكن كافية بمفهومها الأشمل لتتضمن مجموعة الحقوق التي تكفلها الدولة لمن حصل على جنسيتها وتعاقداتها القانونية عبر اشباع الحاجات الأساسية وتعاقد حول المصالح والغايات المشتركة في إطار الالتزام القانوني والأخلاقي والوجداني في آداء الواجب وأخذ الحقوق في إطار مجتمع المواطنة المتكاملة عبر مؤسساته الاجتماعية والسياسية الفاعلة في مجتمعه المحلي والمدني، فكانت الصعوبات المذكورة سلفا كتحدي لمفهوم المواطنة ضمن تداخلات النسقية لفاعلية المفهوم وعلاقته بالنخبة السياسية في واقع التأثير والتأثر، ودور النخبة السياسية في ترسيخ قيمها من انتماء اجتماعي وولاء وطني في تفعيل النخبة السياسية للمسؤولية الاجتماعية عبر الحقوق والواجبات والمشاركة السياسية, كذا مواقف النحبة السياسية من عناصر الهوية الوطنية في الجزائر.

[1] ـ سيلا بن حبيب من كانط إلى هاربرماس سيادة الدولة في ظل عالمية المواطنة مقال نشر في المجلة الألمانية. Tterfiir deutshe und internationele pohitk 6/2009.

وبغية التناول الموضوعي لهذه الدراسة ثم تقسيم إجراءات الدراسة الى بابين:

الباب الاول:الاطار المنهجي والنظري للدراسة ويضم ثلاث فصول

الباب الثاني: الاطار الميداني للدراسة ويضم أربع فصول

وفيمايلي تفصيل في مضامين الفصول:

الفصل الأول: أبرزنا من خلاله موضوع الدراسة الذي تناولنا فيه تحديد الاشكالية وزوايا الدراسة وتحديد التساؤل الرئيسي وكذا صياغة الفرضيات وتطرقنا الى مجموع المفاهيم الأساسية للدراسة، إضافة إلى طرح الأهمية العلمية والعملية للدراسة، وأسباب اختيارها (الذاتي والموضوعي), وكذا المنهج المستخدم فمن خلال جملة القراءات المتسعة عبر الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة التي نشترك في متغير تابع أو مستقل معها إلى التعريفات الإجرائية لمفاهيم الدراسة. وتم اختيار بعض الدراسات السابقة والمشابهة من حيث المتغيرات المذكورة التي تطرقت إلى الموضوع ذاته سواء النخبة السياسية أو المواطنة وقيمها.

أما **الفصل الثاني** والذي تطرقنا فيه إلى جملة من عناصر المهمة لتوضيح بعض المتغيرات ذات الصلة بمفهوم النخبة السياسية والمفاهيم المرتبطة بها وأنواعها والخصائص البنائية للنخبة السياسية عبر سماتها واتجاهاتها، كما تطرق الفصل الثاني إلى فاعلية النخب السياسية، والمميزات الخاصة والعامة ومنه التطرق إلى النخب عامة والسياسية خاصة في الجزائر وخلصنا خلال هذا الفصل إلى المدارس والرؤى النظرية والمداخل والاتجاهات للنخبة السياسية وكيفية تشكلها عبر الآلية الانتخابية كطرح لحداثة المجتمعات المدنية.

أما **الفصل الثالث** فتطرقنا فيه إلى المواطنة قيمها وأبعادها ضمن المفاهيم المرتبطة بها وتطورها كمفهوم عبر التاريخ إلى قيمها من مساواة وحرية ومشاركة سياسية ومسؤولية اجتماعية ضمن عناصر هذه القيم الممارسة.

كما تطرقنا الى ركائز وأبعاد المواطنة كقيم مشتركة وفاعلة من مساواة وعدل وحرية وتكافؤ الفرص التعدد والتنوع الديمقراطية، لنتطرق الى أبعاد المواطنة عبر البعد القانوني والبعد المعرفي الاجتماعي السياسي المعنوي المهاراتي والانتمائي الديني والمكاني ضف إلى ذلك لطرح قيمة الهوية وعناصرها عامة وفي الجزائر خاصة مرتحلة عبر التاريخ الوطني إلى الجزائر المعاصرة وهويتها كذا قيمة الانتماء والولاء الوطني والسلم الاجتماعي وفق عناصرهم وخصائصهم وأهميتها

أما **الفصل الرابع** وكان مخصصا للإجراءات المنهجية للدراسة والذي تم من خلاله النزول الميداني والتعرف على جملة مجالات الدراسة الامبريقية سواء كان المجال البشري والمجال المكاني والزمني، وتحديد هاته المجالات سواء مجتمع الدراسة والأدوات المستخدمة وكيفية اختيار الإجراءات المنهجية المتبعة من أدوات معتمدة لجمع البيانات والملاحظة، المقابلة والاستبيان والأساليب الاحصائية المستخدمة لتحليل الظاهرة وفك آليات شيفرتها.

فيما خصّص **الفصل الخامس** إلى النخبة السياسية وقيم الانتماء والولاء الوطني. فكان عرض البيانات ونتائج الفرضية الاولى التي تنص على:

– تساهم النخبة السياسية في الجزائر في ترسيخ قيم الانتماء والولاء الوطني

أما الفصل **السادس** خصص للنخبة السياسية والمسؤولية الاجتماعية .

لنعرض من خلاله مناقشة نتائج الفرضية الثانية التي تنص على:

– للنخبة السياسية في الجزائر، دور في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية

أما الفصل **السابع** فكان تحت عنوان النخبة السياسية وعناصر الهوية الوطنية.

فنوقشت من خلاله نتائج الفرضية الثالثة التي تنص على:

– تتسم مواقف النخبة السياسية في الجزائر، بعدم تمييزها بين عناصر الهوية الوطنية .

وبعد عرض نتائج الدراسة عبر الاستنتاجات الثلاثة والاتنتاج العام تم التوصل إلى توصيات وآفاق البحث الحالي، حيث جاءت الخاتمة لتحوصل ماجاء في الاطروحة والاجابة على الاشكال الرئيسي الذي تناوته ليتم عرضة الملاحق والمراجع المعتمد عليها.

الباب الأول :

الاطار المنهجي والمفاهيمي للدراسة

الفصل الأول: مدخل منهجي للدراسة

1- إشكالية الدراسة

2- تساؤلات الدراسة

3- تحديد الفرضيات

4- أهمية الدراسة

5- أسباب اختيار الدراسة

6- أهداف الدراسة

7- التعريفات الإجرائية للمفاهيم الأساسية للدراسة

8- منهج الدراسة

9- الدراسات السابقة واستفادة الدراسة الحالة منها

1. إشكالية الدراسة:

تواجه النخبة السياسية في الجزائر مشكلات متعددة من ناحية خلقنه دورها في تكريس قيم المواطنة وتعزيزها من عدالة اجتماعية عبر محور الانتماء الاجتماعي إلى المشاركة السياسية عبر فعلها السياسي إلى الحرية وقيم الهوية العامة متمثلة في الانتماء الاجتماعي والولاء الوطني, ومسؤوليتها السياسية تجاه مجتمعها، حيث شغل الموضوع جدلا واسعا في الأوساط الفكرية والثقافية والاجتماعية سواء على المستوى العام أو الخاص, في ظل ما تعيشه الجزائر من حراك اجتماعي ذو مطالب متعددة وتطلعات للمستقبل عبر نخبته السياسية والدعوة إلى إرساء قيم المواطنة من مساواة في الحقوق إلى المشاركة السياسية والاجتماعية وطرح مفهوم المواطنة كمشترك جمعي يلح على النخبة بأنواعها والسياسية خاصة إلى طرح ومناقشة إشكاليتها في التفاعل والتأثير في التعزيز والترسيخ في الدور والفعل, إلى مستوى يسمح لها أي النخبة السياسية في مناقشة إشكالية قيم الانتماء والولاء الوطني والمسؤولية الاجتماعية ومواقف النخبة السياسية من عناصر الهوية الوطنية وبناء مقومات الهوية الوطنية نحو مشترك غير قابل للمزايدة, وفهم هذه التحولات وكذا ممارسة العمل الديمقراطي الذي يعزز قيم المواطنة لدى الفرد المجتمعي في الجزائر، فكانت المطالبات سوى من السلطة أو الفاعلين الاجتماعيين إلى تفعيل دور النخبة السياسية عبر منتخبيها في إرساء قيم المواطنة وتعزيزها وفق الثقافة السياسية والاجتماعية المشتركة والتوافق الوطني ومبادئ الأمة.

ومن ثمة كانت المشكلات التي تحاول دراستنا البحث في عمقها, ومن أن دور النخبة السياسية حقيقة يتمثل في ترسيخ قيم الانتماء والولاء الوطني عبر تأثيرها وتفاعلها مع المجتمع المحلي، وكذا من حيث إشكالية الالتزام الحزبي والسلم الاجتماعي والفعل السياسي المتداول إلى مشاركتها السياسية عبر إدراك معنى الحقوق والواجبات وطرح العوائق المثبطة لدورها.

كذا علاقة النخبة بعناصر الهوية الوطنية عبر أدائها الاجتماعي في الجزائر في ظل ما يعيشه المجتمع من راهن اجتماعي يتطلع إلى المواطنة ضمن قيمها العامة وعناصرها الفاعلة والارتقاء بالنخبة السياسية إلى مستوى الفعل والممارسة, وفي التعزيز التأثير الفاعل والمساهمة النشطة في ترسيخ المواطنة وتغليب المصلحة العامة بسلوك اجتماعي رفيع يمارس الحقوق والواجبات ضمن الحياة المشتركة في كل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية عبر أنساق التنوع والتسييج القانوني والدستوري لطرفي المعادلة الاجتماعية حاكم ومحكوم والوصول إلى الدولة الديمقراطية وعلو إرادة الشعب ضمن وعي وإدراك مجتمعي لقيم المواطنة وعناصرها الفاعلة ضمن ثقافة سياسية تعتمد على الممارسة والفعل السياسي الفاعل للنخبة السياسية بعيدا عن التأمل السياسي والوجدان السياسي والعلو بمدنية المجتمع وتقليص الفجوة بين الفرد والدولة, وإحداث أهداف مشتركة.

جيث أنه لا يوجد مجتمع عبر تاريخ الإنسانية لم يُنتج نُخبه، نخبًا متنوعة تبرز فيها النخب السياسية في ظل إطار القانون وحداثة المجتمعات عبر مؤسسات انتخابية فهي ثمرة الطابع المؤسساتي التنظيمي .

فقوة التأثير في المجتمع الحديث اطّلعت بها النخبة السياسية ضمن المؤسسة الانتخابية فكان لها البناء والتأثير الاجتماعي، إن النخبة السياسية في الجزائر وعبر منطلق ما طُرح من حداثة المجتمع ومؤسساته وانفراد النخبة السياسية عبر المؤسسات المنتخبة وعلاقة هذه النخبة بقيم المواطنة ضمن التعزيز والتأثير لقيمها الفاعلة عبر تعددية القيم والاتجاهات المعاصرة وبناء دولة القانون وحقوق المواطنة, وإدراك معنى وأهمية القيم الكبرى والعيش المشترك والسلم الاجتماعي والولاء الوطني والمسؤولية الاجتماعية والمشاركة السياسية وتعزيز عناصر الهوية الوطنية النابعة من الحرية وقيم الانسان الكبرى لتكون ضمن ثقافة النخبة السياسية ومدركات أفرادها ومعتقداتهم

واتجاهاتهم نحو المواطنة وقيمها وما تحمله تلك الثقافة السياسية والوعي الفاعل للنخبة السياسية من مضامين وأحكام وتطلعات عن المواطنة وقيمها, فالمشاركة السياسية والمسؤولية الاجتماعية، الانتماء والولاء والهوية على اعتبارهم العناصر الاساسية للمواطن, حيث أنّه لا يمكن لنظام سياسي أن يعيش في صندوق الثلج وإن النخبة السياسية في الجزائر عبر الممارسة الاجتماعية ومجمل التحولات أفقدت الفرد الجزائري ثقته في نخبته السياسية عبر تبرير للنخبة أن دورها تم تسييجه عبر قوانين أنصفت الإدارة وقيدت المنتخب.

كذا ظهرت إشكالية مساهمتها في قيم الولاء الوطني وهل هي قيم للولاء السلطوي الخاضع لمكانيزمات الهيكل السياسي والحزبي أو هو اشمل وأعم.

فمن بين المشكلات التي واجهت النخبة السياسية هو دورها في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية وموقفها اتجاه عانصر الهوية الوطنية, في ظل عزل هذه النخبة عن المطالب الاجتماعية العامة وقيم المواطنة المنشودة بشكل خاص ووجدت النخبة السياسية نفسها في إشكاليات متعددة لأدوارها المختلفة تجاه المجتمع الجزائري وقيمة المواطنة ذو الآثار المحورية و عليه نطرح السؤال الرئيسي.

ما هو دور النخبة السياسية في ترسيخ قيم المواطنة في الجزائر؟

وعلى ضوء الإشكال الرئيسي المطروح لهذه الدراسة ولما كانت له عوامل متعددة في أوجهها فإننا اقتصرنا دراستنا على أوجه هامة ومحورية تتمثل في الانتماء والولاء الوطني ضمن المشاركة السياسية، والمسؤولية الاجتماعية وقيم الهوية وعناصرها الوطنية.

من خلال ما سنتعرض له من أسئلة جزئية تتمثل فيما يلي:

2. تساؤلات الدراسة:

- هل للنخبة السياسية في الجزائر مساهمة في قيم الانتماء والولاء الوطني ؟

- هل للنخبة السياسية في الجزائر، دور في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية ؟

- ماهو موقف النخبة السياسية في الجزائر اتجاه عناصر الهوية الوطنية ؟

3. تحديد الفرضيات:

يتسنى للباحث من خلال هذه الدراسة الاستعانة بفرضيات وذلك من أجل الإحاطة بالأسئلة في مختلف جوانبها والتحقق منها في أطرها الامبريقية عمدنا إلى سن الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

- تساهم النخبة السياسية في الجزائر، في ترسيخ قيم الانتماء والولاء الوطني.

الفرضية الثانية:

- للنخبة السياسية في الجزائر، دور في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية.

الفرضية الثالثة:

- تتسم مواقف النخبة السياسية في الجزائر، بعدم تمييزها بين عناصر الهوية الوطنية.

4. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال الموضوع المطروح والنتائج المترتبة عنه،ويمكن ذكرها في الأهمية العلمية والعملية، فقد حظي موضوع النخبة السياسية وقيم المواطنة حيزا هاما في مختلف النظم السياسية المعاصرة على المستويات المحلية والعربية والعالمية.

أ-الأهمية العلمية:

من منطلق أن قضية المواطنة هي محور اهتمام القيادات السياسية حيث أن الاهتمام بتطوير قيم المواطنة يعد ركيزة أساسية للإصلاح والتنمية وعنصرا حيويا في بناء نهضة الوطن وكذلك بعدا مهما من أبعاد الأمن القومي إذا ما أردنا أن نحتل مكانة نستحقها في العالم إلا بقدرتنا على الحفاظ عن هويتنا وقيمنا المجتمعية والوطنية فهو السبيل الأمثل في ذلك، وعلى الرغم من كثرة البحوث التي وجهت نحو هذه الظاهرة إلا أن نتائج البحوث لم تؤدي إلى الرضا والكفاية في هذا الموضوع لطبيعته الديناميكية التي تعرف طابعا متغيرا نتيجة عدم الاستقرار السياسي الذي يعيشه العالم وحراكه المستمر.

ب-الأهمية العملية:

تكمن أهمية دراسة النخبة السياسية وقيم المواطنة في الجزائر فيما يلي:

. النخبة السياسية تدخل ضمن دراسات علم الاجتماع السياسي محل اختصاصنا يستدعي الدراسة المعمقة.

. كون النتائج السلبية للخطط السياسية التي مرت بها كثير من النظم المجتمعية لها تأثير على الفرد والمجتمع تستدعي الدراسة والوقوف على الأسباب ذات العلاقة، ولأنه يساهم في تعزيز القيم محل الدراسة النظرية والميدانية.

5. أسباب اختيار الدراسة:

تتبلور أسباب اختيارنا لهذه الدراسة التي تتجلى في دراسة الظرف السياسي الراهن التي تعيشه النخبة متمثلة في دورها تجاه مجتمع نشأتها ومحور اهتمامها الفاعل وتتمثل في ما يلي:

أ-أسباب ذاتية:

كون الباحث ناشط سياسي وفاعل نقابي ومهتم بمجالات البحث في الجوانب السياسية والاجتماعية ومنخرط في النضال السياسي وعضو في هيئات المجتمع المدني والحركة الجمعوية وعليه فقد كان اهتمامي منصبا على النخبة السياسية ونجاحاتها وإخفاقاتها في تعزيز وترسيخ وإرساء كل من القيم الكبرى للمواطنة من مشاركة سياسية واجتماعية وقيم الهوية الوطنية.

ب-أسباب موضوعية:

تتلخص الدوافع الموضوعية في تناول هذه الدراسة حول النخبة السياسية في ضوء متغيرات الراهن الاجتماعي وأشكاله السياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية والذاتية التي هي الأسباب المتعلقة بموضوع الدراسة ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أن موضوع الدراسة يعد من الاهتمامات الرئيسية لعلم اجتماع السياسي الذي يعني بالمجالات السياسية وخاصة بمشكلات النظم وتقديم حلول مناسبة لها.

. في كون المواطنة بما فيها من القيم المتعددة تعيش مشكلة حقيقية وتعد مشكلة من المشكلات التي تحول دون الوصول إلى الخطط الاجتماعية السياسية في مجتمعنا إلى العدالة الاجتماعية المنشودة في المجتمع الإنساني.

تعثر النخبة السياسية وتفاقم حجم المشكلات الاجتماعية مؤخرا حيث ازدادت الهوة بين النخبة السياسية في خططها والمجتمع المحلي في جميع هياكله وشرائحه مما عصف بالكثير من الأنظمة السياسية ووقوعها في مطب الثورات والانفجار الاجتماعي مما ينجم عن ذلك من تعاظم للظواهر الاجتماعية السلبية مثلا انعدام العدالة الاجتماعية وعدم الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية واضمحلال قيم الهوية الوطنية والانتماء والولاء المجتمعي.

إن التحولات البنائية في الهيكل الوظيفي للنظام السياسي والاقتصادي لمجتمعنا تقتضي التحكم في التقنيات الحديثة وذلك عن طريق تحسين المهارات السياسية والتي لن تتأتى إلا بإيجاد الحلول التي من شأنها الحد من المشكلات المشار إليها أعلاه وإعداد النخبة وتموينها.

الكشف عن العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية والذاتية والكشف عن القطيعة في الخطط التي تضعها النخبة والمأمول الاجتماعي في ظل الظروف الصعبة المشار إليها في الجزائر عامة وولاية الوادي كأنموذجا ميدانيا.

6. أهداف الدراسة:

من خلال خوض غمار البحث حول موضوع النخبة السياسية وقيم المواطنة والذي يسعى الباحث من وراءه هذا التناول النظري والتطبيقي إلى الوصول إلى مجموعة من الأهداف والمرامي وهي:

تسليط الضوء على النخبة السياسية وقيم المواطنة والتعريف بها.

معرفة عوامل الهوة بين الخطط النخبوية السياسية وقيم المواطنة الاجتماعية.

التوعية بالتأثيرات السلبية للخطط الخاطئة على الراهن الاجتماعي وضربة في قيمه وهويته الوطنية.

تسهيل وضع الحلول التي يمكن أن تتبع للتقليل مع تعثر النخبة السياسية والتي زادت من نسب القطيعة المجتمعية وقيمها والعمل على التنويه لخطورة القطيعة.

7. التعريفات الإجرائية للمفاهيم الأساسية للدراسة:

إن الحاجة إلى الجانب المفاهيمي المعتمد والذي يترجم بدوره المهمات البحثية التي يسعى الباحث من خلالها إلى فك اللبس حول بعض المفاهيم التي تجعل من البحث

العلمي عملية صحيحة ومجدية مترجمة لما يوحيه الميدان من تعريفات إجرائية يعتمدها الباحث من خلال مدى تطلعه للأطر الامبريقية للدراسة يجعلها كمرتكز نظري يساعده في بحثه، ومن خلال اختيار الباحث للدراسة الخاصة بالنخبة السياسية وقيم المواطنة في الجزائر حيث يتعرض إلى المفاهيم الأساسية للدراسة من خلال ما يلي:

. النخبة السياسية:

يومض مفهوم النخبة في اللغة بدلالة الانتخاب والاختيار والاصطفاء والانتقاء، وتكون "النخبة" بصيغة الجمع "نخبا" ترمز في أخص معانيها على السمو والارتفاع، لتدل على معنى الندرة والقلة متضمنة في ذاتها دلالات التميز ومعاني الصفاء والنقاء والانتخاب.

كما يعلمنا "دارون" هو حالة اصطفاء يرتقي فيها الأقوى والأفضل إلى المراتب العليا في سلم الوجود البيولوجي في دائرة الصراع المستديم من أجل الصيرورة والاستمرار والبقاء.[1]

وتدل كلمة النخبة في اللغة العربية على المختار من كل شيء وعلى الاصطفاء في كل أمر، ولا تحمل في دلالاتها العربية هذه طابعا سوسيولوجيا إبيستيمولوجيا أو أديديولوجيا فاقتصرت دلالتها على الخبرة اللسانية الصرفة التي وردت في قواميس اللغة العربية وفي مختلف الاستخدامات للإشارة إلى نخبة القوم وصفوتهم وعزوتهم. وتشتق كلمة النخبة في اللغة العربية من الفعل انتخب أي اختار، والانتخاب هو الاختيار والانتقاء. فنخبة القوم تعني خيارهم وصفوتهم .[2]

وقد أشار معجم المصطلحات السياسية والدولية، إلى أن "Elite" يقابلها بالعربية الصفوة، أي: علية القوم، وهم أقلية ذات نفوذ تحكم الأغلبية، وتلعب هذه الصفوة دورا قياديا، وسياسيا لإدارة جماعاتهم من خلال الاعتراف التلقائي بهم بصفتهم .[3]

[1] أ.د. علي أسعد وطفة ، في مفهوم النُّخب وتناظراته، منتدى الفكر اللبناني، الإصدار الاول، 27 أيار/ماي 2016.
[2] ابن منظور ، لسان العرب، ج4، دار المعارف، القاهرة، ص. 2468.
[3] أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات السياسية والدولية، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1989، ص ص، 53 ، 52.

أما في اللغة الإنجليزية قد أشتق مفهوم النخبة " Elite" اشتق من الفعل اللاتيني "Eligere" وتعني (يختار)، أي العنصر المختار. وجاء في قاموس أكسفورد أن النخبة Elite: "أقوى مجموعة من الناس في المجتمع ولها مكانتها المتميزة وهي ذات اعتبار".[1]

وفي إطلالات القواميس الفرنسية، أن النخبة أقلية متميزة عن الجماعات التي تنتمي إليها بامتلاكها الخاصية التفوق والقدرة بما تمتلكه من قدرات وخصائص وسمات ومميزات، ويعرف قاموس روبرت الفرنسي Le Robert النخبة بأنها "مجموعة من الأشخاص المتفوقين في الممارسة الاجتماعية في حقل اجتماعي معين، وهم يمتلكون القدرة على التأثير في المجال السياسي والاجتماعي" .[2]

وفي رؤية لأغلبية الباحثين أن استخدام كلمة النخبة " Elite" حديثة نسبيا في اللغتين الفرنسية والإنكليزية حيث استخدمت هذه الكلمة لأول مرة في القرن السابع عشر، كما يورد بوتمور في كتابه الصفوة والمجتمع .[3]

ومن ثم كان استخدام المفهوم في عام 1823 لوصف النخب الاجتماعية وأوضاع الحياة الطبقية في أوروبا بصورة عامة، ومن ثم شاع استخدام هذه الكلمة بين صفوف المفكرين الباحثين في نهاية القرن التاسع عشر ليعبر عن الفئات الاجتماعية الأكثر تميزا في المجتمع تلك التي تحتل مكانا مميزا في الهرم الاجتماعي ولا سيما في المجالات السياسية والعسكرية والثقافية.[4]

[1] The Oxford English Dictionary, Vol.111, Great Britain, Oxford University Press, 1969. P: 90.

[2] Akoun André et autres. Le Robert, seuil, dictionnaire de sociologie, France, Editions: les presses de Mama, Octobre1999, p 175.

[3] بوتومور، الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد جوهري وعلياء شكري ومحمد علي محمد والسيد محمد الحسيني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص 25.

[4] بوتومور، المرجع السابق، ص 25

لقد ركز العالمان الإيطاليان: موسكا، وباريتو بأنها في تعريفهما للنخبة: "هي الأقلية المنظمة نسبيا التي تحكم الأكثرية غير المنظمة وهي تسطير بفضل قدراتها المتفوقة وبفضل رصيدها الثقافي.[1]

وهي جماعة تتمتع بالقوة الاقتصادية والسياسية والامتياز والمكانة، إما بشكل مكتسب، أوموروث أو هي جماعات وظيفية ومهنية تحظى بمكانة عالية في المجتمع".[2]

أما عن تناول لاسويل: "أولئك الذين يتمتعون بأكبر قسط من أي قيمة".

ويعرفها روبرت داهيل: "هم مجموعة من الأفراد يشكلون أقلية وتسود تفضيلاتهم عند حدوث اختلاف التفضيلات المتعلقة بالقضايا الأساسية في المجتمع".

ورؤية كمال المنوفي: "هي مجموعة من الأفراد الذين يمتلكون مصادر وأدوات قوة السياسة في المجتمع بحيث تستطيع التحكم في رسم السياسة العامة، وصنع القرارات الرئيسية في المجتمع". [3]

وأما ملز فقد ربط النخبة بالقدرة على التحكم بموقع اتخاذ القرار، في حين بوتمور يرى أن النخبة تدل على فئات اجتماعية متفوقة كالفئات العسكرية أو الطبقات العليا في المجتمع ولو أن بوتمور يميز بين النخبة بشكل عام والأقلية التي تحكم المجتمع فيقول: << إذا استعملنا الاصطلاح العام (النخبة) لتلك الفئات ذات الوظائف، فإننا عندها نحتاج مصطلحا نطلقه على تلك الأقلية التي تحكم المجتمع، وهي ليست فئة وظائفية ... وسأميز فئة صغرى ضمن الطبقة السياسية، وهي النخبة السياسية الشاملة للأفراد الذين يمارسون السلطة السياسية في مجتمع ما في وقت من الأوقات >> .[4]

[1] مولود سعادة، النُّخبة والمجتمع، تجدد الرهانات الباحث الاجتماعي عدد 10 سبتمبر العدد 95، 2010.

[2] Puppo Alberto ،« Gaetano Mosca et la théorie de la classe politique » ،Revue Française d'Histoire des Idées Politiques 2/ 2005 (n°22) ،p. 17-31.

[3] مولود سعادة، المرجع السابق ص99

[4] د. ابراهيم ابراش : علم الإجتماع السياسي . عمان : دار الشروق العربي . ط1 . 1998 ص 115.

يعني أن رؤية بونمور تتجلى برسمه هرما نخبويا داخل المجتمع القمة لممارسين السلطة السياسية (النخبة السياسية) والقاعدة نخبة المجتمع أصحاب الوظائف المتميزة بناءا عليه يتم الإقرار بدون النخبة بمعنى أن تركيبة هذه النخبة أو تلك غير جامدة.

ويعتبر جرانت باري (Geraint Parvy) أن النخبة أقليات أو جماعات صغيرة تمارس تأثيراً قوياً على الشؤون السياسية والاجتماعية[1] ويربط باكس (J. A. BanKs) النخبة بعملية ضع القرار في المجتمع وهو ما يتفق مع "رايت ملز" الذي يقدم علاقة قوية بين النخبة وامتلاك سلطة اتخاذ القرار عبر السيطرة على المؤسسات المتحكمة في المجتمع (السياسية، العسكرية، الاقتصادية).[2]

أما وليام كور نهاوزر (W. Koenhauser) فإن النخبة يعني مجموعة الأفراد الذين لديهم مسؤولية خاصة في السياق الاجتماعي لموقعهم المتميز ضمنه، وترى سوزان كلير (S. Killer) أن النخبة أقلية من الأفراد وجدت لخدمة المجتمع وتحقيق المصلحة الاجتماعية.[3]

ورغم الاختلاف تبعاً لتباين الاتجاهات ومداخل تحليلهم إلا أنها تسمح باستقاء مؤثرات لصياغة تصور تعريف النخبة أو خصائصها، ويمكن القول إن المصطلح يعبر عن مجموعة من الأشخاص تمثل أقلية في المجتمع تحظى بمكانة مهمة في النسق الاجتماعي لإشارات ذاتية (الذكاء، الطموح، الاجتهاد، القوة....). أو موضوعية (الإمكانيات العلمية الاقتصادية، الوظيفية...) أو كليهما معاً وهو يمكنها من ممارسة التأثير ومظاهر القوة من إقناع أو غيره إغراء، تهديد على الآخرين والمشاركة في عملية صناعة القرارات أو الضغط عليها وتوجيهها في مختلف المجالات.

[1] نصر محمد عارف ، ابستمولوجيا السياسة المقارنة، ، ص 231.
[2] محمد عثمان، مترجم، علم الاجتماع : المفاهيم الأساسية، بيروت : دار الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، 2013.ص363
[3] حسيب ، خير الدين، دو ر المثقفين العرب في الإصلاح الديمقراطي، مجلة المستقبل العربي، عدد 343 ، 2007 .ص 13 .

وهذا يدفع إلى القول بأنه في كل مجتمع من المجتمعات توجد نخبة تقوده وتدير شؤونه السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، العسكرية...

لكن طبيعة النخبة وتعداد فئاتها ومراتبها تتغير بحسب المعايير والقيم الرمزية له التي يتبناها المجتمع والقابلة للتغيير يجعل التطور التاريخي، ففي المجتمع البدائي يتصدر السحرة والكهنة والحكماء الهرم الاجتماعي أما في مجتمع بدوي فأن معايير مثل الشجاعة والفروسية والشعر والثروة تؤهل إلى مصاف النخبة وتتشكل هذه الأخيرة في مجتمع أكثر تطوراً وتحضر من الفلاسفة وأهل العلم والمعرفة .

وقد انفردت النخبة السياسية وهي محور الاهتمام في هذا البحث المطلب الأول بمصطلح النخبة عند جل الباحثين وخصوصا في بدايات تناوله وصرحه حيث قارن كل من باريتو وموسكا بتقسيمهما للمجتمع إلى أقلية حاكمة وأكثرية محكومة واقترن مفهوم النخبة أساسا بممارسة الحكم أو السلطة كما يختصره بنتام (Pantan) في أولئك الذين لهم سلطة أكبر على الأخرين ومن هذا المنظور تقتصر النخبة على الوزراء ورؤساء الدول والبرلمانين وكبار الموظفين....الخ.

ففي تقدير بوتومور (Bottomore) تشمل النخبة السياسية الأفراد الذين يمارسون السطلة السياسية في المجتمع في فترة زمانية معينة وهذا ينطبق على أعضاء حكومة والموظفين الإداريين السامين والقادة العسكريين، والعائلات ذات النفوذ والتأثير السياسي وأصحاب المشروعات الاقتصادية الكبرى. لقد ميز ساريتو كما يقر يوتومور بين فكرة الفصل بين الصفوة الحاكمة واللاصفوة وأن موشكا هو الذي درس بدقة بناء الصفوة ذاتها، خاصة تلك التي تسود المجتمعات الديمقراطية الحديثة.[1]

[1] Jac que coenen . huther sociologie des élites ،Genève :éditons charales léopard Mayer , (2004) P 101.

وفي المقابل برز اتجاه يركز على النخبة لا يقتصر دورها على الجانب السياسي حيث لا تلعب دور سياسياً مهما كما يرى البعض ومنهم "حسن قرنفل" حيث تركز هذه النخب في مجالات استغلتها الاقتصادية والثقافية والدينية .

وكذا النفسية، فالاستعداد النفسي هو الميل والرغبة في النشاط والمبادرة السياسية وهذه الميزة مفتقدة عند بعض من خاصة الشعب ومثقفيه (المساهمون في حقول الفكر والأدب أو العلم وأصحاب الاختصاص الفني والمهني)، والدافع من وراء السعي للعب دور سياسي قد يكون المصلحة الضيقة للشخص أو جماعة وقد تكون المصلحة العامة وتحسين أوضاع المجتمع(+).

وهذا ما أكده (خير الدين حسيب) "حيث" أقر أن المثقف يتنوع بين ملتزم يجمع العم والمعرفة ويهتم بشؤون المجتمع والعمل من أجل تعاصره نحو الأفضل، فقد يكون أحد ما أستاذ في التاريخ، والفيزياء أو الأدب لكنه لا يهتم بأحوال المجتمع.

كما ذكر ذلك ابن خلدون أن العلماء يعيدون عن السياسية وتعززت فكرة المعرفة للتغيير من خلال أعمال غرامشي وسارتر .[1]

وبناء على ما سبق يمكن تعريف النخبة السياسية ببساطة بأنها تشمل كل الأشخاص الذين لديهم القدرة وأيضا المصلحة والرغبة في القيام بدور سياسي ملموس مهما كان شكله داخل المجتمع.

وعليه فالنخبة السياسية لا تتعلق فحسبْ بالمناصب أو الموقع فمن سلطات النظام السياسي أو العمل السياسي عموماً حتى المعارض منه وإنما يخص كل من يمكنه القيام بدور وتأثير فعال في السياسية والمجتمع مهما كانت طبيعته ليشمل بذلك السياسية بأبعادها العلمية الفنية والعلمية والمعرفية والفكرية، حيث تم تعريف النخبة السياسية من

[1] د. صبحي غندور ، الأمل بجيلٍ عربيّ مثقّف وملتزم.مجلة البيان بتاريخ 30 مايو 2013 .

حيث امتلاكها لهاته المؤهلات الذاتية والموضوعية وكذا الاستعداد الذاتي للتأثير والتأثر ضمن خيارات ورؤى المجتمع الكبرى، لذا فمهموم النخبة السياسية لا ينطبق على أصحاب المناصب السياسية الرسمية فقط وإنّما يتعداهم إلى المساهمين في الحفل السياسي الاجتماعي والذي أفرزته منظومة الانتخابات واختيار المجتمعات الحديثة تسيير النخبة السياسية. بهاته الآلية الانتخابية، فتخلق النخبة السياسية المنتخبة عبر المجالس البلدية المحلية والولائية والوطنية ومجلس الأمة في الجزائر حركية مع جملة الناشطين السياسيين والتنظيمات الحزبية والجمعوية المساهمين في حقل الرأي والفكر ومجموع الصفوات المختلفة المالية والاقتصادية والعسكرية التي تقضي إلى إقامة دولة المواطنة والقانون.

ومن خلال ما سبق تعرف النخبة اجرائيا بأنها مجموعة الأفراد المنتخبين الذين أفرزتهم العملية الانتخابية ولهم مكانة في النظام السياسي، وتأثير في مخرجاته من جهة وفي الرأي العام من جهة أخرى، بفضل الوسائل والمؤسسات التي هي بحوزتهم موالاة ومعارضة على السواء.

. قيم المواطنة والمفاهيم المرتبطة بها:

مفهوم المواطنة:

قبل الولوج في تفكيك مفهوم المواطنة فلا بد من التطلع إلى المنظور الاي تبدو فيه كلمة "المواطنة" ليست جديدة على قواميس اللغة والسياسية والعلوم الإنسانية كافة، بل تأتي في هذه القواميس كلمة متجددة، تستوعب التقلبات السياسية والعقائدية التي يعرفها العالم باستمرار، تمتد في المفاهيم السياسية والعقائدية والحقوقية، وتؤثر في السياسات والتوجهات والاستراتيجيات الوطنية والدولية...

أ–المواطنة لغة:

يعود الأصل اللغوي للمواطنة إلى كلمة الوطن:

أي المنزل الذي تقيم به، وهو موطن الإنسان ومحله، ووطن بالمكان وأوطن أقام، وأوطنه: اتخذه وطن. يقال: أوطن فلان أرض كذا وكذا أي اتخذها محلا ومسكنا يقيم فيها. وأوطن الأرض ووطنها توطين واستوطنها أي اتخذتها وطنا. حسب ابن منظور في لسان العرب وقد أفاد المنجد في اللغة والأعلام من هذه المعاني ونقلها في قوله: وطن نفسه على الأمر وللأمر: هيأها لفعله وحملها عليه، واستوطن البلد: اتخذه وطنا، والوطن: جمعها أوطان: منزل إقامة الإنسان ولد فيه أو لم يولد. المواطن الذي نشأ معك في وطن واحد أو الذي يقيم معك فيه. والمواطنة آتية من مزيد وطن بالألف "واطن"، والذي يعني الموافقة والمصادقة على الأمر. ولفظة مواطنة على صيغة "مفاعلة" وهي للمطاوعة والمشاركة .[1]

ب–المواطنة : [2]

أما المواطنة في المستوى الاصطلاحي، فقد تعددت الرؤية حول مفهوم المواطنة فمنهم من رأى أنها المساواة في الحقوق والواجبات بين أبناء الوطن الواحد، ومنهم من رأى أنها خلق المواطن الصالح، وآخرون قالوا إن المواطنة هي رديف للديمقراطية.

ومنهم من رأى حقه المشروع في إدارة شؤون الدولة والمشاركة السياسية وحق تقرير المصير. وما لا يختلف عليه أثنان أن المواطنة هي جملة من القيم المعيارية التي تمثل حق الإنسان في الحياة الآمنة الكريمة، وفي العدالة والمساواة في الحقوق الاجتماعية لكل فرد في المجتمع، بصرف النظر عن جنسه أو دينه أو مذهبه، وكذا حقه في التعبير عن رأيه، وانتخاب من يمثله على قمة السلطة السياسية في وطنه. أما من الوجهة القانونية

[1] عوادي عبدالله, محاضرة الحكامة والمواطنة , مفاهيم وتعريف, https://elearning.unv-blida2.dz
[2] المرجع السابق .

فالمواطنة لها علاقة بالجنسية، وحسب هذا التعريف هي حيازة جنسية دولة ما، سواء أكانت أصلية أو مكتسبة، والتمتع بكل الحقوق والحريات المدنية والسياسية .

أما في مواثيق القانون الدولي: يستخدم مصطلح المواطنة، بالموازاة مع مصطلح الجنسية بالتبادل في ما بينهما، خاصة حين يتم الحديث عن منح الأشخاص الحق في حماية دولة ما، إلى جانب حقوق سياسية ومدنية أخرى، وخاصة منها التي تشكل ركنا أساسيا في هوية الفرد/ الإنسان.[1]

ويمكن تعريف المواطنة الحيوية أو العضوية في هذا القانون بأنها لها الحق في الحصول والتمتع بالحقوق بصورة عادلة .

وعلى صعيد القواميس السياسية يرتبط مصطلح المواطنة موضوعيا بمصطلحات: الوطن، المواطن، الوطنية، وهو ما يجعل المواطنة إطارا جامعا لتفاعل المواطن مع وطنه، ولعلاقة المواطنين في ما بينهم ضمن الدائرة الوطنية للدولة.

وفي صرح كينونة الفكر العربي المعاصر: تعني المواطنة إعادة بناء الذات من أعمق الأعماق، وتعني إعادة هندسية الكينونة العربية من أجل أن يكون العربي جزءا من المواطنة العالمية، شريطة أن تنطلق هذه المواطنة من الخصوصية العربية، ومن الهوية العربية نحو الإنسانية المشتركة الواحدة .

وإسلاميا تحديد مفهوم المواطنة تتشكل ملامحه ضمن المحددات الفكرية الأربعة التالية:

- المساواة في الحقوق والواجبات أمام قضاء نزيه يحترم الكرامة الإنسانية.
- إعلاء قيمة الحرية، وتطبيق مبادئ وقواعد الحريات العامة والخاصة، حريات التملك والتنقل، حرية التعبد، حرية المعتقد.

[1] عوادي عبدالله, المرجع السابق .

- الهوية الوطنية الواحدة تتبلور في اللغة الواحدة، الرموز الوطنية ...الأعراف والعادات المتوارثة في العلاقات الاجتماعية.
- التنمية الشاملة في إطار العدالة، تنمية الموارد البشرية والمادية في إطار التقدم الثقافي والعلمي.

وبذلك تكون هذه المحددات الفكرية الأربعة قد ركزت صياغتها للمواطنة على محورين، هما (الحرية والعدالة، وهو ما يجعل دولة الأفراد في الإسلام دولة للمواطنين) .

كما عرفت دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها "عالقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العالقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة، والمواطنة تدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات. وهي على وجه العموم تسبغ على المواطنة حقوقاً سياسيةً مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة .

وقد عرفتها موسوعة كولير الأمريكية: بأنها أكثر أشكال العضوية اكتمالاً في جماعة سياسية ما ، أما الموسوعة العربية العالمية فإنها تعرف المواطنة على أنها: اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن .

وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريفها على أنها: مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة عن طريق القانون .

المواطنة هي شعور الفرد بالانتماء إلى جماعة اجتماعية لها ثقافة وتاريخ ومصير مشترك، ويُنظم هذا الشعور اجتماعيا وقانونيا وسياسيا، ويساهم الفرد من خلال هذا الانتماء بشكل فاعل في الحياة الاجتماعية.

اقترن مفهوم المواطنة أو ما يدل عليه من مصطلحات عبر التاريخ بإقرار المساواة للبعض أو للكثرة من المواطنين، على حد وصف (روبرت دال) للممارسة الديمقراطية الراهنة.[1]

وتعد المواطنة أوسع مدى من منطوق الكلمة، فالمواطنة مشتقة من الوطن وما دام الوطن هو القضية وهو الأصل، فإن كلمة المواطنة يحتويها إطار أوسع وهو الدولة الوطنية.

ولقد اقترن مفهوم المواطنة بحركة النضال الإنساني من أجل العدل والمساواة والإنصاف، وكان ذلك قبل أن يستقر مصطلح المواطنة وما يقاربه من مصطلحات في الأدبيات السياسية والفكرية والتربوية، وتصاعد النضال وأخذ شكل الحركات الاجتماعية منذ قيام الحكومات الزراعية في وادي الرافدين مرورا بحضارة سومر وأشور وبابل وحضارات مصر والصين والهند وفارس، وأسهمت تلك الحضارات وما انبثق عنها من إيديولوجيات سياسية في وضع أسس الحرية والمساواة تجاوزت إرادة الحكام، فاتحة بذلك أفاقا رحبة لسعي الإنسان لتأكيد فطرته وإثبات ذاته وحق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات .

أما في أوربا فيرى علي خليفة الكواري أن ثلاثة تحولات كبرى متكاملة حدثت ساهمت في إرساء مبادئ المواطنة في الدولة القومية المعاصرة وهي:

بروز الدولة القومية نتيجة صراع الملوك مع الكنسية الذي انتهى بتبعية كل رعية لملكهم ومذهبه الذي اتبعه في إطار المجتمع الذي تقوم فيه دولته بقوميتها وتاريخها وثقافتها المتميزة.

المشاركة السياسية التي كانت نتيجة الحاجة المتبادلة بين الدولة وشعبها، وما نتج عنها من الاعتراف بحقوق متبادلة وتشارك في العمل السياسي والإشراف على حركته.

[1] روبرت دال، الديمقراطية ونقادها، دار الفارس للنشر - عمّان 2005

حكم القانون: حيث انتشرت في الدولة القومية التي تشكلت صياغة القوانين التي تنظم العلاقات الاجتماعية واستمر إصدار هذه القوانين تلبية لحاجات تلك المجتمعات وانتقل إصدار هذه القوانين بعد ذلك أما تدريجيا –كما في بريطانيا– أو ثوريا كما في فرنسا وأمريكا إلى الشعب الذي أصبح مصدر السلطات والتشريع حيث مثل ذلك قمة(المواطنة).[1]

ولقد اجتهد بعض علماء الاجتماع في حصر صور المواطنة الجديدة التي أبرزتها التطورات العالمية الراهنة ومن أبرزهم جون يوري أستاذ علم الاجتماع في جامعة لانكستر في بريطانيا، وله دراسة مهمة منشورة عن العولمة والمواطنة، جاء فيها إن هناك صورا جديدة ابتدعت للمواطنة وهي:

. المواطنة الايكولوجية: وهي تتعلق بحقوق والتزامات "مواطن الأرض".

. المواطنة الكوزموبوليتانية: وهي تعني كيف ينمي الناس اتجاها إزاء المواطنين الآخرين والمجتمعات والثقافات الأخرى عبر الكوكب.

. المواطنة المتحركة: وهي تعني بالحقوق والمسؤوليات للزوار، لأماكن أخرى ولثقافات أخرى .[2]

كما إن هناك مستويات للشعور بالمواطنة نذكر منها:

. شعور الفرد بالروابط المشتركة بينه وبين بقية أفراد الجماعة كالدم والجوار والوطن وطريقة الحياة بما فيها من عادات وتقاليد ونظم وقيم وعقائد ومهن وقوانين وغيرها.

[1] علي خليفة الكواري، «مفهوم المواطنة في الدولة الحديثة»، المستقبل العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت)، العدد 264، فبراير 2001، ص 11.

[2] Banks. J. A .(2008). Diversity, Group Identity, and Citizenship Education in a Global Age. Educational Researcher, 37,)3(, p129–139

. شعور الفرد باستمرار هذه الجماعة على مر العصور، وأنه مع جيله نتيجة للماضي وأنه وجيله بذرة المستقبل.

. شعور الفرد بالارتباط بالوطن وبالانتماء للجماعة، أي بارتباط مستقبله بمستقبلها وانعكاس كل ما يصيبها على نفسه، وكل ما يصيبه عليها.

. اندماج هذا الشعور في فكر واحد واتجاه وحركة واحدة .

ومعنى ذلك إن مصطلح المواطنة يستوعب وجود علاقة بين الدولة أو الوطن والمواطن وإنها تقوم على الكفاءة الاجتماعية والسياسية للفرد. كما تستلزم المواطنة الفاعلة توافر صفات أساسية في المواطن تجعل منه شخصية مؤثرة في الحياة العامة، والقدرة على المشاركة في السياسية واتخاذ القرارات.[1]

إن "ألان تورين" حين طرح فكرة المواطنة والدول وقيمة وعي الانتماء والذهاب إلى وعي ديمقراطي هو تخلص الفرد من هيمنة مجتمعية وسياسية عبر قيم المواطنة الفاعلة .

إن المواطنة في معناها الدقيق تحيلنا إلى فكرة الممارسة التي يتمتع من خلالها الفرد المجتمعي بحقوقه وواجباته ضمن الدولة الحديثة التي تستند إلى حكم القانون، المواطنة هي التساوي في الحقوق والواجبات لا يتميز فيها الفرد بسبب الاختلاف في الدين أو اللون أو العرق أو المكانة الاجتماعية ضمن تعاقد اجتماعي مسبق وفق آليات التعاقد عليها من الحق في المشاركة السياسية والاجتماعية وممارسة الفعل السياسي عبر الانتماء الاجتماعي والوطني وعلو المسؤولية الاجتماعية والحفاظ على قيم الهوية الوطنية والعمل على ترقية الوطن وازدهاره، فالمواطنة ليست منحة أو هبة بل هي نضال

[1] صخري محمد، ملف شامل عن المواطنة (المفهوم، الأسس،الأهداف...) ، بتاريخ 2019/06/07 عبر https://www.politics-dz.com/

ومسؤولية. إن المواطنة ليست هيكل كياني مستقر بل تتمتع بحركية مستمرة ضمن الفاعلين الاجتماعيين في الراهن والموجود.[1]

من خلال ما سبق تعرف المواطنة اجرائيا بأنها العلاقة بين الفرد والدولة بما تتضمنه من واجبات وحقوق، حرية ومشاركة سياسية ومسؤولية اجتماعية متشبعة بقيم الولاء الوطني والانتماء الاجتماعي عبر قبول تلك القيم مجتمعة اختلافًا ومشاركة في مضمار التنمية المجتمعية وكيان الوطن الواحد والاعتزاز به والانتماء إليه ومشاركته الفاعلة عبر الفعل المجتمعي المتحصل لمسؤوليته بعيدًا على التأمل والوجدان الشعوري للوطن دون تقديم قيم مواطنية فاعلة للرقي به والازدهار.

✓ **المفاهيم المرتبطة بالمواطنة:**

. الانتماء المجتمعي: وهو إدراك الفرد الواعي لارتباطه المتبادل مع الآخرين ضمن منظومة اجتماعية موحدة رغبة في الحفاظ على الذات وتحقيق واشباع الحاجيات الفردية والجماعية وفق هذا الارتباط، وأن قيمة الانتماء المجتمعي هو أهمية الفرد لدى الجماعة والإيمان بالمصير المشترك ويخلق بعدًا علائقيًا للترابط الاجتماعي الموحد.

. الولاء الوطني: إن قيمة الولاء الوطني كمفهوم هو ليس شعور الفرد المجرد لحالة الانتماء فقط إنما هو علاقة شخصية حسية ايجابية وفاعلة يحققها الفرد مع مجموعة ما أو ضمن مؤسساته الاجتماعية تجاه وطنه تعززها الأسرة والمدرسة والمؤسسات الاجتماعية والسلطة السياسية ليس بترديد شعارات ورفع الرايات بل من خلال المحافظة على منجزات الوطن والمكافحة من أجل رفعة شأنه داخليا وخارجيا.

[1] علاء الدين محمود، ألان تورين يعيد التفكير في الديمقراطية، ملاحق الخليج ملحق الخليج الثقافي، صحيفة "الخليج" 21 نوفمبر 2016 .

. المسؤولية الاجتماعية: إن المسؤولية الاجتماعية هو الالتزام الداخلي للفرد المجتمعي الذي يتمتع بحريته الكاملة والتي تلزمه بالقيام بمسؤولياته داخل المجتمع عبر ممارسة سلوكيات وأنشطة معينة.

إن المسؤولية الاجتماعية للمواطن كقيمة من قيمها لا تقتصر على الواجبات وهي الالتزامات التي يؤديها الفرد تجاه الوطن الذي يعيش فيه، ضمن جملة من محددات الواجب التي يشرحها القانون والتعاقد الاجتماعي، إنها أيضا حقوق والتي هي واجبات تقدمها الدولة للمجتمع وفاء بما قدّمه هو من واجبات، فالحقوق والواجبات علاقة تكاملية تعاقدية بين المواطن ودولته، ضمن الالتزام القانوني والتعاون المجتمعي.

. المشاركة السياسية: وهي شكل من أشكال الممارسة السياسية لأفراد المجتمع فهي قيمة مواطنية ضرورية لإرساء قواعد المجتمع الديمقراطي لأن الديمقراطية عملية مركبة والمشاركة السياسية أحد هذه العناصر الأساسية في تركيبها، فالمشاركة السياسية هي المساهمة الفاعلة للأفراد والجماعات في فاعليات المجتمعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لتحقيق الصالح العام، إنها قيمة وموقف يتخذه الفرد من خلال قيمة الحرية وهي القيمة الفاعلة في كل قيم المواطنة حيث أن الفرد لا يخضع لأي قيد من القيود التي تعيق حقوقه المدنية الشخصية والاعتبارية المادية والنفسية ليتخذ قراراته في جميع الحالات ويتشارك فيه مع الآخرين دون ضغط أو تقييد، المشاركة السياسية تستوجب أكثر من طرف.

. الهوية الوطنية: تشير الهوية الوطنية إلى حب الوطن والارتباط به عبر سلوك المواطنة والتي هي ترجمة سلوكية وعملية للشعور بالهوية الوطنية ذاتها. إن قيمة الهوية هي أحد أسس المواطنة، إذ أن المواطنة انتماء لأرضٍ ومجتمع له حقوق وقيم يحميها القانون ويرسخها سلوك الجماعة وعليهم واجبات عبر تلك القيم، فالهوية هي الخصوصية التاريخية والثقافية التي تجمع أفراد منطقة جغرافية محددة تميزهم عن غيرهم وينتج عنها

احساسهم وانتماؤهم حاضرهم ومستقبلهم ومصيرهم المشترك والموحد عبر الدين، التاريخ، اللغة، والثقافة.

8. منهج الدراسة:

إن اختلاف المشكلات وتنوعها أدى بدوره إلى اختلاف المناهج التي تبحث فيها، ومن المعروف أن مناهج البحث عديدة ومتنوعة مثل المنهج التجريبي والمنهج التاريخي والمنهج الوصفي ولكل هذه المناهج مجموعة مواصفات وخطوات يتبعها الباحث في إعداد بحثه ومن خلال هذه الخطوات يتمكن من الوصول إلى نتائج تثبت أو تعارض ما افترضه.

وقد اعتمدنا في الدراسة الحالية المنهج الوصفي باعتماد أسلوب التحليل لكونه يتلاءم مع طبيعة الموضوع إذ يعتبر هذا المنهج طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها كما الإعتماد على الأسلوب التحليلي لإخضاعها للدراسة الدقيقة[1].

ونجد أيضا هذا المنهج يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي موجودة في الواقع ووصفها وصفا دقيقا يعبر عنها تعبيرا كميا وكيفيا، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها والتعبير الكمي يعطينا وصفا رقميا يوضح الظاهرة وحجمها ودرجتها[2].

ويعتبر المنهج الوصفي مجموعة من الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتمادا على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلا كيفيا ودقيقا لاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج وتعليمات عن الظاهرة أو الموضوع محل البحث[3].

---

[1] ـ عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات: مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، د ط، 1995، ص 130.

[2] ـ ذوقان عبيد وآخرون: البحث العلمي (مفهومه، أدواته، أساليبه)، دار الفكر العربي، القاهرة، ط5، 1996، ص 98.

[3] ـ بشير صالح الرشيد: مناهج البحث العلمي رؤية تطبيقية مبسطة، دار الكتاب الحديث، الكويت، ط1، 2000، ص 51.

ويعتبر كذلك المنهج الوصفي وصف دقيق وتفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد على صورة نوعية أو كمية رقمية، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خطئها أما التعبير الكمي فيعطينا وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجة ارتباطاتها مع الظاهرات المختلفة الأخرى، وقد يقتصر هذا المنهج على وضع قائم في فترة زمنية محددة أو تطويرا يشمل عدة فترات زمنية[1].

9. الدراسات السابقة واستفادة الدراسة الحالية منها:

إنه ومن خلال ما يطلع عليه الباحث من دراسات سابقة فيما يتعلق بالنخبة السياسية وعملية ترسيخ وتعزيز قيم المواطنة حيث لا يُعتبر البحث في هذا المجال حدثا منفردًا وإنما توخّيْت التميّز بطرح رؤيا خاصة توضح أدوار النخبة السياسية في المجتمع من خلال قيم المواطنة وعناصرها المتعددة واتّخذتُ في تمييز النخبة السياسية بالمنتخبين عبر كل المجالس وفق الرؤيا الحداثية لتمييز النخب السياسية وإظهار تأثيرها.

والدراسات السابقة تمكن الباحث من الاطلاع المعرفي وتصويبه في توظيف المفاهيم والشروحات والاضافات العلمية ومعرفة مكانة بحثه وأُطره النظرية والتطبيقية عبر تلك البحوث السابقة لذا إن الحصول على الدراسات المباشرة أو غير المباشرة أو موضوع الدراسة فهو غمار بحثي على الباحث ركوبه بكل ما يملك من آليات البحث يحل ما سبقه إليه الآخرون، ولتسليط الضوء على المؤشرات التي تكون قد غابت على الدراسات الأخرى ولكي تكون الدراسة أكثر علمية ومعرفية فالمعرفة في علوم الاجتماع هي معرفة تراكمية.

والدراسات السابقة تكون ضمن منهج علمي تحترم فيه القواعد المنهجية والعلمية من دراسات في مجلات أو مخطوطات أو مذكرات أو كتب أو رسائل وأطروحات جامعية . أو البحث الالكتروني عبر شبكة الأنترنت . وتشمل الدراسات السابقة المساهمات العلمية

[1] - رجاء وحيد دويدي: البحث العلمي، أساسياته النظرية، وممارسته العلمية، دار الفكر، دمشق، ط1، 2000، ص 183.

التي لها صلة بالموضوع المراد بحثه وتمّ تقديمه لدوائر علمية للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه، أو المساهمة العلمية البحثية .

وعليه وانطلاقا من موضوع دراستي: النخبة السياسية وقيم المواطنة نجد أن هناك العديد من الدراسات تأخذ أحد المتغيرين بدراسة منفصلة عن الدراسات الأخرى للمتغير الثاني (النخبة السياسية– المواطنة). ولإثراء جوانب الموضوع سنعرض هذه الدراسات بشكل موجز:

. دراسة: رحالي محمد[1]: **.** موضوع الدراسة: مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية بعنوان: النخبة السياسية المحلية ومسألة التنمية دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لولاية سيدي بلعباس. من إعداد الطالب: رحالي محمد اشراف الدكتور يعلاوي أحمد، 2012–2013 جامعة وهران. وكانت الاشكالية في ظل العولمة وارتباط اقتصاديات الدول مع بعضها البعض، يتوجب علينا البحث في نمط التسيير المتبع في الجزائر لإرساء عملية التنمية ولأجل ذلك يتوجب علينا دراسة دور المنتخبين المحليين إن كانوا فاعلين في مثل هذه العملية والتطرق إلى الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم عملهم وكذلك إلى شكل الثقافة السياسية التي يتمتعون بها وإلى حالة المصادر المالية ومدى تأثيرها في مشاركة المجلس الشعبي الولائي الفعلية في عملية إرساء التنمية ولعب الدور المنوط به كنخبة سياسية محلية. تحاول هذه الدراسة الإجابة على بعض التساؤلات المتعلقة بمستقبل التنمية، لأن أي محاولة الوضع نموذجاً معرفياً محدداً لكل الحالات والدول شيء من الصعب بمكان لاختلاف الدول من حيث البنية السياسية، التاريخية، الاجتماعية والاقتصادية، ولذلك فإن هذه الدراسة هي مجرد إسهام ربما يساعد في توجيه الدراسات القادمة وتحاول أولا تقديم مساهمة علمية في مجال تخصصنا العلمي وهي الغاية التي ترجى من كل بحث علمي.

[1] **- رحالي محمد، النخبة السياسية المحلية ومسألة التنمية، دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لولاية سيدي بلعباس، جامعة وهران 2012، 2013.**

ومن جانب آخر تحاول تسهيل البحث ووضع ما أمكن من نتائج واستنتاجات في خدمة الأبحاث والدراسات في المستقبل، خاصة فيما يتعلق بتوسيع معارفنا حول الفاعلية المحليين الحقيقيين في المجتمع والسياسية والميكانيزمات المتحكمة في هذه العملية،وكان

. منهج ومجال الدراسة:

أولا: تتعمد إلى التطرق إلى دور المجلس الشعبي الولائي كنخبة سياسية محلية بالنظر إلى التشريعات والأطر القانونية المتعلقة بعمله، وهل تساعد أو تعيق هذا الأخير في أداء مهامه.

ثانيا: دراسة الثقافة السياسية والتركيبة الاجتماعية لأفراد المجالس الولائية المحلية وتكوينها السياسي ومدى أهمية هذا العامل وتأثيره في طبيعة مشاركتها في العملية السياسية وخاصة في عملية التنمية.

ثالثا: محاولة التعرف على مصدر الإيرادات المالية للولاية وكيف يمكن للمجلس الشعبي الولائي المنتخب إن كان يمثل للنخبة السياسية المحلية للأحزاب، أن تتصرف في البرامج التنموية على مستوى الولاية.

كل فرضية ستحتاج إلى أدوات وتقنيات منهجية للتحليل والدراسة حسب اختلاف المراحل السياسية وبالتالي استعمل منهج تحليل المضمون لدراسة القوانين المتعلقة بالولاية وكذلك النظام الداخلي للمجلس الشعبي الولائي.[1]

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الأحزاب السياسية على مستوى المحلي تحاول وضع الأشخاص المؤثرين في قوائمها الانتخابية حتى تتمكن من تثبيت وجودها السياسي في تراب الولاية، إلا أن مشاركة هذه الأخيرة في إرساء التنمية إنما يعتمد على الإيرادات المالية للولاية وذلك من خلال إثراء ميزانية التجهيز والمصادقة عليها، كما أن انحصار صلاحيات النخبة من خلال التنظيمات ذلك أن مشاريع التنمية المحلية تمر من خلال المشاريع القطاعية (S. D. P) التي تتحكم فيها السلطة المركزية من خلال مديرتها

[1] المرجع السابق.

التنفيذية على مستوى الولاية، والتي يمكن لأعضاء المجلس الشعبي المساعدة في إثرائها من خلال المقترحات لا غير، الجدلية قائمة إذن بين السلطة المركزية على عمليتي تخطيط وتمويل التنمية المحلية وبين النخبة السياسية المحلية التي تتحكم فيها الثقافة السياسية والتنشئة من جهة ومدى مشاركتها في العمل السياسي المحلي وفي إرساء التنمية من جهة أخرى.

تتقاسم السلطة المركزية والأحزاب السياسية المسؤولية في نوعية ومستوى الممارسة السياسية لأعضاء المجلس الشعبي الولائي فيما يتعلق بتفعيل عملية التنمية المحلية التي تبقى مشتركة بين أجهزة الدولة التنفيذية وأطياف المجتمع المدني من أحزاب سياسية وجمعيات ومنظمات حكومية وغير حكومية[1].

تمثلت الاستفادة من هذه الدراسة في التعرف على العوائق التي تمارس على النخبة السياسية ضمن المجالس المنتخبة.

كما تمت الاستفادة من المشاركة السياسية للنخبة المحلية والأدوار التي تلعبها في الساحة السياسية والمجتمعية إلى التعرف على آليات اختيار النخبة السياسية ضمن المجالس المنتخبة من طرف الأحزاب السياسية في الجزائر وكذا عوائق الالتزام الحزبي ومحدّداته وأهمية الثقافة السياسية والتنشئة السياسية في إعداد النخبة السياسية على المستوى المحلي والوطني.

. الدراسة : زبيري عبد الله[2]: النخبة السياسية في الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماجستير مقدمة بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري إعداد: عبد الله زبيري 2003. تتمحور هذه الدراسة حول طبيعة النخبة السياسية الجزائرية وعلاقتها بالدولة عموما، وبالنظام السياسي القائم خصوصا، ومن ثم فإن الغرض من

[1] ـ رحالي محمد، المرجع السابق.
[2] ـ زبيري عبد الله، النخبة السياسية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير مقدمة بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي 2003.

الدراسة هو تحليلي وتفسير ظاهرة النخبة السياسية في الجزائر وما لها من أبعاد مختلفة ولا سيما رسم السياسية العليا للبلاد وهذا من خلال أبعادها التاريخية.

وتشريحها من عدة زوايا أبرزها محاولة معرفة بالتحديد، ما المقصود بالنخبة السياسية في الجزائر وكذلك مصادر قوتها وتوجهاتها الفكرية.وانطلقت من تساؤلات إن النخبة السياسية في الجزائر لها دور كبير حيث يراها البعض بأنها مجموعة من الأفراد المهيمنة على عملية صنع القرار السياسي وتخطيط سياسات المجتمع بوجه عام، بل يراها البعض الآخر بأنها هي التي تمارس السلطة بشكل شرعي أو غير شرعي أو تطالب بحقها في ممارستها أو تعتقد أن لها حق ممارستها على الجماعات الأخرى التي ترتبط بها. خلال مسيرة النظام السياسي الجزائري والتي استطاع فيها أن يحافظ على استمراريته رغم تضارب مصالح الجماعات والعصب فيه. هل هذا راجع إلى قيام هذا النظام على وحدة نخبوية، أم قائم على تقاطع مصالح النخب القائمة فيه؟ وما هي هذه النخب وما موقع النخبة السياسية منها؟ وهل عرفت هذه النخب تغييرات في رجالها وقيمها أم كان التغير يمس الرجال دون القيم؟ وهل يمكن ملاحظة دوران النخب في صراعها على السلطة، أم كان ضمن منطق الاستمرارية والمحافظة على المكاسب؟

إن مثل هذه المواضيع تتطلب دراسة الظاهرة في سياقها التاريخي واستعمال المنهج التاريخي المقارن مع تتبع الطريقة التحليلية في تقديم الآراء وتجنب المسح الشمولي، والهدف هو الوصول إلى تقديم نظرة شاملة حول النخبة السياسية في الجزائر، إضافة إلى المنهج التاريخي المقارن الذي يستعمل قصد الإستفادة من تجارب الماضي وأخذ الدروس والعبر من تلك التجارب.[1]

حيث يستخلص الإنسان العبرة ويسترشد بتجارب الماضي، ويتميز هذا المنهج بدراسة الظاهرة القديمة من خلال الرجوع إلى أصلها، فيصفها ويسجل تطوراتها ويحلل ويفسر هذه التطورات ويقاربها ببعضها البعض. فلن تستغن الدراسة عن منهج دراسة

[1] . زبيري عبد الله نفس المرجع السابق .

الحالة الذي يهدف إلى التعرف على وضعية واحدة معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة، أي الحالة التي يتعذر علينا أن نفهمها أو يصعب علينا إصدار حكم عليها نظرا لوضعيتها الفريدة من نوعها، لتسفر الدراسة على نتائج التالية:

. النخبة السياسية وصناعة القرار في الجزائر.

. تخطيط السياسات المجتمعية ودور النخبة في ذلك.

. التمييز بين النخبة السياسية ومجموع النخب المختلفة.

. ممارسة الفعل السياسي المباشر والغير مباشر مع الجماعات المرْتبطة بها حزبيا.

. توحد النخب في ظل الاعتبارات المصلحية للبقاء والاستقرار.

. التعاقد الضمني للنخبة السياسية والسلطة.

من خلال اطلاعنا على الدراسة لقد تداخلت مع دراستنا في فهم طبيعة النخبة السياسية في الجزائر وعلاقة هذه النخب بالنظام السياسي الجزائري طيلة فترة ما بعد الاستقلال وكيفية رسم السياسة العليا للبلاد من خلال الشرعية التورية، والاطلاع على مصادر قوة النخبة السياسية وتوجهاتها الفكرية وانتماءاتها الإديولوجية.

. الدراسة : درغال نعيم[1]**:** . موضوع الدراسة: مذكرة مقدمة بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية لنيل شهادة الماجستير من طرف الطالب: درغال نعيم الموضوع: تمثلات المواطنة لدى الشباب الجزائري جامعة محمد لمين دباغين– سطيف2 كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية 2016– 2017 اشراف: د. نويصر بلقاسم. أثار موضوع المواطنة في سياقاته المتعددة الكثير من النقاشات الفلسفية والسياسية، سواء من حيث ارتباطه بالحقوق والواجبات، أو باعتباره ممارسة تنطوي على اعتبارات حضارية وسياسية، أو ارتباطه وتعلقه بالدولة –الأمة، حيث أضحت المواطنة في الوقت الراهن أحد الجوانب الأساسية في حياة أي فرد، فبدون مواطنين يدركون حقيقة دورهم في تنمية وتطوير

[1] ـ درغال نعيم، تمثلات المواطنة لدى الشباب الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة لمين دباغين سيطف2، كلية العوم الإنسانية، اشراف د. نويصر بلقاسم 2016، 2017.

مجتمعهم لا يمكن لأي كيان سياسي أن يواجه التحديات المطروحة على الساحة الداخلية أو الخارجية في وقت أخذت فيه السيادة الوطنية تتراجع لصالح تطور الحقوق الفردية والمنظمات الدولية العابرة لحدود الدول، وإذا كانت المواطنة تعني بوجه عام، امتلاك الفرد صفة المواطن المساهم والمتمتع بمجموع الحقوق السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والمؤدي لواجباته تجاه وطنه من جهة، وتجاه المواطنين من جهة أخرى، من أجل تكوين نسيج اجتماعي منسجم ومتناسق مع الأهداف التي يرسمها المجتمع انطلاقا من خصوصيته والسياسات التي ترسمها الدولة في سبيل إرساء مبادئ الديمقراطية المبنية على الحرية، والمساواة، والعدالة الاجتماعية ومن حيث توزيع الثروات وتحمل الأعباء العامة.

فالمواطنة وبالرغم من أنها ذات منشئ قانوني إلا أنها وبحكم طابعها الديناميكي لم تبق في حدود المنطق القانوني بل تجاوزته لتأخذ أبعاد سياسية، واجتماعية، واقتصادية، ونفسية،وبالنظر لتطلع شعوب العالم وخاصة النامي منه، التي تعاني معظم دوله من أزمة تطبيق الديمقراطية، ونشر ثقافة احترام الحاكم للمحكوم بوصفه هو الحاكم الحقيقي حيث يختار من ينوب عنه في الحكم من أجل تعزيز الثقة بين السلطة والشعب، فالحكم الجمهوري– وهو النظام السائد في الجزائر منذ الاستقلال– مبني بالأساس حول مفهوم المشاركة الفاعلة لجميع فعاليات المجتمع في اتخاذ القرارات الحاسمة ورسم السياسات العامة للدولة، وهذا التقليد لا يحدد مفهوم المواطنة في التمثلات الاجتماعية المبنية الحيازة السلبية للحقوق، ولكن يربطها بالتزام سياسي نشط وفعال، في وقت لم يعد فيه هذا مفهوم يجسد العلاقة بين الفرد والدولة في شقها السياسي والقانوني فحسب بل أصبح الاهتمام به يطغي على كل مناحي الحياة المجتمعية للأفراد والجماعات.[1]

وطالما أن مفهوم المواطنة تكتنفه درجة عالية من التجريد، فإن البحث الميداني يفرض ربطه بمتغيرات أكثر قابلية للملاحظة والقياس. خاصة وأن المواطنة تعتبر كل

[1] درغال نعيم، المرجع السابق.

غير قابل للتجزئة ومشكلة من تفاعل دائم بين المعارف والسلوكات والقيم السائدة في المجتمع، فهي إذن لا تخلو من التصورات إزاءها تفسر تحلياتها وتكشف واقع الممارسات المتعلقة بها وكيفية إدراك الأفراد لها ومواقفهم منها، ورأيهم فيها.

وعليه فان هذه الدراسية تعنى بالبحث عن تمثلات المواطنة لدى الشباب الجزائري من خلال بحث تمثلا هم لفكرة التمتع بالحقوق الفردية والشعور بضرورة أداء الواجب وكذا بحث تمثلاتهم حول دور الإحساس بالهوية والشعور بالانتماء وتصورهم لمفهوم المواطن الصالح.

وعليه، جاءت هذه الدراسة لتهتم بمعرفة الصورة الذهنية لمفهوم المواطنة لدى الشباب الجزائري وإشكالاتها الفكرية والنظرية والعملية في ظل الدور الذي تلعبه التمثلات الاجتماعية للموضوع في توجيه السلوك المواطني للأفراد، وما يترتب عن هذه السلوكات من أثار تنعكس على المجتمع[1].

كما أن التساؤل الريسي كما يلي :"ما هي التمثلات الاجتماعية للمواطنة لدى الشباب الجزائري؟" ولقد تفرعت عن السؤال الرئيسي السابق التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي التمثلات الاجتماعية المتكونة لدى الشباب حول فكرة التمتع بالحقوق الفردية في الجزائر؟

2. ما هي طبيعة التفكير الاجتماعي السائد عند الشباب الجزائري حول واجباته الوطنية؟

3. ما هو جور الإحساس بالهوية والشعور الانتماء في تشكيل مفهوم المواطنة لدى الشباب الجزائري؟

4. ما طبيعة الصورة الذهنية المتشكلة لدى الشباب الجزائري حول مفهوم المواطن الصالح؟

تحاول هذه الدراسة التركيز على أهم العوامل التي قد تؤثر في بناء وتشكيل التصور الاجتماعي السائد لدى الشباب الجزائري حول المواطنة كمفهوم وكممارسة يومية، التي

[1] ـ درغال نعيم، المرجع السابق.

تأخذ بعين الاعتبار الحالة الاجتماعية (عامل/بطال)، ومكان الإقامة (حضري/ريفي)، والسن، والجنس. فسؤال البحث الذي يطرح قصد معرفة الأفكار والتصورات التي تكونت عند الشباب الجزائري حول مفهوم المواطنة في الوقت الراهن مثل تصوراته للحقوق والواجبات الشخصية والجماعية، للكشف عن العلاقة التي تتمفصل هذه القضايا في اندماجها أو تعارضها، معتمدة على منهج التمثلات لما له من دور في أبيات العلاقات والممارسات الاجتماعية.

بعد الاطلاع على الدراسة تمت الاستفادة من الطرح النظري لمفهوم المواطنة وقيمها وعلاقة المواطنة بالهوية والانتماء كذا المسار التاريخي للمواطنة، كذا عناصر المواطنة وقيمها حقوق المواطنة والتزامها والتمييز بين المواطنة المحلية والمواطنة القومية والمواطنة الاقليمية والمواطنة العالمية، والتمثلات الاجتماعية لهذا المفهوم.

. دراسة بوروني زكريا: : النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي– دراسة حالة الجزائر– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع الرشادة والديمقراطية من إعداد بوروني زكريا، تحت اشراف د. بوريش رياض، قسنطينة، سنة 2009– 2010. إشكالية الدراسة إن عملية الانتقال إلى الديمقراطية تطرح ثلاثة أسئلة جوهرية مثلما أشار "الجابري" في كتابه انتقاد الحاجة إلى الإصلاح، أولها الانتقال من أين؟ أو من أي وضع؟، وهذا السؤال مسكوت عنه غالبا.[1]

فالإجابة تبدو بديهية إذ الوضع المراد تغييره هو بالضرورة غير ديمقراطي، وإن كان "هانتنغتون" (S. Huntington) مثلا حاول دراسة العلاقة بين أشكال الأنظمة التسلطية ومسارات وأشكال الانتقال الديمقراطي، أما السؤال الثاني فهو إلى أين؟، أو بالأحرى الانتقال إلى أي ديمقراطية؟، ذلك أن مفهوم الديمقراطية محل خلاف ولا يحظى بإجماع، نتيجة التباين الخلفيات الفكرية والأيديولوجية المعتمدة في تعريفه، وبالنظر لتعدد النماذج النظرية والتطبيقية أو التجارب التاريخية لممارسة الديمقراطية، وعليه يكون لزاما

[1] درغال نعيم، المرجع السابق .

تحديد مضمون الديمقراطية التي يراد الانتقال إليها، قبل التطرق إلى القضية الثالثة المعبر عنها السؤال: كيف يتم الانتقال إلى هذه الديمقراطية؟.

فتحديد كيفية الانتقال يتطلب معرفة دقيقة بالوضع القائم وأيضا الوضع المراد الانتقال إليه، وبهذا فإن الانتقال إلى الديمقراطية يضع الباحث أمام إشكالية نظرية وعملية في ذات الوقت لما يثيره من تضارب للآراء واختلاف في وجهات النظر بخصوص هذه المسائل التي يطرحها[1].

وفي ضوء ما تقدم يمكن صياغة إشكالية رئيسية لهذه الدراسة في شكل تساؤل على النحو الآتي: كيف يتم الانتقال إلى الديمقراطية، هل العامل المحدد في حدوث هذه العملية هو دور النخبة السياسية وتفاعلاتها، أم أنها ترتبط بالظروف والمتغيرات البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، المحلية، والدولية، المحيطة بالنظام السياسي؟ وهذا التساؤل المركزي يحيل إلى الأسئلة الفرعية التالية:

. ما المقصود بعملية الانتقال الديمقراطي؟

. هل تستند عملية الانتقال الديمقراطي إلى اللبرالية الغربية أم إلى الخصوصية الثقافية للمجتمعات الأخرى ومنها العربية والإسلامية كخلفية فكرية؟

. ما الذي يثبت أن الانتقال إلى الديمقراطية يرتبط بدور النخبة السياسية، ما هي آليات وخطوات القيام بهذا الدور، وما تأثير الظروف والعوامل البيئية عليه؟

. ما طبيعة وحجم الدور الذي تؤديه النخبة المعارضة لتحقيق الانتقال إلى ديمقراطية حقيقية بالجزائر؟[2].

عمدت الدراسة إلى عدد من المناهج والمقاربات قصد التحقق من افتراضاتها والإجابة على تساؤلاتها، في مقدمتها منهج دراسة الحالة البارز في عنوانها، إذ خصت نظام الحكم في الجزائر بالتحليل وواقع النخبة السياسية للتعرف على طبيعة مواقفها

[1] ـ بوروني زكريا، النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي، دراسة حالة الجزائر، اشراف: د. بوريش رياض، جامعة قسنطينة، 2009- 2010.

[2] ـ المرجع السابق.

وأدوارها المتعلقة بتحقيق الانتقال إلى ديمقراطية حقيقية، ولجأت أيضا إلى المنهج الوصفي في محاولتها لضبط المفاهيم، والذي يظهر مثلا من خلال التعرض لمفهوم الديمقراطية ومقوماتها وأشكال ممارستها تاريخيا، كما تم توظيف المنهج التاريخي في المتابعة الكرونولوجية للأحداث. لتسفر الدراسة على نتائج التالية:

تتعلق الدراسة أساس بإثبات أو نفي العلاقة السببية بين دور النخبة السياسية وعملية الانتقال الديمقراطي، إضافة إلى مقترب الثقافة السياسية، الذي يظهر في التطرق لأهمية تكريس القيم والمعايير الديمقراطية في ثقافة المجتمع بالنسبة لإرساء النظام الديمقراطي واستقراره، والمقترب البنائي في تحليل تأثير الخصائص الهيكلية للنخبة السياسية كالخلفيات الاجتماعية والاتجاهات الفكرية والسمات الشخصية على دورها في عملية الانتقال الديمقراطي، وكذا الوظيفي في محاولة تحديد آليات وخطوات هذا الدور، وبغرض بلوغ هذه الدراسة لهدفها بحسم الإشكال الذي تعرضت له، تضمنت زيادة على هذا التقديم والخاتمة التي خصصت لجرد أهم نتائجها.[1]

ثلاثة فصول، تعرض أولها إلى الجانب المفاهيمي والنظري للانتقال الديمقراطي، بالخوض في السجال الفكري حول مفهوم الديمقراطية تمهيدا لوضع تعريف لها، قبل التعريج على ضبط مفهوم الانتقال ديمقراطي، ومن ثمة مناقشة أهم جدل فكري تثيره عملية التغيير السياسي هذه بين الداعين لإسنادها إلى الخلفية اللبرالية الغربية والمنادين بانبثاقها من الخصوصية الثقافية، والذي لا ينفصل قطعا عن الخلاف بشأن مفهوم الديمقراطية ذاتها، وإنما تم تناوله للتفصيل فيه وإيجاد رؤية توفيقية له تسمح بتخطيه باعتباره يمثل العقبة أمام الديمقراطية لا سيما في البلدان العربية والإسلامية، وإثر ذلك تم استعراض أهم المقاربات النظرية التي قدمت لتفسير عملية الانتقال إلى الديمقراطية، وتحصيل ما توصلت إليه من نتائج وإجابات فيما يخص بؤرة الغموض والاستفهام في هذه الظاهرة، المتمثلة في كيفية حدوثها والعامل المحدد لها. أما الفصل الثاني فاختص

[1] بوروني زكريا، المرجع لسابق .

بإثبات العلاقة الشرطية السببية بين دور النخبة السياسية والانتقال الديمقراطي، وكان استهلاله بخلفية نظرية لمفهوم النخبة السياسية قبل عرض ما قدم له من تعريفات وصولا إلى تعريف إجرائي خاص بهذا البحث.

ليتم بعد ذلك تحليل مدى تأثير الخصائص والأوضاع الهيكلية للنخبة السياسية كتغير بنائها الذي يعد حتمية تاريخية على دورها في عملية الانتقال إلى الديمقراطية[1]، وأعقبته محاولة حشد الحجج المنطقية والقرائن الواقعية التي تؤكد مركزية هذا الدور، وأيضا تقديم نموذج فكري لشكله يبرز آلياته وخطواته وكذا العقبات التي تعترضه وفي ثالث وآخر الفصول تم التعرض إلى حالة الجزائر بتفحص الأوضاع القائمة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بغية الكشف عن انعكاساتها على النظام الحاكم والنخبة السياسية.

قبل توجيه الاهتمام لبحث واقع النخبة السياسية خصوصا في المعارضة من حيث بنائها وعلاقتها بالسلطة وبجمهور المواطنين، وكذا العوائق التي تواجهها، ليتم الانتهاء إلى تحليل دور هذه النخبة في تحقيق الانتقال إلى ديمقراطية حقيقة بالجزائر من خلال مواقفها وتوجهاتها وأنشطتها وتفاعلاتها، وتحديد عوامل تقاعس دورها ومداخل تفعيله[2].

من خلال الاطلاع والتفصيل الذي سبق ذكره المستعينين فيه بما قدمه الباحث حسب رؤيته حيث تداخلت مع الدراسة التي نحن بصددها في تحديد المفهوم النظري للنخبة ومجموع التعريفات والتحليلات وتأثير الخصائص الميكانيزمية للنخبة السياسية ودورها في مجموع الانتقال الديمقراطي والتحولات في المجتمع الجزائري عبر تلك الأدوار والممارسات المنتهجة للفعل السياسي والممارسة السياسية في الحقل الاجتماعي وكذا الاستفادة من شرح قيمة المشاركة السياسية كقيمة في المواطنة تلعب النخبة السياسية دورًا في التأثير عليها كذا الاستفادة من شرح التحالفات الرئاسية والحركات الاجتماعية وأثرها

[1] - بوروني زكريا، نفس المرجع السابق.
[2] - المرجع السابق .

على التنمية المحلية كمؤشر على التنمية السياسية عبر دراسة الحالة. وكذا توضيح دور النخبة السياسية كعامل واعي بين مجموع التغيرات الأخرى.

. دراسة ديا موندلاري: مصادر الديمقراطية ثقافة المجموع أم دور النخبة؟

ترجمة سمية فلو عبود. بيروت 1994، دار الساقي الطبعة العربية الأولى.

تمحورت إشكالية الدراسة على أهمية الثقافة السياسية والتغيرات في القيم والمعايير والمواقف النخبوية والجماهيرية في بناء النخبة الوطنية، اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن بين جل النظريات التي طرحت النخبة وتأثيراتها الفاعلة داخليا وخارجيا وعلاقة النخبة الحاكمة بتلك المتغيرات عبر طرح نظريات أخرى مثل ما قدمه "ليبست" في "الديمقراطية الاتحادية" و"ترو" و"كولمان" وتحديهم لفرضية "روبرت ميشلز"،لتسفر الدراسة على التأكيد على المتغيرات الواقعية في بناء النخبة الوطنية،الاعتماد على التفاعل الاستراتيجي بين النخبة الحاكمة والمعارضة السياسية وأن التأثيرات تقع وفق تأثير الفراشة "Butterflycffect" بمعنى أن تغيرات بسيطة في ظرف ما في مكان ما قد يؤدي إلى تغيرات كبرى في أماكن أخرى وهنا يكون دور النخبة، دور الثقافة السياسية وأهميتها في توجيهات النخبة وميلاد النخبة الوطنية الموحدة.

من خلال الاطلاع على هاته الدراسة التي فصلت في موضوع النخبة الوطنية واتجاهاتها واختياراتها وبينت آلية الوصول إلى بناء وحدة توافقية بين النخب وأن هذا التوافق بين الفعل السياسي يخلق استقرار للديمقراطية في ظل التحولات الصغرى والكبرى.

وأن النخبة السياسية سواء كانت الحاكمة أو المعارضة يجب أن تتفاعل استراتيجيا فكانت استفادتنا عبر فهمنا لأسباب وميكانيزمات التغير والتوافق لمفهوم النخبة الوطنية الداخلية وكذا النخبة الحاكمة والمعارضة وآليات الاستقرار والتغير.[1]

[1] بوروني زكريا، المرجع السابق.

. دراسة عزمي بشارة[1]: دراسة نقدية للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، الدوحة، قطر، 2012.

من خلال اطلاعنا على هذه الدراسة حيث أقيمت في البحث على تطور مفهوم المجتمع المدني عبر تاريخ الفكر السياسي الغربي وما رافق ذلك من تطورات إضافة إلى تفكيك مفهوم المجتمع المدني من الجاهزية إلى النقد، تبيين وظائف المجتمع المدني المؤدية للديمقراطية، توضيح أنماط العمل المجتمعي غير السياسي والبُنى الأهلية، التفريق بين مصطلحات الأمة القومية والأمة المواطنية والمواطنية الديمقراطية، إشكالية انسحاب النخبة المثقفة من السياسية وخدمة النظام القائم، . إشكاليات المجتمع المدني كمجتمع تعاقدي والدولة وأجهزتها ،اعتمدت هذه الدراسة على منهج التحليل الوصفي عبر رؤيا نقدية للإطار النظري ضمن الإجابة على التساؤلات الفرعية والإشكال الرئيسي لهذه الدراسة. توصلت هذه الدراسة إلى ما يلي:

. تحديد مفهوم المجتمع المدني وتطورها التاريخي.

. مفهوم المجتمع المدني يتغير بتغير الموافق الإديولوجية فالمفهوم اللبرالي يختلف عن المفهوم الاشتراكي والديمقراطي عن الراديكالي كذا الفهم الإسلامي.

. مفهوم المجتمع المدني في العالم العربي يختلف عن العالم الغربي.

. الوصول إلى تناقضات المجتمع المدني بين الدولة، المجتمع، المواطن.

. تطور المواطنة هي عملية المشاركة في الشؤون العامة وتطور حقوق المواطنين الاجتماعية عبر المعادلة المذكورة (المواطن المجتمع الدولة).

. تبيين العلاقة بين الفضاء المؤسساتي المدني التقليدي والغير تقليدي.

. نقد رؤيا تالكوت بارسونز للنسق المركب للمساواة الإجرائية وطمس الحدود بين مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات النشاط الاقتصادي.

. مؤسسات المجتمع المدني والخصوصيات الثقفية والتداعيات الفكرية.

[1] . دراسة نقدية للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، الدوحة، قطر، 2012, ص: 214.

. المجتمع المدني لا ينشأ على ضعف الدولة بل هو وليد على قوة الدولة وموازاة هذه القوة.

وتداخل الدراسة التي نحن بصددها مقوم أساسي للنخبة السياسية والمواطنة هو المجتمع المدني حيث تم الاستفادة من شرح هذا المفهوم عبر تطوره وتناقضاته ونظرياته واتجاهاته الفكرية المختلفة والاستفادة من أن موضوع الرقابة على الدولة قائم على استطاعة الدولة في أن تراقب المجتمع، والمجتمع المدني هو ناتج تحديد صلاحيات الدولة لأن الدولة بإمكانها تجاوز صلاحياتها، فهو في علاقة بين المعادلة المجتمع والدولة حيث أن لا تخضع الدولة للمجتمع كليا وأن المجتمع المدني ليس هو ناتج هدم الدولة أو تراجعها وإنما هو نتاج مجال السلطة واحتكار القوة.

. دراسة دومينيك شنابر- كريستيان باشولييه[1]: ما المواطنة دراسة لدومينيك شنابر وكريستيان باشولييه وأعدت الترجمة سونيا محمود نجا، المركز القومي للترجمة الجيزة، القاهرة، مصر، حيث وبعد الاطلاع على الدراسة النظرية ما المواطنة أرادت الإجابة عن إشكالية المواطنة الصورية ومحتويات المواطنة وكذا عدم قداسة المواطنة من طرف المواطن لأن الحدود الفعلية الحقيقة للمواطنة هي لتنظيم المجتمعات بشكل فعلي.

تمكنت هذه الدراسة من التوصل نتائج عدة منها:

. توضيح المواطنة عبر مسارها التاريخي.

. توضيح فكرة جورجن هابرماس للوطنية الدستورية وعلاقتها بالدولة الحامية ضمن الطرح القيمي للمواطنة.

. وضحت علاقة المواطنة بالتعدد الثقافي وما طرحه شارل تايلور وسياسية الاعتراف، وتفسيرات "حنا أرندنت".

. عجز المواطنة الصورية عن واجباتها المجتمعية الحديثة.

. التوصل إلى طرح رؤيا حول المواطنة القومية والمواطنة العامة.

[1] ـ دومينيك شنابر- كريستيان باشولييه، ترجمة سونيا محمود نجا الطبعة الأولى ، المركز القومي للترجمة الجيزة القاهرة, 2016.

وتمت الاستفادة من هذه الدراسة في التدقيق لمفهوم المواطنة وعلاقته بالحداثة السياسية ومعادلة الفرد وتنظيم المجتمع السياسي، كذا ذلك الحوار المتخيل بين مونتيسكيو ووسو ضمن الدفاع عن الجمهورية النيابية وتوازن السلطات والتعددية المنظمة ليتصور روسو اتحاد المواطن والهيئة السياسية وشرعية الحكومات وكيفية ارجاع الحرية لجموع الناس، كذا الاستفادة من ما طرح بين جون لوك وجون جاك روسو حول أشكال الترابط السياسي والمجتمعي لقيم المواطنة المشاركة والحقوق، كذا نقد الرؤيا الماركسية لذلك المواطن المجرد البروليتاري كذا طرح المؤسسات السياسية المنتخبة المشكلة للنخبة السياسية في المجتمعات الحديثة.

. دراسة دون إي إبرلي[1]: بناء مجتمع من المواطنين المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين.:

من خلال الاطلاع على هذه الدراسة فإن إشكالها الأساسي كان البحث عن القيم المعيارية للمواطنة عبر التجديد الأخلاقي للمؤسسات الاجتماعية الذي يطرح قيم جوهرية للمواطنة المبتعدة عن التعددية الأخلاقية والراديكالية وبناء مجتمع تكون عقيدته هي الأحكام الأساسية لقيم التعاقد من خلال السلطة العليا للدولة والمؤسسات التطوعية.

. اما تساؤلات الدراسة:

. ما العلاقة الفاعلة للمجتمع المحلي؟

ما العلاقة الفاعلة للمواطنة في المجتمع المدني؟

. ما هي المواطنة؟

. ما هي الثقافة؟

. ما هو المجتمع المدني؟

. الطباع الشخصية والمواطنة.

[1] ـ بناء مجتمع من المواطنين، المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة العربية، الأولى ، دار الأهلية، عمان الأردن, 2003.

. المواطن والحكم الذاتي الفردي.

. المواطنة كفكرة انتخابية.

. نهج المواطنة الجديد.

. المواطنة بين اليمين واليسار.

. المواطنة كعمل عام وحرية عامة.

لتسفر الدراسة على النتائج التالية:

. ايجاد مفاهيم معرفية معتمدة للمجتمع المدني والمحلي.

. التفريق بين متطلبات المجتمع المحلي وأولوية المجتمع على المسعى الفردي وذوبان الفرد من خلاله فينعدم تنافسه مع الآخرين وصراعه مع الدولة.

. علاقة المواطنة مع المجتمع المدني والتي تتبع تشكيلة من الواجبات الاجتماعية يتم النهوض بها من خلال الحياة المشتركة للمجتمع المحلي أما المجتمع المدني هو مجال شبكات العمل التطوعي والجمعيات غير الرسمية التي يدير فيها الأفراد الكثير من شؤون حياتهم.

. توضيح قوة البُنى الوسطية في ترسيخ قيم المواطنة.

لقد تمت الاستفادة من هاته الدراسة في التعرف على مفهوم المواطنة وايضاح فاعلية المجتمع المحلي وعوائقه، كذا فاعلية المجتمع المدني وإشكالياته حيث تم الاستفادة منه في تحليل نتائجنا، كذا معرفة علاقة المواطنة بالثقافة والهوية، كذا الاعتبارات الشخصية للنخبة السياسية وترشيد قيم المواطنة كذا طرح فكرة نهج المواطنة الجديد كفكرة انتخابية حدودها وتأثيراتها.

(الحقوق والواجبات) المشاركة والهوية.[1]

[1]. بناء مجتمع من المواطنين، المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة العربية، الأولى ، دار الأهلية، عمان الأردن, 2003.

. دراسة: د. سيف بن ناصر المعمري[1]:

. موضوع الدراسة: تربية المواطنة:

وهي رؤية منهجية في مفاهيم المواطنة وتطبيقاتها في النظم التربوية، للدكتور سيف بن ناصر المعمري جامعة السلطان قابوس.

من خلال الاطلاع على الدراسة النظرية (تربية المواطنة) حيث أقيمت هذه الدراسة لطرح رؤيا منهجية لمفاهيم المواطنة وتطبيقها في النظم التربوية. كذلك إشكال المواطنة المسؤولة والعوامل الرئيسية لبناء المواطنة الصالحة ضمن المشاركة البناءة والتفاعل الايجابي المجتمعي, وطرحت الدراسة تساؤلات التالية :

. ما المواطنة ومفهومها وطرق تكوينها؟

. التعريف بأنواع المواطنين ضمن الانتماء والثقافة؟

. ما مدى فاعلية التربية من أجل مواطنة مسؤولة؟

. تنمية المواطنة عبر المناهج والمواد.

. تدريس المواطنة وقيمها ضمن المنهج المؤسساتي التربوي.

. تقويم التربية من أجل المواطنة في الدول العربية.

وهدفت الدراسة إلى تقديم رؤيا واسعة للمواطنة ضمن رؤيا منهجية لمفاهيمها وقيمها المتعددة وإثراء الحقل المعرفي بهذه الدراسة, كما أسفرت نتائج الدراسة كالتالي:

. احداث مواطنة مسؤولة مشبعة بقيم الحرية والعدالة والمساواة المجتمعية.

. خلق أساليب تشاركية تعتمد على قيم الحوار واحترام الآخر.

. الاعتماد على الابتكار للتلقين والتسلط للمشروع التربوي من أجل المواطنة.

. المشروع الأهم للدول العربية أن يُبنى وفق المفهوم الحقيقي للمواطنة.

[1]- سيف بن ناصر المعمري، تربية المواطنة، رؤية منهجية في مفاهيم المواطنة وتطبيقاتها في النظم التربوية دار الوراق، مسقط، سلطة عمان.

. المواطنة تتكون من مفاهيمها الأربعة لتكون فاعلة اجتماعيا وهي الانتماء والولاء والمسؤولية الاجتماعية.

كما تم الاستفادة من هاته الدراسة في التعرف على مفهوم المواطنة ودلالاته ضمن الدراسات الفلسفية والسياسية وعلم الاجتماع لهذا المفهوم.

والتعرف على المداخل التي فسّرت المواطنة :

1. المدخل اللبرالي: وتركيزه على الحقوق أكثر من تركيزه على الواجبات والمسؤوليات.

2. المدخل الجمهوري: وتطوره من أرسطو إلى ميكيافيلي روسو وتوكافيل ويعطي أهمية للدستور والحكومة لتشجع المشاركة الفاعلة في الشؤون الجماعية.

3. المدخل الجمهوري اللبرالي: هو الذي نادى به داجر لضرورة ايجاد توازن بين النظرة اللبرالية والنظرة الجمهورية للمواطنة وهذا ما تبناه وايدت لستر.

4. مدخل حقوق المرأة: ويدعو إلى التوازن بين الحقوق والواجبات دون التفرقة بين الجنسين.

5. مدخل حقوق الإنسان: ويرى أصحاب هذا المدخل أن حقوق الإنسان هي حقوق المواطنة وفي ظل العولمة.

لم تعد تلك الحقوق مسؤولية الدولة وإنما هناك تدخلات لحماية المواطن من انتهاك دولهم وحقوقهم وتبنى هذا المدخل "ترنر" الذي ركز على الحقوق كقيمة كبرى للمواطنة.

6. المدخل المجتمعي: ويركز هذا المدخل على الواجبات تجاه الجماعة ويقلل من قيمة الهوية الفردية حيث تبناه "ميلر" ويقول "إنه يشجعنا أن نكون جيرانا صالحين لنضمن أن أطفالنا يستطيعون المشيء إلى مدارسهم في شوارعنا بسلام"، وأن الدولة تستطيع تعزيز القيم المجتمعية المشتركة لإجبارنا لنسلك سلوك المواطنين الصالحين وهو منهج يركز على الواجبات ويتقاطع مع المدخل الجمهوري، وهو يركز على قيم الأسرة والمجتمع ونبذ الفردية.[1]

[1]. المرجع السابق .

7 .مدخل المجتمع المتعاضد: ويركز بأن المجتمع بحاجة إلى كل أفراده ليساهموا في بناءه كل حسب قدرته ضمن هذا التعاضد حيث تبنى "هيتر" وأقر أن جميع المواطنين يحتاجون إلى إدراك الارتباط البيني الكلي بين الحقوق والواجبات.

8 .مدخل المجتمع المدني: ويرى هذا المدخل أن فضائل المواطنة وقيمها تكمن من خلال المؤسسات الوسيطة مثل المنظمات التطوعية والخيرية، المساجد، الأسرة الاتحادات، الجمعيات المختلفة وما تبناه "كايميلكا" و "نورمان" أن هذه المؤسسات تحقق قيم المواطنة المسؤولة ضمن المواطن المسؤول ويرى "ساوندرز" أن المواطنة تصبح ايجابية من خلال إتاحة الفرص للمواطنين لتسيير شؤونهم المجتمعية، وأن التآزر في المجتمع المدني يُبنى من الأسفل ولا يمكن فرضه من الأعلى.

كما كانت الاستفادة من هذه الدراسة في تحليلنا الميداني لقيم المواطنة وتعزيزها من طرف النخبة. ولعل السؤال للرئيس الأمريكي جون كينيدي حين قال: "لا تسأل ماذا قدم لك وطنك بل اسأل ماذا قدمت أنت لوطنك". فتختصر هذه المقولة هذه المداخل رغم تحيزها للمدخل الجمهوري.

. دراسة: د. بولس عاصي. د. غسان طه د. خضر محمد نبها د. حسين رحال[1].

. موضوعها: المواطنة والدولة مقاربات واتجاهات سلسلة الدراسات الفكرية، منتدى الفكر اللبناني، الطبعة الأولى، ديسمبر 2010. www. Al maaref. Org

تمحورت إشكالية الدراسة حول هل من الممكن الحفاظ على مفهوم المواطنة في ظل الخصوصيات الثقافية والكينونات الطائفية ضمن الاقليم الواحد،وجاءت تساؤلات الدراسة:

. إلى أي مدى يمكن الحفاظ على مفهوم المواطنة وقيمها المحددة ضمن الاقليم الواحد وهل يتلاءم مع مفهوم المواطنة العالمي؟

. هل يمكن إقامة مواطنة في مجتمع تعدد؟

[1] **. د. بولس عاصي- د. غسان طه- د. خضر محمد نبها- د. حسين رحال، المواطنة والدولة، مقاربات واتجاهات سلسلة الدراسات الفكرية، منتدى الفكر اللبناني، الطبعة الأولى، ديسمبر 2010.**

. ما مدى قداسة مفهوم المواطنة في لبنان؟

لتسفر الدراسة على نتائج التالية:

. طرحت الدراسة المنظور السياسي للمواطنة حيث أنها ليست مجرد ممارسة لحق الانتخاب بل هي تخوله ممارسة الفعل السياسي ضمن حماية القانون والتعاقد الدستوري.

. وضحت البعد الاجتماعي للمواطنة عبر قيم المسؤولية الاجتماعية المساواة الحقوق والواجبات.

. شرحت علاقة المواطنة والانتماء للوطن والمجتمع.

. كما وضّحت علاقة النخب بالمواطنة وقيمها.

. كذا العلاقة بين المواطنة ومشروع بناء الدولة المواطنية.

. المواطنة من الوحدة السياسية إلى الأمة.

من خلال الاطلاع على هذه الدراسة حيث تمت الاستفادة منها في مجال تمييز مفهوم المواطنة وقيمها وعناصرها كما شرحت المشاركة السياسية في الأوساط الاجتماعية والثقافية والفكرية وحركات المجتمع المدني.

كذا تطور المواطنة عبر الزمن من أبسط ما تعنيه هذه المفردة من الولاء للمكان الذي وُلد وعاش فيه الإنسان إلى المعنى الجديد الذي ارتبط بقيام الدولة الحديثة. كذا طرح إشكالية التناقض بين الانتساب للأمة بمفهومها الديني ومقتضيات المواطنة وشرعية هذا المفهوم كما بينت دور النخب المختلفة في إرساء المواطنية والنخب السياسية في تفعيل المواطنة فالمواطنية شكل من أشكال الانتماء إلى الوطن والمجتمع وهذا الانتماء يفرض وجود الارتباط بين الوطن والمواطن ويفرض حقوقا على كل واحد منهما تجاه الآخر لتكون المواطنة الفاعلة لا الصورية.[1]

[1]. المرجع السابق .

. دراسة د. سيدي محمد ولديب[1]: الدولة وإشكاليات المواطنة قراءة في مفهوم المواطنة العربية، دار الكنوز للمعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2011، عمان الأردن.

. عالجت الاشكالية التالية: المواطنة والنخب السياسية الفاعلية والأداء ومدى المنهج الثقافي والسياسي المتبع للدولة,اما تساؤلات هذه الدراسة فكانت:

. ما مدى حفاظ الدولة على أشكال التنظيم السياسي والقانوني للمجتمع.

. مفهوم المواطنة وأنماطها السائدة في الدول العربية.

. المواطنة والمشاركة السياسية وتشكيل الإرادة العامة.

. المواطنة وإشكالية الهوية.

. علاقة المواطنة بالدولة بالفكر السياسي.

. تجارب المواطنة بين نهاية الرأسمالية الغربية وانحصار حقوق المواطنة.

. أزمة المواطنة في الدول العربية. لتسفر الدراسة على نتائج التالية:

. عرّفت لمفهوم الدولة وطبيعتها كذا مفهوم المواطنة وأنماطها.

. وضّحت العلاقة بين المواطنة وإشكاليات الهوية المتعددة دلّت على معايشة الفكر السياسي الغربي للمواطنة والدولة.

. كما عرجت على تجربة المواطنة في الدول العربية وأزماتها المتكررة.

. اتخذت المجتمع العربي نموذجًا في توضيح العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني.

. طرح منظور جديد للمواطنة العربية.

من خلال اطلاعنا المفصل على هذه الدراسة النظرية التي تطرح مفهوم الدولة وإشكاليات المواطنة وفق قراءة للمواطنة العربية، تمت الاستفادة من التعرف على مجموع الإشكاليات التي تواجه المواطنة في الدول العربية عامة والجزائر أحد هاته الدول. كذا تمت الاستفادة في علاقة الدولة ومؤسساتها ونخبتها السياسية على المواطنة ومجموع

[1] **. د. سيدي محمد ولديب، الدولة وإشكاليات المواطنة، قراءة في مفهوم المواطنة العربية، دار الكنوز للمعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان الأردن. 2011.**

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي حدّت من حقوق المواطنة عبر ضعف الضمانات القانونية التأطير الغير المعقلن لآليات العمل الديمقراطي، القوة المطلقة لبعض أجهزة الدولة، الاستقواء بالخارج لإخضاع المواطنين وفرض ولاتهم. بالقوة وكسر مفهوم الدولة عند المواطن باعتبارها أداة هيمنة لإخضاع المجتمع.

كما تُوضح الدراسة هشاشة تطبيق المجتمع للتمييز بين العموم والخاص وترسيخ صلات الولاء القبلي والعشائري المتناقض مع مفهوم المواطن. كما كانت الاستفادة من طرح إشكالية أن المجتمعات العربية ناتجة من هيمنة رؤية دينية واجتماعية عبر منهج أحادي لا يرى في الاختلاف مفهوم ضمني للمسؤولية الاجتماعية الذي نستفيد منه في التحليل دلالات النسب للفرضيات والتساؤلات.

. دراسة علي السيد أبو فرحة ومجموعة من المؤلفين[1]: الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة (التشوهات الفكرية في بناء مفهوم الدولة المدنية). دراسة مجتمعة لعديد من المؤلفين للمركز العربي للأبحاث والدراسات، الدوحة، قطر.:

ناقشت الدراسة إشكالية جدلية الصراع بين الدولة والمواطنة ومنظور الدولة في الخطاب السياسي للنخبة الإسلامية فكان التركيز على إشكالية التشوهات الفكرية في بناء مفهوم الدولة المدنية، تساؤلات الدراسة تمحورت حول مفهوم الدولة ومدى فاعليتها في الخطاب النخبوي الإسلامي، . إشكالية تأسيس نظام الحكم ومسألة الحاكمية أطروحات الإسلام السياسي ومخاطر التنازع الداخلي. كانت نتائج الدراسة كما يلي:

. التعرض إلى قضايا الدولة والمواطنة بشكل مفصّل.

. توضيح الفرق بين الدولة المدنية والدولة الدينية القومية والاشتراكية.

. طرح نظرية العصبية لتفسير نظرية الدولة وتطورها من الولاء إلى الانتماء كقيمة من قيم المواطنة.

[1]- علي السيد أبو فرحة ومجموعة من المؤلفين الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الطبعة الأولى ، جانفي بيروت. 2017

. مدى محددات التجديد في الخطاب الإسلامي تجاه الدولة والمواطن.

من خلال الاطلاع على الدراسة التي فصّلت في قضايا الدولة والمواطنة وخطابات الحركات الإسلامية وقطيعتها مع الدولة والرؤيا الحداثية للمواطنة والدولة من وجهة نظر الحركات الإسلامية حيث تداخلت مع دراستنا في فهم ممارسة الفعل السيسي ضمن المشروعية الدينية واستعمال الإسلام الذي هو المشترك المجتمعي الأول ضمن خطاب النخبة السياسية في الجزائر وتأثيراته على المواطنة وقيمها.

ولقد تطرق الباحث من خلال الفصل الأول إلى طرح إشكالية الدراسة للوقوف على مجالها النظري وإلى التساؤلات والفرضيات وكذا الأهمية العلمية والعملية والأسباب التي أدت إلى اختيار الموضوع سواء للاعتبار الشخصي للباحث ومنطلقات اختياراته من جهة والأسباب الموضوعية من جهة أخرى. كما تطرق الباحث إلى التعريفات الإجرائية التي سيتبناها خلال دراسته الميدانية، كما استرشد ببعض الدراسات السابقة سواء النظرية وما لها من أهمية أو الميدانية التي تحمل قواسم مشتركة سواء ضمن متغير تابع أو مستقل لكي تهيكل الدراسة في مجال يحاط بالموضوعية والدقة العلمية.

الفصل الثاني: ماهية النخبة السياسية

تمهيد

1. أنواع النخب

2. مفهوم النخبة السياسية

3. الخصائص البنائية للنخبة السياسية

4. فاعلية النخبة السياسية

5. مميزات النخبة السياسية

6. النخبة السياسية في الجزائر

7- النظريات المفسرة للنخبة السياسية

تمهيد:

يشكل مفهوم النخبة السياسية أحد المفاهيم المهمة في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي لِما لهذا المفهوم من أهمية كبرى في واقع دراسة عمليات التحول الديمقراطي والتنمية والإصلاح السياسي والتأثير الممارس عبر الفعل السياسي لهذه النخبة في مجتمع معيّن وفي فترة زمنية معينة لهاته الجماعة التي تعيش في إطار النظام السياسي وتمارس نمط مهما من أنماط العلاقات السلطوية بين الحاكم والمحكوم، فالحاكم لا يستطيع ممارسة السلطة بمفرده دون وجود جماعة من الأفراد يشاركونه نفوذ السلطة وتأثيرها وممارستها على باقي مكونات الدولة التي يحكمها.

1. أنواع النخب:

تعددت التصنيفات التي تفردت بتحديد أشكال النخب المتواجدة في جل المجتمعات تقريبا وسنحاول في طرحنا التركيز على مجملها في النقاط التالية:[1]

. النخبة الجامعية المثقفة: وتشمل جميع الأشخاص الذين حازوا على تعليم عال سواء في الجامعات أو في المعاهد أو المدارس العليا ويشتغلون في مجال الفكر والثقافة والذين نجد من بينهم الكتاب، الصحفيون الروائيون، المفكرون، الفلاسفة، المنظرون، الأستاذة الجامعيون.

. النخبة السياسية: حيث أن كثير من الدراسات ركزت عليها كأقلية تتحكم في مقاليد السلطة خاصة دراسات "موسكا" وتلميذه "متشلز" اللذان تناولا الفئة التي تتحكم في السلطة وعموما يمكن القول بأن زعماء الأحزاب السياسية ورؤساء الحكومات والوزراء وأعضاء البرلمان ومجلس الشيوخ، كلهم يشكلون صدارة النخبة السياسية في المجتمعات المعاصرة.

. النخبة البيروقراطية: وكذلك تسمى بالنخبة التكنوقراطية وهم مجموعة من الإداريين الذين تخرج أغلبهم من الجامعات ومراكز التكوين وبعد شغلهم لوظائف إدارية بواسطة الخبرة والترقية يرتقون إلى مصاف النخبة الإدارية التي تصبح من صانعي القرار الإداري والتسيير وإدارة الشأن العام.

. نخبة رجال الأعمال: تتكون هذه الفئة من أفراد تمكنوا عن طريق التجارة أو الصناعة أو السياسية أو المضاربة من تكوين ثروات بحيث أنهم يشكلون أرقاما مهمة في مجال المال والأعمال وهم أصحاب ممتلكات وعقارات وشركات وأرصدة مالية ضخمة وهم يتجمعون في اتحادات خاص بهم، حيث ينظر إليهم بأنهم من أخطر النخب المؤثرة على صناعة القرار السياسي المحلي والدولي.

---

[1] - عبد الله كبار، 2013، النخبة الجامعية والمجتمع المدني في الجزائر- قراءة سوسيولوجية في جدلية الواقع والممارسة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد11، جامعة ورقلة. ص 19.

. النخبة العسكرية: ينظر إلى الضباط السامون بأنهم يشكلون نخبة القوات العسكرية حيث يتوزعون على قيادة الأركان أو كعمداء للنواحي العسكرية كما أن هناك من يرى بأن نخبة جنود القوات المسلحة إنما تكمن في القوات القناصة" بالإضافة إلى "القوات الخاصة".

. النخبة الدينية: وتتمثل في القادة الدينيون ووجهاء الطوائف الدينية وعلماء اللاهوت والعقيدة وكل من يشكلون مراجع دينية أو أصبحوا زعماء لاتباع تجمعهم رابطة دينية، فمثلا يشكل بابا الكاثوليك وكاردينالات الفاتيكان نخبة المسيحيين، بينما يعد الفقهاء وعلماء الدين عند المسلمين نخبة النخب الدينية بلا منازع.

. النخبة الرمزية: يعتقد بعض الباحثين بأن هناك بعض النخب التي لا يتم إيلائها أهمية بالغة رغم أهميتها مثل رؤساء الأحزاب السياسية ونجوم الفن والسينما والرياضة ...الخ. حيث إنهم يعتبرون كرموز ومرجعيات المجموعة هائلة من الاتباع والمعجبين.

. النخبة النسوية: هناك من الباحثين من يرى بأن نساء العالم تقودها نخبا نسوية في إطار ما يسمى بالحركة النسوية والدفاع عن حقوق المرأة، كما أن السياسيين يعملون على توظيف ورقة النساء في الانتخابات عن طريق اختيار قيادات ترمز لمطالب المرأة وذلك من أجل استمالة هذه القوة الانتخابية لصالح برامج الأحزاب المتنافسة مثلما هو حاصل حاليا في كل بلدان العالم تقريبا.

السمات التي تتفرد بها النخبة: إن اتسام مجموعة من الأفراد بسيمات معينة وتفردهم عن غيرهم لكفيلة بأن تؤهلهم إلى الانتماء إلى مصاف النخبة والتي نجد من بينها:[1]

***التميز:** ينظر أصحاب الاتجاه السيكولوجي في تناول "النخبة" ومنهم "باريتو" إلى أفراد النخبة باعتبارهم عناصر يشكلون فئة تتوفر فيها مميزات النبوغ والتفوق والذكاء والقدرة على القيادة والتميز على الآخرين في النشاطات التي يشرفون عليها وحسب نظرهم فإن

[1] **- عبد الله كبار، 2013، النخبة الجامعية والمجتمع المدني في الجزائر، قراءة سوسيولوجية في جدلية الواقع والممارسة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، جامعة ورقلة، ص 220.**

هذه المميزات الذاتية هي التي تجعلهم في صدارة الطبقات الاجتماعية. بالتنظيم، من بين مميزات النخبة حسب أنصار الاتجاه التنظيمي في دراسة النخبة والذين نجد من بينهم "موسكا" وتلميذه "متشلز" اعتقادهم بأن آية مجموعة لا يمكنها الوصول إلى مصاف الفئة النخبوية إلا إذا توفرت فيهم القوة التنظيمية وتقديرها الدقيق المصادر السلطة ومراكز القوة في المجتمع، وتعد هذه الميزة من بين أهم الميزات التي تختص بها النخب الحالية خاصة في عهد العولمة المبنية على المصالح والتحالفات.

***الاحتكار:** تسعى النخب إلى احتكار رؤوس الأموال المتوفرة لديها سواء أكانت رؤوس أموال اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو رمزية...الخ، لأنها تشكل عامل قوة بيدها، وفي حالة ما إذا لم تتوفر لديها رؤوس الأموال هذه، ستسعى للحصول عليها بكل الطرق المتاحة.

***الدوران:** أن البشر هم صانعو التاريخ عبر ملامحهم وإنجازاتهم وإخفاقاتهم وأخطائهم، وهكذا فإنه كما يمكن للأفراد الانتقال من طبقة إلى أخرى عبر ما اصطلح عليه علماء الاجتماع "بالحراك الاجتماعي".

فكذلك الأمر بالنسبة للنخبة، حيث أنه يمكن للأفراد أن يدوروا بين نخبة واحدة، أو بمقتضى عملية تحتل فيها نخبة معينة مكان نخبة أخرى، كما يمكن لأفراد من الطبقات الفقيرة أو المتوسطة الوصول إلى مستوى الطبقات الحاكمة خاصة في مجال السياسة.[1]

2. مفهوم النخبة:

لغويا: يومض مفهوم النخبة في اللغة بدلالة الانتخاب والاختيار والاصطفاء والانتقاء، وتكون "النخبة" بصيغة الجمع "نخبا" ترمز في أخص معانيها على السمو والارتفاع، لتدل

[1]. المرجع السابق.

على معنى الندرة والقلة متضمنة في ذاتها دلالات التميز ومعاني الصفاء والنقاء والانتخاب.

كما يعلمنا "دارون" هو حالة اصطفاء يرتقي فيها الأقوى والأفضل إلى المراتب العليا في سلم الوجود البيولوجي في دائرة الصراع المستديم من أجل الصيرورة والاستمرار والبقاء.

وتدل كلمة النخبة في اللغة العربية على المختار من كل شيء وعلى الاصطفاء في كل أمر، ولا تحمل في دلالاتها العربية هذه طابعا سوسيولوجيا إبيستيمولوجيا أو أديديولوجيا فاقتصرت دلالتها على الخبرة اللسانية الصرفة التي وردت في قواميس اللغة العربية وفي مختلف الاستخدامات للإشارة إلى نخبة القوم وصفوتهم وعزوتهم. وتشتق كلمة النخبة في اللغة العربية من الفعل انتخب أي اختار، والانتخاب هو الاختيار والانتقاء. فنخبة القوم تعني خيارهم وصفوتهم[1].

وقد أشار **معجم المصطلحات السياسية والدولية**، إلى أن "Elite" يقابلها بالعربية الصفوة، أي: علية القوم، وهم أقلية ذات نفوذ تحكم الأغلبية، وتلعب هذه الصفوة دورا قياديا، وسياسيا لإدارة جماعاتهم من خلال الاعتراف التلقائي بهم بصفتهم[2].

أما في اللغة الإنجليزية قد أشتق مفهوم النخبة "Elite " اشتق من الفعل اللاتيني "Eligere" وتعني (يختار)، أي العنصر المختار. وجاء في قاموس **أكسفورد** أن النخبة Elite: "أقوى مجموعة من الناس في المجتمع ولها مكانتها المتميزة وهي ذات اعتبار"[3].

وفي إطلالات القواميس الفرنسية، أن النخبة أقلية متميزة عن الجماعات التي تنتمي إليها بامتلاكها الخاصية التفوق والقدرة بما تمتلكه من قدرات وخصائص وسمات ومميزات، ويعرف قاموس روبرت الفرنسي Le Robert النخبة بأنها "مجموعة من

[1]- ابن منظور: لسان العرب، ج4، دار المعارف، القاهرة، ص 2468.
[2]- أحمد زكي بدوي: معجم المصطلحات السياسية والدولية، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1989، ص ص 52، 53.
[3]- محمود محمد الناكوغ عن أزمة النخبة في الوطن العربي، الطبعة الأولى 1989، ص 15.

الأشخاص المتفوقين في الممارسة الاجتماعية في حقل اجتماعي معين، وهم يمتلكون القدرة على التأثير في المجال السياسي والاجتماعي"[1].

وفي رؤية لأغلبية الباحثين أن استخدام كلمة النخبة "Elite " حديثة نسبيا في اللغتين الفرنسية والإنكليزية حيث استخدمت هذه الكلمة لأول مرة في القرن السابع عشر، كما يورد بوتمور في كتابه الصفوة والمجتمع[2].

ومن ثم كان استخدام المفهوم في عام 1823 لوصف النخب الاجتماعية وأوضاع الحياة الطبقية في أوروبا بصورة عامة، ومن ثم شاع استخدام هذه الكلمة بين صفوف المفكرين الباحثين في نهاية القرن التاسع عشر ليعبر عن الفئات الاجتماعية الأكثر تميزا في المجتمع تلك التي تحتل مكانا مميزا في الهرم الاجتماعي ولا سيما في المجالات السياسية والعسكرية والثقافية[3].

اصطلاحا:

لقد ركز العالمان الإيطاليان: موسكا، وباريتو بأنها في تعريفهما للنخبة: "هي الأقلية المنظمة نسبيا التي تحكم الأكثرية غير المنظمة وهي تسطير بفضل قدراتها المتفوقة وبفضل رصيدها الثقافي.

وهي جماعة تتمتع بالقوة الاقتصادية والسياسية والامتياز والمكانة، إما بشكل مكتسب، أوموروث أو هي جماعات وظيفية ومهنية تحظى بمكانة عالية في المجتمع".

أما عن تناول لاسويل: "أولئك الذين يتمتعون بأكبر قسط من أي قيمة".

---

[1] -Akoun André et autres. Le Robe, seuil, dictionnaire de sociologie, France, Editions les presses de Mama, Octobre 1999, p. 175.

[2]- بوتومور، الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد جوهري وعلياء شكري ومحمد والسيد محمد الحسني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص 25.

[3]- بوتومور، الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي، المرجع السابق، ص 25.

ويعرفها روبرت داهيل: "هم مجموعة من الأفراد يشكلون أقلية وتسود تفضيلاتهم عند حدوث اختلاف التفضيلات المتعلقة بالقضايا الأساسية في المجتمع"[1].

ورؤية كمال المنوفي: "هي مجموعة من الأفراد الذين يمتلكون مصادر وأدوات قوة السياسة في المجتمع بحيث تستطيع التحكم في رسم السياسة العامة، وصنع القرارات الرئيسية في المجتمع"[2].

وأما ملز فقد ربط النخبة بالقدرة على التحكم بموقع اتخاذ القرار، في حين **بوتمور** يرى أن النخبة تدل على فئات اجتماعية متفوقة كالفئات العسكرية أو الطبقات العليا في المجتمع ولو أن بوتمور يميز بين النخبة بشكل عام والأقلية التي تحكم المجتمع فيقول: << إذا استعملنا الاصطلاح العام (النخبة) لتلك الفئات ذات الوظائف، فإننا عندها نحتاج مصطلحا نطلقه على تلك الأقلية التي تحكم المجتمع، وهي ليست فئة وظائفية ... وسأميز فئة صغرى ضمن الطبقة السياسية، وهي النخبة السياسية الشاملة للأفراد الذين يمارسون السلطة السياسية في مجتمع ما في وقت من الأوقات >>[3].

يعني أن رؤية بوتمور تتجلى برسمه هرما نخبويا داخل المجتمع القمة لممارسي السلطة السياسية (النخبة السياسية) والقاعدة نخبة المجتمع أصحاب الوظائف المتميزة بناءا عليه يتم الإقرار بدور النخبة بمعنى أن تركيبة هذه النخبة أو تلك غير جامدة.

ويعتبر جرانت باري (Geraint Parvy) أن النخبة أقليات أو جماعات صغيرة تمارس تأثيراً قوياً على الشؤون السياسية والاجتماعية ويربط باكس (J. A. BanKs) النخبة بعملية وضع القرار في المجتمع وهو ما يتفق مع "رايت ملز" الذي يقدم علاقة قوية بين النخبة

[1]- مولود سعادة: النخبة والمجتمع، تجدد الرهانات الباحث الاجتماعي عدد 10 سبتمبر العدد 95، جامعة باتنة، 2010، ص 25.
[2]- كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987، ص 84.
[3]- د. إبراهيم أبراش: علم الاجتماع السياسي، عمان: دار الشروق العربي، ط1، 1998، ص 120.

وامتلاك سلطة اتخاذ القرار عبر السيطرة على المؤسسات المتحكمة في المجتمع (السياسية، العسكرية، الاقتصادية)[1].

أما وليام كور نهاوزر (W. kornhauser) فإن النخبة يعني مجموعة الأفراد الذين لديهم مسؤولية خاصة في السياق الاجتماعي لموقعهم المتميز ضمنه، وترى سوزان كلير (S. Killer) أن النخبة أقلية من الأفراد وجدت لخدمة المجتمع وتحقيق المصلحة الاجتماعية.

ورغم الاختلاف تبعاً لتباين الاتجاهات ومداخل تحليلهم إلا أنها تسمح باستقاء مؤثرات لصياغة تصور تعريف النخبة أو خصائصها، ويمكن القول أن المصطلح يعبر عن مجموعة من الأشخاص تمثل أقلية في المجتمع تحظى بمكانة مهمة في النسق الاجتماعي لإشارات ذاتية (الذكاء، الطموح، الاجتهاد، القوة....). أو موضوعية (الإمكانيات العلمية الاقتصادية، الوظيفية...) أو كليهما معاً وهو يمكنها من ممارسة التأثير ومظاهر القوة من إقناع أو غيره إغراء، تهديد على الآخرين والمشاركة في عملية صناعة القرارات أو الضغط عليها وتوجيهها في مختلف المجالات[2].

وهذا يدفع إلى القول بأنه في كل مجتمع من المجتمعات توجد نخبة تقوده وتدير شؤونه السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، العسكرية...

لكن طبيعة النخبة وتعداد فئاتها ومراتبها تتغير بحسب المعايير والقيم الرمزية له التي يتبناها المجتمع والقابلة للتغيير بفعل التطور التاريخي، ففي المجتمع البدائي يتصدر السحرة والكهنة والحكماء الهرم الاجتماعي أما في مجتمع بدوي فأن معايير مثل الشجاعة والفروسية والشعر والثروة تؤهل إلى مصاف النخبة وتتشكل هذه الأخيرة في مجتمع أكثر تطوراً وتحضرا من الفلاسفة وأهل العلم والمعرفة[3].

---

[1]- ادريس لكريني: النخبة السياسية وأزمة الإصلاح في المنطقة العربية، الحوار المتمد.
[2]- كوليت أسمال: مظاهر خصوصية النخب السياسية، المجلة المغاربية في علم الاجتماع، السادس العدد 9، 10، 89.
[3]- عبد الرحيم، حافظ، الزيونية السياسية في المجتمع العربي قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس، بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية سلسلة (صروحات الدعوة 59، 2006).

وقد انفردت النخبة السياسية وهي محور الاهتمام في هذا البحث المطلب الأول بمصطلح النخبة عند جل الباحثين وخصوصا في بدايات تناوله وطرحه حيث قارن كل من باريتو وموسكا بتقسيمهما للمجتمع إلى أقلية حاكمة وأكثرية محكومة واقترن مفهوم النخبة أساسا بممارسة الحكم أو السلطة كما يختصره بنتام (Pantan) في أولئك الذين لهم سلطة أكبر على الأخرين ومن هذا المنظور تقتصر النخبة على الوزراء ورؤساء الدول والبرلمانين وكبار الموظفين....الخ.

ففي تقدير بوتومور (Bottomore) تشمل النخبة السياسية الأفراد الذين يمارسون السطلة السياسية في المجتمع في فترة زمانية معينة وهذا ينطبق على أعضاء الحكومة والموظفين الإداريين السامين والقادة العسكريين، والعائلات ذات النفوذ والتأثير السياسي وأصحاب المشروعات الاقتصادية الكبرى. لقد ميز ساريتو كما يقر يوتومور بين فكرة الفصل بين الصفوة الحاكمة واللاصفوة وأن موشكا هو الذي درس بدقة بناء الصفوة ذاتها، خاصة تلك التي تسود المجتمعات الديمقراطية الحديثة.

وفي المقابل برز اتجاه يركز على النخبة لا يقتصر دورها على الجانب السياسي حيث لا تلعب دور سياسياً مهما كما يرى البعض ومنهم "حسن قرنفل" حيث تركز هذه النخب في مجالات استغلتها الاقتصادية والثقافية والدينية[1].

3. مفهوم النخبة السياسية:

في حين تتميز النخب السياسية بكونها المقرر الأول للمجتمع وشتى توجهاته الاقتصادية الاجتماعية، الثقافية...الخ. وحسب هذا الرأي فالنخبة السياسية تحمل مركز متميز مقارنة بالنخب الأخرى، وبالنظر للنفوذ والتأثير الذي تمثله في النظام السياسي

[1]- بوتومور، الصفوة والمجتمع دراسة في علم الاجتماع السياسي، ترجمة الدكتور محمد الجوهري، د. محمد علي محمد، د. عليا شكري، د. سيد محمد الحسيلي، دار المعرفة الإسكندرية، ص 88.

ودورها المحوري في صناعة قرارته. وهي تشكل فئة اجتماعية متقاربة ومتضامنة رغم بعض الاختلافات الايدلوجية والسياسية بينهما.

كما أن النخب السياسية تتباين من حيث انفتاحها أمام أفراد المجتمع وصيغة وتيرة تجددها حسب طبيعة النظام السياسي الذي تشتغل فيه، فكلما كان الفضاء ديمقراطي ومنفتحا إلا وكانت حركية وحيوية التجدد باستمرار والعكس.

ومهما بلغت استقلالية النخبة السياسية، فهي بحاجة إلى التواصل مع الفئات التي تمثلها وتحظى بدعمها كما يسمى "شومبتر" (Schampeter) وغير عن ذلك في تنافسهم عن السلطة غالبا ما يحققون لأنصارهم بعض الرغبات والمطالب. وعبر فيبر (Weber) عن ذلك فيما يخص الأحزاب والتنظيمات السياسية، حيث أن القادة الحزبيين في تنافسهم على السلطة غالباً لا يعارضون المطالب العامة.

وفي ضوء ما تقدم من معطيات فإن أبسط تعريف للنخبة السياسية هو "أنها أقلية داخل المجتمع، تتوفر لها خصائص وقدرات ذاتية وإمكانيات موضوعية، تمكنها من قيادة المجتمع والتأثير في مساره من خلال تحكمها في عملية صنع القرارات السياسية".

ويمكن القول أن النخب السياسية تختلف فيما بينها في طريقة تشكيلها وتجددها وفي كيفية وصولها للسلطة ومغادرتها وفي علاقتها وتفاعلاتها الداخلية ومع الجماهير لاعتبارات تتعلق بالنخبة ذاتها وبأوضاع المجتمع ونظامه السياسي وبحكم موقعها في النسق الاجتماعي والسياسي.

وفي محاولة لتقديم تعريف شامل يقدر "أحمد زايد" بأن هناك نخب سياسية عبر مستويات البناء الاجتماعي والسياسي تختلف في طبيعة تأثيرها وفقا لما تتمتع به من قوة ونفوذ إذ يميل إلى تميز النخبة الأقوى والأكثر نفوذا والتي يطلق عليها "النخبة المركزية" المكونة من كبار رجال الدولة في أجهزتها التنفيذية والتشريعية والقضائية.[1]

[1]. المرجع السابق .

والتي تدور في فلكها نخب اجتماعية وسياسية عديدة ومن النخب السياسية قادة الأحزاب وكبار مناضليها وعلى المستوى المحلي الزعماء والقادة وأعضاء المجالس المحلية ومقابل ذلك تشمل النخب الاجتماعية النخب في الميادين المهنية كقادة النقابات المدنية والتطوعية والنسوية والدينية والطلابية.

وكل هذه النخب تتداخل مع بعضها البعض، ويصعب تحديد تعريف دقيق للنخب السياسية لأن الحدود بين ما هو سياسي واجتماعي لا يتم بوضوح فهو متداخل كما ذكر سابقاً.

فالنخبة السياسية لا تنحصر فيمن يشاركون ويؤثرون مباشرة في صناعة القرار السياسي أو كما يطلق عليه زيدان (النخبة المركزية) بوجود فئات اجتماعية أخرى تشتغل السياسية وتسعى للتأثير بطرق مختلفة على مخرجات النظام السياسي وبدونها لا يحتمل أي تغيير وأثر في مجال الانتقال الديمقراطي أو ترسيخ قيم كبرى كالمواطنة كمتغير أساسي في بحثنا.

كما أن النخب السياسية يمكن أن تكون واجهة لنخبة اقتصادية أو عسكرية هي التي تتحكم في النظام السياسي[1].

وعلى هذا الأساس نحاول عرض تعريفا موسعا للنخبة السياسية متضمناً متغير التأثير الاجتماعي لها عبر ارتباطها بالقدرة على تفعيل وممارسة هذا التأثير الذي يتعدى نطاق الاختصاص السياسي والفعل السياسي للنخبة لأنه يقوم على عوامل ذاتية وموضوعية ليست متاحة لأي كان.

وبذلك يتم تعريف النخبة السياسية ومن خلال ما سبق بأنها مجموعة من الأفراد الفاعلون الذين يحتلون بفضل قدراتهم الذاتية والموضوعية مواقع متميزة سواء في المجال

[1]- أحمد زيدان: نخب ما بعد الاستعمار، مجلة الديمقراطية، عدد 25، 2007.

السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي (الفكري والاعلامي والاكاديمي)، مما يجعلهم في وجود الدافع المذكور سابقاً والاستعداد النفسي للإسهام في التأثير في مخرجات النظام السياسي من جهة وفي الرأي العام من جهة أخرى بفضل الوسائل والمؤسسات التي هي بحوزتهم وهذا ينطبق على السلطة الحاكمة والموالين لها والمعارضين على سواء.

والاستعداد النفسي هو الميل والرغبة في النشاط والمبادرة السياسية وهذه الميزة مفتقدة عند بعض من خاصة الشعب ومثقفيه (المساهمون في حقول الفكر والأدب أو العلم وأصحاب الاختصاص الفني والمهني)، والدافع من وراء السعي للعب دور سياسي قد يكون المصلحة الضيقة للشخص أو جماعة وقد تكون المصلحة العامة وتحسين أوضاع المجتمع.

وهذا ما أكدهُ (خير الدين حبيب) "حيث" أقر أن المثقف يتنوع بين ملتزم يجمع العلم والمعرفة ويهتم بشؤون المجتمع والعمل من أجل تعاصره نحو الأفضل، فقد يكون أحد ما أستاذ في التاريخ، والفيزياء أو الأدب لكنه لا يهتم بأحوال المجتمع.

كما ذكر ذلك ابن خلدون أن العلماء بعيدون عن السياسية وتعززت فكرة المعرفة للتغيير من خلال أعمال غرامشي وسارتر[1].

وبناء على ما سبق يمكن تعريف النخبة السياسية ببساطة بأنها تشمل كل الأشخاص الذين لديهم القدرة وأيضا المصلحة والرغبة في القيام بدور سياسي ملموس مهما كان شكله داخل المجتمع.

وعليه فالنخبة السياسية لا تتعلق فحسب بالمنصب أو الموقع ضمن سلطات النظام السياسي أو العمل السياسي عموماً حتى المعارض منه وإنما يخص كل من يمكنه القيام

[1]- خير الدين حبيب، دور المثقف العربي في الاصلاح الديمقراطي، مجلة المستقبل العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة الغربية، العدد 30، 3 ديسمبر 2007، ص 9.

بدور وتأثير فعال في السياسية والمجتمع مهما كانت طبيعته ليشمل بذلك السياسة بأبعادها العلمية الفنية والعلمية المعرفية والفكرية، وإن كان التعريف يمس نخبة ومن خلاله يكتسب المفهوم دلالتهُ في دراسة ما تقدمه هذه النخبة للمواطنة وكيفية إعطاء وصف منطقي وواقعي لما هو موجود وممارس.

4. الخصائص البنائية للنخبة السياسية:

إن الخصائص البنائية للنخبة السياسية من هيكل أو بناء ومدى انفتاحه أو انغلاقه على المجتمع وأمام عضوية فئات جديدة وخصائص تركيبها من حيث الخلفيات الاجتماعية، الطبقية الايديولوجية المهنية وغيرها، والاتجاهات والمواقف والمقومات النفسية خطوة أساسية في أي دراسة تستهدف تشخيص واقع النخبة السياسية في أي بلد.

أو تنطلق منها كمدخل لتحليل الأوضاع السياسية والاجتماعية وتفسير مسارات المجتمع فالمتغيرات السابقة يفترض أنها تتداخل في تحديد سلوك ودور النخبة المؤثرة ناهيك عن كونها عناصر ضرورية لاستثمار تعريفها وتمييزها عن غيرها من النخب والجماهير.[1]

*. سمات النخب السياسية واتجاهاتها:

إن الانتماء للنخبة السياسية لا يكون من فراغ فهو ينتسب إلى طبقة اجتماعية. وإلى حيز قبلي أو عشائري أو سلالي وله انتماءه الديني الحزبي المذهبي ويتميز من حيث السن والمستوى العلمي والتجارب والخبرات السابقة والايديولوجيات والمعتقدات التي يؤمن بها وهي العوامل التي تشكل خلفيته الاجتماعية والثقافية التي تزوده بمعايير للحكم على المسائل والمواقف السياسية وإن كانت تأثيرها نسبياً من فرد إلى آخر.[2]

[1] . المرجع السابق .
[2] المرجع نفسه .

ومن المتوقع أن يكون عضو النخبة السياسية أكثر تعلما ومعرفة وقدرة ومن مركز اجتماعي أعلى ذا اطلاع واهتمام بالشؤون العامة بصورة تفوق ما يتميز به الفرد العادي من عامة الشعب. وفي هذا الاتجاه وفي اتصال وثيق بمسألة الخلفيات ميز كل من "روبرت داك" "هارولد لاسويل" بين الرجل السياسي والرجل العادي أو المدني، فالأخير يكتفي في تقدير "دال" بتلبية حاجاته البيولوجية والاجتماعية أما الرجل السياسي فيسعى لتعظيم حاجاته عبر تقديم حجم موارده وتوزيعها على مختلف الأنشطة بما فيه السياسية ويحاول فرض سيطرته على الرجل المدني من خلال المناصب العامة.

أما "لاسويل" فكان سبَّاقاً في إبراز الفارق على أساس الرجل السياسي يتميز بحاجته لممارسة السلطة[1]. وعلى هذا فالخلفيات تمثل أساساً لتميز الفرد وربما لبلوغه مصاف النخبة كما أنها عناصر محددة نسبياً لسلوكه وموقفه السياسية ويمكن بيان أهمية الخلفيات في قراءة لعلاقتها بمواقف النخبة السياسية تجاه قيم المواطنة من المشاركة في الواجبات والمشاركة المجتمعية والاشتراك في الحقوق والالتزام بالقيم المنتخبة وطنياً وشعور الانتماء الفاعل والمؤثر. فالنخبة الحاكمة في معظم البلدان النامية وبالنظر لتواجدها المستمر في دائرة السلطة والنفوذ المبرر في تقديرها لأنها قادت النضال التحرري ضد المستعمر كأقل المكاسب التي تحق لها في المقابل.

تضل متشبثة بنهجها الأحادي الذي يقوم على استبعاد أو استمالة كل من هو متعارض مع مصالحها والمستوحي في نظر "أحمد زايد" من التقاليد الأبوية القبلية أو السلطانية أو العسكرية للحكم ما قبل الاستعمار على أساس القوة والغلبة وأيضا على أساس النظام الاستعماري وربما التكوين العسكري لغالبية هذه النخبة المسيطرة.

ومن المستبعد أن تتخلى هذه النخبة على الرواسب وعن المزايا التي تتمتع بها بمعية الموالين إليها والمنتفعين منها وتدعم الديمقراطية رغم ما قد يعرفه خطابها من تحول في

[1]- القصيى الراب العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، القاهرة مكتبة الآداب، 2004، ص 167- 168.

المفردات لمواكبة التهافت العلمي على الديمقراطية وغيرها من المفاهيم اللبيرالية واللجوء إلى تحسينات مظهرية شكلية لطريقتها في الحكم[1].

5. فاعلية النخبة السياسية:

إن فاعلية النخبة السياسية والتي يمكن أن تساهم في تعزيز الديمقراطية وقيم المواطنة يفترض كثير من الباحثين على غرار "خالد سليمان" أن تكون من صفوف المعارضة والتي تتمتع بهامش من الاستقلالية عن السلطة وامتلاءاتها وتتواجد في مواقع سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية متفرقة، كالأحزاب السياسية والمجالس الشبابية ومراكز البحوث والصحف المعارضة ومنتديات الكتاب والشركات الخاصة ومختلف الجمعيات المدنية ولا يكفي أن تتخذ هذه النخبة موقفاً معارضاً لكي يتوفر منها السعي لإرساء الديمقراطية فذلك يتوقف على مدى إيمانها بالديمقراطية واقتناعها بها كأفضل نهج[2].

وعلى صلة تامة بالخلفيات تكون الاتجاهات وهي المواقف التي تنعكس في المشاعر والسلوك إزاء القضايا المطروحة، وتستشف من القرارات والخطابات والكتابات وتتميز اتجاهات أفراد النخبة بكونها أكثر عمقاً وتنظيماً وانسجاماً مع نسق المعتقدات التي تنتمي إليه كحزب سياسي مثلاً. كما قد تكون أكثر ثباتاً واستقراراً بالمقارنة مع مشاعر وسلوك الأفراد العاديين وهذا ما يجعلها أقل تأثيراً بضغوط وتأثير البيئة المحيطية[3].

كما أن مسألة الخصوصية الثقافية تناقش من زوايا فكرية تتراوح بين الهروب والتغريب بتعْبير "أمين الزاوي" أي بين نزعة الانكفاء نحو الماضي وبين السعي للذوبان في الأخر القوي والغالب والاتجاه الوسطي الذي لا يتنكر لموروث الأمة "فالأمة التي لا يعرف مواطنوها تاريخهم الثقافي والفكري أو يعرفونه مشوها ومنقوصا ومنتقى لا يمكنها أن تؤسس لمشروع سياسي أو اقتصادي أو ثقافي مستقبلي ناجح وناجع.

---

[1]- أحمد زايد، "نخب ما بعد الاستعمار"، مجلة الديمقراطية السنة 7 العدد 25، ص 262.
[2]- خالد سليمان، "العوامل المعيقة لتحركات الشارع، حالة الأردن"، ص 262- 263.
[3]- القصبي، "الرأي العام والتحول الديمقراطي في المعلومات، مرحو سابن، ص 168.

6. مميزات النخبة السياسية:

إن سلوك ونشاط عضو النخبة السياسية يتأثر بسمات شخصية، فالاختلاف بين الناس في الميزات النفسية من طبائع وميول والقدرات الذهنية من معارف ومؤهلات ينعكس على تصرفاتهم ككل بما فيها السياسية[1].

وقد حاول بعض الباحثين إثبات هذه العلاقة غرار "هار غرور" (Erwin Horgrore) و"باربر" (James D. Barber) في دراستها للشخصيات الرئاسية حيث قاما بتصْنفها إلى أنماط حسب طريقة الأداء ودرجة النشاط والحيوية.

كما قدم "يونج" (Young)من خلال نظريته التي عرضها الدكتور "حامد ربيع" سبع نماذج قيادية قد يجتمع أكثر من نموذج منها عملياً في شخصية واحدة:

1. الرئيس: ويتميز بحب السلطة وتعزيز موقعه فيها كما يتمتع بالقدرة على الاقناع وجذب الجماهير ويخش التغيير.

2. القائد الديمقراطي: يتميز بالمهارة في العلاقات العامة ويسعى للتأقلم مع اتجاهات الجماهير. ويظهر التسامح ورفض للعنف والتواضع.

3. القائد البيروقراطي: هو بالأساس موظف قبل أن يكون زعيماً سياسياً يتصف بأنه عملي ومنظم مستعد للتفتيش عن أخطاء الآخرين وانتقادهم لكنه يفتقد عادة للمبادرة والمرونة في التعامل.

4. القائد الدبلوماسي: هو على عكس البيروقراطي مرن في التعامل حذر من استخدام الألفاظ، لا تعبر كلماته عن أفكاره ولا مظهرة عن باطنه، ويجد سعادته في التلاعب بالمواقف والأفراد.

[1]- أمين الزاوي، "التخوين والتخويف والتهديد سلاح الثقافة المتطرفة, مقال في جريدة الشروق ,12-08-2009و العدد 8212, ص 21.

5. القائد المصلح: يطمح إلى عالم جديد أفضل يؤمن بالكمال ولا يرضى بالتوافق والحلول الوسط لا تثنيه الصعوبات ومستعد لتصحيحه.

6. مهيج القلاقل ومثير الفتن: متعصب للقوة عنده الأسلوب الأصل لخلق عالم جديد والثورة أداة التقدم الوحيد.

7. القائد العقائدي: فيلسوف أكثر منه رجل حركة، يحلم أكثر مما يعمل يقدم صورة مثالية للعالم ويتوقع أن تتجسد دون أن يسعى إليها فهو غير واقعي[1].

وإلى جانب هذه الأنماط من القيادات يتحدث القصبي عن شكل آخر له حضوره في الدول النامية وهو ما يعرف بالكاريزما أو القائد المخلص ورجل المهمات الصعبة والملهم شعبه كما يصور وهذا النمط يستند إلى سمات شخصية للقائد لحضوره القوي وخطابته لكنه يعتمد أيضاً على الظروف المحيطة والجهود المبذولة والاستراتيجيات المتبعة لتهيء له هذا الدور وفي مقدمتها الدعاية الاعلامية وهذا النموذج مثله "عبد الناصر في مصر" و "تكروما في غانا" و "سوكارنو في اندونيسيا" و "بومدين في الجزائر".

كما ذكر سلفاً فأن مع السيمات الشخصية المذكورة وتأثيراتها في تشكيل فرد النخبة فأن الظرف الاجتماعي والسياسي والثقافي ميز هذا التكوين النخبوي.

عبر مجتمعات البداوة والحضر على قول بن خلدون في المقدمة أن أكثر الإشكاليات والمعوقات التي اصطدمت بها النخبة في الجزائر ليست إشكالية التصنيف أو الانتماء أو معوق الظرف أو البيئة وأن كنا قد طرحنا أهميتها ولكن الإشكال الذي يطرح نفسه هو في فاعلية هذه النخب في الوسط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي.

[1]- القصبي، "الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، مرجع سابق، ص 174- 175.

أن المثقف كما يقول محمد عابد الجابري وهو مشكل النخبة والذي يحمل رأيا في القضايا العامة ويدافع عنه تحوّل إلى مثقف عضوي يهتم بالتفسير والتكلم عوض الإنتاج والتحليل[1].

لقد اكتفت النخبة كما يقول الجابري بأن تختار أن تتحيز للمنصب الاكاديمي أو الإداري ضناً منها أن في الرفض استعلاء ونقاء على ما هو واقع. فسقطت النخبة في الرفض المجتمعي الغير متقبل لذلك الانحياز الذي أعتبره الفاعل الاجتماعي تغريدة البجع الأخيرة.

أن المطالبين بدور النخبة في حل إشكاليات الراهن لم يدركوا أن للنخبة إشكاليات أيضا. ومعوقات ساهم فيها المشروع السلطوي للدول النامية على وجه الخصوص بشكل ممنهج ومهتم للتهميش تارة، وللتبعية دون مسايرة آليات المعارضة التي تمتلكها النخبة بتنوع أشكالها تارة أخرى.

أنه ومن خلال ما جاء من سرد للنخبة واشكالها السياسية والثقافية والعلمية والاقتصادية والدينية وتوحيد مداركهم في شكل الإسهامات المقدمة للنخبة السياسية جعل منا نستعير مقولة الفيلسوف هيغل: "كل ما هو معقول هو موجود" أن المطالبة بدور للنخبة خارج أطار المعقول المحدد والمعترف بما واجهته النخبة بأشكالها من أقصاء متعمد أو استغلاء ممنهج عبر مشروع سياسي اجتماعي في الجزائر منذ الاستقلال.

فهو طلب لا يمكنه الوجود إلا أن تتخذ النخبة بأنواعها في الجزائر منهج إصلاح الذات وتجد من فكرة "فرانسيين بيكون" "المعرفة هي القوة" وكسر أصنام العقل وبنيات ذاك المشروع الذي جعلها تفقد أدوارها كما فقدت حلول كانت جديرة بحلها.[2]

[1]- محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 1، 1990.
[2] المرجع نفسه .

7. النخبة السياسية في الجزائر:[1]

لا شك بأن أي مجتمع أو شعب ومن خلال تطوره وتقدمه إنما يمر عبر مسار تاريخي وعبر مراحل متعددة وهكذا فإن تشكل المجتمع الجزائري عامة وتشكل حقله الثقافي إنما مر هو الأخر بمراحل والتي تأثر فيها بالحضارات الأخرى بدءا بالحضارة الفينيقية ومرورا بالفتح العربي الإسلامي ووصولا إلى الاستعمار الفرنسي وختاما بالعولمة الكونية، كما أن التاريخ يخبرنا بأن الفينيقيين الذين عمروا في شمال إفريقيا تركوا مؤلفات في الزراعة والهندسة وفنون التجارة والعمران...الخ. أما الرومان فقد تركوا ورائهم معالم حضارية مختلفة غير أن أفضل ما قدموه يتمثل في أعمال القديس "سانت اوغستين" ذو الأصول الجزائرية والذي يعد أحد أقطاب الأنتيلجنسيا في علم اللاهوت المسيحي، كما لا ننسى جهود الفاتحين العرب المسلمين الذين عملوا على تأسيس المدن والمساجد والكتاتيب وذلك من أجل نشر التعليم ومبادئ الدين السامي الحنيف للسكان الأصليين للبلاد. كما أن صناعة العلم والعلماء والنخب قد عرفت انتشاراً كبيراً في عهد دولة الأندلس ودول المغرب الإسلامي (الفاطميين، الموحدين، المرابطين)، حيث عرفت علماء موسوعيين مثل: ابن رشد، ابن خلدون....الخ. وغيرهم كثير ومع انحطاط دول المغرب الإسلامي وسقوط دولة الأندلس والدولة العثمانية فيما بعد والتي كللت بظهور الحركة الاستعمارية في العالم ووقوع الجزائر تحت نير الاستعمار الفرنسي قامت النخب القيادية الدينية بشن مقاومة شعبية شرسة لمواجهة هذا الغزو بقيادة كل من الأمير عبد القادر الجزائري، الشيخ الحداد، الشيخ المقراني....الخ. وكرد فعل على هذه المقاومة الشعبية عملت سلطة الاستعمار على تدمير البنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للشعب الجزائري.

حيث أنها ركزت على محاربة السلطة الدينية والعلمية وزعمائها الروحيون ومؤسساتها من زاويا ومساجد ومدارس وذلك من أجل إشاعة الخرافات والجهل وبث الروح الانهزامية

[1] عبد الله كبار، النخبة الجامعية والمجتمع المدني في الجزائر، قراءة سوسيولوجية في جدلية الواقع والممارسة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، جامعة ورقلة، 2014، ص 122.

في الناس، وكان من نتيجة هذه السياسة استشراء الجهل والفقر والأمراض والتخلف. ولقد بقيت الأمور على هذا الحال إلى أن تأسست جمعية العلماء المسلمين بزعامة العلامة "عبد الحميد ابن باديس" بعد مرور زهاء قرن على استعمار فرنسا للجزائر، حيث شرع أعضائها في إعلان الحرب على الخرافات والبدع والأفكار التي كانت ترسخ المقولة الشائعة "بأن الاستعمار ما هو إلا قضاء وقدر" كما عملت على نشر التعليم الديني الصحيح والحفاظ على مقومات الهوية الجزائرية (الدين، اللغة، التاريخ) بالإضافة إلى تنوير المواطنين وتشجيعهم على رفض الاستعمار وتهيئة الشعب للثورة على الاستعمار الذي سبب هذا الوضع. إن جمعية العلماء المسلمين ستكون مسؤولة فيما بعد على ظهور فصيل نخبة مثقفة ذو توجه شعبي ووطني يسعى إلى بعث أمجاد الحضارة العربية الإسلامية وهو لا زال متواجدا يؤثر في مجريات الحياة العامة وفي بعض مراكز القرار الوطني.

أما الفصل الثاني للنخبة الجزائرية فقد ساعدت على ظهوره المدرسة الفرنسية إبان احتلال فرنسا للجزائر، ففي البداية سعت السلطة الاستعمارية الفرنسية إلى إيجاد طبقة من الوسطاء بين الاحتلال وعامة الشعب الجزائري يشترط فيهم إتقان اللغتين الفرنسية ولغة الأهالي (اللغة العربية مع الدارجة) وهكذا فقد تولت المدرسة الفرنسية تعليم وتكوين مجموعة قليلة العدد من الشبان الجزائريين والذين أطلق عليهم اسم "المدرسيين " les Médirsiens"[1].

لقد عرف المجتمع الجزائري قبل مرحلة الغزو الفرنسي حضور الأتراك العثمانيون، والذي كان لتواجدهم تأثير كبير في طبيعة الفواعل التي تتحرك على مستوى المجتمع الجزائري، خاصة إذا علمنا أن حضورهم اتسم بهيمنة شبه مطلقة على أمور الإدارة والجيش والاقتصاد.

[1]. المرجع السابق .

معتمدين في ذلك على القوى المحلية من شيوخ القبائل ورجال الدين، فكان حضور القبيلة، الزوايا، المساجد، الأوقاف شبه كلي في حياة المواطن الجزائري ولو بصفة غير مؤطرة، هذه القنوات التي لطالما كانت بمثابة الوسيط بين الحاكم ورعيته من خلال الأدوار التي كانت تقوم بها والتي لازالت حاضرة في ذهنية الجزائري اليوم رغم بروز الجمعيات كوسائط للدولة الجزائرية الحديثة، ولعل أبرز وظائفها[1]:

. رعاية شؤون الفقراء والمحتاجين.

. تمكين المستضعفين من حقوقهم ورعاية شؤون القصر والعجزة.

. تمويل صيانة المرافق العامة.

. رعاية العائلة الجزائرية وتعزيز تماسكها.

وقد استمر هذا الوضع إلى غاية إنشاء أول جمعية رياضية في عهد الغزو الفرنسي من طرف سكان الأهالي بمدينة معسكر وبالضبط سنة 1912 لتعرف تزايدا معتبرا منذ منتصف الثلاثينات إلى غاية ما بعد الحرب العالمية الثانية، لتليها بعدها مرحلة اندلاع الحرب التحريرية أين عرف العمل الجمعوي دلالة أخرى شعارها الأول تحقيق الاستقلال تحت راية جبهة التحرير الوطني ما ساهم في إنشاء جمعية الطلبة المسلمين، وجمعية التجار والحرفين[2]. هذه الانفراجة التي شهدها العمل الجمعوي في هذه الفترة تم تقنينها بعد الاستقلال مع أول دستور وضعه المشرع الجزائري دستور سنة 1963 حيث نص في مادته رقم 19 على ضمان الدولة لحرية تكوين الجمعيات[3]، لكن ما يجب الإشارة إليه هنا في هذه المرحلة بالذات مواصلة المشرع الجزائري العمل بالقانون الفرنسي 1901 إلى غاية سنة 1971.

[1]- لطاد ليندة، "المجتمع المدني: المفهوم والأبعاد"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول: المجتمع المدني والتطور السيسي بالمنطقة العربية (الجزائر: جامعة الجزائر، 7- 8 ديسمبر 2011)، ص 38.

[2]- بياضي محي الدين، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودورها في التنمية السياسية، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، 2011- 2012)، ص 84.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، المادة 19.

أين تم استصدار أول تشريع جزائري يبين وينظم العمل الجمعوي وهو الأمر 71/79 المؤرخ في 3 ديسمبر 1971 والذي يحتوي على خريطة كاملة حول عملية تأسيس الجمعيات واشتغالها في الميدان[1]، ولعل ما شد الانتباه ضمن محتويات هذا الأمر هي المادة رقم 23 والتي نصت صراحة بعدم إمكانية تأسيس أي تنظيم سياسي أو جمعية خارج إطار حزب جبهة التحرير الوطني، مما طرح العديد من الالتباسات حول مبدأ الاستقلالية والطوعية اللذان يُعتبران عماد أي نضال جمعوي فعال.

هذا التوجه والتضييق من طرف السلطة على الفاعلين الجمعويين عرف استمرارية في النهج، حتى بعد إلغاء الأمر السابق والمعدل في 7جوان 1972 والذي سمح بتأسيس الجمعيات، على "أن تكوين أي جمعية قبل أن يحصل قانونا لا بد من أن يحصل على موافقة ثلاثة جهات رسمية من الوزارة الوصية على النشاط (الوالي، الممثل المحلي لوزير الداخلية، ووزير الداخلية)[2]. إذن في مقابل هذا الحق في التأسيس تم منح الإدارة على اختلاف مستويات هامش واسع للمناورة، سواء من خلال رفض تسليم التصريح أو مراقبة جهات تمويلها، مما ساهم في عدم استقلالية هذه الجمعيات، والحفاظ على منطق الحزب الواحد كفاعل أساسي في المجتمع.

هذه السياسة اتجاه الجمعيات عرفت تغيرا ولو طفيفا بفعل الحراك الذي عرفته الجزائر في أكتوبر 1988، والذي تمخضت عنه إصلاحات سياسية ترجمت فيما بعد في دستور 23 فيفري 1989 الذي أقر نهجا وإيديولوجية مغايرة تماما للإيديولوجية السابقة عقب الاستقلال، أين تم تبني التعددية كخيار أساسي، ومنح بعض الضمانات لتشكل مجتمع مدني قوي وفعال، من خلال نص المادة 40 (حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 79-71 المتعلق بالجمعيات، المؤرخ في ديسمبر 1971.
[2]- صالح زياني، "تشكل المجتمع المدني وأفاق الحركة الجمعوية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ديسمبر 207، ص 36.

معترف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال وسيادة الشعب)[1].

ليليه بعده صدور قانون 31- 90 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990 والذي يحدد ويبين كيفية إنشاء وتسيير الجمعيات بالجزائر، والذي جاء لتتويج التوجه الجديد للدولة الجزائرية نحو التعددية، هذا القانون الذي ساهم بشكل كبير في بروز ترسانة من الجمعيات، وهذا لما كان يحمله من ضمانات، لعل أبرزها:

. كرس الحق في إنشاء الجمعيات في مختلف الميادين الحياتية.

. تبسيط إجراءات التأسيس.

إنه رغم الصدمة الاستعمارية، ومعها ظاهرة الازدواجية والاغتراب، عرفت مرحلة الاحتلال الفرنسي للجزائر بروز العديد من النخب، هذا إضافة إلى النخب التي كانت قائمة قبل مجيئه. وقد أدت هذه النخب أدواراً عديدة في مقاومة سياسة المستعمر وممارساته، ولا سيَّما أن الإدارة الاستعمارية كانت تمثل بالنسبة إلى فئات واسعة من الشعب الجزائري رمزاً للعنف والغطرسة، الأمر الذي دفعها إلى المقاومة.

فقد تعدّدت النخب السياسية والثقافية والدينية التي ساهمت في بناء ثقافة المقاومة والرفض للنسق الاستعماري. وهكذا استطاع المجتمع الجزائري أن يعيد بناء أطر هويته السياسية والثقافية والحضارية بواسطة استراتيجية محددة في المقاومة والاحتجاج، وهي استراتيجية تراوحت توجهاتها وتشعباتها بين الإصلاح والاندماج والثورة، وذلك خارج دائرة الفضاء السياسي والاقتصادي والثقافي لدولة المحتل الفرنسي. وعلى العموم، تميّزت فترة الاحتلال بتنوّع وغنى في إنتاج النخب، وهي النخب التي أفضى نشاطها إلى بروز إحدى كبريات حركات التحرر الوطني في العالم الثالث خلال القرن العشرين.

[11]- أعراج سليمان ،"موقع المجتمع المدني ضمن مسار التحول الديمقراطي في الجزائر"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول: المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة العربية (الجزائر: جامعة الجزائر، 7- 8 ديسمبر 2011)، ص 116.

تميّزت الفترة أو المرحلة الثانية من عملية إنتاج وتشكّل النخب في الجزائر، وهي فترة الأحادية الحزبية (1962– 1989) بانتكاسة واضحة. فعلى الرغم من أن فترة الاحتلال الأجنبي شهدت تبلور حركة فعالة لتشكل النخب، وهي حركة عكست التوجهات السياسية والفكرية والايديولوجية المختلفة للمجتمع الجزائري، وهو الوضع الذي كان يبشر بحركية هائلة ومتميّزة لهذه النخب لفترة ما بعد الاحتلال، إلا أن ذلك لم يتحقق. وقد جعلت فكرة توحيد الدولة الجزائرية، كفكرة شعبوية، النظام القائم يرفض الاعتراف، وحتى الوعي، بالاختلافات والتناقضات الاجتماعية والفكرية والسياسية، وبالتالي إعطاءها ترجمة سياسية مؤسسية، بل على العكس من ذلك، عمل على مقاومة كل من يحاول أن ينقد أو يعارض من منطلقات مختلفة، ونعته بأنه عدو للأمة لقد اتجه النظام القائم إلى منع أية حركة تجنيد للمجتمع قد تضيّق من مجال سلطته، وذلك بوضع حواجز أمام الحركات أو النخب التي تهدف إلى تحريك المجتمع.

أدت الفلسفة الشعبوية دوراً لا يستهان به في تضييق الخناق على معظم النخب، وبالتالي غلق العديد من قنوات التعبير المنظّم والحر بهدف الدفاع عن المصالح المختلفة للمجتمع الجزائري.

وقد دفع هذا الوضع إلى بروز مفارقة واضحة بين النصوص التي شدّدت على التعددية الاجتماعية للشعب الجزائري، وواقع الفعل، حيث لم تتم ترجمة تلك النصوص إلى تعددية سياسية واجتماعية فعلية عن طريق فسح المجال أمام نشاط نخب سياسية واجتماعية وثقافية مستقلة[1].

[1] **-Lahouari Addi. L' impasse de Populisme, L' Algérie Collectinte politique et etat de constmction (Alger: Entreprise nationale de lirne 1990.**

ولمنع بروز نخب مستقلة، أدت النخبة الحاكمة دروراً مهماً في جعل حزب جبهة التحرير الوطني، الحزب الوحيد في الدولة، بمنزلة الوعاء الذي تصبّ فيه مختلف التنظيمات الاجتماعية.

بهدف الدفاع عن سياسة الدولة، وليس التعبير عن مصالح أعضائها بصورة مستقلة. وبحكم هذه المهمة التي تم إسنادها إلى حزب جبهة التحرير الوطني، ظلّ هذا الأخير في معظم المعارك الحاسمة التي عرفتها الجزائر رديفاً تاماً ومكملاً للنخبة الحاكمة ذات الجذور العسكرية والبيروقراطية.

لقد عجز هذا الحزب عن أن يبلور مشروعاً مجتمعياً حديثاً لبناء الدولة الحديثة التي تقوم على فصل السلطات، وإرساء بنية سياسية ديمقراطية تتجاوز انقسامات المجتمع التقليدي، الفئوية منها والجهوية[1].

إن الإقرار بالتعددية، وبرغم جوانبها الإيجابية، لم يكن لقناعة وإيمان النظام الحاكم في الجزائر بقيم ومزايا المشاركة السياسية والحرية، وفسح المجال أمام بروز وصعود نخب جديدة، بقدر ما عكس هروباً من أزمة صراع على مستوى التيارات والتوجهات والمصالح المختلفة الممثلة ضمن العلبة السوداء، أي النظام السياسي.

ويمكن الاستدلال على صحة هذا الطرح بغياب الإرادة السياسية الحقيقية لمواصلة الإصلاحات التي باشرتها الجزائر إلى نهايتها، وهو الغياب الذي تأكد من خلال عدم اعتماد ما يمكن أن نطلق عليه تسمية العقد الوطني أو"الاتفاق الوطني" الذي يحمي تجربة التعددية والانفتاح على المجتمع بنخبة المختلفة.

إن تحميل النظام الحاكم وحده مسؤولية الفشل في بناء علاقة تكاملية بين الدولة ومعظم النخب، في ظل عملية انفتاحه مع بداية إقرار التعددية، يُعدّ أمراً غير مقبول، من

[1] -Kemel Boucheme, Le FLNa t'il Jamais en le pouvoir 1969- 1992 (Alger, El-Mearife editions 1997.

وجهة نظر تحليل العلمي المتزن. فعلى الرغم من أن النظام الحاكم يتحمّل الجانب الأكبر من هذه المسؤولية، إلا أن العديد من النخب، بدورها، تتحمّل جانباً من هذه المسؤولية. فالتناقض الكبير في توجّهاتها، وتغليبها منطق المصالح الضيّقة. وكذلك الجمود الفكري الذي لازم بعضها، إضافة إلى الراديكالية التي ميّزت مواقف بعضها تجاه البعض الآخر، واعتمادها سياسة نفي الآخر عوض اعتمادها سياسة ومنهجية التحالفات، كلها عوامل ساهمت في إضعافها وإخفاقها. وعليه، ساهمت بشكل إرادي وغير إرادي في تهيئة الظروف للانقلاب على بعض المكاسب التي حققتها بعد إقرار التعدّدية.

لقد أكد الانقلاب على تجربة التعددية التي خاضتها الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي مع بداية عام 1992، أن عملية التفاوض على التغيير بين السلطة الحاكمة والعديد من النخب في الجزائر ما زالت طويلة. فالتعددية لم ينتج منها تحوّل جذري في النظام السياسي للسلطة في الجزائر، بقدر ما نتج منها تحوّل على مستوى جهاز الحكم فقط، إذ أكد ذلك الانقلاب أن الماسكين بالسلطة في الجزائر يمكن أن يقبلوا بكل التنازلات التي لا تؤدي في النهاية إلى فرض مبدأ التداول على السلطة.

فبمجرد أن يتأكدوا من أن التنازلات المتراكمة ستؤدي في لحظة تاريخية ما إلى انسحابهم من السلطة، فإنهم يصبحون مستعدّين لكل الاحتمالات، حتى ولو اقتضى الأمر الانقلاب على القوانين والإصلاحات التي باشروها بأنفسهم، وذلك في حالة بروز ملامح تؤدي إلى فرض نخب منافسة لمنطقها وإرادتها.[1]

لقد أفضت عملية التفاوض على التغيير بين السلطة الحاكمة والنخب الحاملة إلى رؤى بديلة بتفوق الطرف الأول، وذلك في المرحلة التي أعقبت مراجعة التعددية السياسية ابتداء من عام 1992. لكن ذلك أدى إلى حدوث أزمة حادّة، شملت آثارها، ليس فقط مجال النخب، بل امتدت إلى نظام الحكم الذي أصابه ضعف مزمن، وهو الضعف الذي

[1] . المرجع السابق .

ظلت تؤكده منهجية معالجته لمجمل الأزمات التي واجهته، والتي انحصرت بشكل لافت في استخدام مكثف لمنطق العلاج الأمني، وهو المنطق الذي تلجأ إليه الأنظمة التسلطية في لحظات إفلاسها.

وفي واقع الأمر، فإن العشريتين الماضيتين عرفتا وضعاً اجتماعياً خاصاً زاد الأمر تعقيداً. لقد انفلت المجتمع الجزائري من العديد من الأنظمة والقيم المعيارية والمثاليات التقليدية المتعارف عليها، كاحترام الحدود الاجتماعية، واحترام المقامات، أي احترام الآخر، وتقديس العمل، وتثمين الكسب المشروع، واحترام الأخلاق الفاضلة والعمل بها. فالوضع السالف الذكر جعل من المثقف عاجزاً عن مسايرته في مجتمع يسخر من الثقافة التي يرى فيها فلسفة دون جدوى، فالقاعدة الاجتماعية الأكثر حضوراً هي "أريده فاهماً وذكياً، ولو كان أمياً، ولا يهمني إن كان متعلماً ويتفلسف[1].

وقد عاد الصراع الأيديولوجي والثقافي بقوة إلى الساحة السياسية مع قيام التعددية بعد أن توارى أو تم كبته في فترة الأحادية، ولكن بوجه مغاير وبأطراف أو ثنائيات جديدة، فالاشتراكية لم تعد عموما طرحا يثير الحماس ويدعو إلى التعصب، بعد أن تم التخلي عنها في توجيه الممارسة السياسية والاقتصادية بالجزائر، والتوجه نحو مقومات اللبرالية باعتماد اقتصاد السوق والتعددية السياسية، ناهيك عن سقوط نماذجها العالمية، لتحل محل الثنائية الأيديولوجية المتصارعة السابقة المواجهة بين الإسلام السياسي الصاعد منذ نهاية الثمانينيات مع العسكر الذين استولوا على الحكم ووقفوا في وجه "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، ومع أنه ربما لا يصح الحكم على هؤلاء بأنهم علمانيون، لأنهم لم يقدموا أبدا تبريرا أيديولوجيا لتدخلهم، الذي كان في الواقع نتيجة تخوفهم من فقد زمام الأمور والخروج من دائرة السلطة والتحكم في عملية توزيع القيم على يد الإسلاميين، لكن سلوكهم لقي

[1]- حميد عبد القادر، المثقف الجزائري يعيش الاحباط واليأس، ندوة الخبر في 9/ 10/ 2013.

استحسانا وتأييدا سياسيا وحزبيا ذا توجه علماني وانتقل الصراع بين النخب إلى الشكل اللغوي ومنطلقات الهوية بين الأمازيغية والعربية.

ويشير "الصيداوي" كذلك إلى وجود خلفية أخرى للصراع النخبوي في الجزائر تتمثل في الانقسام الاثني والجهوي، مدعيا أن التحالف العربي الشاوي فرض نفسه على حساب القبائل واستأثر بالمواقع الريادية في "جبهة التحرير" التاريخية، وفي الحزب والدولة خلال الأحادية، كما كانت الهيمنة على مراكز السلطة والقرار من جانب المنحدرين من جهة الشرق على حساب الغرب، ومع أن لهذا الرأي أمثلة واقعية كثيرة تدعمه[1]. فإن اعتبارات أخرى موضوعية قد تتدخل في تفسير هذه الظاهرة كما يذهب "عبد الناصر جابي"، من أهمها أن الشرق الجزائري كان مسرحا لأهم الأحداث السياسية منذ بداية القرن الماضي.

حيث عرفت المنطقة مولد الكثير من الحركات والتنظيمات السياسية وبالتالي النخب، فهي موطن حركة النواب –بن جلول–، وجمعية العلماء المسلمين، وحركة أحباب البيان وأحزاب "فرحات عباس"الاخرى، كما تميزت المنطقة الشرقية بحضور مميز لأبنائها في قيادة الحركة الوطنية ومن بعدها ثورة التحرير (داخل وعلى رأس مجموعة 22).

ويرى "جابي" أيضا أن المعطيات المرتبطة بإنتاج النخبة قد تفسر أيضا بالكثافة السكانية، وحتى بالحضور الثقافي المتميز لبعض المدن، حيث يسجل في مقاله مثلا حضورا قويا لمدينة "تلمسان" في وسط النخبة السياسية بالمقارنة مع المدن الغربية الأخرى، ولعل النتيجة المهمة التي يمكن التوصل إليها، وهذه المرة من خلال نتائج دراسة "جابي" التي تناولت رؤساء الحكومة كعينة من النخبة السياسية في الجزائر، أنه على أهمية متغيرات كالخلفية العسكرية أو المدنية، والانتماء المهني، اللغوي، والجهوي، في

[1]- رياض الصيداوي، صراع النخب السياسية والعسكرية في الجزائر، الحزب الجيش الدولة rsidaoui, blog spot. Com.

دراسة هيكل النخبة السياسية الجزائرية، فإن المصلحة والعلاقات الشخصية والاقتراب من دوائر القرار هي العوامل الأساسية التي تحكم عملية التجنيد للنخبة السياسية[1].

وقد كان من الطبيعي أن تفرز التعددية السياسية تعددا واختلافا وتنافسا بين اتجاهات وأيديولوجيات سياسية، أما الصراع فيعتبر حالة مرضية تميز هيكل النخبة السياسية ترهن الممارسة الديمقراطية، التي تقتضي ثقافة سياسية تتسم بالتعايش وتقبل الاختلاف واحترام مبدأ التنافس والتداول السلمي على السلطة، إذ بالإمكان من الناحية النظرية التمييز في جزائر التعددية بين ثلاثة تيارات سياسية رئيسية تعرفها الساحة السياسية على نحو مشابه لأغلب الدول العربية، هي التيار الإسلامي، الوطني، والعلماني أو الديمقراطي كما يسمى.

إن الانقسام من أهم الميزات البنائية للنخبة السياسية الجزائرية، ما يؤكد مجددا أن الصراع النخبوي يحتكم إلى المصلحة والزبونية قبل الأيديولوجية.

وفي هذا الإطار تجادل الباحثة "إيزابيل فيرنفيلز" (Isabelle Werenfels)، بأن: << التقسيم التقليدي السائد للنخب الجزائرية وفق ثنائيات معرب- فرنكوفوني، لائكي- إسلامي، ومحافظ- إصلاحي، هو تقسيم سطحي ومبسط لا يعكس الحقيقة، لأن تقاطع المصالح الظرفية أو البعيدة كثيرا ما يجمعها ويعيد تقسيمها إلى فئات أكثر تعقدا وتشابكا>>[2].

وفي دراستها الحديثة التي تناولت النظام السياسي في الجزائر وفي آفاق تغييره منذ عودة الانتخابات عام 1995، من خلال تحليل دوائر واتجاهات النخبة، وطبعا ديناميكياتها واستراتيجياتها، قامت هذه الباحثة بتقسيم النخبة السياسية في الجزائر إلى ثلاث دوائر، دائرة مركزية تضم ما يسميه الجزائريون "أصحاب القرار" (Les

[1]- عبد الناصر جابي، "رجال مرحلة الانتقال المعطلة"، في زايد وعروس، مرجع سبق ذكره.
[2]- يومية الخبر، السنة19، العدد 5588، 27 مارس 2009، ص 2.

Décideurs)، ودائرة محيطة تضم فاعلين لديهم سلطة اتخاذ قرار محدودة لكن حضورهم قوي من الناحية الاستشارية، ودائرة ثالثة خارجية تشمل من يمتلكون تأثيرا غير مباشر ومؤقت في أغلب الأحيان على القرار السياسي، ويقتصر تأثيرهم على إحراج السلطة لاحتلالهم مراكز تؤدي من المفروض أدوار الاستشارة والنقض والمساومة.

وهي تعتمد مقاربة تقوم على السمعة للتمييز لا سيما بين الفاعلين المركزيين والمنتسبين للدائرة الثانية، بالنظر إلى أن المنصب الرسمي قد يكون مضللا وبالخصوص في الجزائر، حيث تصنف معظم الوزراء ضمن الخانة الثانية، في حين ترى أن البرلمانيين والنقابيين وممثلي المجتمع المدني ينتمون إلى الدائرة الثالثة. وهي تقر بصعوبة تصنيف الأشخاص ضمن هذه الدوائر، وتعترف بإمكانية تنقلهم بينها، لكنها تعتبر هذا التصنيف مفيدا في تحليل الاتجاهات النخبوية[1].

وانطلاقا من مقابلاتها لما يزيد عن مئة شخصية من النخبة الجزائرية، وبمراعاة متغيرات أخرى كالسن والخلفيات الاجتماعية، قامت "فيرنفيلز" (Werenfels) بالتمييز بين خمس فئات كبرى للنخبة تعرفها الساحة السياسية من حيث الاتجاهات والمواقف.

فهناك حسبها فئة تريد العودة إلى الحكم الصارم الذي عرف في عهد "بومدين" تسميهم "الديناصورات الجديدة"، وكذلك يوجد "ثوريون جدد"، و "راديكاليون ديمقراطيون"، بالإضافة إلى تيارين إصلاحيين، أحدهما إسلامي، والآخر وطني، وتبين أن جل من ينتمون إلى الجيل الثالث من النخبة المولودين بعد 1959، وهم عموما يتموقعون في الدائرة الثالثة من حيث النفوذ والتأثير على القرار السياسي، ذوو توجه إصلاحي، كما ترى أن طيف واسع من الشخصيات النخبوية الأكبر سنا التي تصنف ضمن الدائرة الثانية

[1] -Clement M. Henry, "Review of: Managing Instability in Algeria Elites and Political Change since 1995, by Isabelle Werenfej,nls", Middle East Journal, Vol, 62, Issue I, Winter 2008, p 149.

القريبة من صنع القرار تنتمي إلى هذا الاتجاه، لكنها في تقدير الباحثة عموما تبرز هذا الموقف في مستوى الخطاب دون جانب السلوك والعمل[1].

ومن السمات التي تميز هيكل النخبة السياسية في الجزائر كذلك، الضعف الكبير الذي تعرفه المعارضة، نتيجة للتضييق الذي تمارسه السلطة، وكذلك بفعل التشرذم والتصارع الأيديولوجي، وعجزها عن خلق كتل وتحالفات تجعلها في موقف قوة أمام النخبة الحاكمة، وأهم من ذلك افتقارها إلى برامج واقعية في طرحها ووطنية في نطاقها. تتضمن ردودا على مختلف المسائل بما فيها المتعلقة بالحكم والديمقراطية، وهذا ينسحب على الحركة الديمقراطية الأضعف في الحقيقية، رغم تبني مختلف التيارات السياسية حتى التي حظيت منها بمواقع في السلطة الديمقراطية في خطاباتها وبرامجها، لكن هذا الاستعمار لم يتعدى في واقع الأمر بالنسبة للكثير منها ميدان الدعاية، ذلك أن تاريخ الجزائر السياسي لم يخبر مشروعا سياسيا يتضمن رؤية شاملة عن الأساس والطريقة لإقامة الديمقراطية، إذا تم استثناء حالات نادرة من ضمنها مفهوم (الشوراقراطية) الذي قدمه المرحوم "محفوظ نحناح"، والذي يعتبر الديمقراطية آلية قائمة على حكم الأغلبية يتم إعمالها بمؤسسات على شاكلة ما هو موجود في الغرب، وتطبق على قاعدة الشريعة الإسلامية التي تمثل عقيدة وأيديولوجية شمولية، كما تشير المعطيات الواقعية إلى غياب الديمقراطية عن ممارسات مختلف التنظيمات السياسية وسيطرة الزعامات التاريخية عليها، في حين يقطع الطريق أمام الأجيال الجديدة من المناضلين والسياسيين، مما أدى إلى شيوع ظاهرة الانشقاق داخل هذه التنظيمات، وعليه فالحاجة ملحة لبروز نخبة جديدة من السياسيين، وأيضا ثقافة سياسية ذات خصائص ديمقراطية[2]. وهذا لا يتحقق دون على

[1] Clement M. Henry, "Review of: Managing Instability in Algeria Elites and Political Change since 1995, by Isabelle Werenfej,nls", Middle East Journal, Vol, 62, 2008

[2] قيرة إسماعيل وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

عمل استراتيجي ومخطط من قبل نخبة سياسية مناضلة على جبهتي السلطة والمجتمع على النحو الذي تم وصفه في هذا البحث.

وإجمالا يمكن القول أن الانتقال من الأحادية إلى التعددية أوقع تغييرات على النخبة السياسية من الناحية البنائية، وإن لم يكن ذلك على نحو جد واسع، حيث رفع من قيمة بعض رؤوس الأموال المادية والمعنوية غير المقدرة سابقا, وبالتالي أحدث قنوات وسبلا جديدة لبلوغ مصاف النخبة عموما والسياسية منها خصوصا، من خلال بروز إمكانية التعدد والاختلاف في الاتجاهات السياسية، والقدرة على استغلال الرصيد من الثروة، ومختلف مؤهلات وأوجه التأثير الاجتماعي والسياسي عبر العمل الصحفي والمنتوج الفكري وغيره، وهذا في مقابل تراجع أهمية المشروعية التاريخية الثورية.

غير أن إبقاء النظام السياسي ونخبته الحاكمة التي يبقى للعسكر باع كبير فيها لمفعول المعايير التقليدية، بتحكيم المصلحة والزبونية في عملية استقطاب وتجنيد العناصر الجديدة، مع التضييق والتعتيم على المعارضة، قلل من أهمية هذا التغيير وآثاره في أرض الواقع، وأبقى على المظاهر السلبية التي ميزت بناء النخبة السياسية منذ الاستقلال، والمتمثلة في الصراع الذي يصل إلى حد العنف المادي، والانقسام على أساس الجهة، والثقافة أو اللغة بالأخرى، والإثنية، والدين أو التدين، والأيديولوجية المعبرة عن الهويات السابقة، وبخلاف ذلك فهذه الأخيرة تظل عنصرا ثانويا في النزاعات النخبوية، ولا أدل على ذلك من الانقسام الحالي للنخبة السياسية إلى معسكرين على أساس الولاء للسلطة أو معارضتها[1].

8. النظريات المفسرة للنخبة السياسية:

وكتقديم تصوري أفضل لمفهوم النخبة يتوجب علينا استعراض التأصيل النظري لها وتفسيرها مستندين الى ما يضم التراث النظري لعلم الاجتماع عبر الاتجاهات الأساسية

[1]- بوروني زكريا، النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطية، جامعة قسنطينة.

التي عالجت مفهوم النخبة من الاتجاه الوظيفي الى نظرية الدور الاجتماعي، الى الاتجاه السيكولوجي ويمثله باريتو الى والاتجاه التنظيمي الذي يمثله موسكا وميتشل والى الاتجاه الاقتصادي الاجتماعي الذي يمثله رايت ميلز وطرحنا كتالي:

. الاتجاه الوظيفي: وهي نظرية كبرى في علم الاجتماع ،حيث تدرس الظواهر الاجتماعية من خلال تحليل وظائفها والمجتمع من خلال تحليل وظائف انظمته النسقية عامر مصباح: علم اجتماع الرواد والنظريات،شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر ،2010 ،ص 2012

وتنظر الوظيفية الى المجتمع على أنه بناء من الأنساق الفرعية الوظيفية المتبادلة التي تعكس وظائفه وتحدد ادواره وفق الحاجات الاجتماعية لكل نظام،عبر التكامل بين أنظمة المجتمع الفرعية للحفاظ على النظام الكلي،وبهدف الحفاظ على التكامل السياسي تتساند المؤسسات المختلفة من مؤسسات التنشئة السياسية الى مستويات المشاركة السياسية للأفراد عبر منتجات العملية الانتخابية لتتكون النخبة السياسية التي بدورها تكون نسق وظيفي للتكيف والتوظيف والتوازن ضمن البناء الاجتماعي العام وتفعيل دور العوامل الاجتماعية في عملية اتخاد القرار السياسي وفي نفس السياق ، عمل النظام السياسي في الجزائر بتسييج النخبة السياسية صمن الاطار السلطوي لما تفرزه العملية الانتخابية عبر مجموعة القوانين الضابطة لتشكيل الاحزاب السياسية وقوانين المشاركة الانتخابية ومحاولته الدائمة لاشراك النخبة السياسية في السلطة ومنه انحلالها في السياق العام لها،فكانت الاختلافات السياسية هامشية على اعتبار جوهر العملية السياسية فخلقت لها أدوار اجتماعية عبر الاتجاه الوظيفي لتخفيف الضغط وتوحيد المنهج العام للسلطة.

نظرية الدور الاجتماعي: مبدأ هذه النظرية يكمن في كون كل فاعل اجتماعي دور وظيفي يحدد واجباته وحقوقه، وعلاقاته الاجتماعية العامة ضمن سلوكه الفردي والجماعي،الذي تحدد المعايير الاخلاقية المشتركة المتفق من عليها طرف الجميع،ويتألف

الدور الاجتماعي من قواعد معايير يخضع لها سلوك الافراد الذين يحتلون موقعا أو وظيفة خاصة ضمن الجماعة.

وفي ذات السياق،حسب هذه النظرية فان النخبة السياسية في الجزائر حسب ما افرزته العملية الانتخابية استحدثت ادوار النخبة من خلال تخصيص لدورها وفق مجال النظام السياسي للسلطة،ويكون هذا الدور محددا سواء في رفعه أو تهميشه حسب ماتمليه استراتيجية النظام السياسي من خلال الممارسة والفعل.

. الاتجاه السيكولوجي فلفريدو باريتو (1848- 1923):

يمثل باريتو "Vilfredo Pareto 1923 -1848" الاتجاه السيكولوجي في تحليله لمفهوم النخبة حيث يعرف النخبة بخصائصها ومميزاتها السيكولوجية.

وفي المستوى السوسيولوجي يرى باريتو أن المجتمع. –أي مجتمع كان– ينقسم إلى قسمين هما: النخبة التي تحكم، والمحكومون الذين يخضعون لهيمنة النخبة هذه التي تشكل الأقلية المتميزة والمتفوقة في المجتمع في مختلف تشكيلاته الاجتماعية. وضمن التوجه السيكولوجي الذي ينطلق منه باريتو في نظريته عن النخب، يرى باريتو: أن النخبة تتميز بخصائص سيكولوجية تمنحها نوعا من التفوق في فرض سيادتها وهيمنتها وهي النخبة الحاكمة التي تمارس سلطتها وهيمنتها السياسية.

فالنخبة لدى باريتو ليست نتاجا لفعالية تاريخية اقتصادية كما يرى ماركس، ولا تستند في قوتها إلى قدراتها التنظيمية على نحو ما ذهب موسكا وميتشل، بل هي نتاج لما يسميه باريتو بالرواسب Residues وهي نوع من الخصائص السيكولوجية التي يتمايز من

خلالها أفراد المجتمع، وقد دأب باريتو على استخدام مفهومه السيكولوجي عن الرواسب لوصف الميول السيكولوجية الفطرية القيادية في الإنسان[1].

يصنف باريتو الرواسب إلى مجموعتين: تمثل المجموعة الأولى في رواسب التأمل والتفكير، وتتمثل الثانية برواسب البقاء والنظام والاستقرار. ويوضح باريتو في هذا السياق أن هذه الرواسب تؤهل بعض أفراد المجتمع للوصول إلى مرتبة النخبة وممارسة السلطة بينما يفتقد إلى ذلك الأكثرية الكبيرة من أفراد المجتمع.

ويتوسع باريتو في رؤيته هذه إذ يرى أن نمط الحكم وصورته يتحددان على أساس نوعية هذه الرواسب التي يتمثل أفضلها في النخب. فرواسب التأمل والتفكير تمكن النخبة من الحكم عن طريق الإقناع والترغيب، وترتكز على بناء التصورات والأيديولوجيات للسيطرة على الجماهير واستلابها، ولكن عندما تهيمن رواسب البقاء والنظام فإن النخبة تحكم بالقوة والهيمنة وتعمل على استخدام أساليب القمع والتسلط والترهيب[2].

وقد جاءت نظرية النخبة عند باريتو تعبيرا عن قناعته باستحالة تطبيق الديمقراطية الليبرالية السائدة في الغرب بوصفها تعبيرا عن الشعار المعروف "حكم الشعب نفسه بنفسه ولنفسه"، كما أنها جاءت نقضا للنظرية الماركسية في تأكيدها على مبدأ الصراع الطبقي وحتميات التطور التاريخي. فباريتو في كتابه "العقل والمجتمع" يعرف النخبة بأنها "مجموعة من الأفراد الذين حققوا نجاحات مميزة في مختلف أنشطتهم ووظائفهم ضمن "مباراة الحياة"، وذلك بطريقة تجعلهم قادرين على احتلال مناصب قيادية للقيام بأدوار سياسية واجتماعية محورية داخل المجتمع، وتظل هذه القيادة غير مشروطة بالضرورة بموافقة أفراد هذا الأخير"[3].

---

[1]- محمد بن حينيتان، النخب السعودية، دراسة في التحولات والإخفاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه (48) بيروت، ص 37.

[2]- كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987)، ص 77.

[3]- إدريس لكريني، النخبة السياسية وأزمة الإصلاح في المنطقة العربية، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام بمصر، العدد 25 يناير 2007.

ويختلف مفهوم النخبة عند باريتو عن مفهوم "الطبقة" عند ماركس بصورة جذرية، فمهوم النخبة على خلاف مفهوم الطبقة يتميز بمرونته السيكولوجية وانفتاحه أمام المتفوقين والنابهين علميا واجتماعيا وفكريا. وعلى خلاف ذلك فإن مفهوم الطبقة الماركسي يتميز بانغلاقه على معايير اقتصادية وسياسية تقليدية للمحافظة على هيمنتها وترابط مصالحها.

فماركس "يؤكد دوما بأن الحياة السياسية لا يمكن أن تفهم أو تفسر إلا بواسطة الاقتصاد، فالاقتصاد محدد للسياسة، وعليه فالدولة –كبنية فوقية– ما هي في نهاية الأمر إلا عنصرا تابعا في عملية اجتماعية شاملة تحركها قوى الإنتاج وعلاقاته[1].

فالطبقة البرجوازية في النظرية الماركسية هي التي تحكم، وهي التي تمتلك أدوات الإنتاج ووسائله في الوقت نفسه، وهذه الطبقة البرجوازية تضم عادة كبار الأثرياء والأغنياء أصحاب الملكية في المجتمع كما كانت الحال في المجتمعات القديمة حيث نجد: الطبقة الإقطاعية أو طبقة الأسياد، وغالبا ما كانت الطبقات المالكة تنفرد بالحكم والسيطرة والهيمنة لاعتبارات اقتصادية تفرضها معايير الملكية لوسائل الإنتاج. ويمكن القول في هذا السياق أن مفهوم النخبة عند باريتو وغيره من المنظرين لا يرتكز على العوامل الاقتصادية والملكية كما هو الحال في النظرية الماركسية، فالعامل الاقتصادي – كما يرى باريتو– لا يكفي وحده لتشكيل النخب، فهناك عوامل أخرى مسؤولة عن توليد النخب وهي تتعلق بالسمات السيكولوجية والثقافية التي تشكل عوامل متجددة في تكوين النخب.

وبعبارة أخرى هناك تعارض جوهري بين التحليل النخبوي لباريتو، وبين التحليل الماركسي لمفهوم المصالح والسلطة والنفوذ، فالماركسية ترى –كما أسلفنا– أن النظام

[1]- إبراهيم خليل أبراش، علم الاجتماع السياسي، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مركش، الأربعاء، 16 مايو2 201.

السياسي في المجتمع يجسد مصالح الطبقة السائدة في المجتمع، أي: الطبقة التي تمتلك وسائل الإنتاج والقوى المادية فيه.

ويرى كارل ماركس في هذا الخصوص "أنه توجد في السلطة، في كل سلطة، نخبة حاكمة واحدة تتمثل في مالكي وسائل الإنتاج، التي –وإن قدمت نفسها للمحكومين على أنها مختلفة في ما بينها ومقسمة إلى جماعات إلا أنها في الحقيقة واحدة"[1].

ولكن باريتو يرفض هذه الرؤية الاقتصادية للماركسية ويؤسس لرؤية جديدة تقوم على أسس سيكولوجية لتفسير النظام السياسي الاجتماعي، فالسلطة والهيمنة السياسية عند باريتو تقوم على "سيكولوجيا" البشر وليس على المعطيات التاريخية للوجود الإنساني كما يرى الماركسيون[2].

فالنخبة التي تسيطر سياسيا كما يرى باريتو تمتلك في ذاتها خصائص التفوق والهيمنة والسيطرة، سواء أكانت تعبر عن مصالح الأغلبية، أو عن مصالح الأقلية. وهو هنا أيضا يقدم وجهة نظر متناقضة مع النظرية الماركسية، وذلك لأن الماركسية –كما نوهنا أعلاه– تنطلق في نظرتها للنخبة من اعتبارات اقتصادية اجتماعية تحكمها قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج في المجتمع.

وعلى خلاف هذه الرؤية الماركسية يرى باريتو –ونكرر مرة أخرى لمزيد من التوضيح– أن النخبة – التي تسيطر– تهيمن بوصفها طبقة تمتلك خصائص التفوق والتنظيم والنجاح، وهي ترتكز على خصائص نفسية غالبا ما يسميها باريتو: بالرواسب التي هي –كما أشرنا سابقا– اعتبارات ومزايا سيكولوجية وعاطفية ترتكز إلى الذكاء والقدرة والعقلانية والتنظيم.

---

[1] -http:// socio- kech. Blogspot. Com/ 2012/ 05/ blog- post- 5196. Html Jean- Louis Bergez, "Elites ou elite?", CAPES de SES, 2005- 2006.

[2]- أحمد زايد، النخب السياسية والاجتماعية- مدخل نظري: مع إشارة خاصة إلى تشكلها في المجتمع المصري، ضمن مجموعة مؤلفين، النخب الاجتماعية، عن مركز البحوث العربية والإفريقية القاهرة، 2005.

ففي تحليل باريتو (لدورة النخبة) تحولات السلطة في داخل الحب لا نجد أي اهتمام بدور الجماهير في هذه العملية التي يقتصر دورها على رفد النخبة الحاكمة بالعناصر المتفوقة والمؤهلة للممارسة السلطة. والجماهير عند باريتو تتصف بخاصية العجز والضعف وعدم القدرة على التنظيم وهذا يمكن النخبة الحاكمة من تحقيق أهدافها بفاعلية وقوة حيث تبقى الجماهير خارج دائرة الفعل السياسي الذي يشكل ممارسة نخبوية واضحة المعالم.

ومن جديد يحاول باريتو في مؤلفه الشهير "العقل والمجتمع The mind and society" أن يعرف مفهوم النخبة بمحك المقارنة أي بين هؤلاء الذين يملكون مقاليد السلطة وأولئك الذين لا يملكون شيئا أي الجماهير[1].

وضمن جهوده لبناء مفهوم النخبة، يرى باريتو أن المجتمع ينقسم إلى طبقتين، الأولى: الطبقة أو النخبة العليا التي تنقسم بدورها إلى نخب حاكمة Governing Elite ونخب غير حاكمة Non- governing Elite ، والثانية: الطبقة السفلى أو غير النخبوية.

وهذا يعني أن باريتو يميز بين طبقيتين في المجتمع طبقة تحكم هي طبقة النخبة، وطبقة محكومة وهي طبقة الجماهير الواسعة في المجتمع.

ويعتمد باريتو في تحديده للنخبة على معيار النجاح الذي يؤديه الفاعلون الاجتماعيون في مختلف مستويات نشاطاتهم من منطلق مزاياهم السيكولوجية.

على هذا الأساس ينطلق باريتو ليعرف النخبة بأنها تكوين اجتماعي يشمل هؤلاء الذين يتفوقون في اختصاصاتهم ومجالات عملهم في مباراة الحياة ويتمرسون بنجاح في ممارسة وظائف سياسية أو اجتماعية تخلق منهم طبقة حاكمة ليست بحاجة إلى دعم وتأييد جماهيري ,لأنها تقتصر في حكمها على مواصفات ذاتية تتمتع بها، الأمر الذي يميزها ويؤهلها لاحتكار المناصب العليا في المجتمع. وهذا يعني أن باريتو ينظر إلى الأفضل في كل اختصاص وممارسة اجتماعية على أنهم النخبة، وضمن تصوره هذا تتشكل نخبة

[1] -The Mind and Soviety (4 vol. London Vilfredo Pareto-, Jonathan Cape 1993.

في كل نسق اجتماعي فهناك على سبيل المثال: نخبة بين المثقفين وتدل على هؤلاء الذين حققوا أعلى درجة ممكنة من النجاح ضمن طائفة المثقفين في المجتمع وهم المبدعين في مجال الإنتاج الفكري والثقافي، وهذا الأمر ينسحب على القطاعات الاجتماعية الأخرى ، ففي مجال الطب هناك نخبة الأطباء، وفي قطاع المهندسين هناك نخبة متميزة من كبار المهندسين، وهكذا دواليك في مختلف القطاعات الاجتماعية.[1]

وضمن نظريته السيكولوجية عن النخبة، يرى باريتو: أن النخبة تحافظ على استقرارها واستمرارها ضمن فعالية دينامية يطلق عليها مفهوم "دوران النخبة"، وهي آلية تعتمدها النخبة للمحافظة على ديمومة وجودها واستمراريتها. ويميز باريتو في هذا السياق بين فعاليتين في عملية "دوران النخبة": تتمثل الأولى فيما يطلق عليه "الدوران الداخلي التي تتجلى في قدرة النخبة على امتصاص الأفكار والأشخاص من خارج النخبة وإدخالهم في دائرة وجودها حفاظا على وحدتها، ومنعا لتشكيل نخبة مضادة .وتتمثل العملية الثانية فيما يسميه "الدوران الخارجي" وهي العملية التي تؤول إليها أوضاع النخبة الحاكمة التي عندما لا تستطيع تحقيق غايتها في "الدوران الداخلي"، أي: عندما تفشل النخبة القائمة في عملية امتصاص الأفكار والأشخاص من خارج النخبة , تتراجع تاركة مكانها لنخبة جديدة قادرة على أداء الوظيفة الأساسية للنخبة الحاكمة في المجتمع. ويفسر باريتو (دورة النخبة)، أي: إحلال نخبة محل أخرى أو صعود أفراد من الطبقات الدنيا إلى النخبة الحاكمة بالتحولات التي تطرأ على الخصائص النفسية لأعضاء النخبة حيث يفقد هؤلاء بعض الرواسب التي كانت تمنحهم الحماس والفعالية، وفقدان هذه الرواسب يؤدي إلى فساد النخبة، في المقابل تتراكم (رواسب) التفوق والفعالية لدى أفراد من الطبقة الدنيا مما يؤهلها للوصول إلى السلطة. وهكذا فإن ما يطرأ للنخبة ليس فقط تغير في الأفراد بل تغير على

[1] بوتومور، الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد جوهري وعلياء شكري ومحمد علي محمد والسيد محمد الحسيني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص 25.

مستوى النوع، فالمجتمع يفرز في كل مرحلة نخبة تعبر عن المصالح المهيمنة أو الغالبة في المجتمع[1].

ومن الطبيعي أن تثير نظرية باريتو موجة كبيرة من النقد لأنه لا يمكن اليوم تجاهل العوامل التاريخية والاجتماعية في تشكيل النخب وفي دورة بناء السلطة. فلا يستطيع أحد أن ينكر اليوم بأن القوى الاقتصادية تلعب دورا تاريخيا في توجيه الحياة الاجتماعية.

وعلى الرغم من أهمية نظرية باريتو ولكن لا يمكن الوثوق اليوم بقدرة السيكولوجيا وحدها على تفسير التاريخ والأحداث التاريخية. فالسيكولوجيا في النهاية نتاج لسلسلة من الفعاليات التاريخية. إذ كيف نستطيع اليوم أن نفسر وجود هذه النخب التي تقوم على معطيات الولاء للعائلة، والحاكم العسكري، والعرق والمحاصة. وكيف نفسر وصول بعض الأفراد إلى الحكم وهم لا يملكون أي خبرة سياسية أو فكرية ولكن الظروف الاجتماعية والتكوينات التقليدية للمجتمع هي التي قادتهم إلى هذه المراكز العليا في الدولة والمجتمع. وهنا علينا أن نأخذ برأي عبد الرحمن الكواكبي الذي يصف هذه النخب في المجتمعات الاستبدادية حيث يقول: "يكون أسفلهم طباعا أعلاهم وظيفة وقربا".

فالنخب في البلدان التقليدية لا يمكن أن تعتمد على سماتها السيكولوجية، بل على معايير القرب من الحاكم، وعلى نسق علاقات الدم والقبيلة والطائفة، وعلى قيم الانتهازية والوصولية. أما الأذكياء والقادة الحقيقيين فهم في غمرة من التلاشي والعدمية في هذه المجتمعات حيث لا تنفع مواهبهم ولا قدراتهم السيكولوجية في الوصول إلى أي نقطة من نقاط التمركز النخبوي في المجتمع.

[1]- نفس المرجع السابق .

الاتجاه التنظيمي عند موسكا وميتشل:

يتزعم كل من موسكا وميتشل الاتجاه التنظيمي في مفهوم النخبة، فكلاهما يعتمد على مفهوم التنظيم في تحليل مفهوم النخبة وقوتها. فالقدرة على التنظيم في داخل النخبة ومرونة التفاعل بين أفرادها يجعل النخبة قادرة على امتلاك زمام الأمور والسيطرة على مختلف جوانب الحياة في المجتمع.

ومع ذلك يمكن الكشف عن بعض التباين في تفاصيل رؤيتهما لمفهوم النخبة، ولذا آثرنا أن نستعرض رأي كل منهما على حدة ضمن حدود الاتجاه التنظيمي في نظرية النخبة[1].

تعد نظرية غيتانو موسكا (1858- 1941): Mosca Gaetano في النخب من أهم النظريات وأكثرها أهمية في مجال تفسير الحركة السياسية للسلطة والإدارة النخبوية في المجتمع، وقد أودع نظريته النخبوية في كتابه المشهور "الطبقة الحاكمة"[2].

وضمن هذا الكتاب يعرف موسكا النخبة بقوله: "هي الأقلية المنظمة نسبيا التي تحكم الأكثرية غير المنظمة بفضل قدراتها التنظيمية المتفوقة المؤزرة برصيدها الثقافي، وتتمتع هذه النخبة بالامتيازات الاقتصادية والسياسية التي تؤهلها لارتقاء مكانة عالية في المجتمع"[3].

وفي هذا التعريف يلاحظ أن موسكا يركز على القوة التنظيمية للنخب، ويرى أن من أهم أسباب تميز الطبقة الحاكمة عن الطبقة المحكومة، هو قوة تنظيم الأولى، ووجود دافع وهدف معين تسعى إليه في مواجهة أغلبية غير منظمة[4].

---

[1]- إبراهيم خليل أبراش، علم الاجتماع السياسي، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش، الأربعاء 16 مايو 2012.

[2]- محمد بن حينيتان، النخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، 48 بيروت، ص 73.

[3] - The Ruling Class (Elementi di Scienza Politica). Translated by Hannah Gaetano Mosca D. Kahn. (New York: McGraw- Hill Book Company. 1939.

[4]- مولود سعادة، النخبة والمجتمع، تجدد الرهانات الباحث الاجتماعي عدد 10 سبتمبر العدد 95، 2010.

ويرى موسكا، في هذا السياق، أنه كلما كبرت الجماعة ضعف تنظيمها وتضاءل تماسكها، وكلما قلت عدديا ازدادت تماسكا واشتد تنظيمها، ولذا فإن المقارنة بين الطبقتين الحاكمة والمحكومة في نظر موسكا، يجب ألا تؤسس على أساس قلة مقابل كثرة، بل من منظور قلة منظمة تعرف ما تريد، في كثرة غير منظمة لا تعرف ما تريد[1].

ويرى موسكا في هذاالسياق أن صغر حجم النخبة، وبساطة وسائل الاتصال المتوافرة لديها، يمنحانها القدرة التنظيمية العالية، وهذا بدوره يمكنها من وضع السياسات واتخاذ القرارات بسرعة ونجاعة وفاعلية ويتيح لها الاستجابة الفورية للظروف المتغيرة على أساس من وحدة التضامن في أقوالها وأفعالها، وعلى خلاف ذلك فإن الأغلبية الغير منظمة تضم جماعات واسعة جدا ليس لهم هدف مشترك أو نظام اتصال معروف أو سياسات متفق عليها[2].

وعلى خلاف باريتو، يرى موسكا أن النخبة الحاكمة تعتمد على تأييد الجماهير ورضاها، وهذا يعني الأخذ بأهمية الاعتبارات الديمقراطية للنخبة السياسية على خلاف وهذا ما رفضه باريتو الذي أكد على القطيعة الواضحة بين النخبة والجماهير[3].

فالنخبة عند باريتو –كما أسلفنا– تتكون بتأثير القدرة السيكولوجية الفائقة على استخدام رواسب المحافظة أو التجديد، وهي عند موسكا القدرة التنظيمية، وهذا بالطبع لا يتعارض مع إشارته الدائمة إلى أهمية الثروة أو القوة العسكرية[4].

ومن جديد النخبة –كما يرى موسكا– مجموعة قليلة من الأشخاص يميزها التماسك وتملك القوة والإمكانية في مواجهة الأصوات المعارضة لها، وهي بذلك تملك قدرة فائقة على تنظيم أغلبية اجتماعية غير منظمة دون أن تتجاهل أهمية الجماهير وقوتها[1].

---

[1] -Mosca and the Theory of Elitism. Oxford: Basil Blackwell "Ettore" Look: Albertoni (1987).

[2]- إبراهيم خليل أبراش، علم الاجتماع السياسي، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش، الأربعاء 16 مايو 2012.

[3]- إدريس لكريني، النخبة السياسية وأزمة الإصلاح في المنطقة العربية، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام بمصر، العدد 25 يناير 2007.

[4]- إدريس لكريني، النخبة السياسية وأزمة الإصلاح في المنطقة العربية، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام بمصر، العدد 25 يناير 2007.

وعلى الرغم من التباين الذي أشرنا إليه بين موسكا Moska وباريتو Pareto فإنهما يؤكدان معا على أن المجتمعات تنقسم عادة إلى طبقتين أو جماعتين: الأولى حاكمة، والثانية محكومة، وإذا كان موسكا قد فضل استعمال مصطلح "الطبقة السياسية" ليعبر به عن الفئة الأولى، فإن باريتو فضل مصطلح "الطبقة الحاكمة" للتعبير عن الأمر نفسه، والنخبة من منظورهما كلاهما مجموعة قليلة من الأشخاص الذين توافرت لديهم شروط موضوعية (الثروة والقدرة...) وأخرى ذاتية (المواهب...) تجعلهم مميزين عن بقية أفراد المجتمع[2].

ومن أوجه الاتفاق أيضا أن موسكا يقر–كما هي الحال عند باريتو– بوجود نسقين متمايزين في "الطبقة الحاكمة" طبقة عليا تهيمن، وتحكم وطبقة أخرى لا تمارس دورا في الحكم أو في السلطة، ويعزو موسكا إلى الأخيرة دورا اتصاليا تقوم به لتحقيق التواصل بين الجماهير والنخبة الحاكمة[3].

وتجدر الإشارة في هذا السياق–من أجل مزيد من التوضيح لبنية النخبة السياسية– إلى بوتومور الذي ميز بدوره بين ثلاث درجات في التكوين البنيوي للنخبة: تتمثل الأولى في الجماعات الوظيفية والمهنية التي تحظى بمكانة عالية في المجتمع، وتتمثل الثانية في الطبقة السياسية والتي تضم كافة الجماعات التي تمارس القوة والنفوذ السياسي وتنشغل بشكل مباشر بالصراعات من أجل الزعامة السياسية، أما الثالثة النخبة السياسية، وهي جماعة أقل حجما داخل الطبقة السياسية، تستوعب الأفراد الذين يمارسون بالفعل القوة السياسية في المجتمع[4].

---

[1]Ov. Cite ""Gaetano Mosca et la théorie de la classe politique Puppo Alberto pp. 8-9. 1964 .

[2](New York: Basic Books, Elites and Society, T.B Bottomo -

[3]- فيلسوف الاجتماع والسياسة، وعالم الاقتصاد الألماني الإيطالي، فقد ولد في مدينة "كولون Cologne" في شمال غرب ألمانيا على نهر الرين، فإنه قضى معظم حياته في إيطاليا، تعلم في جامعة تورين Turin في شمال غرب إيطاليا، ثم أصبح معلما طوال حياته بالجامعات الإيطالية.

[4]- Political Parties: A sociological Study of the oligarchical tendencies Robert Michels- Kitchene Batoche Books Translated by Eden and Cedar Paul of modern democracy. 2001, Ontario Canada.

روبرت ميتشل (1876– 1939): أودع روبيرت ميتشل [Robert Michels] نظريته في النخبة في كتابه الشهير "الأحزاب السياسية" [Political Parties] الذي أصدره عام 1911، وكان ميتشل تلميذا لكل من باريتو وموسكا، وقد انطلق من أعمالهما لتطوير نظريته الجديدة في النخبة ويرى على منوالهما أن النخبة أقلية تحكم الأكثرية في أي مجتمع، ويرى كما يريان أيضا أن وجود النخبة نتاج طبيعي لبناء القوة في أي مجتمع.

يتفق روبرت ميتشل مع موسكا على أن قوة النخبة تكمن في قدرتها العالية على التماسك والتنظيم. ولكنه اختلف معه حول بعض القضايا التي تتصل ببنية النخبة وتوجهاتها.

لقد أعطى موسكا لمفهوم النخبة قوة تفسيرية هائلة ووسع استخدامه كمنهجية لفهم وتفسير التاريخ الاجتماعي برمته. ولكن ميتشل قلص من دور النخبة وحصر دورها في إمكانية دراسة خصائص التنظيمات الاجتماعية الواسعة مثل الأحزاب والنقابات.

وضمن هذه الرؤية، يرى ميتشل أن التنظيمات الاجتماعية تتطلب وجود نخبة أو قيادة لعدة أسباب، أهمها: ضرورة تقسيم العمل، وتعقد الأعمال الإدارية، والحاجة إلى المعرفة المتخصصة. وأخذ بعين الاعتبار أسبابا بيئية مثل حجم التنظيم، وصعوبة الاتصال بين الرؤساء والمرؤوسين، والحاجة إلى سرعة اتخاذ القرار. وأشار أيضا إلى حاجة المرؤوسين لزعامة قوية وثابتة وقادرة على قيادتهم. وهذه العوامل بمختلف تجلياتها أدت إلى تمركز القوة تنظيميا في أيدي نخبة من القادة والمنظمين والإداريين بوصفهم يمتلكون صفات ذاتية استثنائية تعزز سلطتهم داخل التنظيم[1].

ينطلق ميتشل جوهريا في بناء تصوره للنخبة من فكرة استحالة تحقيق الديمقراطية في المجتمع، وهو يستخدم مصطلح "وهم الديمقراطية" للتعبير عن هذه الاستحالة.

[1]- وفاء سعد الشربيني: تكوين النخبة السياسية الحاكمة في مصر (1970- 1986)، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1996، ص 25.

فالديمقراطية كما يراها تقوم في جوهرها على المساواة بين أعضاء الجماعة والمشاركة في مختلف مراحل صوغ القرار لتحقيق العدل والحرية والتقدم في المجتمع. وضمن مختلف فعاليات العمل السياسي في داخل المجتمع أو الجماعة تستطيع نخبة أو أقلية منظمة جدا أن تخطف السلطة وتنفرد بها وتحافظ عليها.

وتستطيع هذه النخبة أن تحافظ على وجودها واستمرارها وهيمنتها ضمن مظاهر ديمقراطية شكلية تخدع فيها المجتمع بمختلف فئاته وتكويناته. ومن هذه الزاوية يرى ميتشل أن الديمقراطية "وهم" لا أساس لها، وأن مختلف المظاهر الديمقراطية من انتخابات واقتراع وتمثيل نيابي هي مظاهر خادعة في جوهرها وهي تخفي في طياتها حكم نخبة أو أقلية تنفرد بالسلطة وتهيمن على مقادير الحياة السياسية والاجتماعية.

يتناول ميتشل في كتابه "الأحزاب السياسية" Les Partis politiques مفهوم النخبة ويقوم بتحليل معطياته من خلال واقع عمل الأحزاب السياسية في ألمانيا ليكتشف العوامل المختلفة المؤثرة في عملية تشكل النخب وتطور آليات عملها على نحو سياسي.

وقد بين ميتشل –عبر نظريته النخبوية– أن النشأة الديمقراطية للأحزاب تتحول بمرور الزمن إلى تنظيمات خاضعة إلى حكم قلة يعني أن النخبة تفرض نفسها بما تمتلكه من قدرات ضرورية للحياة السياسية والاجتماعية في المجتمع.[1]

وقد تمخضت نظرية ميتشل عن "القانون الحديدي اللاوليغارشية" The Iron of Oligarchy الذي عرضه في كتابه الشهير "الأحزاب السياسية" وهو القانون الذي يعممه في مستوى المجتمع وفي مختلف التنظيمات الاجتماعية والسياسية الصغرى والكبرى. يرى ميتشل وفقا لهذا القانون أن التنظيمات السياسية، في رأيه، قد تنشأ نشأة ديمقراطية قائمة على المساواة، لكنها تتحول بمرور الوقت ووفقا لقانونه الحديدي إلى تنظيمات خاضعة

[1] . المرجع الساق .

لحكم قلة من الأفراد يتحكمون في مواردها لخدمة مصالحهم الشخصية أو الطبقية. وبحسب هذا القانون يرى ميتشل أن أي قيادة ولو كانت ديمقراطية لابد أن تتحول في نهاية الأمر إلى قيادة أوليغارشية تتمثل في نخبة قلة من الأفراد الذين يحكمون ويهيمنون ويوجهون السلطة إلى خدمة مآربهم الخاصة.

يرى ميتشل أن مشاركة الفرد في حكم نفسه ديمقراطيا لا يتم اليوم بواسطة الاقتراع المباشر الذي عرفته أثينا في العصر الإغريقي القديم، فالعملية الديمقراطية تتم اليوم عبر الممثلين النيابيين أو البرلمانيين، وفي أثناء الممارسة الديمقراطية للحكم تظهر أقلية نخبة في داخل المجالس البرلمانية لتنفرد بالسلطة وتمارس ضربا من الهيمنة على عموم أعضاء المجلس وهي تستمر بممارسة هذا التفرد بالسلطة تحت عنوان سلطة الشعب والديمقراطية السياسية. ولكن هذه النخبة تستمر أيضا في المحافظة على سلطتها وهيمنتها وإعادة إنتاج نفسها بطرق مختلفة ولا سيما طريقة التداول في السلطة.

ويبدو هذا الأمر واضحا في الممارسة السياسية لبلدين مهمين في روسيا وفي تركيا اليوم، ففي روسيا تم تواتر السلطة بين بوتين و دميتري ميدفيديف لمرتين أو أكثر، ففي الوقت الذي يكون أحدهما رئيسا يكون الأخر رئيسا لمجلس الوزراء. وهذه هي الحالة بين عبد الله جول وأردوغان في تركيا اليوم. وهذا يعني فعليا أن السلطة تبقى في يد نخبة مع أنها تجري وفق معايير ديمقراطية شكلية في جوهرها.

وعلى هذا الأساس ووفقا للقانون الحديدي يرى ميتشل أن الديمقراطية –بالمعنى الدقيق للكلمة– "مستحيلة"، وقد استغرق ميتشل في تصوراته النخبوية هذه ليتحدث بصورة مستمرة عن "سمو النخبة" و"تفوق الصفوة"، مبرزا إذعان الجماهير وميلها إلى الاستسلام، من الناحية السيكولوجية، والسير في اتجاه معاد للديمقراطية والانتصار في النهاية للفاشية التي عرفتها كل من ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية[1].

[1] -Robert MICHEMS. Les partis politiques. Ibid.p: 48.

ولا يقف ميتشل عند حدود وصف الظاهرة النخبوية، في المجتمع بل اجتهد في تفسير وضعيات التحول إلى النخبوية. وفي هذا المسار يبين ميتشل أن التنظيمات السياسية المعاصرة تبلغ درجة كبيرة من التعقيد وترسيم حاجاتها إلى وظائف متخصصة مثل الخطابة والتخطيط والتنظيم والقدرة على التحليل السياسي وعدد كبير من المهارات السياسية والإدارية، يبدو أنه من الصعوبة بمكان توفر هذه الكفاءات والخبرات لدى الأعضاء العاديين، أو أفراد الشعب "في حالة الديمقراطية" وهنا تبرز هذه النخبة من السياسيين الذي يمتلكون القدرة على تأدية هذه الوظائف المتخصصة والمعقدة أيضا.

ومن ثم فإن النخبة –أي نخبة كانت– تنزع إلى التفرد بالسلطة وتسعى إلى امتلاكها ومن أجل هذه الغاية تستخدم هذه النخبة دهاءها السياسي من أجل الاستمرار في الحكم والسيطرة على مقاليد الحياة السياسية والاجتماعية بوسائل مختلفة ظاهرها ديمقراطي ولكنها أوليغاشية في جوهرها وبينتها.

وفي هذا الصدد يرى ميتشل: "أن الناس لديهم حاجة سيكولوجية داخلية تدفعهم إلى أن يصبحوا منقادين بواسطة قائد، وهكذا نراه ينظر إلى جماهير الشعب على أنها ذرات غير منتظمة، عاجزة عن الفعل الجمعي ما لم تقدها الأقلية النشطة. وهو بذلك لا يصف جماهير الناس بالفتور واللامبالاة فحسب، بل أيضا بالميل إلى الانضواء تحت لواء قائد قوي وتوقيره بل إضفاء القدسية عليه أحيانا"[1].

وهكذا تصبح الأوليغارشية "محصنة ومنيعة بل و"حديدية" والتغيرات التي تحدث في القيادة عن طريق إزاحة النخبة أو الصفوة واستبدالها، تصبح أقل من التغيرات التي تحدث نتيجة الامتصاص لأعضاء جدد في الأوليغارشية القائمة[2].

[1]- الأوليجاركية: كلمة ذات أصل يوناني من كلمة oligos وتعني "قليل"، وكلمة archo وتعني السلطة أو الحكم، أي أن الأوليجاركية تعني حكم الأقلية أو سلطة الأقلية.

[2]- إمام عبد الفتاح إمام: القانون الحديدي للأوليجاركية، مجلة العربي، العدد 482، يناير 1999.

3-7- الاتجاه الاجتماعي الاقتصادي عند ميلز:

يركز ميلز Mills C.W: في تحليله لمفهوم "النخبة" على العوامل الاقتصادية والاجتماعية، وذلك على خلاف ما رأيناه عند باريتو ومسوكو، ويقارن ميلز بين مفهوم النخبة ومفهوم القوة، وهو أول من أبدع مفهوم "نخبة القوة" Power elite عام 1956 للدلالة على العلاقة الصميمية بين النخبة ومختلف أشكال القوة في السياسية والاقتصاد والعسكرة، فالنخبة كما يراها تعني في جوهرها "حيازة القوة"[1]

ومن هذا المنظور يرى ميلز في النخبة: أنها تشكيل اجتماعي من هؤلاء الذين يحتلون مواقع القوة والنفوذ في الدوائر العليا من النظم الرئيسية في المجتمع مثل: كبار قادة الجيش، وكبار رجال رأس المال، وكبار رجال السياسة والاقتصاد[2].

وهذا يعني أن ميلز يرفض الاتجاه السيكولوجي في تفسير النخبة، ويركز على أهمية العوامل الموضوعية والاقتصادية التي تؤثر في بناء النخب.

ويطلق ميلز على الطبقة التي تحكم تسمية "نخبة القوة" وهي التي تستحوذ على معظم ثروة ونفوذ المجتمع، وتتكون "نخبة القوة" بصورة عامة من كبار الأغنياء، وهم كبار الموظفين التنفيذيين في الشركات المتحدة، أو الشركات المندمجة وأصحاب الأسهم، وكبار المسؤولين في الحكومة الفدرالية والحكومة المحلية، وكبار رجالات الجيش على مستويات الولايات. ويلاحظ ميلز في هذا السياق أن هذه النخب لا تتخلى عن مراكز قوتها وتعمل على تدوير ذاتها.

فهي في ديناميكياتها تتحرك من مركز قوة إلى آخر دون أن تفقد هيبتها وسلطتها، فهي دائمة الحركة من مراكز السياسية إلى مراكز الاقتصاد، ومن الاقتصاد إلى الحكومة، ومن الحكومة إلى المعرفة، ومن الجيش إلى الاقتصاد وهكذا دواليك.

---

[1] إمام عبد الفتاح إمام: القانون الحديدي للأوليجاركية، مجلة عربي، العدد 482- يناير 1999.

[2] -1956, London Oxford University Press, Power Elite, C .W.Mills.

ويرى ميلز أن النخب تقوم بعملية الحراك ضمن دائرة التعاون والتنسيق المستمر فيما بينها، كما تقوم، ضمن دائرة هذا التنسيق، بعقد التحالفات، وتشكيل التكتلات، وبناء العلاقات الاجتماعية غير الرسمية: كالصداقة والزواج وما إليها، ومن ثم تعمل على توظيف هذه القوى في عملية اصطفاء ذاتها وتعزيز قوتها. وفي أحد دراساته يستكشف ميلز أن من أصل (13) عضوا في المجلس الرئاسي المصغر لجكومة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون كان بينهم 10 من كبار الأغنياء في أمريكا، وعند انتهاء فترة رئاسة كلينتون عاد معظم هؤلاء الرجال إلى ممارسة عملهم في مجال الاقتصاد.

ومن الواضح أن ميلز اعتمد المنهجية الأمبيريقية في دراسته للنخب في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد شكلت هذه الدراسات المعينة في الكشف عن الآليات والكيفيات التي تتحد فيه النخبة مع القوة للتحكم في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية في المجتمع، وقد وجد عبر دراساته أن مؤسسات ثلاثة فقط هي التي تحكم أمريكا.

وهي: المؤسسات العسكرية، والسياسية، والشركات الاقتصادية الكبرى، ويدلل –في دائرة التحليل السوسيولوجي الذي أجراه– أن النخبة تتشكل من أولئك الذين يشغلون مواقع القوة لقيادة المجتمع وتوجهه.

ويقدم ميلز لنا تحليلا سوسيولوجيا معمقا عن الكيفية التي تتداخل فيها مصالح الأفراد على نحو متكامل في دائرة النخبة التي ينتسبون إليها ويشكلون عناصر وجودها. فالنخبة وفقا لميلز تشكل مركبة معقدة من العلاقات والمصالح الاقتصادية والاجتماعية المعقدة وتشكل هذه النخبة في جوهرها قوة تتفرد بالسلطة وتحتكر عناصر القوة وتمنعها عن الآخرين[1].

[1] ت أحمد زائد: النخب السياسية والاجتماعية –مدخل نظري: مع إشارة خاصة إلى تشكلها في المجتمع المصري، ضمن مجموعة مؤلفين النخب الاجتماعية، عن مركز البحوث العربية والإفريقية القاهرة، 2005.

إنه من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل من توضيح مفهوم النخبة بشكل عام إلى أنواعها تعريجا على النخبة في المجتمع الجزائري إلى تعريف النخبة وتوضيح خصائصها البنائية سماتها واتجاهاتها، فاعليتها ومميزاتها، والنظريات المفسرة لها، إن النخبة السياسية تمارس القوة في شكل سلطة مرتبطة بمنصب ومركز معين ضمن قوة تخضع لنص القانون عبر مشروعية السلطة أو أن تكون مرتبطة بضمير وقيم الجماعة وتوقعاتها، إن فاعلية التأثير في النخبة السياسية عبر قدراتها التنظيمية وفق الاستناد إلى هيمنة الانتخابات كمرجع أساسي في المجتمعات الحديثة والمتمدنة، من خلال انسجام ووحدة لتلك المجالس المنتخبة المكونة لمجموع أعضائها موالاة ومعارضة لأعضاء النخبة السياسية في المجتمعات الحديثة والجزائر لا يقع في صندوق الثلج بل يقع ضمن التغيرات العالمية وفق العولمة كنموذج في تسيير الدولة وهيمنة الطبقة المنتخبة في تشكيل النخبة السياسية كما في العالم الحديث.

الفصل الثالث: المواطنة قيمها وأبعادها

- تمهيد

1. المواطنة وتطورها

2. قيم المواطنة وتطورها

3. العناصر التي تقوم عليها المواطنة

4. العمل الجمعوي وقيم المواطنة

6. المجتمع المدني وقيم المواطنة

7. النظريات المفسرة للمواطنة

8. ابعاد والركائز الأساسية للمواطنة

9. أبعاد المواطنة

تمهيد:

أفرز الفكر الحديث مجموعة من المفاهيم الحضارية والحديثة في مقدمتها مفهوم المواطنة، هذا النتاج الفكري الإنساني النابع من تراكمات منجزات حضارية لأساليب الحياة العصرية.

وتعد المواطنة عنصراً أساسياً وعاملا قيما في عملية توطيد العلاقات الاجتماعية بين مكونات المجتمع المتعددة، فهي تجسد مبدأ المساواة أمام القانون في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين بغض النظر عن خلفياتهم الدينية والسياسية والثقافية ...الخ.

فالمواطنة تعتمد تكريس احتوائية السيادة الوطنية النابعة من وحدة مقومات ورموز وطن واحد كذلك لا يتعارض مع انتمائية قومية ما.

فهي تسعى جاهدة إلى رفع الخلافات والاختلافات الواقعة بين مكونات المجتمع والدولة في سياق التدافع الحضاري، وتذهب إلى تدبيرها في تأسيس إطار حواري بناء يسمح من تقوية لحمة المجتمع وتعلق المواطن بوطنه ودولته.

والمواطنة كصرح ساهمت في تفعيل حق الانتماء في المجتمع وهو الآلية الناجعة للحد من الفتن والصراعات الطائفية والعرقية والجنسوية في أي مجتمع ... متبنية حق المساواة وعدم التمييز. فمفهوم المواطنة في واقعيته يؤسس لنشوء دولة الإنسان، تلك الدولة المدنية التي تمارس الحياد الايجابي تجاه قناعات ومعتقدات وأيديولوجيات مواطنيها.

1. مفهوم المواطنة:

قبل الولوج في تفكيك مفهوم المواطنة فلا بد من التطلع إلى المنظور الذي تبدو فيه كلمة "المواطنة" ليست جديدة على قواميس اللغة والسياسية والعلوم الإنسانية كافة، بل تأتي في هذه القواميس كلمة متجددة، تستوعب التقلبات السياسية والعقائدية التي يعرفها العالم باستمرار، تمتد في المفاهيم السياسية والعقائدية والحقوقية، وتؤثر في السياسات والتوجهات والاستراتيجيات الوطنية والدولية...

1.1.المواطنة لغة:

- ✓ **يعود الأصل اللغوي للمواطنة إلى كلمة الوطن:**

أي المنزل الذي تقيم به، وهو موطن الإنسان ومحله، ووطن بالمكان وأوطن أقام، وأوطنه: اتخذه وطن. يقال: أوطن فلان أرض كذا وكذا أي اتخذها محلا ومسكنا يقيم فيها. وأوطن الأرض ووطنها توطين واستوطنها أي اتخذتها وطنا. حسب ابن منظور في لسان العرب وقد أفاد المنجد في اللغة والأعلام من هذه المعاني ونقلها في قوله: وطن نفسه على الأمر وللأمر: هيأها لفعله وحملها عليه، واستوطن البلد: اتخذه وطنا، والوطن: جمعها أوطان: منزل إقامة الإنسان ولد فيه أو لم يولد. المواطن الذي نشأ معك في وطن واحد أو الذي يقيم معك فيه. والمواطنة آتية من مزيد وطن بالألف "واطن"، والذي يعني الموافقة والمصادقة على الأمر. ولفظة مواطنة على صيغة "مفاعلة" وهي للمطاوعة والمشاركة[1].

[1]- المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، علي خليفة الكواري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الأولى كانون الأول 2001.

2.1.المواطنة اصطلاحا:

أما المواطنة في المستوى الاصطلاحي، فقد تعددت الرؤية حول مفهوم المواطنة فمنهم من رأى أنها المساواة في الحقوق والواجبات بين أبناء الوطن الواحد، ومنهم من رأى أنها خلق المواطن الصالح، وآخرون قالوا إن المواطنة هي رديف للديمقراطية.

ومنهم من رأى حقه المشروع في إدارة شؤون الدولة والمشاركة السياسية وحق تقرير المصير. وما لا يختلف عليه أثنان أن المواطنة هي جملة من القيم المعيارية التي تمثل حق الإنسان في الحياة الآمنة الكريمة، وفي العدالة والمساواة في الحقوق الاجتماعية لكل فرد في المجتمع، بصرف النظر عن جنسه أو دينه أو مذهبه، وكذا حقه في التعبير عن رأيه، وانتخاب من يمثله على قمة السلطة السياسية في وطنه. أما من الوجهة القانونية فالمواطنة لها علاقة بالجنسية، وحسب هذا التعريف هي حيازة جنسية دولة ما، سواء أكانت أصلية أو مكتسبة، والتمتع بكل الحقوق والحريات المدنية والسياسية[1].

أما في مواثيق القانون الدولي: يستخدم مصطلح المواطنة، بالموازاة مع مصطلح الجنسية بالتبادل في ما بينهما، خاصة حين يتم الحديث عن منح الأشخاص الحق في حماية دولة ما، إلى جانب حقوق سياسية ومدنية أخرى، وخاصة منها التي تشكل ركنا أساسيا في هوية الفرد/ الإنسان.

ويمكن تعريف المواطنة الحيوية أو العضوية في هذا القانون بأنها لها الحق في الحصول والتمتع بالحقوق بصورة عادلة[2].

وعلى صعيد القواميس السياسية يرتبط مصطلح المواطنة موضوعيا بمصطلحات: الوطن، المواطن، الوطنية، وهو ما يجعل المواطنة إطارا جامعا لتفاعل المواطن مع وطنه، ولعلاقة المواطنين في ما بينهم ضمن الدائرة الوطنية للدولة.

---

[1]- الأخر وحقوق المواطنة، محمد محفوض، مركز الراية، دمشق، الطبعة الأولى، 2006.

[2] - عبد الحسين شعبان: المواطنة العضوية، الحق والمشاركة والهوية مجلة الغدير/ لعدد 43 صيف 2008.

وفي صرح كينونة الفكر العربي المعاصر: تعني المواطنة إعادة بناء الذات من أعمق الأعماق، وتعني إعادة هندسية الكينونة العربية من أجل أن يكون العربي جزءا من المواطنة العالمية، شريطة أن تنطلق هذه المواطنة من الخصوصية العربية، ومن الهوية العربية نحو الإنسانية المشتركة الواحدة[1].

وإسلاميا تحديد مفهوم المواطنة تتشكل ملامحه ضمن المحددات الفكرية الأربعة التالية:

. المساواة في الحقوق والواجبات أمام قضاء نزيه يحترم الكرامة الإنسانية.

. إعلاء قيمة الحرية، وتطبيق مبادئ وقواعد الحريات العامة والخاصة، حريات التملك والتنقل، حرية التعبد، حرية المعتقد.

. الهوية الوطنية الواحدة تتبلور في اللغة الواحدة، الرموز الوطنية ...الأعراف والعادات المتوارثة في العلاقات الاجتماعية.

. التنمية الشاملة في إطار العدالة، تنمية الموارد البشرية والمادية في إطار التقدم الثقافي والعلمي.

وبذلك تكون هذه المحددات الفكرية الأربعة قد ركزت صياغتها للمواطنة على محورين، هما (الحرية والعدالة، وهو ما يجعل دولة الأفراد في الإسلام دولة للمواطنين)[2].

كما عرفت دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها "عالقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العالقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة، والمواطنة تدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات. وهي على وجه العموم تسبغ على المواطنة حقوقاً سياسيةً مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة[3].

[1]- الحسين بن طلال: ندوة منتدى الفكر العربي حول المواطنة الرباط 21- 22 أبريل 2008.

[2]- عدنان السيد حسين: تطور مفهوم المواطنة مجلة الغدير/ العدد 43 صيف 2008.

[3]- الكواري علي, المواطنة والديمقراطية, في الوطن العربي , مجلة المستقبل العربي, مركز الدراسات الوحدة العربية, 2001,ص: 147.

وقد عرفتها موسوعة كولير الأمريكية: بأنها أكثر أشكال العضوية اكتمالاً في جماعة سياسية ما[1]، أما الموسوعة العربية العالمية فإنها تعرف المواطنة على أنها: اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن[2].

وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريفها على أنها: مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة عن طريق القانون[3].

المواطنة هي شعور الفرد بالانتماء إلى جماعة اجتماعية لها ثقافة وتاريخ ومصير مشترك، ويُنظم هذا الشعور اجتماعيا وقانونيا وسياسيا، ويساهم الفرد من خلال هذا الانتماء بشكل فاعل في الحياة الاجتماعية.

اقترن مفهوم المواطنة أو ما يدل عليه من مصطلحات عبر التاريخ بإقرار المساواة للبعض أو للكثرة من المواطنين، على حد وصف (روبرت دال) للممارسة الديمقراطية الراهنة[4].

وتعد المواطنة أوسع مدى من منطوق الكلمة، فالمواطنة مشتقة من الوطن وما دام الوطن هو القضية وهو الأصل، فإن كلمة المواطنة يحتويها إطار أوسع وهو الدولة الوطنية[5].

ولقد اقترن مفهوم المواطنة بحركة النضال الإنساني من أجل العدل والمساواة والإنصاف، وكان ذلك قبل أن يستقر مصطلح المواطنة وما يقاربه من مصطلحات في الأدبيات السياسية والفكرية والتربوية، وتصاعد النضال وأخذ شكل الحركات الاجتماعية

[1]- أحمد صدقي الدجاني، مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية، مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة ، 1999، ص147.
[2]- الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، 1996، ص 311.
[3]- محمد غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 56.
[4]- علي خليفة الكواري , الديمقراطية, والتنمية في الوطن العربي, (30), ط3, مركز الدراسات الوحدة العربية, بيروت, 2004, ص77.
[5]- عاطف الغمري، المواطنة ..والهوية الوطنية، جريدة الأهرام المصرية، العدد 43920، السنة 131، 2007.

منذ قيام الحكومات الزراعية في وادي الرافدين مرورا بحضارة سومر وأشور وبابل وحضارات مصر والصين والهند وفارس، وأسهمت تلك الحضارات وما انبثق عنها من إيديولوجيات سياسية في وضع أسس الحرية والمساواة تجاوزت إرادة الحكام، فاتحة بذلك أفاقا رحبة لسعي الإنسان لتأكيد فطرته وإثبات ذاته وحق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات[1].

أما في أوروبا فيرى علي خليفة الكواري أن ثلاثة تحولات كبرى متكاملة حدثت ساهمت في إرساء مبادئ المواطنة في الدولة القومية المعاصرة وهي:

بروز الدولة القومية نتيجة صراع الملوك مع الكنسية الذي انتهى بتبعية كل رعية لملكهم ومذهبه الذي اتبعه في إطار المجتمع الذي تقوم فيه دولته بقوميتها وتاريخها وثقافتها المتميزة.

المشاركة السياسية التي كانت نتيجة الحاجة المتبادلة بين الدولة وشعبها، وما نتج عنها من الاعتراف بحقوق متبادلة وتشارك في العمل السياسي والإشراف على حركته.

حكم القانون: حيث انتشرت في الدولة القومية التي تشكلت صياغة القوانين التي تنظم العلاقات الاجتماعية واستمر إصدار هذه القوانين تلبية لحاجات تلك المجتمعات وانتقل إصدار هذه القوانين بعد ذلك أما تدريجيا –كما في بريطانيا– أو ثوريا كما في فرنسا وأمريكا إلى الشعب الذي أصبح مصدر السلطات والتشريع حيث مثّل ذلك قمة (المواطنة)[2].

ولقد اجتهد بعض علماء الاجتماع في حصر صور المواطنة الجديدة التي أبرزتها التطورات العالمية الراهنة ومن أبرزهم جون يوري أستاذ علم الاجتماع في جامعة لانكستر

[1]- أحمد صدقي الدجاني، مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية، مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة ، 1999، ص147.
[2]- علي خليفة الكواري , الديمقراطية, والتنمية في الوطن العربي, (30), ط3, مركز الدراسات الوحدة العربية, بيروت, 2004, ص66.

في بريطانيا، وله دراسة مهمة منشورة عن العولمة والمواطنة، جاء فيها إن هناك صورا جديدة ابتدعت للمواطنة وهي:

. المواطنة الايكولوجية: وهي تتعلق بحقوق والتزامات "مواطن الأرض".

. المواطنة الكوزموبوليتانية: وهي تعني كيف ينمي الناس اتجاها إزاء المواطنين الآخرين والمجتمعات والثقافات الأخرى عبر الكوكب.

. المواطنة المتحركة: وهي تعني بالحقوق والمسؤوليات للزوار، لأماكن أخرى ولثقافات أخرى[1].

كما إن هناك مستويات للشعور بالمواطنة نذكر منها:

. شعور الفرد بالروابط المشتركة بينه وبين بقية أفراد الجماعة كالدم والجوار والوطن وطريقة الحياة بما فيها من عادات وتقاليد ونظم وقيم وعقائد ومهن وقوانين وغيرها.

. شعور الفرد باستمرار هذه الجماعة على مر العصور، وأنه مع جيله نتيجة للماضي وأنه وجيله بذرة المستقبل.

. شعور الفرد بالارتباط بالوطن وبالانتماء للجماعة، أي بارتباط مستقبله بمستقبلها وانعكاس كل ما يصيبها على نفسه، وكل ما يصيبه عليها.

. اندماج هذا الشعور في فكر واحد واتجاه وحركة واحدة[2].

ومعنى ذلك إن مصطلح المواطنة يستوعب وجود علاقة بين الدولة أو الوطن والمواطن وإنها تقوم على الكفاءة الاجتماعية والسياسية للفرد. كما تستلزم المواطنة الفاعلة توافر صفات أساسية في المواطن تجعل منه شخصية مؤثرة في الحياة العامة، والقدرة على المشاركة في السياسة واتخاذ القرارات.

---

[1]- السيد يسين, الإصلاح العربي بين الوقع السلطوي والسراب الديمقراطي, ط1, دار ميرت, القاهرة, 2005, ص68.

[2]- رضوان أبو الفتوح، التربية الوطنية (طبيعتها، فلسفتها، أهدافها، برامجها)، المؤتمر الثقافي الرابع، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1960، ص127.

2. أبعاد المواطنة وتطورها :

يتضح من عرض مفهوم المواطنة، أن لها أبعاد متعددة ومتنوعة، توضح في مجملها محتوى المواطنة، ويشير نافع[1] إلى أن المواطنة مبادئ أو أبعاد أساسية، تتمثل في الإحساس بالهوية القومية وحب الوطن ,وتمتع المواطن بالمنافع والحقوق التي تؤهله إليها وتمنحه إياها عضويته في جماعة أو مجتمع ما، مع الالتزام بواجبات معينة، مثل إتباع القانون ودفع الضرائب واحترام حقوق الآخرين والدفاع عن الوطن، والاهتمام والمشاركة في الشؤون العامة، وقبول القيم الاجتماعية الأساسية.

ويحدد السيد وإسماعيل[2] عدة أبعاد للمواطنة هي: البعد السياسي الذي يتجلى في إحساس الفرد بالانتماء إلى الوطن، والبعد الثقافي ويتجلى فيما يوفره الوطن من حقوق تحافظ على الهوية الوطنية وتدعمها، والبعد الاقتصادي ويستهدف إشباع الحاجات المادية الأساسية للأفراد، والبعد المعرفي الحضاري وما يشمله من احترام لخصوصية الهوية الثقافية والحضارية، والبعد المهارى ويقصد به المهارات الفكرية مثل القدرة على التفكير الناقد والتحليل وحل المشكلات، والبعد الاجتماعي ويقصد به الكفاءة الاجتماعية في التعايش مع الأخرين والعمل معهم، والبعد الأخلاقي أو القيمي ويعني إشاعة قيم العدالة والمساواة والتسامح والحرية والشورى.

ويجمل سكران[3] أبعاد المواطنة في ثلاثة أبعاد أساسية هي: البعد الإنساني الذي يتطلب نظرة تستند على التسامح، والتعامل مع الآخر بذهنية أخوة المواطنة وأخوة الإنسانية معا، والبعد التنموي لتنمية الوعي السياسي للمواطن كإنسان مسؤول عن المشاركة في الحياة السياسية، وتنمية حس النقد والبحث عن الحقيقة ليكون الخيار عقلانيا، والبعد العالمي بمعنى الانفتاح والاهتمام بمصادر الإنسان والكون والثقافات

---

[1]- نافع، عبد المنعم عبد المنعم (2005) وعى طلاب التعليم الأساسي بمبادئ المواطنة، دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية جامعة الزقازيق، العدد 50، مايو 2005، ص 281.

[2]- السيد، عبد الفتاح جودة، وإسماعيل، طلعت حسيني (2010) دور الجامعة في توعية الطلاب بمبادئ المواطنة كمدخل تحتمه التحديات العالمية المعاصرة، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، كلية التربية جامعة الزقازيق، العدد 66، الجزء الثاني، يناير، ص 30.

[3]- سكران محمد (2010), التربية وتنمية ثقافة المواطنة, مجلة رابطة التربية الحديثة, السنة الثالثة, العدد الثامن, سبتمبر,ص162.

المختلفة. والعدل والسلام العالميين، مواطنة عالمية تنشد العدل في كل مكان. خصائصها: تنطوي الأبعاد السابقة للمواطنة على مجموعة من الخصائص أو الصفات التي يتعين أن تتصف بها سلوك المواطنة.

يحددها لاشين والجمال[1] في وعي المواطن بثوابت ومتغيرات الثقافة السياسية، والاهتمام بمجريات الأحداث والتداعيات المرتبطة بها، وأن يكون ذا حس نقدى مدركا للمشكلات التي تواجهها بلاده، وأن يظهر تفهمه للأخرين، ويبدى احتراما للسلطة بما يعني الثقة بالذات والقدرة على ضبط النفس، وتفعيل الحقوق والواجبات في سلوكه، والاهتمام بقضايا خدمة المجتمع والبيئة، والاهتمام بأخلاقيات حقوق الإنسان وواجباته، وإدراك معنى التسامح في العلاقات بين الأفراد، ومعنى السلام في التفاهم الدولي.

1.2. خصائص المواطن الصالح:

ومن الخصائص الأخرى التي يتعين أن يتصف بها الفرد، ليكون مواطنا صالحا، منها ما يلي:

. مشاعر الإقدام: بمعنى أن يتجلى المواطن بالشجاعة التي تمكنه من تقييم أداء من يتقلدون الوظائف العامة، وأن يشارك عن قناعة ورغبة في مناقشة القضايا العامة، وأن يكون له رأى ورؤية في كل ما يجري، بعبارة أدق: أن يمارس المواطن حرية التفكير، وحرية التعبير، وحرية الحركة والفعل.

. مشاعر العدل: التي تمكنه من أن يدرك ويتبين حقوق الآخرين ويحترمها ويقدرها ومن ثم لا يغالي ولا يبالغ في حقوقه ومصالحه.

. مشاعر التحضر والتسامح: تلك التي تكون واضحة جلية فيما يصدر عنه من قول أو فعل حيال كل المواقف، وعلى الخصوص في علاقته بالآخرين.

---

[1]- لاشين، محمد عبد الحميد، والجمال، رانيا عبد المعز(2010) رؤية عالمية لمعايير المواطنة في التعليم، النموذج الأوروبي، المؤتمر العلمي الثامن عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة (تطوير التعليم في الوطن العربي)، كلية التربية جامعة بنى سويف، ص 185.

. مشاعر التضامن والولاء: بمعنى أن يبدى أعلى درجات التآزر والتآخي مع الآخرين، بما ينطوي عليه ذلك من إحساس بالانتماء للوطن والمواطنين، فهو واحد منهم ومعهم ولهم.

. الانتماء: الانتماء هو النزعة التي تدفع الفرد للدخول في إطار اجتماعي فكري معين بما يقتضيه هذا من التزام بمعايير وقواعد هذا الإطار وبنصرته والدفاع عنه في مقابل الأطر الاجتماعية والفكرية الأخرى[1]، وعلى الرغم من أن مفهوم الانتماء الاجتماعي يعاني من التعقيد والغموض، فإنه يُعد من أكثر المفاهيم تداولا في الأدبيات السوسيولوجية والتربوية المعاصرة، ويميل الباحثون في علم الاجتماع إلى تحديد الانتماء الاجتماعي للفرد وفقاً لمعيارين أساسيين متكاملين هما: العامل الثقافي الذاتي الذي يأخذ صورة الولاء لجماعة معينة أو عقيدة محددة، ثم العامل الموضوع الذي يتمثل في معطيات الواقع الاجتماعي الذي يحيط بالفرد أي الانتماء الفعلي للفرد أو الجماعة. فالولاء هو الجانب الذاتي في مسألة الانتماء يعبر عن أقصى حدود المشاركة الوجدانية والشعورية بين الفرد وجماعة الانتماء[2].

2.2. مقومات المواطنة وحقوق الأفراد:

تستند المواطنة على مجموعة من المقومات الأساسية المحققة لها، والمقومات متطلبات يتعين توافرها للتمسك بسلوك المواطنة، وغياب هذه المقومات أو وجود قصور في بعضها، يؤثر بطبيعة الحال على تمسك الأفراد بقيم ومبادئ المواطنة، ويمكن تحديدها في خمسة مقومات أساسية هي: الضبط الاجتماعي، والحقوق، والواجبات، والمشاركة الاجتماعية، والديمقراطية.

---

[1]- نجلاء عبد الحميد راتب، الانتماء الاجتماعي للشباب المصري، دراسة سوسيولوجية في حقبة الانفتاح، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، 1999، ص 57.

[2]- علي أسعد وطفة، نسق الانتماء الاجتماعي وأولويته في المجتمع الكويتي المعاصر: مقاربة سوسيولوجية في جدل الانتماءات الاجتماعية واتجاهاتها، مجلة دراسات الخليج، والجزيرة العربية، مجلس النشر العلمي في الكويت، العدد 108، السنة 29، 2003، ص 133.

حيث تمثل هذه المفاهيم في مجملها عناصر أو مقومات أساسية للمواطنة لا تستقيم بدونها:

. الضبط الاجتماعي: يعرف الضبط الاجتماعي بأنه سيطرة اجتماعية مقصودة وهادفة، لتربية الأفراد على الامتثال لقواعد المجتمع ومعاييره وقيمه، وهذه العملية موجودة منذ القدم في كافة المجتمعات البشرية لأنها عملية ملازمة لهذه المجتمعات واستقرارها واستمرارها، ويقع على عاتق الدولة أو السلطة القائمة هذا الضبط الاجتماعي لتحقيق تماسك أفراد المجتمع من خلال التوازن بين ممارسة السلطة وتحقيق العدالة، كما يتحقق الضبط الاجتماعي بقبول الأفراد طواعية للقيم والمعايير الاجتماعية السائدة، والحرص على التمسك بها لتكوين هوية مميزة للمجتمع، حيث يعد الإحساس بهذه الهوية متطلب أساسي من متطلبات المواطنة.

. التمتع بالحقوق: الحقوق روابط قانونية يستأثر بموجبها منفردا بالتمتع أو الحصول على شيء، أو اقتضاء أداء من غيره لتحقيق مصلحة له يحميها القانون، وكل حق يقابله التزام يقع على عاتق شخص أو عدة أشخاص أو يكون عام يلتزم بموجبه سائر الأفراد باحترام الحق وعدم التعرض لصاحبه، وتتنوع الحقوق، فهي نوعان: سياسية يشارك المواطن بمقتضاها في السلطات العامة، ومنها حق الانتخاب والعضوية النيابية والتوظيف وفق شروط خاصة، وحقوق غير سياسية أو مدنية سواء أكانت عامة تقرر للإنسان كإنسان ولو كان أجنبيا كحق الحياة مثلاً، أم خاصة لها أسباب قانونية وتشمل حقوق الأسرة والحقوق المالية[1]، وتوفير التعليم، وتقديم الرعاية الصحية، والخدمات العامة، وكفالة الحرية الشخصية وغيرها.

[1]- مدكورة، إبراهيم وآخرون (1975) معجم العلوم الاجتماعية، اشرف على إخراجه مجمع اللغة العربية بالاشتراك مع مركز تبادل القيم الثقافية ومنظمة اليونسكو، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص 235.

-**الالتزام بالواجبات:** الالتزام بالواجبات هو التزام اجتماعي وضرورة أخلاقية، تعبر عن القبول بنظام يخضع الإرادة، ويفرض على الفرد القيام بعمل ما أو الامتناع عن عمل أخر، بغية التوافق بين سلوك الفرد وبين القيم والمعايير الاجتماعية المقبولة.

والواجبات متعددة مثل احترام القانون، ودفع الضرائب، وأداء الخدمة العسكرية، والولاء للوطن والدفاع عنه، والالتزام بالمعايير الاجتماعية والثقافية للمجتمع، وبصفة عامة فما من حق إلا ويقابله واجب، وتتحقق المواطنة الفعالة للفرد من خلال تحقيق العدالة والتوازن بين ما يتقرر من حقوق وواجبات.

-**المشاركة الاجتماعية:** فالمشاركة على الصعيد الاجتماعي تكون إما مجرد الانتماء إلى الجماعة أو العمل الفعال داخلها في إطار الممارسة الاجتماعية الشاملة، وتتنوع أشكال ودرجات المشاركة مثل التعاون، والمساعدة، والتضامن، والتكيف، والتصحيح المتبادل، والقبول، والخضوع، كذلك يمكن التمييز بين مستويات مختلفة من المشاركة مثل المشاركة في جماعة واحدة أو عدة جماعات. وقد تتضح المشاركة في علاقة الفرد بالمجتمع ككل ومع مختلف قطاعاته، وتكون المشاركة الاجتماعية في مثل هذه الحالة مشاركة في الحياة الاقتصادية والثقافية والمسؤوليات المدنية والسياسية.

وإقبال الفرد طواعية على المشاركة الاجتماعية الفعالة يعبر عن صدق انتمائه الذي هو أساس المواطنة[1].

- **الديمقراطية وحرية الرأي:** حرية الرأي وتقريره وكفالته وحمايته حق لكل مواطن في أي مجتمع، وفي هذا السياق يقول كانت Kant: هناك التزام أخلاقي بالانتماء للمجتمع والامتثال لقوانينه، وفي نفس الوقت اعتراف الدولة بحق المواطنين وحريتهم في التعبير عن آرائهم وتقرير مصيرهم، وتحديد ما هو صالح لهم[2].

[1]- ذبيان، سامي وآخرون (1990) قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ص 415.

[2] -Longstaff,S.A(1998). Democrativ Education and the Curriculum Safety-net: a tantalising illusion?,Journal of Philosophy of Education, Vol. 23, No. 1, PP.96- 107.

ويقول "جون ديوى John Dewey" تحمل الديمقراطية في طياتها احتراما لذاتية الفرد، وتمنحه فرصة الاستقلال، والأخذ بزمام المبادرة في تسيير دفة التفكير.

وأن الديمقراطية تتضمن ما هو أكثر من شكل الحكم، إنها أولا وقبل كل شيء نظام وأسلوب من الحياة المشتركة، ومن الخبرة المقترنة بالاتحاد والتعاون والتفاهم المشترك بين أفراد المجتمع.

- **المواطنة وحقوق الأفراد**[1]: من أهم ما يرتبط من حقوق للأفراد بالمواطنة نجد:

المواطنة عدل وإخاء: حيث تؤسس المواطنة لمفهوم الحقوق والواجبات وفق مبدأ الارتباط بوحدة الانتماء واللغة والمشاعر، والمشاركة القائمة على العدل والمساواة في إطار سيادة القانون، فأهم ما تسعى إليه المواطنة أن تكون للمرء حقوق وواجبات سياسية واجتماعية واقتصادية تستند إلى معايير وقواعد حاكمة تضبط هذه الحقوق، وتسعى إلى ترسيخ التوازن بين جميع أفراد الوطن بدون تمييز.

- **المواطنة حرية:** تتأسس المواطنة على مفهوم الحرية الواعية والأخلاق المنضبطة والملتزمة بقوانين تحاسب بحزم كل خروج على الشرعية أو التعدي على حقوق الآخرين، وهي حرية يمارسها أبناء الوطن بشكل ديمقراطي منتظم يعي كل التحولات السياسية والفكرية والاجتماعية.

- **المواطنة قيمة أخلاقية وإنسانية راقية:** المواطنة هي قيمة أخلاقية وإنسانية راقية، ومن ثم فهي انتماء موضوعي وأصيل يقيم الحق و الخير. فالمواطنة بهذه المفاهيم الأخلاقية لم تعد مجرد دلالة تعبر عن قوانين وحدود جامدة تمثل أطر الحياة داخل الدولة وإنما هي ارتباط فكري ووجداني بروح هذه القيم والقوانين.

- **المواطنة معيار موضوعي:** يصعب أن تتحقق المواطنة بدون الاستناد إلى معيار موضوعي مسؤول يقوم على التفاهم بين أبناء الوطن الواحد.

---

[1]- آفاق الديمقراطية في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الدولية, أعمال الندوة الفكرية التي أقيمت في فرع النمسا للمنظمة العربية لحقوق الانسان, في الفترة من 28-30 سبتمبر 1990, القاهرة, دار المستقبل العربي, 1991, ص71, المصدر نفسه, ص138.

وذلك من خلال الحوار الفاعل والذي يخلق حالة من الاحترام المتبادل للوصول إلى التعايش الإيجابي، وفق رؤية متكاملة يسيطر عليها تكافؤ الفرص.

- **المواطنة تقوم على المساواة:** المساواة بوجه عام هي أن يتساوى الأفراد في الحقوق والواجبات، فلا تمييز بينهم بسبب الجنس أو اللون أو الدين أو العقيدة...الخ. وقد استقرت معظم المواثيق الدولية، والدساتير على التمسك بمبدأ المساواة والتأكيد عليه[1]، وأن التركيز هنا على مبدأ المواطنة مهم وضروري في حياتنا المعاصرة لأن هذا المفهوم يستتبع مفاهيم مهمة وضرورية وملحة أصبحت تمثل حجر الأساس لقيام نظام سياسي ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان والمواطنة بغض النظر عن الطائفة أو العنصر أو الدين وهي مهمة كذلك لقيام مجتمع يتمتع بالسلم الأهلي.

- **وتناولها قاموس علم الاجتماع** بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي أو ما يعرف بالدولة، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء ويتولى الطرف الثاني مهمة الحماية وتتحدد هذه العلاقة بين الطرفين.

أي الشخص والدولة عن طريق القانون، كما يحكمها مبدأ المساواة. ويضيف أن المواطنة تشير في القانون الدولي إلى فكرة القومية ولذلك ورغم أن الأخيرة أوسع في معناها من الأولى، وطالما أن المواطنة تقتصر فقط على الأشخاص الذي تمنحهم الدولة حقوقا معينة فإن المنظمات والشركات المساهمة لها قومية لا مواطنة، ويشير المفهوم في علم الاجتماع إلى الالتزامات المتبادلة بين الأشخاص والدولة بحصول الأولين على بعض الحقوق السياسية والمدنية بانتمائهم إلى مجتمع سياسي معين ويكون عليهم في الوقت نفسه بعض الواجبات يؤدونها[2].

وتعرف كذلك بأنها مجموعة من الممارسات التي تشمل الممارسات السياسية، المدنية، القانونية، الثقافية والتربوية والتي تكونت عبر الزمن نتيجة للحركات الاجتماعية والسياسية

[1]- خير الدين عبداللطيف محمد, اللجنة الأوربية لحقوق الانسان, الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة, 2005, ص ص 108-109.
[2]- غيث محمد عاطف: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة، الجامعة الإسكندرية، 2006، ص 52.

والفكرية، وتعتبر المواطنة أيضا ذلك الشعور بالانتماء للوطن والقيادة السياسية التي هي مصدر لإشباع الحاجات الأساسية وحماية الذات من المخاطر المصيرية (قرواتي، د ت: 10)[1].

– **ودائرة المعارف البريطانية تشير بالمقابل إلى المواطنة بأنها:** "العلاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة". وتؤكد دائرة المعارف على أن المواطنة تدل على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات، ويحتم مفهومها بأن المواطنة "على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقا سياسية، مثل حق الانتخاب وتولى المناصب العامة، وكذلك بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم"[2].

أما موسوعة كولسير الأمريكية تعرف كلمة المواطنة citizenship أو مصطلح الجنسية دون تمييز بأنها "أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا". (الدجاني، 1999: 96)[3].

3.2..تطور المواطنة وقيمها عبر التاريخ

1.3.2لمحة تاريخية حول مفهوم المواطنة وقيمتها:

لقد اقترن مفهوم المواطنة أو ما يشبهه من المصطلحات والمفاهيم عبر الحقبات التاريخية بإقرار المساواة للبعض أو الأغلبية من المواطنين، وتمثل التصريح عن مبدأ المواطنة في قيامه على تقبل حق المشاركة الحرة للأفراد المتساويين.

وعبر مرور مبدأ المواطنة تاريخيا بمحطات وحقب زمانية نما وتطور فيها مفهوم المواطنة حتى بلوغه دلالته المعاصرة والمواكبة للممارسات الحديثة.

---

[1]- قرواتي خالد: (د، ت)، الاتجاهات المعاصرة للتربية على المواطنة، جامعة القدس المفتوحة القدس، ص 10.

[2]- آل عبود، عبد الله بن سعيد بن محمد (2011)، قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامات في تعزيز الأمن الوقائي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص 74.

[3]- الدجاني، أحمد صدقي (1999)، مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية، مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة، ص 96.

2.3.2. عند اليونان:

إن أقرب معنى لمفهوم المواطنة المعاصرة في التاريخ القديم هو ما توصلت إليه دولة المدينة عند الإغريق، والذي شكلت الممارسة الديمقراطية لأثينا نموذجا له.

ويرتبط تاريخ المواطنة بتاريخ سعي الإنسان من أجل الإنصاف والعدل والمساواة، وذلك قبل حتى أن يستقر مصطلح المواطنة، أو ما يقاربه من المعنى في الأديان بزمن بعيد.

لقد ناضل الإنسان من أجل إعادة الاعتراف بكيانه، وبحقه في الطيبات، ومشاركته في اتخاذ القرارات إلى أن أخذ ذلك النضال شكل الحركات الاجتماعية بقيام الحكومات الزراعية في "وادي الرافدين" مرورا بحضارة "سومر" و "أشور" و"بابل" وحضارات "الصين و"الهند" و"فارس" وحضارات "الفينيقيين" و "الكنعانيين" إلى حضارتي "الإغريق" "فالرومان".

وقد جاء الفكر السياسي الإغريقي ومن بعده الروماني بأسس حول مفهوم المواطنة والحكم الجمهوري، مع التأكيد على ضرورة المنافسة لتولي المناصب وأهمية المشاركة في مناقشة السياسة العامة باعتبار ذلك أمرا قيميا ومطلوبا في حد ذاته[1].

فثمة اتفاق عام بين مؤرخي الفلسفة بأن الإغريق القدامى يرجع إليهم الفضل في وضع المفاهيم الأولى للفكر السياسي الحديث والمعاصر، وتبلور علم السياسة في صورة نسقية منظمة، إذ أن معظم المثل العليا السياسية الحديثة، كالحرية والعدالة والحكومة الدستورية واحترام القوانين قد بدأت، أو على الأقل بدا تحديد مدلولها بتأمل الفلاسفة الإغريق نظم دولة المدينة The citystate التي كانت تحت أنظارهم .

وإن كان لا يمكن إغفال استفادة الإغريق من التراث الإنساني والحضاري السابق عليهم، وخاصة في مصر واسيا الوسطى، فالنظام السياسي الذي قام عليه مجتمعه والذي يعرف باسم (المدينة / الدولة) إنما هو صورة متطورة من المدينة المعبد التي عرفها الشرق الأوسط من قرون عديدة غير أن أهم ما يميز تجربة اليونان بعامة أنهم بلغوا

[1]- الكواري علي خليفة وآخرون: المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، بيروت، ص 16- 18.

درجة من الوعي الاجتماعي، وحققوا نوعا من الثقافة السياسية، مكن العقل الأثيني من أن يقف من تجاربه السياسية السابقة موقفا ناقدا وان يدرك أن النظم السياسية أكثر فعالية من الأشخاص، ولذلك كانوا كلما ضاقوا بوضع عام لم يقتنعوا بتغيير أشخاص الحكم كما كان الحال في الأمم الشرقية الأخرى، إنما قاموا بتعديل الدستور وإحداث ما يلزم من تغيير في القانون[1].

إن (دولة/ المدينة) هي محور التأمل والتفكير عندهم، فلا حضارة في نظرهم إلا من خلالها، والمدينة الدولة هي وحدة سياسية كما أنها ليست مجرد تجمع مدني، إنها التنظيم السياسي والاجتماعي الموجود داخل أراضي محددة، وتضم مدينة أو عدة مدن وما يلحق بها من أراضي زراعية[2].

وكان النظام الاجتماعي في ظل الديمقراطية الأثينية المباشرة يقوم على أساس طبقي يتدرج هرميا من ثلاث طبقات، تعتليها طبقة المواطنين المناط لها تولي الشؤون السياسية، تليها طبقة الأجانب التي تتولى النشاط التجاري، لتشريع في قاعدة الهرم طبقة الأرقاء (العبيد والتي تناط بها العملية الإنتاجية).[3]

وعليهم يقوم النشاط الاقتصادي ويمثل عددهم الثلث تقريبا من تعداد سكان مدينة كأثينا مثلا، وكانوا محرومين من صفة المواطنة وحقوقها، وبالتالي من ممارسة أي نشاط سياسي.

والطبقة الثانية هم الأجانب (Metics) المقيمون في المدينة وتتفاوت نسبتهم العددية إلى مجموع السكان في المدينة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي بها، ورغم أن الأجانب كانوا أحرارا يتمتعون بقدر معقول من المكانية الاجتماعية، إلا أنهم أيضا كانوا محرومين من ممارسة النشاط السياسي.

[1] دباب، قايد (2007): المواطنة والعولمة، تساؤل الزمن الصعب، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط1، القاهرة، ص 15-16.
[2] ـ دباب، قايد (2007): المواطنة والعولمة، تساؤل الزمن الصعب، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط1، القاهرة، ص 16.
[3] الكواري علي خليفة وآخرون: المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، بيروت، ص 16- 18.

أما بالنسبة للطبقة الأولى يمثلها المواطنون (Citizens) الذين يحتكرون معظم المزايا بما في ذلك صفة المواطنة (Citizenship) التي كانت تورث للأبناء الذكور فقط عند بلوغهم سن العشرين، وبها يكتسبون عضويته المدنية وحقوق المشاركة السياسية ولقد بلغت (المدينة/ الدولة) درجة عالية من الفكر السياسي الإغريقي، وكان أرسطو يرى أن المدينة الدولة هي الوحدة الطبيعية لوجود الإنساني، وأن أي إنسان تدفعه طبيعته لا ظروفه إلى الحياة بعيدا عن المدينة/ الدولة، إنما هو إنسان أدنى من مستوى البشر أو فوق مستوى البشر.

وبالنسبة لأرسطو والإغريق كانت المدينة/ الدولة تمثل الحضارة بشقيها الضروريين أي العدالة والقانون[1].

3.3.2.عند الرومان:

مع توسع الإمبراطورية الرومانية فقد توسع أيضا مفهوم "المواطنة" عكس ما كان عليه في دولة أثينا، حيث أصبح المواطن شخصا قانونيا يتمتع بحقوق يجب حمايتها من الآخرين، وقد حملت المواطنة الرومانية مفهوم "الرعوية" وركزت على "المساواة" بحيث أعطت حرية اكتساب الجنسية، بمعنى أنهم وسعوا قاعدة المواطنين، وجعلوا للجميع قانونا واحدا باعتبارهم رعايا الإمبراطورية.

وكأن بالمواطنة الرومانية أخذت طابعا عالميا لا محليا كما كانت المواطنة الأثينية[2]

لا يمكن التعمق في مفهوم المواطنة عند الرومان، بغير التعرض للفترة التي أعقبت وفاة "أرسطو"، حيث طرأت على مفهوم المواطنة تغيرات كبرى أثرت على صياغتها عند الرومان، فقد انتهت مع أرسطو مرحلة تطوير الإنسان كحيوان سياسي، وكلبنة صغيرة في بناء المدينة القائمة أو دولة المدينة ذات الحكم الذاتي، وبدأ مع "الإسكندر الأكبر" "Alescander the Great"، مرحلة تصوير الإنسان، كفرد له ذاتيته المستقلة التي يعني

[1]- دباب، قايد (2007)، المواطنة والعولمة: تساؤل الزمن الصعب، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط1، القاهرة، ص 17.
[2]- خليفة، عبد الرحمن أبو زيد، منال (2003)، الفكر الماسي العربي الأسس والنظريات، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ص 58.

معها في أن واحد، تنظيم حياته الخاصة وتنظيم علاقاته بغيره من الأفراد الذين يكونون معه هذا العالم.

وقد اقتضت مواجهة ضرورات حياته كفرد بزوغ فلسفة للسلوك، كما اقتضت مواجهة ضرورات حياته كعضو في الجماعة ظهور أفكار جديدة عن الأخوة الإنسانية.

وقد كان لانهيار دولة المدينة أثره الكبير في تطور مفهوم المواطنة، فبعد أن كانت صفة المواطنة لا تكتسب إلا بالميلاد أصبح من الممكن اكتسابها في عدة مدن في وقت واحد، بل أصبح من المستطاع أن تمنح المدينة عضويتها لسكان مدينة أخرى بأسرهم، فلم يعد هناك ما يبرر امتياز جنس على غيره من الأجناس.

مما يؤدي إلى تفرقة الناس إلى جماعات وطوائف، ولم يعد الإنسان في ذلك التصور فردا مميزا، وإنما مجرد شخص كسائر الأشخاص، ضمن جماعة من المخلوقات البشرية، وبخاصة أن الأوامر القديمة التي كانت تربط بين المواطنين في دولة المدينة كانت قد أخذت بالتفكك بالتدريج.

والفروق التقليدية بين الإغريق والبرابرة كانت قد أخذت في التلاشي، بسبب امتزاجهم المستمر في مصر، وسوريا، وقد أصبح على الفكر السياسي أن يعمل على توضيح ناحيتين بعد مزجهما لتظهرا في:

-مجال مشترك موحد للقيم:

الناحية الأولى: فكرة الفرد بحسبانه عنصرا إنسانيا متميزا في نطاق حياته الفردية الشخصية البحتة.

-الناحية الثانية: فكرة العالمية (Universality) بحسبانها مجتمعا إنسانيا شاملا ينعم فيه الأفراد جميعا بطبيعة مشتركة.

ومهما يمكن من اتساع الفجوة بين فكرة مجتمع عالمي واسع يضم أفرادا متميزين بخصائصهم الذاتية، وبين الألفة الوثيقة التي كانت تربط سكان دولة المدينة، بعضهم ببعض.

فإن الفكرتين ليستا متنافرتين تمام التنافر، وقد عملت القرون التالية على تجسير الفجوة بينهما.

وقد كان "أرسطو" يرى أن الخاصتين الأساسيتين للمواطنة هما:

- ✓ أن تكون العلاقة بين أنداد متكافئين.
- ✓ أن يكون ولائهم تلقائيا لحكومة تقوم على أساس من السلطة الشرعية لا الاستبداد.

وإن كان قد ذهب إلى أن هذه المساواة لا يمكن أن تتحقق إلا لفئة قليلة مختارة من المواطنين، أما الفكر الجديد فيفترض المساواة لجميع الناس دون تمييز بحيث يشمل حتى العبيد والأجانب والبرابرة[1].

والملاحظة هنا أن ثمة نقلة كيفية في الفكر السياسي، فهناك انتقال من المدينة الدولة إلى الإمبراطورية ومن النظر إلى العمل، والمواطنة على نطاق ضيق إلى المواطنة العالمية.

وبالمقارنة بين الفلسفة عند الإغريق فالفلسفة السياسية عند الرومان نجد أنها قد اختلفت في عدة أمور:

الفلسفة الرومانية لم تحاول أن تدمج الفرد في الدولة كما فعل الإغريق، وكذلك تحاول الإقلال من أهمية الدولة كما فعلت الأبيقوريه (Epicureanism) لكنها فصلت الفرد عن الدولة، وجعلت لكل منها حقوق وواجبات، ونظرت إلى الدولة على انها تطور حياة الأفراد في المجتمع، وأنها وجدت للمحافظة على حقوق الأفراد، كما نظرت إلى الفرد وأن له حقوقا يجب حمايتها، وعلى هذا الأساس تطورت فكرة القانون الروماني.

وأن الإغريق إذا كانوا قد اتجهوا إلى التفكير في فلسفة القانون، وبخاصة القانون الطبيعي فإن الرومان قد اتجهوا إلى وضع قانون عملي [2].

[1]- دباب، قايد (2007)، المواطنة والعولمة، تساؤل الزمن الصعب، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط1، القاهرة، ص 21- 22.
[2]- ربيع، محمد محمود (1994)ن الفكر السياسي الغربي، الكويت، جامعة الكويت، ص 111.

أخفق الإغريق في إيجاد دولة واحدة قومية تضم الإغريق جميعا، ومزقتهم الحروب المحلية.

أما الرومان فقد عملوا على إقرار الاتحاد داخل دولتهم، وإن كانت هذه الوحدة قد تحققت على حساب الحريات والانتقال من الحكم الديمقراطي إلى الحكم الدكتاتوري، فقد عملوا على القضاء على النزاعات الداخلية وعلى التفرقة العنصرية بين الأفراد ووضعوا مبدأ مساواة جميع الأفراد أمام القانون.

ارتبطت الأخلاق ارتباطا وثيقا بدولة المدينة لدى أفلاطون وأرسطو بينما استبدل الفقهاء الرومان بتلك العلاقة فكرة أخلاقية جديدة تدور حول مجتمع عالمي واسع يضم أحرارا لا عبيدا.

قيمة الإنسان في دولة المدينة تتحدد في رأي أفلاطون وأرسطو بوضعه الاجتماعي حرا وعبدا أو وظيفته، بينما أعرب فقهاء الرومان عن اعتقادهم بأن للإنسان قيمته تكمن في أنه كواحد من الجنس البشري.

فكرة المساواة عند أرسطو تطبق فقط على نخبة منتقاة ممن يتمتعون بحق المواطنة، كما ركز أفلاطون في الجمهورية على تحقيق الوحدة وليس المساواة بينما تنطبق الفكرة الجديدة عن المساواة بين البشر لدى الفقهاء الرومان على كل الأفراد سواء كانوا مواطنين أم عبيدا، أجانب أو برابرة[1].

وإن كانت ثمة ملاحظة هامة فهي أن المساواة في الوضع السياسي لم تقابلها المساواة في الأملاك والدخل ومستوى المعيشة ومن ثم كانت هناك فجوة تتسع باستمرار بين الأغنياء والفقراء.

وقد لعبت فكرة المواطنة أبلغ الأثر في شد بنيان الإمبراطورية والربط بين أجزائها، إذ بقي فيها في أيام توسع الجمهوريات جميعا.

[1]- دباب، قايد (2007)، المواطنة والعولمة، تساؤل الزمن الصعب مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط1، القاهرة، ص 23- 24.

بل حتى إبان عهد الإمبراطورية الأولى عدد غفير من رجال أقوياء بالوعي بالمواطنة الرومانية ويرون فيها امتياز لهم، وفي نفس الوقت التزاما عليهم. ويطمئنون إلى حقوقهم في ظل القانون الروماني ويبذلون التضحيات باسم روما عن طيب خاطر[1].

4.3.2. عند العرب والمسلمين:

تعد الحياة القبلية العربية التقليدية وما نشأ عنها من حكومات، كانت أيضا مثل التجربتين السياسيتين الإغريقية والرومانية –المشار إليهما سابقا– توفر قدرا من المشاركة السياسية للمواطنين الرجال الأحرار، ويعود ذلك إلى ما يتطلبه تماسك القبيلة وعلاقات القبائل المتحالفة من مشاركة في اتخاذ القرارات الجماعية الخاصة بهم.

وكان اختيار شيخ القبيلة على أساس انتخاب حر بين الأفراد الذكور لا بالوراثة ويكون بذلك الشيخ الأول بين مجموع المتساويين، وعليه أن يتشاور مع ناسه في الشؤون العامة وقد عرفت القبائل العربية مجالس تمثل الشعب، وتصدر القوانين والأنظمة، كما عرفت دولة "سبأ" قدرا من المشاركة السياسية والتمثيل النيابي أيضا.

وكل ذلك إلى جانب التطور التجاري والاستقرار، أدى إلى نشوء "حكم المدينة" في مكة مع تولي قصي "الرئاسة عليها وتنظيم شؤون المدينة، وقد عمل على إنشاء الملا" تحت ولايته ودار الندوة[2].

وأقام في مكة حكومة خاصة غير مطلقة السلطة كان له فيها منصب السدانة والواء. وعندما كان الإسلام على وشك البزوغ قام في مكة "حلف الفضول" الذي كان يتدخل لنصرة المظلوم سواء كان من أهل مكة أو من زوارها.

وقد شهد الرسول في صباه قيام هذا الحلف ويسجل الشعر العربي حلف الفضول في ديوان العرب:

---

[1]- ويلز، ه. ج (2001)، موجز تاريخ العالم، ترجمة: عبد العزيز توفيق جاويد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص 198.

[2]- الكواري علي خليفة وآخرون: المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، بيروت، ص 18- 19.

إن الفضول خالفوا وتعالوا ألا يقر ببطن مكة ظالم

أمر عليه تاهوا وواثقوا فالجار والمعتر فيهم سالم

وقد قرب المسلمون الأوائل أيضا مفهوم المواطنة كما كان معروفا قبل ظهور الإسلام، وكان ذلك بفضل ما يحمله الإسلام من منظور إنساني للوحدة الإنسانية والمساواة في الحقوق والواجبات [1].

إلى جانب المساواة فقد كانت مبادئ العدل والقسط والأنصاف من المبادئ الجوهرية التي أكد عليها الإسلام وجاءت بها آيات القرآن الكريم:

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ٩٠﴾

(النحل: 90).وليؤصل للوحدة الإنسانية على أساس من المساواة في الحقوق والواجبات كما تشير إليه الآية الكريمة:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ١٣ ﴾(الحجرات: 13).

وقوله عز وجل:

﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَوِ ٱلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَۚ إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرٗا فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَاۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلۡهَوَىٰٓ أَن تَعۡدِلُواْۚ وَإِن تَلۡوُۥٓاْ أَوۡ تُعۡرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا ١٣٥ ﴾(النساء: 135).

وكانت نظرة الإسلام للمساواة على أساس من السلم بين المسلمين بعضهم ببعض، وبينهم وبين غير المسلمين ممن ألقوا إليهم السلم، وكانت مبادئ العدل والقسط والإنصاف من جوهر المبادئ الإسلامية وأسماها.

[1]- شلتوت، محمود (1992)، الإسلام عقيدة وشريعة، ط6، دار الشروق، القاهرة، ص 452.

كما أقر مبدأ الشورى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكلها أسس لتحقيق مبدأ المواطنة والإخوة الإسلامية والإنسانية[1].

إن المواطنة في التصور الإسلامي بنيت على مبادئ متكاملة ولعل الوثيقة التي كتبها الرسول (ص) عندما وصل إلى المدينة "صحيفة المدينة" تعد أول دستور مكتوب تحدد العلاقات بين المسلمين بعضهم ببعض، وعلاقاتهم بغيرهم اليهود في ذلك الحين[2].

عندما وصل الرسول (ص) إلى المدينة المنورة، وأسس من خلالها قواعد مجتمع المدينة المنورة وأرسى من خلالها أشياء كثيرة تبلور مفهوم المواطنة معها ولا شك في أن ضرورات هذه الصحيفة تجلت في المدينة من ناحيتين:

. لوجود الأرض التي شكلت الوطن الجديد.

. التنوع الثقافي، فإن المدينة كانت تضم آنذاك من الناحية الدينية المسلمين واليهود، والوثنيين الذين لم يؤمنوا بعد من الأوس والخزرج، ومن الناحية العرقية كانت تضم المهاجرون وهم قبائل عدنانية والأنصار وهم قبائل قحطانية، واليهود وهم قبائل سامية، فكان لديه "تنوع بشري" من ناحية الاعتقاد.

وتنوع بشري من الناحية العرقية، فهناك إثنيات، فبرزت ضرورة ما يسمى في اللغة المعاصرة المواطنة وقد أرسى النبي -صلى الله عليه وسلم- قواعد ذلك من خلال تلك الوثيقة التي كتبها أول ما وصل إلى المدينة المنورة.

وقد سبق النبي زمانه في ذلك الأمر فيما يخص حقوق الإنسان فتلك الوثيقة تعد من النصوص الشرعية الأولى[3].

---

[1]- الكواري علي خليفة وآخرون: المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، بيروت، ص 20- 21.

[2]- المدني توفيق: المجمع المدني والدولة السياسية، الدولة السياسية في الوطن العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق،1997،ص17.

[3]- دويدار، عبد الفتاح محمد (2011)، المواطنة وحقوق الإنسان في ميزان الدين والأوطان (الإسلام نموذجا)، كلية الآداب جامعة الإسكندرية، ص 9- 11.

وقد تم أول خطاب مباشر ورسمي من النبي إلى زعماء العالم في زمانه بعد "صلح الحديبية" بينه وبين المشركين[1].

ولكل تلك التجارب كانت لبنات حية وأرض خصبة للمسلمين التابعين كان بإمكانهم تحويلها إلى نظام سياسي يحقق المساواة والعدل والإنصاف بين المسلمين أنفسهم وبينهم وبين غير المسلمين ممن يشاركونهم الوطن، ولكانوا بذلك قد استطاعوا أن يقروا مفهوما أكثر تقدما من عصرهم هو مبدأ المواطنة[2].

3. قيم المواطنة:

يقصد بالمواطنة العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع بما يترتب عليها من حقوق وواجبات، وهو ما يعني أن كافة أبناء الشعب الذين يعيشون فوق تراب الوطن الواحد سواسية بدون أدنى تمييز قائم على أي معايير تحكمية مثل الدين أو الجنس أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي والموقف الفكري.

وترتكز المواطنة على أربع قيم محورية هي:

أ . قيمة المساواة:

تعد قيمة المساواة من القيم الأساسية في المجتمع الإنساني، والتي أكدتها كافة الأديان السماوية دون استثناء، وتتمثل قيم المساواة في حق التعليم، العمل، الجنسية، والمعاملة المتساوية أمام القانون، خاصة وأن كافة المواثيق الدولية المقررة لحقوق الإنسان، والأحكام والدساتير الوضعية الداعية إلى الديمقراطية أكدت على قيمة المساواة.

لأنها روح الديمقراطية وجوهرها، مبدأ المساواة تتفرع عنه مجالات عديدة مثل المساواة أمام القانون، المساواة في المواقف العامة، المساواة أمام المنافع الاجتماعية، والمساواة في تولي المناصب العامة[3].

---

[1]- المدني توفيق: المجمع المدني والدولة السياسية، الدولة السياسية في الوطن العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1997، ص 19.

[2]- الكواري علي خليفة وآخرون: المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، بيروت، ص 21.

[3]- آل عبود، عبد الله بن سعيد بن محمد (2011)، قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص 80.

ب . قيمة الحرية:

وتشتمل على حرية الاعتقاد وممارسة العقائد الدينية والتنقل داخل الوطن والتعبير عن الرأي سلميا.

وتنعكس الحرية في العديد من الحقوق بالإضافة إلى الحقوق السابقة مثل حق الحديث والمناقشة بحرية مع الآخرين حول مشكلات المجتمع ومستقبله، وحرية التأييد أو الاحتجاج على قضية أو موقف أو سياسة ما، وحرية المشاركة في المؤتمرات أو اللقاءات ذات الطابع الاجتماعي أو السياسي.

ج . قيمة المشاركة:

وتشتمل الحق في تنظيم حملات الضغط السلمي على الحكومة، وممارسة كل أشكال الاحتجاج السلمي المنظم مثل التظاهر والإضرابات كما ينظمها القانون، والتصويت في الانتخابات العامة بكافة أشكالها، والتأسيس أو الاشتراك في الأحزاب السياسية أو الجمعيات أو أي تنظيمات أخرى تعمل لخدمة المجتمع أو الخدمة بعض أفراده، والترسيخ في الانتخابات العامة بكافة أشكالها.

د . قيمة المسؤولية الاجتماعية:

وتتمثل في العديد من الواجبات مثل واجب دفع الضرائب، وتأدية الخدمة العسكرية للوطن، واحترام القانون، واحترام حرية وخصوصية الآخرين ...الخ[1].

4.العناصر التي تقوم عليها المواطنة:

إن المنطلق أو الرؤية الشاملة لمفهوم المواطنة قد تتسع لتشمل مجريات الحياة بأكملها، للفرد والأفراد، في هذه الحالة عندما يتخذون قرارا بمعرفة، أو بغير معرفة فأنهم يعملون كمواطنين، وهذه الأعمال سواء كان القيام بها بشكل فردي أو جماعي أو باهتمام أو بغير اهتمام مجمعها تسمى أعمال وتصرفات مواطنين، في عائلاتهم، مواطنون في مؤسساتهم ومواطنون في أماكن عملهم ومواطنون في مدراسهم وغيرها.

[1]- بنيه، نسرين عبد الحميد (2008): مبدأ المواطنة بين الجدل والتطبيق، الازاريطة، الإسكندرية، ص 14- 15.

وتشمل المواطنة على العديد من القيم والتقاليد والمهارات والأفعال المترابطة ومن أهم عناصرها نذكر:

1.4. الانتماء:

يمثل الانتماء شعور داخلي لدى الفرد بأنه ينتسب إلى وطن معين، فيعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه والدفاع عنه ومن مقتضياته أن يفتخر الفرد بوطنه فالانتماء هو إحساس تجاه الوطن.

ويحقق الانتماء السعادة للفرد، فهو ضرورة لحياة الفرد والمجتمع، فالانتماء تحكمه الشروط العقلانية والتفكير المستنير وبذلك فهو لا يتعارض مع مصالح الفرد والجماعة. ذلك أن الفرد والجماعة ملزمين وفق العقد الاجتماعي والقانوني والعقائدي الذي اتفقت عليه الجماعة.

ويعتبر الانتماء للوطن حاجة نفسية اجتماعية عامة لدى الإنسان تمثل المستوى الأعمق للولاء من الناحية السيكولوجية والانتماء مفهوم أضيق في معناه من الولاء، والولاء في مفهومه الواسع يتضمن الانتماء فلن يحب الفرد الوطن ويعمل على نصرته والتضحية من أجله إلا إذا كان هناك ما يربطه به، أما الانتماء فلا يتضمن بالضرورة الولاء فقد ينتمي الفرد إلى وطن معين ولكن بحجم عن العطاء والتضحية من أجله.

والانتماء هو عبارة عن الروابط العاطفية والنفسية والذهنية التي تجذب فرد أو مجموعة من الأفراد إلى معتقد أو فكرة أو مذهب أو مؤسسة بدرجة من القوة تجعل المنتمي يعمل بحرص على سلامتها وكرامتها ورفعة شأنها.

والمنتمي الحقيقي هو ذلك الذي يكون على وعي تام وإدراك بالأوضاع السائدة في مجتمعه من قضايا ومشكلات، ويتجاوز بوعيه مشكلاته الخاصة إلى المشكلات المجتمعية ويرفض استغلال الطبقية المسيطرة ويحاول تحقيق الأهداف المجتمعية لصالح الأغلبية ويشارك في مجتمع أكثر عدلا وملكيته جماعية ويشبع حاجات الأفراد الأساسية الحقيقية.

والانتماء يعتبر أيضا بأنه ايجابية الفرد وشعوره بالمسؤولية تجاه مشكلات الوطن وقضاياه وتفضل المصلحة العامة، إضافة إلى حبه وتقديره والوفاء له والارتباط به والتضحية في سبيله، والغيرة عليه والاعتزاز به وحب أهله والتواصل معهم[1].

ويتألف مفهوم الانتماء من الأبعاد التالية:

. الهوية: وتتمثل في وجود الفرد وسعيه إلى توطيدها.

. الجماعية: وتشتمل على تعاون وتكافل وتماسك الأفراد في المجتمع الواحد وهي بذلك تعزز ميل الأفراد إلى المحبة والتفاعل المتبادل.

2.4. الولاء: وهو جوهر الالتزام ويدعم الهوية الذاتية من جهة ويقوي الجماعية بين الأفراد من جهة أخرى.

. الالتزام: ويتضمن التمسك بالنظم والمعايير الاجتماعية بما فيها الالتزام بمعايير الجماعة وتجنب النزاع.

. الديمقراطية: وتمثل أساليب التفكير والقيادة وتعبر عن إيمان الفرد بعناصر ثلاثة وهي:

*تقدير قدرات الفرد وإمكانياته.

*حاجة الفرد إلى التفاهم والتعاون مع الآخرين.

*إتباع الأسلوب العلمي في التفكير.

إن الولاء للوطن من أهم موجهات السلوك الاجتماعي وهو الذي يحدد اتجاه الفرد نحو مجتمعه، وما يدور فيه من أحداث كما يتوقف عليه قيام الفرد بأدواره المتوقعة منه تجاه وطنه وأمته بتفان وإتقان وإخلاص في المواقف والظروف والأوضاع المختلفة، وتتدرج علاقات الفرد بالآخرين من الميل إلى الجاذبية إلى العلاقة بالآخرين.

والولاء يمثل العلاقات الإنسانية الحميمية كما أن الولاء يمثل ضرورة لدى كل من الفرد والمجتمع، ويزيد من صلابته ومناعته في مواجهة الاختراق والغزو وعوامل الانهيار، فهو الذي يدعم الترابط ويقوي العلاقات والصلات بين الفرد والآخرين والولاء موجه داخلي

[1]- عامر، طارق عبد الرؤوف (2012)ن المواطنة والتربية الوطنية اتجاهات عالمية وعربية طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 90- 91.

للسلوك تحركه عوامل متعددة معرفية وشخصية تجاه موضوعات أو قضايا أو مجالات سلوكية عامة وهو يمثل حجر الزاوية في تنظيم السلوك الاجتماعي للأفراد نحو مجتمعهم[1].

والولاء أوسع وأشمل من الانتماء، ويتضمن الولاء في مفهومه الواسع الانتماء، لكن الانتماء لا يتضمن بالضرورة الولاء، وقد يمتزج الولاء والانتماء مع بعض حتى يصعب الفصل بينهما، والولاء هو ذلك الصدق في الانتماء، ولا يولد مع الإنسان وإنما يكتسبه بالتنشئة الاجتماعية والتربوية من المجتمع الذي يعيش فيه.

وللولاء أنواع وأشكال متعددة أهمها:

- **الولاء الوطني:** وهو جملة المشاعر والأحاسيس والسلوكيات الايجابية التي يحملها الفرد تجاه وطنه والتي تتجسد في الحب والمسؤولية والبذل والعطاء والتضحية من أجل نصرة الوطن ورفعته.

- **الولاء المهني:** وهو الدرجة التي تحدد أهمية المعلم وموقعه في العملية التعليمية ويمكنهم التعرف عليها عن طريق حبه لمهنة التعليم وإخلاصه في عمله مثلا.

- **الولاء السياسي:** وهي الدرجة التي تحدد مركز وطنية الفرد في المجتمع عن طريق حبه للوطن والنظام والبيئة والقيم الإسلامية الحميدة بالنسبة للمسلمين

- **الولاء الاجتماعي:** وهو الدرجة التي تعكس اهتمامات الفرد باخيه الانسان ويمكن التعرف عليها عن طريق المحافظة على المرافق العامة والتضحية والبذل والعطاء من أجل أبناء المجتمع والمساهمة في بنائه وحل مشكلاته.

- **الولاء الاقتصادي:** وهو الدرجة التي تعكس حرص الفرد على المصالح العامة والخاصة ويمكن التعرف عليها عن طريق إنتاجية الفرد وإخلاصه في العمل والترشيد في الاستهلاك والمحافظة على المال العام ونحو ذلك[2].

---

[1]- عامر، طارق عبد الرؤوف (2012)، المواطنة والتربية الوطنية اتجاهات عالمية وعربية طيبة للنشر والتوزع، القاهرة، ص 87.

[2]- عامر/ طارق عبد الرؤوف (2012)، المواطنة والتربية الوطنية اتجاهات عالمية وعربية طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 89.

ومن المظاهر العامة للسلوك الدال على الولاء الوطني:

. تدعيم السلوكيات السوية والتيارات الايجابية.

. حب الوطن والذود عنه والتفاني في خدمته، والمشاركة في الانجازات العلمية والتكنولوجية، القيام بالواجبات بأمانة والاشتراك في المشروعات الوطنية.

. المشاركة في المناسبات والأعياد الوطنية، والمحافظة على التراث الوطني.

. العمل على رعاية الممتلكات العامة والمحافظة عليها وحسن استخدامها.

. تطبيق الأنماط والسلوكيات التي ترشد الاستهلاك والالتزام بالسلوكيات المهذبة في التعامل بين الأفراد.

. تقوية روح التآلف الاجتماعية، والتعاون بين المواطنين.

. احترام العادات والتقاليد السائدة في المجتمع.

. الإيمان بالوحدة الوطنية والتحرر من كافة أشكال التعصب.

بالإضافة إلى أن الولاء للوطن يرتبط ويتأثر كثيرا بعدد من العوامل أو المتغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية والتعليمية.

- فهو يتأثر بالعوامل التالية:

. إشباع الحاجات.

. تحقيق الذات.

. الشعور بالأمن والأمان والعدالة والخدمات.

. الرعاية الاجتماعية.

. انخفاض الدخل.

. ارتفاع الأسعار.

. أزمات المواصلات.

. أزمة السكن.

3.4. الحقوق:

إن مفهوم المواطنة يتضمن حقوقا يتمتع بها جميع المواطنين وهي في نفس الوقت واجبات على الدولة والمجتمع منها:

. أن يحفظ له الدين.

. حفظ حقوقه الخاصة.

. توفير التعليم.

. تقديم الخدمات الأساسية والرعاية الصحية.

. توفير الحياة الكريمة.

. العدل والمساواة.

. الحرية الشخصية (حرية التملك وحرية الاعتقاد وحرية الرأي).

هذه الحقوق يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين بدون استثناء سواء أكانوا مسلمين أم أهل كتاب أو غيرهم في حدود التعاليم الإسلامية، فمثلا حفظ الدين يجب عدم إكراه المواطنين من غير المسلمين على الإسلام، قال تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾ (البقرة: 256). وكذلك الحرية مكفولة لكل مواطن بغض النظر عن دينه أو عرقه أولونه بشرط ألا يتعدى على حريات الآخرين[1].

4.4. الواجبات:

تختلف الدول بعضها عن البعض في الفلسفة التي تقوم عليها الدولة، فبعض في الواجبات المترتبة على المواطن باختلاف الدول ترى أن المشاركة السياسية في الانتخابات واجب وطني، وبعضها الآخر لا يرى ذلك، وهذه الواجبات يجب أن يقوم بها كل مواطن حسب قدرته وإمكانياته، وعليه الالتزام بها وتأديتها على أكمل وجه وبإخلاص.

[1]- حسين، حسن موسى (2011)، مناهج البحث في المواطنة وقيم المجتمع، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ص 85.

ومن أهم واجبات المواطن هي:

. احترام النظام.

. التصدي للشائعات وعدم ترويجها.

. عدم خيانة الوطن.

. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

. الحفاظ على الممتلكات (العامة، الخاصة)..

. الدفاع عن الوطن بالنفس والنفيس في كل الظروف.

. تنمية الوطن.

. المحافظة على المرافق العامة.

وتعتبر الحقوق والحريات والالتزام بالواجبات دعامة أساسية لدولة الحق والقانون، والجدير بالذكر هو التأكيد على أنواع مختلفة لحقوق المواطن منها الحقوق التي قررها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الكرامة الإنسانية، المساواة لحرية الأمن، وغيرها من الحقوق التي يمكن تصنيفها إلى حقوق فردية وحقوق جماعية من خلال الدستور والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجزائر.

فالجزائر صادقت على كل المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق وحريات الإنسان نذكر منها:

. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية.

. البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية.

. الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

. الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

. اتفاقية حقوق الطفل.

الحقوق والحريات الفردية والجماعية من خلال الدستور والقوانين الوطنية:

***الحقوق الفردية:**

الحق في الحياة.

. الحق في الأمن الشخصي.

. الحق في اللجوء إلى القضاء.

. الحق في المساواة أمام القانون.

. الحق في التمتع بشخصية قانونية.

. حق التمتع بجنسية ما.

. الحق في عدم الاعتقال التعسفي.

. حق عدم التعرض لتعذيب أو أي عمل مهين للكرامة الإنسانية.

. حق عدم الرق والاستعمار.

. الحق في إدارة الشؤون العمة.

. الحق في تقلد الوظائف العامة.

. الحق في المشاركة في الانتخابات.

. الحق في العمل والحصول على أجر عادل.

. الحق في التمتع بظروف عمل مناسبة وعادلة.

. الحق في الراحة وحق التصرف فيها.

. الحق في الملكية.

. الحق في إنشاء الجمعيات والنقابات والأحزاب والانضمام إليها.

. الحق في الإضراب.

. الحق في التمتع بمستوى معيشي يكفل المحافظة على الصحة والرفاهية.

. الحق في الحماية والمساعدة الممنوحة للأسرة.

. الحق في الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية.

. الحق في التعليم ومجانية التعليم العام والتربية.

. الحف في الاشتراك في المجتمع الثقافي والحق في التثقيف.

. الحق في التعبير وحرية الرأي والتفكير.

.الحق في المساواة بين الجنسين

. الحق في المساواة أمام الضريبة.

. الحق في الانتخاب وفي الترشيح.

. الحق في السكن والحق في التمتع بالحياة الخاصة.

. حق الملكية الفكرية والصناعية.

***الحقوق الجماعية:**

1. حق الشعوب في تقرير المصير.

2. الحق في السيادة الدائمة للدول على ثرواتها الطبيعية.

3. الحق في مناهضة التمييز العنصري.

4. الحق للأقليات في العيش سويا فكل حرية وديمقراطية تكفل حق احترام الأغلبية للأقلية.

***الجيل الثالث لحقوق الإنسان وهذه أمة التطور للحقوق:**

. الحق في بيئة نظيفة وخالية من التلوث.

. الحق في السلم والعيش في عالم من غير سلاح.

. الحق في الدفاع ضد عمل الطفل (حماية الطفولة).

. حق الأجيال المستقبلية في التنمية والثروة.

. الحق في التمتع بالتراث المشترك للإنسانية.

. الحق في الحماية من الفساد والدفاع ضد المخدرات والأمراض الخطيرة.

وتبقى المواطنة هي تطبيق وممارسة القيم تظهر على أشكال وصور مختلفة أهمها:

. المشاركة الطوعية والتلقائية والإجبارية على شكل نشاطات اجتماعية مختلفة ونافعة.

. التشبث بالقيم المقبولة لدى الجميع في المجتمع.

. تكييف السلوك حسب المعايير الوطنية والعالمية التي تؤطر الحياة الفردية والاجتماعية والثقافية.

. توجيه السلوك الأخلاقي والشعور بالهوية والبحث عن الحقيقة وقول الحق، التحضر واكتساب الحس المدني الرفيع، احترام المرأة وتقديرها، والعدل والتنازل والحوار، وقبول الآخر، والتعايش مع الغير والتآخي والتضامن، الاعتدال والتسامح.

. حماية الأملاك العامة والملكية الخاصة.

. احترام القوانين السارية المفعول.

. احترام ديانات ومعتقدات الآخرين وثقافاتهم وأرائهم.

. احترام حقوق وحريات الآخرين وخاصة احترام النساء والأطفال.

. خدمة الوطن بإخلاص والحفاظ على مكتسباته والدفاع عنه.

. محاربة الفساد والتبليغ عن كل عمل ضار.

. أداء الالتزامات والأعباء المالية والواجبات الضريبية والجبائية بالماء أو الغاز.

. المبادرة إلى المشاركة في الواجبات التضامنية.

. المشاركة في الانتخابات والترغيب في هذه الواجبات والحقوق.

. الديمقراطية:

تعتبر المواطنة مفتاح لفهم الديمقراطية، ولقد أكد بعض الباحثين على المدخل الديمقراطي للمواطنة من خلال احترام حقوق الآخرين والدفاع عن حقوقهم الآخرين، وأن يمارس الآخرين حقوقهم بحرية.

وبالمقابل نجد أن الديمقراطية هي الخلاصة الأولى، لمبدأ المواطنة فإن الديمقراطية تؤكد على مبدأ المساواة السياسية والقانونية بين المواطنين بصرف النظر عن الدين أو العرف والمذهب أو الجنس فالمواطنة ليست مفاهيم مطلقة ولكنها تتشكل بحسب قيم الحضارات وعقائد المجتمعات وتجارب الدول في التطبيق وهو ما يعني مرونة المفاهيم

المعبرة عن المتغيرات الديمقراطية والمواطنة، بشرط لا تختل الشروط الأساسية لكل من الديمقراطية ومن ثم المواطنة، ولكي تكون المواطنة فعالة فإنه من الضروري أن يتوفر لها قدر من الوعي المستند إلى إمكانية الحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة بحيث تصبح هذه المعرفة أو المعلومات قاعدة القدرة على تحمل المسؤولية، كما أنها تشكل أساس القدرة على المشاركة.

بالإضافة إلى ذلك فإن هناك ما يسمى بالمواطنة المفتوحة وهي التي لا تستبعد أحدا من المشاركة الكاملة في التفاعلات الحادثة في المجتمع، وهذا يعني أن المواطنة المفتوحة تشكل قمة التطور الذي يمكن أن تبلغه المواطنة[1].

وتعد الديمقراطية من بين أهم المفاهيم التي تدخل ضمن الحقل الدلالي لمفهوم المواطنة، كما أن تحديد العلاقة بينهما مسألة مهمة، بل ضرورية لكل دراسة تستهدف الوقوف على واقع المواطنة في الدول الديمقراطية، والدول المتحولة نحو الديمقراطية.

والغالب أنه: لا توجد هناك ديمقراطية بدون مواطنين أو مواطنة فالممارسة الديمقراطية تحتاج إلى فاعلين ومشاركين، يمثلون المواطنين في المجتمع، وبتراجع المشاركة والحس والفعل المواطني في مجتمع ما تصبح الديمقراطية فيه في خطر، مما يستدعي الدعوة إلى إحياء المواطنة لإنقاذ الديمقراطية.

وتفعيل المواطنة وتجسيدها في شكل برامج تنفيذية تترتب عليه ممارسات فعلية لجميع الحقوق والحريات ذات الصلة بالمواطنة والتي تعتبر الطريق إلى دعم الديمقراطية وتعزيزها[2].

. وحدة المدة القانونية لحماية مبدأ إنشاء الجمعيات[3].

[1]- عامر، طارق عبد الرؤوف (2012)، المواطنة والتربية الوطنية اتجاهات عالمية وعربية طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 41.
[2]- جاد، منصور أحمد (2011)، المواطنة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز، منظور قانوني، الفكر الشرطي، مركز بحوث شرطة الشارقة، أبو ظبي، العدد 20، ص 120.
[3]- جمال بصيري، واقع تنظيمات المجتمع المدني ومدى مساهمتها في مسار التحول الديمقراطي –دراسة ميدانية للتنظيمات الطلابية، (مذكرة ماجستير في العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2006- 2007)، ص ص 110- 111.

إلا أن ما يميز تجسيد هذه الضمانات هو الطابع البيروقراطي للعلاقة التي تجمع هذه الجمعيات كجزء من المجتمع المدني مع السلطة الوصية، فهناك بيروقراطية كثيرة في مقابل فاعلية قليلة وذلك يستشفى من خلال العمليات الإدارية الكثيرة والمطولة، كالالتزام بمسك الدفاتر التي تحددها الجهة الإدارية وضرورة تحديد مصادر التمويل، وهو ما تتضمنه المادة 18 من القانون السابق، كما أن الإحصائيات تثبت حقيقة واحدة وهو أن الهاجس الذي يحكم الجمعيات الجزائرية متعلق بالأساس بكيفية الحصول على المقر والتمويل، ناهيك عن تلك الرقابة الشديدة للسلطة عليها، والتي نجد تمثلها على مستوى المادة رقم 17 التي تنص: "على أنه يجب على الجمعيات أن تعلم السلطات العمومية المختصة المنصوص عليها في المادة 10 من هذا القانون بكل التعديلات التي تدخل على قانونها الأساسي وجميع التغيرات التي تطرأ على هيئاتها القيادية خلال 30 يوما الموالية للقرارات التي تتخذ في هذا الشأن، ضف إلى هذا كله أنه على الرغم من أن القانون يحمل اعترافا للجمعيات بإمكانية استفادتها من وضعية ذات نفع عام والتي تتيح لها الحصول على مساعدات وهبات خاصة, إلا أن الواقع أن هذا الامتياز لم تستفد منه سوى جمعيتان وطنيتان كبيرتان وهي الهلال الأحمر الجزائري والكشافة الإسلامية الجزائرية، هذا النسق في التعامل استمر رغم مجيء دستور سنة 1996، والتغيير الذي استعمله المشرع في خطابه للجمعيات، من خلال التعامل معها كحركة جمعوية متكتلة، وفقا لمادته 43 بعد أن كان يتعامل معها سابقا كجمعيات منفردة.

هذه العراقيل كلها جعلت المشرع الجزائري في إطار استكماله للإصلاحات السياسية التي دعى إليها الرئيس في خطابه مارس 2011، يُقر بمجموعة من الإصلاحات، مست العديد من المجالات، كالإعلام، والأحزاب السياسية، وكذا الجمعيات، هذه الأخيرة التي تم استحداث قانون جديد لها، عرف بقانون 06- 12 المؤرخ في 12 يناير 2012.

5. العمل الجمعوي:

الجمعية كتنظيم اجتماعي: التنظيم الاجتماعي بلغة جورج لاباساد، هو وحدة اجتماعية مصطنعة، أي مؤسسة اجتماعية وثقافية أبدعها الإنسان لحاجاتها ويأخذ مفهوم التنظيم دلالتين في نظر جورج لاباساد: فهو يشير من جهة إلى مجموعات عملية مثل المصانع، النقابات، الجمعيات المختلفة: أي الجمعيات التي تتبع أهدافها مثل إنتاج الخيرات أو توزيعها، تكوين الناس أو تدبير ترفيههم...إلخ.

والملاحظ أن هذا المعنى ينطبق على الجمعيات باعتبارها كيانا عمليا، ينتجه أفراد من أجل تحقيق أهداف معينة، ويشير التنظيم من جهة أخرى إلى السلوكات الاجتماعية وبعض السيرورات الاجتماعية المتمثلة في: فعل تنظيم هذه الأنشطة المتنوعة، والوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف الجماعية (الإنتاج، التربية، التوزيع...)، وإدماج أعضاء متعددين داخل وحدة منسجمة، كما يرى جورج لاباساد بأن التنظيم هو عبارة عن سلوك اجتماعي موجه لتحقيق أهداف محددة، لكن ما أن ينشأ التنظيم، حتى تنبثق داخله ميكانيزمات خاصة، تعبر عن حاجاته ولا سيما الحاجة إلى أن يحافظ على ذاته.

يتنامى دور الجمعيات مع ازدياد الحاجة إلى انخراط جهات إضافية في مهام وبرامج التنمية لا سيما بعد قصور الدولة وأجهزتها ومواردها عن تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد، ولما كانت هذه الاحتياجات حق من حقوقهم، وباتت تلبيتها ملحة وضرورية لتأمين الأمن الإنساني والاستقرار الاجتماعي، كان لا بد من توسيع المجال أمام جمعيات المجتمع المدني لتصبح "شريكا" في عملية التنمية للاستفادة من مواردها البشرية والمادية ومن الخيرات التي تكتنزها.

إن الفعل الجمعوي اليوم أضحى مقترنا بالفعل التنموي والحديث عن أي استراتيجية تنموية إلا ويتم استذكار الدور الذي يمكن أن تؤديه الجمعيات. فالبعض يرى فيها أنها بمثابة "فاعل اجتماعي والفاعل في قلب هذا الإطار التحليلي الذي يقترحه Grozierو friedberg فهو قد يكون أفراد أو مجموعات يمتلك قدرات تمكنه بهذا القدر أو ذاك على

تحديد أهدافه له موارد قادر على تعبئتها من أجل تحقيق تلك الأهداف، نقول أنه يتبع استراتيجية عقلانية لتحقيق أهداف معينة، بدون الانحياز إلى الفردانية المنهجية التي ترى في الإنسان كائن عقلاني بشكل كامل ومع تجاوز للواقعية الشمولية réalisme totalitaire التي ترى في الأفراد متحكم فيهم من طرف أشكال من المنطق الاجتماعي التي تتجاوزهم، فالجمعيات ينظر إليها كفاعل اجتماعي acteur social تنخرط في شبكة من العلاقات الاجتماعية، وأن دورها مكمل لعمل الدولة في تنفيذ السياسات الاجتماعية لمحاربة الإقصاء والتهميش والفقر وتجسيد المشاركة الفعالة لجميع فئات المجتمع وبلورة البرنامج والمشاريع، وأنها تعتبر قوة اقتراحية مهمة في أي عمل يتوخى معالجة المسألة الاجتماعية، وهي بمثابة الوسيط بين الدولة وأجهزتها الإدارية وبين السكان، وتلعب كذلك دورا في تأطير المواطنين وتأهيل النخب المحلية، فهي فئة أو طبقة تقوم بدور الوسيط في عملية التكوين والتفكير وتنوب عن الباقين.

مجالات ممارسة المواطنة من خلال عمل الجمعيات:

هناك ثلاثة مجالات تمارس ضمنها المواطنة في إطار العمل الجمعوي:

. توفير الخدمات: وهي المهام التقليدية التي دأبت على القيام بها جمعيات المجتمع المدني.

. المساهمة في العملية التنموية من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية، وفي هذا المجال تعمل على تقوية القدرات وتنمية المهارات والتدريب بمختلف المجالات التنموية كالتخطيط الاستراتيجي وصياغة البرامج التنموية وتنفيذها وتوسيع المشاركة الشعبية فيها.

. المساهمة في رسم السياسات والخطوط العامة على المستويين الوطني والمحلي من خلال اقتراح البدائل والتفاوض عليها أو التأثير في السياسات العامة لإدراج هذه البدائل فيها، ولتحقيق أهدافه.

يقوم هذا النوع من جمعيات المجتمع المدني بتنفيذ الاستراتيجيات التالية:

. الرصد والمراقبة، بحيث حق الاطلاع والحصول على المعلومات هو كذلك حق من حقوق المواطن.

. المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية والتصدي للانتهاكات التي تطال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأسر والأفراد.

. الضغط وكسب التأييد من أجل الاعتراف بحقوق المواطنين وتأمينها.

. تأسيس مراكز البحوث والدراسات وتقديم الاستشارات والرؤى وإجراء المسوحات الميدانية وتحليلها.

وقد توجهت الحركة الجمعوية إلى العمل التنموي وذلك للنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان إلى جانب الدولة وكان انخراطها في التنمية ليس فقط على مستوى تقديم الخدمات الاجتماعية وتلبية الحاجيات, وإنما أيضا على المساهمة في التشغيل وإشاعة سلوكيات وقيم جديدة، وقد تعددت مجالات تدخلها من تقديم القروض الصغرى ومحاربة الأمية وتشجيع التمدرس ومساعدة الطفولة في وضعية صعبة والمحافظة على البيئة وتوفير التجهيزات الأساسية والعمل على تنمية نشاط النساء الاقتصادي.

وعموما فدور جمعيات المجتمع المدني يكمل أدوار القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمواطن، في عملية تحقيق التنمية للساكنة، وإدامة تلك التنمية وضمان استمرارية منطلقاتها وأهدافها للرفع من مستوى الأفراد، وذلك بالحرص على إيجاد حلول موضوعية لمعضلات تنموية مثل الفقر، وذلك عبر دعم الخدمات الحاجيات الأساسية المختلفة التي يحتاجها المجتمع وترتبط بها أسس تطوره.

ومن هذه الأسس الثلاثة يمكننا استخراج ثلاثة مبادئ تؤطر ممارسة المواطنة ضمن النشاط الجمعوي وهي:

. مبدأ الاختيار مبدأ التطوع، مبدأ المشاركة.

أ.مبدأ الاختيار: لا وجود لعمل جمعوي دون وجود حرية في الاختيار، وهي فعل ذاتي يمارسه الفرد من أول لحظة يلج فضاء الجمعية سواء أتاها عن محض إرادته أو بإيعاز من الأولياء أو الأصدقاء أو من الدعاية ووسائل الاتصال أو من باب الفضول.

ففي كل الحالات يكون حرا في أن يستمر إن هو وجد ما يرغب فيه أو ما يلبي له حاجاته، وإما ينسحب أو ينقطع عن التردد على الجمعية وعلى أنشطتها ومسألة الحرية في الاختيار لا تتعلق فقط بلحظة الانضمام إلى الجمعية، بل هي سارية المفعول في كل أنواع وأشكال الممارسة الجمعوية، لأنها تتطور في حالتها الفردية عند الانضمام لتصير مبدئ عاما يهم علاقة الفرد/ العضو مع باقي الأفراد/ الأعضاء المكونين للجمعية، ومع باقي منتوجها السلوكي العلائقي الداخلي والخارجي ومع منتوجها الأدبي والتنشيطي، وهو أمر ذو أهمية في ارتباط العضو بجمعيته.

إذن إن الحرية هنا ليست شعارا جافا بل هي ممارسة وتربية وسلوك وحتى في مجالات اختلاف الرؤى ما بين الأعضاء حول قضية من القضايا فإن هذا المبدأ يحفظ لكل حقه في الاختلاف وفي الاعتراض وبما أن العمل هو جماعي فإن تعريف الاختلافات والتناقضات ليس بحجبها أو كتمانها بل بوضعها في إطارها الحقيقي والتعامل معها على أساس أنها ظاهرة صحية لأي عمل جماعي فلكل جماعة طريقتها الخاصة في تدبير اختلافاتها وتناقضاتها تبعا لطبيعة قوانينها الأساسية والداخلية والتي يكون حولها اتفاق جماعي بعد أن يطلع عليها كل وافد على الجمعية.

ب. مبدأ التطوع: إنه المبدأ الذي يميز العمل الجمعوي عن باقي الأصناف التربوية الأخرى انطلاقا من مبدأ الحرية في الاختيار تأتي عملية التطوع الموسوم بها العمل الجمعوي بشكل يجعل الفرد/ العضو ينخرط في الممارسة الجمعوية بكل تلقائية، والتطوع سلوك ينبع من ذات الفرد ومن ثقافته وحضارته ويترجم في الممارسة الجمعوية من خلال أنشطتها العادية أو الإشاعية والخدماتية وكذلك من خلال طبيعة تسيير وتدبير شؤونها، فالكل متطوع داخل الجمعية، فالمقابل المنتظر هو أن يرى كل متطوع جمعيته تحقق

أهدافها ومشاريعها ويكون لها وجود متميز داخل المجتمع. الشيء الذي يقوي حس وحب الانتماء إليها.

وسلوك التطوع لا يقتصر عند الفرد/ العضو فقط على ممارسته الجمعوية بل يشمل كل سلوكاته المجتمعية كبيرها وصغيرها وأينما وجد، لأنه سلوك مدني متميز يجعل الإنسان أكثر اندماجا وأكثر مبادرة من غيره لأنه يضع الصالح العام دائما نصب عينيه.

ج. مبدأ المشاركة: فإذا كان مبدأ التطوع يتم بطريقة عضوية وتلقائية فإن مبدأ المشاركة ينطلق من ضرورة وجود وعي بما سينهض به الفرد العضو من مهام ومسؤوليات محددة ومدققة في الزمان والمكان، وفي أهدافها وفي وسائل إنجازها، وهي ليست مشاركة كمية جماهيرية عريضة بل هي مشاركة كيفية ونوعية تفترض وجود التزام بنوعية العمل المطلوب.

ولرفع كل لبس فالالتزام هنا لا يعني أي تضارب مع مبدأ الحرية الذي انطلقنا منه بل هو مؤطر لكل ممارسة جمعوية تكوينية لأنه مبني على وجود وعي مسبق بطبيعة المهام المطلوب إنجازها، وهذا الوعي نابع من طبيعة ثقافة الجمعية ومن طبيعة فلسفة تعاملها الداخلي والخارجي، فليست هي أوامر فوقية تنزل للقاعدة للقيام بها وإنجازها دون حوار أو مناقشة.

ففعل المشاركة يأخذ أبعادا كثيرة ومتنوعة يتعدى الفعل الآتي لممارسة الأنشطة لأنه يتصل بتحريك ذات الفرد/ العضو وإخراجها من فردانيتها ومن سلبيتها إلى مساهمتها في الفعل الجماعي انطلاقا من الممارسة الجمعوية العادية أو الاستثنائية والخدماتية إلى المشاركة الفعلية في الحركية المجتمعية المساهمة في الفعل المدني العام وخاصة بالنسبة للشباب حيث يتمرسون على المشاركة المدنية التي تجعلهم أكثر إيجابية وتضعهم على سكة تحمل المسؤولية وعلى إثبات نضجهم الاجتماعي.

كما أن التزام الفرد/ العضو حينما يقبل على المشاركة في أي فعل أو نشاط. يعني أنه أصبح منتجا وليس مستهلكا لما يقدم له، فحينما يناقش ويبدي رأيه. ويسجل ملاحظاته

وتحفظاته أو يعلن اعتراضه يكون يمارس استقلاليته في الرأي وحينما يلتزم بعد ذلك بالقيام بما يطلب منه أو بما هو مسؤول عنه فإنما يظهر على نضجه وإيجابيات على أن هذه التربية الجمعوية بأسسها وبمبادئها إنما هي تربية على الديمقراطية تربية على التعامل مع الآخر وقبوله وتربية على النقد وعلى الحوار وعلى الاعتراف بالخطأ وبتقديم النقد الذاتي وعلى الإيمان بجدية وأهمية العمل الجماعي والتعاون والتنسيق مع الأطراف الأخرى المساهمة في الفعل الاجتماعي باختلاف مشاريعها وتخصصاتها.

في الأخير يمكن القول أن الهدف من العمل الجمعوي عند رواده وممارسيه مرتبطة بنشر القيم الأخلاقية وتكوين الشباب وتأهيله للمساهمة في تنمية الوطن وجعله عنصرا فاعلا في مجتمعه متشبعا بروح الوطنية، واعيا بدوره مدركا لمسؤولياته حتى يكون مواطنا صالحا لنفسه ولوطنه.

بعد أن أصبح المواطن يشكل محور عملية المواطنة وما يستحضره ذلك من حتمية قدرته على المشاركة بفعالية واستمرارية، ولعل هذا الدور أصبح لصيقا أكثر بجمعيات المجتمع المدني في السنوات الأخيرة، على اعتبار أنها تحمل في داخلها مجموعة من القيم يمثلها جميع أعضائها وعلى الفئات التي تستهدفها في المجتمع ككل، من مثل قيم الشراكة، التضامن، احترام الرأي الأخر، خدمة الصالح العام، التسامح وكذا التداول وغيره، هذه القيم التي تشكل في مجموعها قاعدة صلبة لأية عملية انتقال قيمي على مستوى المجتمعات، والتي يعتبر المجتمع الجزائري أحدهما، تعمل الجمعيات على سرعة تحذيرها على مستوى الوعي الفردي بما يكفل انتقالا صحيا وحقيقيا ينتج في الأخير مجتمعا متقدما ويحقق الرفاه الاجتماعي فيما بعد.

لقد أصبح العمل التطوعي ركيزة أساسية في بناء المجتمع ونشر ثقافة السلام والتماسك المجتمعي بين المواطنين.

فتطوع المواطنين ومشاركتهم في عمليات التنمية يؤدي إلى زيادة درجة دعمهم ومساندتهم لتلك العمليات والاهتمام بها ومؤازرتها كما يساعد في زيادة إدراك المواطنين

لحجم المشكلات والاحتياجات والإمكانيات المتاحة مما يؤدي إلى ظهور أفكار جديدة لاستثمار الموارد لتلبية الاحتياجات والمساعدة في تغير بعض الاتجاهات والقيم والتقاليد السائدة التي قد تشكل عقبة في سبيل التنمية.

"إن العمل التطوعي إنساني بحت قائم على الرغبة الفردية أو الجماعية لمدّيد العون لفئة معينة ويمارس المتطوعون هذا النشاط لاكتساب شعور الانتماء للمجتمع وتحمل بعض المسؤوليات التي تساهم في تلبية الاحتياجات العامة للمجتمع أو معالجة قضية من القضايا التي يعاني منها"[1].

وللعمل التطوعي أهمية كلما تقدمت المجتمعات وتعقدت العلاقات الاجتماعية داخلها فكانت متطلبات الحياة المعاصرة أن تحول العمل التطوعي من مجرد أعمال فردية تقليدية إلى أعمال جماعية منظمة في شكل جمعيات ومؤسسات حديثة وفي مجالات متعددة تتناسب واحتياجات خدمة المجتمع وتنميته، وتكمن أهمية العمل التطوعي في كونه يسد ثلاث وظائف رئيسية في المجتمع وهي:

أ/ أعمال العمل الحكومي عن طريق رفع الخدمة وتوسيعها.

ب/ توفير خدمات جديدة ربما تصعب على الدوائر الحكومية تقديمها، وذلك لأن المؤسسات التطوعية تتسم بالسهولة واليسر في خدماتها.

ج/ تأدية خدمة لا تقوم بها الدولة.

فالتطوع بمثابة قوة محركة بشقيها البشرية والمادية، تنبع من داخل المجتمع وتدفعه إلى الاعتماد على جهود أعضائه وعلى الموارد الذاتية لإشباع حاجات مواطنيه ومحاولة تحقيق التقدم والتنمية فيه.

فمن خلال الأهمية تتضح الأهداف أن تزايد الاهتمام الدولي بالعمل التطوعي وزيادة عدد المتطوعين غالياً ما يمثل مؤشر على الجانب الايجابي وما ينعكس على الفرد والمجتمع، ومن هذه الأهداف:

[1]- العمل التطوعي وقيم المواطن في لدب الشباب السعودي، د، امنة بنت أحمد الزير، مشاكل بنت فهد المقبل.

1. تقليل وتخفيف المشكلات التي تواجه المجتمع وتعزيز قيم المواطنة.

2. التطوع يكتمل به العجز عن المهنين.

3. تنمية روح المشاركة في المجتمع.

4. الاسراع في التنمية وأهداف خاصة للعمل التطوعي:

. إشباع المتطوع لإحساسه بالنجاح بالقيام بعمل يقدره الآخرون.

. الحصول على مكانة أفضل في المجتمع.

. الحاجة إلى الانتماء وتكوين علاقات اجتماعية[1]. وللعمل التطوعي أشكال وينقسم إلى:

***التطوع الفردي:** هو كل عمل أو سلوك تطوعي يمارسه الفرد من تلقاء نفسه وبرغبة ذاتية دون الدخول في إطار كيان مؤسساتي منظم مع الآخرين.

***التطوع المؤسسيتي:** هو أكثر تقدماً وتطوراً وتنظيماً من العمل التطوعي الفردي، حيث يسهم الأفراد مع بعضهم في عمل كيانات تطوعية مؤسسية أكثر تنظيماً. وأوسع تأثيراً في مجالات المجتمع التنموية عبر منظمات المجتمع المدني.

. وللعمل التطوعي مجالات عدة نحاول سردها:

أولاً: المجال الاجتماعي (التوعية والخدمة): وتلعب دور في المساهمة في حل بعض مشكلات المجتمع المدني، وتقديم المساعدة للمحتاجين.

ثانياً: المجال العلمي: ويعني بالمشاركة في نشر العلم ومحو الأمية وإعادة ادماج المسيرين للتعليم.

ثالثاً: المجال البيئي: ويتم من خلال المشاركة في حملات التوعية والحفاظ على البيئة.

رابعاً: المجال الديني: وهو المشاركة في مجال الدعوة وتنمية وتصحيح الوعي الديني لأفراد المجتمع.

خامساً: المجال السياسي: ويتم وفق المشاركة في تنمية الوعي السياسي لأفراد المجتمع والدفاع عن حقوق الإنسان.

[1]- العمل التطوعي ودوره في تنمية المجتمع، د، فاطمة محمد وفيدة.

أن أهمية العمل التطوعي المنبثق من مجالاته الحيوية للمجتمع ساهم في تعزيز قيم المواطنة التي هي قيم ثابتة تتمثل كما ذكرنا في قبول الاختلاف والمشاركة في التنمية المجتمعية والانتماء إلى كيان الوطن الواحد والاعتزاز به وتحمل المسؤولية المجتمعية أن المواطنة بقيمها الثابتة كان للعمل التطوعي من خلال المؤسسات التي عن عنيت بالاهتمام بترقية وتنمية قيم المواطنة من أسرة ومدرسة ودور العبادة ووسائل الاعلام وصولا إلى هيئات وجمعيات المجتمع المدني. حيث أعلنت الأمم المتحدة يوم 05 ديسمبر من كل عام يوما عالمياً للتطوع وذلك تكريماً لمجهودات التطوعية في كل أنحاء العالم، ودعمها في التغلب على مشاكل الفقر والجوع والأمراض والأمية والمحافظة على البيئة وتحجيم المشكلات الاجتماعية.

إن من الأمثلة المجتمعية للعمل التطوعي برنامج المشاركة في محو الأمية حيث تمت من خلاله تحقيق أهداف عالية الايجابية والارتقاء المجتمعي في المجال التعليمي كذلك البيئة والصحة، واطباء بلا حدود التكفل بفئات المجتمعية المهمشة أو المحرومة مثل ما تقوم به جمعية أيتام الولائية في مدينة وادي سوف بالجزائر لرعاية الأيتام، كذلك الجمعيات الدينية للزوايا لترقية الوعي الصوفي والحفاظ على الموروث الديني والثقافي (الزاوية القادرية، الزاوية التجانية ...الخ).

إن العمل التطوعي ساهم بشكل هام في تعزيز وتنمية قيم المواطنة فكان الاهتمام على مستوى الفرد أو بالنسبة للمجتمع ذو انعكاس على هذه القيم وتعزيزها.

إن اكتساب الفرد لخبرات جديدة خلال عمله التطوعي دعم عمليات التنمية بالمجتمع وغرس قيمة المشاركة في المواطنة. أن تنمية روح الولاء والانتماء وزيادة الشعور بالمسؤولية الاجتماعية انعكس على المجتمع من خلال تغيير الاتجاهات والقيم السلبية التي تعرقل عملية التنمية ومن ثمة تنمية قيمة الانتماء الفاعل للوطن.

لقد كان للعمل التطوعي تنمية القدرات والمهارات الشخصية وزيادة الشعور بتقدير الذات والثقة على مستوى الفرد وليعزز من خلاله قيم المواطنة من خلال سد العجز والثغرات الموجودة في احتياجات المجتمع المختلفة للتوجه نحو الوطن الأفضل.

لقد كان لإتاحة الفرصة للعمل الجماعي والعمل في فريق للمساعدة على توفير الجهود الحكومية ومن ثمة كانت قيم الحفاظ على التكافل الاجتماعي والانتماء الداخلي لدولة الرقاب من خلال العمل التطوعي ثم توفير الفرص للمشاركة في حل مشكلات المجتمع وخدمته على مستوى الأفراد ليكون القيم زيادة التماسك المجتمعي بين أفراد المجتمع والعضوية الاجتماعية الفاعلة في الارتقاء والطموح بالمجتمع إلى الأفضل. من خلال كل ما سبق فإن العمل التطوعي ساهم في أن قيمة المساواة والعدل بين المواطنين أمام القانون والواجبات والحقوق، لقد ساهم في أن تتحد من الفتن والصراعات الطائفية والعرقية, أن العمل التطوعي عمل على تدعيم وتنمية انتماء المواطن لوطنه وتدفعه إلى تطوير مجتمعه. وادى إلى أن ترقي الدولة إلى الديمقراطية والشفافية وإلى الشراكة وضمان الحقوق والواجبات، أن من أهم تعزيز قيم المواطنة كان للعمل التطوعي أن ينظم العلاقات بين الدولة والمواطن على أساس الثقة المتبادلة بما يحقق الشراكة في تنمية المجتمع.

لقد ساهم العمل التطوعي كما ذكرنا في ترشيح قيم المواطنة والتي هي سلوكً حضاري يحدد علاقة المواطن بالدولة ويقيم توازناً بين المصلحة الخاصة والعامة فهي ذات أبعاد ومستويات ترتبط ارتباطاً قوياً بمفاهيم الحرية، الحق، العدل، الهوية، المصير المشترك، تتكامل وتترابط في نسق اجتماعي فاعل ومؤثر.

6. المجتمع المدني:

إن إنشاء المجتمع المدني يرجع إلى العالم الحديث، فهو وحده الذي اعترف له بالحق في الوجود، بكل ما يحمله هذا التجديد من معنى، أما إرهاصاته الأولية فتعود إلى بروز النظريات الحقوقية للقرن 17، والمتمثلة أساسا في نظرية التعاقد التي نادى بها طوماس

هوبس، جون لوك، جون جاك روسو، مونتيسكيو، ماكس فيبر، باريتو، دوتوكوفيل، لاسويل.

من أهم التعريفات المقدمة لهذا المصطلح التعريف الذي تبنته ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت 1992 الذي جاء فيه: أن المجتمع المدني هو المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستقلة عن سلطة الدولة وهدفه تحقيق أغراض متعددة كالمشاركة في صنع القرار السياسي على المستوى الوطني عبر الأحزاب السياسية، والدفاع عن مصالح العمل النقابي، والمساهمة في العمل الاجتماعي والتنمية، إلى جانب نشر الوعي الثقافي.

أما هابرماس[1] فقد عرف المجتمع المدني على النحو الآتي: يتكون المجتمع المدني من الجمعيات والمنظمات والحركات التي تحتضن وتكثّف وتردد في ذات الوقت الصدى الذي تجده المشكلات الاجتماعية في ميادين الحياة الخاصة ببسطها في الفضاء العام السياسي. وهكذا يتشكل نسيج الجمعيات الذي يشرع في إطار الفضاءات العامة المنظمة، والتي تستهدف حل المشكلات الطارئة فيما يتعلق بموضوعات المصلحة العامة.

وعرفته بياتريس رانغوني مكيافيللي رئيسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية بأنه مجموع المنظمات والجمعيات، والهياكل المنظمة التي يناضل المواطنون في إطارها بشكل فعال سعيا وراء أهداف تتعلق بالمصلحة العامة ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي أو مدني. وهو مجتمع قائم على المشاركة ليس سكونيا بل ديناميكي يتطور باستمرار[2].

وقد عرفه محمد عابد الجابري بأنه المجتمع الديمقراطي الذي تتوفر فيه حقوق المواطن والتعددية واستقلال القضاء.

[1] -Jurgen Habermas ,Droit et démocratie, Entre faits et normes, Paris, Gallimard, 1977,p3944 fapiété

[2] -La societe civile en amerique latine, et au caraibes, rapport prepare par l'instuto de relationnes europeo-p25. Latinoamericans (IRELA) à l'intention du comite économique et sociale eurpeen (ces) introduction,

إن المجتمع المدني إذن هو مجموع الأفراد والهيئات غير الرسمية بصفتها عناصر فاعلة في معظم المجالات التربوية، الاقتصادية، العائلية، الصحية، الثقافية والخيرية وغيرها، فهو يتكون من الهيئات التي تسمى في علم الاجتماع بالمؤسسات الثانوية مثل الجمعيات الأهلية والنقابات العمالية والمهنية وشركات الأعمال والغرف التجارية والصناعية وما شابهها من المؤسسات التطوعية، فيما يستبعد من المفهوم المؤسسات الاجتماعية الأولية كالأسرة والقبيلة والعشيرة والطائفة الإثنية أو المذهبية أو الدينية، مثلما يستبعد منه المؤسسات السياسية والحكومية، فيبقى نطاق المجتمع المدني محصورا في إطار المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي.

أركان المجتمع المدني:

بعدما وفقنا خلال التناولات السابقة لتحديد مفاهيم المجتمع المدني رصدنا إجماع أغلبها على مجموعة من المعايير والأركان الأساسية التي تتسم بها منظمات المجتمع المدني وهي:

أ. الركن التطوعي: القائم على الحد الأدنى من التطوع وأساسه الإرادة الحرة للأفراد في الانضمام لمنظمات المجتمع المدني، وهو معيار تتميز به منظمات المجتمع المدني عن مؤسسات التقليدية الأهلية التي لا اختيار للفرد للانضمام إليها والانسحاب منها[1].

ب. الركن التنظيمي: منظمات المجتمع المدني التي يشكلها الأفراد فيما بينهم لنظام معين يتم الاتفاق حوله: كالجمعيات، النقابات، المنظمات...إلخ، هي بنى ومؤسسات منظمة فهي هيكل تنظيمي ذا شخصية معنوية تخضع للقانون وتعمل وفقه.

ج. الركن القيمي: حيث تلتزم منظمات المجتمع المدني بمجموعة من القيم والمعايير في إدارة العلاقات فيما بينها وبينها وبين الدولة أو بينها وبين السوق، وكذلك المجتمع كقيم التعاون التسامح واختلاف الرأي[2].

---

[1]- محمد ناجي عبد الرب عطية: البناء المؤسسي في المنظمات الخيرية، الإسكندرية، دار الإيمان، 2006، ص 59.

[2]- عمر مرزوقي: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر، إشكالية الدور، مجلة المستقبل العربي العدد 432، فيفري 2015، ص 34- 35.

د.عدم السعي إلى ربح: يعني الركن غير الربحي أن المنظمات للمجتمع المدني لم تنشأ أصلا من أجل تحقيق الربح سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

هـ. عدم الانخراط في العمل السياسي (الحزبي): يحضر على منظمات المجتمع المدني العمل السياسي الحزبي ويقصد بذلك أن منظمات المجتمع المدني لا تشارك في دعم المرشحين للمناصب الانتخابية أو في دعم الأحزاب السياسية[1].

1.6. الجمعية:هي مؤسسة اجتماعية وإطار قانوني لتكافل الطاقات والجهود من أجل تحقيق أهداف محددة حسب طبيعة الجمعية. والعمل الجمعي شكل من أشكال العمل العام الموجه لفئات الجماهير الواسعة وذلك حسب الهدف والمجال الذي حدد لهذا العمل، وهي اتفاق لتحقيق تعاون مستمر بين شخصين أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم أو نشاطهم لغاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم.

أما من الناحية السوسيولوجية، فالجمعيات، تنظيمات اجتماعية قائمة على التطوع والاختيار الحر، وهي تنظيمات لم يكن يمثل وجودها، قبل الآن ضرورة ملحة بالنسبة للمجتمع[2].

وحسب نوعية مخاطبيها وانطلاقا من مجالها تتحدد طبيعة الجمعية: فقد تكون الجمعية جمعية ثقافية، أو سياسة، أو اجتماعية خيرية، أو اجتماعية مهنية (النقابات)، أو فنية أو مسرحية أو رياضية، وقد تخاطب تبعا لمجالها، فئة محدودة من الناس فتوجه للنخبة أو لفئة معينة، وقد تكون جماهيرية واسعة، وقد تخاطب المثقفين خاصة، كما أنها قد تتوجه نحو الفئة الأمية، وقد ترتبط بفئات عمرية مختلفة: الأطفال، الكهول، الشباب، الشيوخ. وقد تختار فئة عمرية دون أخرى، وانطلاقا مما سبق ذكره، فالعمل الجمعوي هو كل إطار ينضوي تحته مجموعة من العاملين من أجل تحقيق هدف مشترك. هو بالأساس عمل تربوي يهدف إلى المساهمة في بناء الفرد.

[1] -Lesterm solamon and helmutk Anheier social origins of civil Society explaining the nonprofit sector cross Nationally Voluntats Internati onal goumal of voluntary and nonprofit Organizat volume9 Lssue 3/1998. P 216

[2]- الأمل , نشرة تصدر عن جمعية الألفية الثالثة رقم 18 عدد خاص حول ثقافة الجمعيات .

لذلك فهو يضم كل الأنشطة الهادفة على غرس المعاني والقيم والمنبثقة من عقيدة العاملين فيه على حساب المستويات الفكرية والتصويرية والوجدانية والسلوكية وهو من هذا المنطلق يشتمل على العمل السياسي (الأحزاب، والنقابات، والمنظمات) والعمل الثقافي (الجمعيات، والنوادي الرياضية...).

فالجمعية هي كيان مستقل عن السلطات العمومية تشكل مؤسسة جوهرية في المجتمع الديمقراطي، لا غنى عنها لتوسيع مساهمة الأفراد في مسألة التنمية.

ويعتبرها كل من Jean-Louis Laville و Renaud Sainsaulieu أنها تنم على تجمع العديد من الأشخاص الذين قرروا الاجتماع من أجل التعاون لحل مشكل ما أو الاستجابة لحاجة، وأما ما يركز عليه هذين الباحثين في سيسيولوجيا الجمعيات في دراستهم للجمعية هو مسألة التعاون الإرادي التطوعي والاشتغال بطريقة حرة، وأن فكرة التعاون تستند إلى ما يطلق عليه الفعل المنظم أو الفعل الجمعي Action collective.

كما أن أهمية الجمعيات اليوم تبرز بشكل جلي في ظل الظروف المرضية أو الباتولوجية التي يعرفها المجتمع نتيجة لبرنامج التقويم الهيكلي، وفي ظل العجز العام الذي بدأت تعرفه العديد من المؤسسات الاجتماعية العمومية في تغطية الحاجيات الأساسية للمواطنين[1].

2.6. الأصول التاريخية للجمعيات:

مهما كان حاضر الجمعية ومستقبلها، فالمؤكد أن لها تاريخ طويل، وهناك من الباحثين من يعتبر أن الجمعيات تنظيمات قديمة قدم المجتمع البشري، فكل الحضارات القديمة شهدت هذا النوع من التنظيمات.

وإن اختلفت التسميات: تجمعات مهنية، زوايا أو طوائف دينية، جمعيات للمساعدة التعاضدية، وكما توضح أديت ارشمبو التي ركزت في دراستها للجمعيات على بعدها

[1]- محمد جسوس, سؤال العمل الجمعوي, جريدة الإشتراكي العدد 6916, الخميس 18 يوليوز 2002, ص 6.

الاقتصادي فإن ظهور الجمعيات أو بتعبيرها الجمعيات تنظيمات لا تستهدف الربح كان سباقا بكثير لظهور القطاع الاقتصادي الربحي، الذي لم يظهر إلا في القرن15[1].

وظهرت الجمعيات منذ المرحلة القديمة في مصر الفرعونية وفي روما وأثينا وغيرها من المراكز الحضرية القديمة كتنظيمات اجتماعية من أجل التعاون والمساعدة المتبادلة بين أفراد الجماعات المهنية، والدينية.

والإثنية، كما أن القرون الوسطى نفسها لم تخلو من سيادة الروح الجمعوية النشيطة، بفعل تأثير الكنيسة إذ جسدت الحياة المشتركة داخل فضاءات الأديرة، والقائمة على المزاوجة بين العمل الجماعي الديني والدنيوي، غير أن ظهور العمل الجمعوي بالمعنى الدقيق للكلمة، لم يبدأ في فرنسا مثلا إلا في نهاية القرن التاسع عشر، ولم يتحول إلى ظهور رسمي إلا مع مطلع القرن الماضي، فقد شهدت هذه الفترة التاريخية ظهور الحياة الجمعوية في كل مستويات الحياة الاجتماعية (السياسية، الدينية، الثقافية، المهنية...).

وإذا كان الاعتراف بالجمعيات لم يتم إلا بعد الثورة الفرنسية، وبالضبط سنة 1901، فإن الترخيص للنقابات بدأ منذ سنة 1884 بفعل نشاط جمعيات العمال.

من خلال ما تمت الإشارة إليه، يتضح أن الحياة الجمعوية لها تاريخ ممتد في الزمان إلا أن هذا التاريخ كان حافلا بالمنع والتضييق والصراع، كما أكدت ذلك أديت اشمبو، فالحقل الجمعوي كان مطبوعا بالصراع الطويل والمرير للدولة مع كل أنماط التنظيمات المتمخضة عن المجتمع المدني حيث كان لزاما انتظار القرن التاسع عشر، بل والقرن العشرين من أجل الاعتراف الرسمي والقانوني بحرية الجمعية.

7. النظريات المفسرة للمواطنة:

إن مفهوم المواطنة يأخذ حيزاً كبيراً من اهتمامات المفكرين وعلماء الاجتماع على الخصوص مما يحمله هذا المفهوم من تكوين وتأسيس الحضارات كالحضارة اليونانية والرومانية وغيرها والتي أعتبر فيها مفهوم المواطنة كما شرحنا سابقا ركيزة أساسية في

[1]- فوزي بوخريص, مدخل إلى السوسيولوجيا الجمعيات, إفريقيا الشرق 2013, ص23.

المدينة الفاضلة، وتطور هذا المفهوم خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فمع استقلال أمريكا 1786 والثورة الفرنسية 1789 وتطبيق مبدأ العلمانية تداول مفهوم المواطنة في أدبيات الفكر السوسيولوجي حيث يعرفها قاموس علم الاجتماع بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي الدولة، أنها شعور بالانتماء والولاء للوطن كما عرف هذا المفهوم عوائق ايديولوجية وفكرية مما أسس إلى طرح رؤى نظرية ارتبط وتطور بجماعة سياسية والنظريات الاجتماعية من خلال النظرية الماركسية فصل الدين عن الدولة والتأسيس إلى عقلانية الفعل الاجتماعي وبروز الفرد الحر الذي لا يخضع لجماعة معينة بل لسلطة العقل والمنطق ليجد الفرد نفسه حُراً يعايش ذاته دون اغتراب أو استلاب من طبقات الاقطاع والبرجوازية أو من هيمنة رجال الدين بعيداً عن سلطة القوى السلطوية ضمن تسييح الاقتصاد والسياسية ففُقد المجتمع الحق والواجب، لذا طرح جوزيف دوميتر أنه لا يوجد إنسان قط في العالم رأيته على مدار حياتي فرنسي أو إيطالي أو روسي، فالمواطن ليس فرداً حقيقياً ذو كيان ملموس[1].

ففي كل مرحلة تاريخية عكست المواطنة تشكل الممارسة السياسية السائدة وطرق تنظيم الدولة للمجتمع على كافة المستويات، وحسب الرؤى فخلال الثورة كان ميكيافيلي وجان بودان وكتابات توماس هويز وهيغل حول المواطن والدولة والعقلانية المتزايدة للفكر السياسي وفي إشاعة الاحتياجات الضمنية المناهضة لفكرة القديس أوغوستين القائلة بسمُو مدينة الله على مدينة البشر، فمهدت كتابي منتسكيو في كتابه روح القوانين وجون جاك روسو في كتابه العقل الاجتماعي والكسيس دي توكفيل في كتابه الديمقراطية الأمريكية لتشكل نفوذاً مضاداً لأطروحات السياسة القروسطية. لقد انتهى هيغل إلى أن الدولة الحديثة تتكون من ثلاثة لحظات لحظة السياسة شرط وجود المجموع, لحظة الأسرة وهي مجال الإنتاج المجتمع المدني الذي يتموضع بين الأسرة والدولة ويمثل دلالة العمل

[1]- دومينيك شنابر، كريستيان بشولييه، ما المواطنة ترجمة سونيا محمود نجا، الطبعة الأولى 2016 المطابع الأميرية، القاهرة.

التي ينظمها القانون وتستند المواطنة بحسب المنطق الهيغلي على المكانة المحتلة في المجتمع المدني[1].

كما أسس موتشكيو المواطنة ضمن الأمن السياسي وحق العمل عبر القانون حيث قيد سلوك المواطن بالقانون في حين يخالف المواطن القانون يفقد حريته وطرح السلطة تضبط السلطة في حين طرح جون لوك الحكم المدني وفق المنطلق الليبيرالي، والمواطن يمتلك حقوقهم الطبيعية ضمن إرادة السلطة المكلفة لتعاقد التنظيم.

ما أحدث أفكار روسو ومنتسكيو وجون لوك وكانط قطيعة جذرية مع التصورات القوروسطية مع المواطن بسبب اقتصارها على الحقوق السياسية دون الحقوق المدنية لبعض المواطنين ففُقد مبدأ المساواة بين البشر.

واعتبر الكسيس دي توكيفل أن الحركة الديمقراطية وأحداث مجتمع مساواتي لبرالي بين الموطنين وقدرة الدولة على حماية مواطنيها ليس بالأمر الايجابي بل على الدولة أن تعّود شعوبها شيئا فشيئا على الاستغناء عليها (على الدولة).

وفي مرحلة ما بعد الحداثة أعطت البنائية الوظيفية للمواطنة انطلاقات التأمل الأخلاقي والسياسي ولقد عبر جون راولز في كتابه نظرية العدالة وفق تمثل لسياسة تحقق قيم الحرية والمساواة بين المواطنين ضمن العدل المجتمعي لا يفيد الاختلاف في المذاهب الدينية والفلسفية والسياسية لمواطنيه مساواتهم في الحقوق والواجبات. وتختلف نظرية العدالة الراولزية عن مذهب النزعة الحدسية القائم على أن العدالة تصدر عن حدس سابق فهي تتعارض مع فكرة المواطنة.

وكذا مع مذهب الاستكمالية الذي يؤكد على أولوية القيم وبعض مفاهيم الخير التي تستحق أن نضحي عليها ونحققها في الواقع.

---

[1] -Hegel: Princpes de lalhilossplire de Droit

الدولة وإشكالية المواطنة، دكتور سيدي محمد ولديب، الطبعة الأولى 2011، دار كنوز المعرفة عمان.

إن الفضاء العمومي للمواطنة جعل من هابرماز في كتابه الفعل التواصلي أن المواطنة هي البحث عن القيم المشتركة التي من خلالها وانطلاقا منها نحقق بناء الجماعة عبر أخلاق الحوار وأن الوطنية شعور ليس مرتبطا بالضرورة بالأمة وإنما بالمؤسسة وقيم الجماعة.

وارتأى هابرماز إمكانية تجاوز الدولة الأمة لبناء مواطنة إنه لا توجد موطنة موحدة كما لا توجد مجتمعات موحدة إذ أنه ليس انقسام مجتمع إلى جماهير ونخب مميزة انقساما إلى طبقات اجتماعية بل أن الواقع الاجتماعي من خلال تاريخ الإنسان الطويل يجعل من ملامح النماذج القاصرة من الوجود البشري كالطفل المدلل والبدائي المتمرد في طرح مفاهيمه والإيمان بها[1]. إنه وبالعودة إلى كارل ماركس وقطيعته بين الإنسان الفرد الملموس والمواطن الفرد المجرد وهْمُ الحداثة السياسية الكبير وغدى هذا المواطن المفصول عن الحياة الفعلية ضائعا في متاهات السياسة وبالتالي لم تكن له مصلحة كبرى أو اهتمام كبير بعلم ينشغل على نحو خاص بالأسس المادية للوجود البشري وأن البشر هم الذين يصنعون التاريخ لكن ليس بظروف يصنعونها بأنفسهم.

فالتاريخ يتحرك من خلال وحدة الصراع الطبقي التي لا تحدّد مسبقا، فعندما تصل قوى المجتمع الإنتاجية المادية إلى درجة معينة من تطورها والبعيد عن الخدمة السياسية المعتمد على إلهائه يدخل في صراع مع أحوال الإنتاج القائمة وأحوال الملكية التي كانت تعمل في ظلها وتتغير هذه الأحوال التي هي قيد الإشكال التطورية من القوى الإنتاجية والفرد الملموس فتحل الحقبة الثورية إلى الثورة الاجتماعية لتعديل القاعدة الاقتصادية وإنزال المجرد إلى الواقع وإنهاء الايديولوجيا التي يحكم بها المواطن المجرد بعيدا على واقعه الملموس.

كما أن طبيعة السلطة السياسية تحدّد بميكانيزمات الفعل السياسي آليات المواطنة ضمن قيم الحرية والمساواة حيث تتكافل السلطة والسيادة فلا يكون حظ أحد منهما أكثر

[1]- خوسه أوتغا أي غاسيت، تمرّد الجماهير ترجمة علي إبراهيم اشقر، الطبعة الأولى 2011، دار التكوين، دمشق.

حظا من الآخر فيتساوون في الوظائف حيث يعتبر "هوكر" أن المساواة بين البشر من الأمور البديهية فتبنى بهذه الفرضية واجبات المواطن تجاه سلطته وفق محدداتها[1].

إن الابتعاد عن الطرق التقليدية في السياسة والحكم والبحث عن طريق جديدة للتعامل مع المواطنة وقيمتها عبر التأثير والتأثر في حياتنا والتي تبدو أن الحكومات بشكل خاص غير فاعلة في فهم أن المواطنين قد فقدوا كل الثقة بالسلطة ولعل السيادة هو احساس متزايد حيث قامت مؤسسة "كلترينغ فاونديشن" بأن الحكومات والسياسات المعتمدة تجاه تبني رؤيا أو نظرية فاعلة للمواطنة التي تغذت بديمقراطية الناس العاديين في توق الناس للمواطنة والترابط الاجتماعي اللذان طُبعت بهما الحياة السياسية عند ولادة الجمهوريات حيث تراخت هذه الدول في تسيير شؤون مواطنيها وتغذت بالإدراك التدريجي بأن حكم الذات ليس نتيجة سلسلة من الخيارات السياسية يطرحها السياسيون والبيروقراطيون ثم يقومون بإدارتها هم بأنفسهم. إن عودة المواطنة المرتكز الأساسي لصحة وازدهار الجمهوريات الديمقراطية[2].

إنّ اعتبار المواطن أنّ المواطنة خط أحمر لا يمكن المساس بها وأنه على استعداد للتضحية من أجلها هو يختصر المواطنة في الانتماء والولاء فتعاملت الحكومات مع هذا النوع من المواطنة بشكل فاعل[3].

إن المتتبع لنظريات المواطنة هي صعوبة ترسيخها في الثقافة الاجتماعية السياسية في دول معينة ووُجد ترابط بين المجتمع المدني والسيستام السياسي لذا جرى تمهيد للحداثة السياسية في الغرب مثلا وظلت الثقافات تتعالى على المواطنة في حدّ ذاتها فاختلفت النظريات وتباينت، وطُرحت نماذج عديدة للمواطن في دائرة الواقع ضمن اعتماد المواطنة لما هي حقوق وواجبات في تعاطي الأفراد مع السلطة[4].

---

[1]- جون لوك، في الحكم المدني، ترجمة ماجدة فغري، بيروت، 1959.
[2]- دون أي ايبرلي، بناء مجتمع من المواطنين المجتمع المدني في القرن الواحد والعشرين ترجمة هشام عبد الله.
[3]- حميد بن مسلم السعيدي، نهج المواطنة، الطبعة الأولى 2017، مسقط عمان.
[4]- د. بولس عاصي، د. غسان طه، د. خضر محمد بنها، د. حسين رحال، المواطنة والدولة مقاربات واتجاهات، الطبعة الأولى ديسمبر 2010، منتدى الفكر اللبناني، المعارف.

كما أن نظريات ومقاربات المواطنة طرحت المواطنة المسؤولة ضمن مواطن يعي رؤى ومشاريع الذات الفاعلة والإيمان الحقيقي بالمسؤولية تجاه المؤسسات الاجتماعية والسياسية المختلفة، لذا فإن تطور المؤسسات الحكومية مرتبط بسلك المواطنين مرجعية المواطنة المسؤولة[1].

إنّ كارل ماركس حينما أشار للإنسان الفرد الملموس والمواطن المجرد وصفح بوهم الحداثة السياسية المفصول عن الحياة الفعلية الممارس عليه فعل التيه السياسي وانشغل في رفاه الطبقة بعيداً عن إعادة قوى إنتاجه وشغله الحقيقي نحو خاصيته المادية لوجوده البشري إن المواطن لا يمكنه حسب ما أقر ماركس أن يدرك ذاته ويشعر بقيم هاته المواطنة وفاعليتها إن لم يتحرر من الاستيلاب والاغتراب عن إنتاجه وقواها الإنتاجية وإعادتها عبر صراعه الشامل الثائر على الاستعداد ومتاهة الايديولوجيا.

1.7. الركائز الأساسية للمواطنة:

هناك مجموعة من والركائز الأساسية لمفهوم المواطنة، والتي تمثل البنية التحتية لهذا المفهوم في أي مجتمع، ومنها يمكن له أن يستمد قوته وحيويته، وتحرص المجتمعات التي تنشد المواطنة الحقيقية لأفرادها على تأسيس هذه المبادئ والمحافظة عليها ومتابعتها على الدوام ومن هذه المبادئ والركائز نذكر:

1.1.7 المساواة:

ويقصد بها المماثلة في الحقوق والواجبات بين الأفراد وفق الدين والقانون، العادات والتقاليد والمساواة من المبادئ التي نادى بها الإنسان منذ قديم العصور، ونصت عليها جميع الشرائع السماوية والفلسفات واستخدمتها الدساتير الحديثة للتعبير عن مفهوم مؤداه أن الأفراد متساوون أمام القانون في اكتساب الحقوق وممارستها، والالتزام بالواجبات وأدائها ولا يمكن التمييز بينهم لأي سبب كان .

[1]- د. سيف بن ناصر المعمري، طرق العبور للمواطنة المسؤولة مسقط، عمان.

وتعتبر المساواة دعامة أساسية لتفعيل المواطنة، ضمنتها الأديان وغيرها من الشرائع. ومنها المساواة ضد التمييز بين أفراد المجتمع في المعاملة وفقا لخصائص الأفراد أو طوائفهم، فلا بد أن يكونوا سواسية تحت ظل القانون. وعلى الأفراد أيضا أن يتجاوزوا وهم يتعاملون مع بعضهم البعض، كمواطنين حدود الانتماءات الطبقية الخاصة، الأسرية أو القبلية أو المهنية أو العرقية أو غيرها. وأن يكون رابط التعامل بينهم مساواتهم كمواطنين لذلك المجتمع، والمساواة في ارتباطها بمفهوم المواطنة تعني المساواة في الحقوق والواجبات بين كافة المواطنين.

وبهذا المعنى فإن المواطنة المتساوية هي المحدد الوحيد للعلاقات الاجتماعية بين الأفراد مع بعضهم البعض أو بينهم وبين الدولة، وبهذا تحييد الانتماءات الأخرى .

والمجتمع الذي يطبق قاعدة المساواة بين مواطنيه يضمن فعالية المشاركة والاستقرار الاجتماعي. بالإضافة إلى عامل أساسي وفعال آخر هو علاقة المواطن بنظرائه المواطنين، والذي يمكن أن يحافظ على تماسك الدولة والمجتمع في بعض لحظات الأزمات التي تطرأ عليه، وتصاحب ضعف أو غياب الدولة في شكل مؤسساتها الرسمية.

وهذا للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المجتمعات العربية، هو وليد المواطنة بكل حمولتها القانونية والحقوقية والسياسية، وأن أي مجتمع عربي لا يفي بمقتضيات هذه المواطنة، فإن تباينات واقعه تنفجر، ويستعمل كل طرف للاحتماء بانتمائه التقليدي والتاريخي أما يصنع الخواطر النفسية والاجتماعية والقافية بين المجتمع الواحد .

2.1.7 العدل:

العدل أساس الدول في الأديان، وعلى الحكام مراعاته ومفهوم العدالة له ارتباط وثيق بمفهوم الحرية، والعدالة نوعان: عدالة إجرائية مرتبطة بالقانون وعدالة اجتماعية مرتبطة بممارسات المجتمع ومدى عدالتها .

وهو مطلب ضروري ينشده كل أفراد المجتمع ومؤسساته تجاه الأفراد يؤدي إلى الايجابية في الأداء والمشاركة الفاعلة، وإلى الترابط الاجتماعي القوي بين جزيئات

المجتمع، والعدالة المدعومة بسلطة القانون تهيء الفرص للتواصل الجيد بين أفراد المجتمع وتجعل المجتمع يعمل ككيان واحد قوي متماسك، فمن الأهمية أن يحرص المجتمع على توفير العدالة لكل أبنائه حتى يكونوا أكثر اطمئنانا على حقوقهم وممتلكاتهم وأنفسهم، وتدفع بهم إلى احترام حقوق المواطنة في علاقاتهم مع بعضهم البعض أو مع مؤسسات المجتمع، وتعمق لديهم الشعور بالانتماء الوطني، والعدالة الناجعة لأفراد المجتمع هي تلك العدالة المستمدة إلى أنظمة وقوانين تتناسب مع مقتضى العصر ولا تكلف الفرد ماديا.

3.1.7 الحرية:

لا تقل الحرية في أهميتها ودورها لتفعيل المواطنة عن المساواة والعدل، فجميعهم مبادئ أساسية لا تقوم المواطنة بدونهم.

فالحرية تبرز خصائص الشخصية وتعزز الثقة لدى المواطن وتوسع أفاق المشاركة الاجتماعية. إن المواطنة في المجتمعات المتقدمة تتضح من خلال الجماعات التي تستند أعمالها وعلاقاتها على الحرية والتوافق والرضا والتعامل فيما بين أفرادها على أساس من المشاركة الفاعلة. محفوظ:

وهي الإمكانية في عمل شيء لا يضر بالغير، والحرية نوعان حرية ايجابية وأخرى سلبية، أما الايجابية فهي حرية فعل الخير، والسلبية فهي عدم وجود قيود خارجية فالمرء حر ما دام لا يوجد أحد أو قانون يحكم سلوكه وغيره من الأفراد .

وتحرص المجتمعات المتقدمة على توفير قدر من الحرية لأفرادها بما يسمح لإشباع الحقوق والوفاء بالالتزامات المجتمعية التي تتطلبها أدوار المواطنين.

4.1.7. تكافؤ الفرص:

إن تهيئة الفرص المتساوية أما المواطنين في المجالات المتعددة التعليمية والعملية والترفيهية والخدماتية وغيرها، يزيد من إمكانيات العطاء والمشاركة بكل إخلاص من قبل المواطنين، ويدفع ذلك إلى بذل الجهود لدفع حركة التقدم والتطور في المجتمع.

والتأكيد على تهيئة الفرص لا يتوقف عند ما يخص الذكور فقط، بل يجب أن يشمل النساء، وكل فئات المجتمع المختلفة، فالمرأة مثلا تمثل نصف المجتمع وإعطائها الفرص يمكنها من الإسهام في الحياة العامة وأداء دورها الذي ينتظره المجتمع منها بفعالية وإخلاص.

ولتفعيل المواطنة الحقيقية لا بد من توفر كل الإمكانيات والقدرات لدى أفراد المجتمع لتمكينهم من الوفاء بما تتطلبه الفرص التي يهيئها المجتمع لهم، كالمؤسسات التعليمية ومؤسسات الخدمات وعناصرها المختلفة، كما قد يتطلب الأمر تطوير مختلف قطاعات الإنتاج لتوفير المزيد من فرص العمل للمواطنين، إن تكافؤ الفرص في التعليم أو العمل أو الخدمات يجب أن يشمل كل قطاعات المجتمع وفئاته المختلفة.

5.1.7. التعدد والتنوع:

يتسع مفهوم المواطنة لكل فئات المجتمع وطبقاته ولأفراده بكل انتماءاتهم الفرعية، فهو من السعة بحيث يستوعب المجتمع، ولا يقتصر على فئة دون الأخرى أو جماعة واحدة وإهمال الجماعات الأخرى ويحترم خصائص كل فئة وما تتميز به.

إذن المواطنة مفهوم يتضمن الصغار والكبار، الذكور والإناث، الأسوياء وغير الأسوياء، المتعلمين وغير المتعلمين، الصناعيين والزراعيين وكل أرباب المهن، وكل أفراد المجتمع مهما تنوعت أو تعددت فئاتهم، وهذا الأمر يتطلب لفت الانتباه إلى خصائص ومميزات كل جماعة والحذر من وقوع التصادم، والسعي لإيجاد التوازن الذي يجعل الجماعات المتعددة تجمعهم الهوية الاجتماعية الكبرى، فالخصائص المختلفة والاختلافات الجزئية يحب أن تكون جزئيات يجمعها أفق المواطنة الكبير الذي يتسع للجميع.

6.1.7 الديمقراطية:

تعد الديمقراطية من المفاهيم الأساسية التي تمثل جوهر الديمقراطية، بمعنى المشاركة في الرأي واتخاذ القرار، والمقصود هنا هو فسح المجال أمام مختلف أفراد المجتمع لإبداء الرأي والمشاركة السياسية الداخلية للدولة والمجتمع.

فمشاركة الأفراد في الحياة السياسية الاجتماعية تنبع من إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها. فالمواطن فرد فاعل ومشارك في مختلف أبعاد وجوانب الحياة ويوصف هذا الفرد المشارك بالمواطن النش والفاعل والايجابي في حين يوصف الفرد المنعزل والعزوف بالمواطن السلبي . وعلى هذا المبدأ قامت الدولة الإسلامية منذ نشأتها.

2.7. أبعاد المواطنة:

لمفهوم المواطنة أبعاد متعددة، تختلف على حسب زاوية الرؤية والتنازل ففي تناول كل من ياسين عبد الرحمن ومندور عبد السلام 2001 كان ناتج أبعاد المواطنة يتمثل في ما يلي في:

. المشاركة في العمل.

. تحمل المسؤولية احترام القواعد والقوانين.

. تقديم الخدمات للآخرين، التعاون، المحافظة على الوارد.

. الانتماء إلى الجماعة أو الوطن.

وبالإضافة إلى ذلك فإن المواطنة هي تعبير عن نمط معين من أنماط العلاقة بين الفرد والدولة. ولهذا النمط عدة أبعاد أهمها:

2. 1. البعد القانوني:

ويتمثل في التنظيم القانوني للحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يجب أن تكفلها الدولة للمواطنين على قدم المساواة، ودون أي نوع من التمييز بينهم على أساس الدين والجنس أو العرق أو الثروة ويقابل هذا التنظيم القانوني الالتزامات التي يجب على المواطن الوفاء بها تجاه الدولة على أن تكون هذه الالتزامات واضحة ومحددة من حيث المضمون وطريقة القيام بها .

وعلاقة المواطنة من الناحية القانونية علاقة الجنسية، وتشير دائرة المعارف البريطانية إلى أن المواطنة هي "علاقته بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة".

كما أن المواطنة على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقا سياسية، مثل حق الانتخاب وحق تولي الوظائف الحكومية، كما عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب وواجب الدفاع عن بلادهم .

2.2.7 البعد الثقافي المعرفي:

حيث تمثل المعرفة عنصرا جوهريا في نوعية المواطن الذي تسعى إليه المؤسسات في المجتمع، ولا يعني ذلك بأن الأمي ليس مواطنا يتحمل مسؤولياته، ويدين بالولاء للوطن، وإنما المعرفة وسيلة تتوفر للمواطن لبناء مهاراته وكفاءاته التي يحتاجها، كما أن التربية الوطنية تنطلق من ثقافة الناس مع الأخذ في الاعتبار الخصوصيات الثقافية للمجتمع، والعلاقة وثيقة بين الثقافة والمعرفة فالقيم التي تسود المجتمع تقوم على المعرفة والمعرفة هي الخطوة العملية التي تترجم المعلومات إلى عمل .

فالمواطنة تعني التسامح والاحترام والقبول والتقدير للتنوع الثقافي، لأن محصلة الاختلاف أكبر من محصلة التشابه، والطاقات والأفكار المختلفة تساوي مجتمعا أقوى وأقدر وأغنى لأن مناعته قوية، والتسامح لا يعني التنازل أو التساهل بل يعني قبل كل شيء اتخاذ موقف إيجابي فيه إقرار بحق الآخرين في التمتع بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية المتعارف عليها عالميا، وأولها أن أراء الفرد لا ينبغي أن تفرض على الغير بما يعني ترسيخ التعددية والديمقراطية وحكم القانون على مستوى الدولة يرسخ مبدأ المواطنة حيث يقتضي ضمان العدل وعدم التحيز وإتاحة الفرص لأي شخص دون تمييز، لأن كل استبعاد أو تهميش إنما يؤدي إلى الإحباط والعدوانية والتعصب.

فالتسامح ضروري، وهو ثقافة يجب إشاعتها بين الجميع خاصة في المدارس والجامعات من خلال المناهج الدراسية.

وعليه فتطبيق الديمقراطية يجب أن يكون لثقافته وعقيدته وعن اقتناع حتى لا تقترض من الخارج .

3.2.7 البعد الاجتماعي:

ويقصد بها الكفاءة الاجتماعية في التعايش مع الآخرين والعمل معهم . فالملاحظ اليوم بأنه كلما زاد الفقر والحاجة زادت الطلبات والاحتياجات حول المواطنة، (حق السكن، الدفاع عن مكتسبات الحماية الاجتماعية المبني على التضامن، الحق في عناية صحية لائقة، حق التكوين المهني والأكاديمي ...) كمحاولة للاندماج في الحياة العامة .

بالإضافة إلى حرية الإعلام التي تدعو إلى تحقيق حرية كل فرد في التعبير عن أرائه، حق الجمعيات في التكوين والمشاركة بالتفاعل مع الغير في إطار جمعوي.

وتتركز المواطنة الاجتماعية على قضايا مختلفة توحد الانشغالات والتطلعات في المستوى المعيشي المقبول، الأحر الكافي، الصحة، التغذية، الأمن الاجتماعي، حق العمل، حق الإضراب، حق السكن وحق التعليم وحرية الممارسات الاجتماعية والثقافية (العادات والتقاليد...الأعراف...) .

4.2.7 البعد السياسي:

المواطنة والديمقراطية وجهان لعملة واحدة، بينهما عروة وثقي، كل منهما سبب ونتيجة للآخر، فالمواطنة في الأصل والجوهر حقوق وواجبات يرتبها القانون الأفراد المجتمع ويضمن مباشرتهم لها على قدم المساواة دونما تمييز بسبب الجنس أو الدين أو اللون أو العرق، ويشكل إقرارها وكفالة ممارستها ركيزة للديمقراطية بوصفها نظاما للحكم يلزم منه أن يكون للفرد صوت مسموع في دوائر صنع القرار .

من خلال زوال مظاهر حكم الفرد أو القلة من الأفراد وتحرير الدولة من التبعية للحكام، وذلك باعتبار أن الشعب مصدر للسلطات وفق شرعية دستور ديمقراطي.

5.2.7 البعد المعنوي:

والذي يتمثل في شعور الفرد بعلاقة من الولاء والانتماء للدولة بما يؤدي إلى الاحترام والالتزام الطوعي للقانون والاهتمام بالعمل العام والرغبة في القيام بأعمال تطوعية الخدمة

المجتمع الذي يعيش فيه حتى لو تطلب الأمر تضحية بجانب من جوانب مصالحة الخاصة .

6.2.7 البعد المهاراتي والانتمائي:

ويقصد به المهارات الفكرية، مثل التفكير الناقد، والتخيل، وحل المشكلات...وغيرها، حيث أن المواطن الذي يتمتع بهذه المهارات يستطيع تمييز الأمور ويكون أكثر عقلانية ومنطقية فيما يقول ويفعل. أو البعد الوطني ويقصد به غرس انتماء التلاميذ لثقافاتهم ولمجتمعه ولوطنهم.

7.2.7 البعد الديني والمكاني:

أو البعد القيمي، مثل: العدالة والمساواة والتسامح والحرية والشورى. وهو الإطار المادي والإنساني الذي يعيش فيه المواطن، أي التنشئة المحلية التي يتعلم فيها ويتعامل مع أفرادها، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال المعارف والمواعظ في غرفة الصف، بل لا بد من المشاركة التي تحصل في البيئة المحلية والتطوع في العمل البيئي .

3.7 الهوية

1.3.7 مفهوم الهوية:

قد ورد في الكثير من المؤلفات والأبحاث والدراسات إشكالية الهوية خصوصا بصرح علم النفس وعلم الاجتماع وكذلك علم الاجتماع السيسي بتنوع تناوله على حسب التخصص والرؤية الميدانية وزاوية التطلع لمفهوم الهوية.

اصطلاحا:

فميكشيللي Alex mucchielli يقول: "يوظف مفهوم الهوية في مجال العلوم الإنسانية، كمفهوم شمولي على نحو متزايد وفقا لدلالات مجازية بالغة التنوع" .

وأيضا عرفها المفكر الفرنسي "اليكس ميكشيللي": بأنها عبارة عن "منظومة متكاملة من المعطيات المادية والنفسية والمعنوية والاجتماعية تنطوي على نسق من عمليات

التكامل المعرفي، وتتميز بوحدتها التي تتجسد في الروح الداخلية التي تنطوي على خاصية الإحساس بالهوية والشعور بها.

فالهوية هي وحدة المشاعر الداخلية التي تتمثل في وحدة العناصر المادية والتمايز والديمومة والجهد المركزي وهذا يعني أن الهوية هي وحدة من العناصر المادية والنفسية المتكاملة التي تجعل الشخص يتمايز عن سواه ويشعر بوحدته الذاتية..." .

وبالتالي فقد ركز ميكشيلي في تعريفه هذا للهوية: على معاني عدة وعناصر مثلا كونها منظومة متكاملة، وكذلك هي الروح الداخلية، والمشاعر الموحدة، والتباين عن الآخر، وبروز الوحدة الذاتية، حيث يصلنا من خلال هذا التعريف اتساع مجال الهوية وتأثيرها المتبادل بين الأفراد أو الفرد والمجتمع الذي يعيش فيه ووكل ذلك يظهر بانعكاسه عن تشكل وبناء هوية الفرد والمجتمع والدولة أيضا كنسق نظام راعي لهذا الكل.

أما عن "اريك اريكسون" عالم النفس الاجتماعي الألماني بأنها: "تولد من خلال التفاعل بين الميكانزمات البسيكولوجية والعوامل الاجتماعية والإحساس بالهوية ينتج من الميل اللاشعوري للفرد بحيث يكون امتداد لتجاربه الذاتية. كما ينتج من البحث عن الإحساس بالتكامل والوحدة والانتماء من خلال تنوع التشابه بنمط معين في الطفولة" .

فقد ركز اريكسون في تحديده لتعريف الهوية على البعد النفسي الاجتماعي للهوية مركزا في ذلك على العوامل الاجتماعية وشعر الإحساس بالانتماء والتكامل. ولكنه بالمقابل أهمل في تناوله روابط الدم المتوارثة في المجتمعات القبلية مثلا.

وعرفها أيضا محمد شكنون بأنها: "الهوية هي عبارة عن انتماء ثقافي مرتبط بعوامل وتشفير معين بالانتماء إلى جماعة ما" . بمعنى أن الهوية هي الانتماء الثقافي المشفر للجماعة.

في هذا التعريف تم الاستناد في تناوله مفهوم الهوية على عنصرين أساسيين هما: الانتماء الثقافي وأيضا انتماء الجماعة، متجاهلا أهمية باقي العناصر مثل الأرض والعرق والثقافة إلى آخره.

وقد تناول الهوية السياسي البريطاني "ادموند بورك" بقوله: "الهوية هي ما تمثل في درجة الترابط الوثيق، بين مجموعة الأفراد الدين يحملون نفس الخصائص، كجزء من النظام الطبيعي من جهة وترابطهم من جهة أخرى، مع من يختلفون عنهم اكتمالا لحياة المرء" .

و "جون لوك جيرتن" في جامعة فريبورق في سويسرا: عرف الهوية الاجتماعية بقوله: "نسمي هوية اجتماعية كل مجموع للأدوار، والقوانين، والوظائف، التي يحتضنها الفرد أو الأفراد في المجتمع الذي سوف يجد مكانه فيه" .

ما نرصده في هذا التعريف هو أن الهوية الاجتماعية هي مجموع الأدوار، القوانين، المواقف، والأعمال أو الوظائف التي يحتضنها الفرد في المجتمع الذي يأخذ مكانه فيه.

بحيث أنه في هذا التعريف لعبت أدوار الأفراد ووظائفهم التي يتقاسمها الفرد وباقي مجتمعه. كذلك سنتعرض لنوع خاص ومهم من أنواع الهوية وهو "الهوية الوطنية" وقد نالت حصتها من أهمية وتناول شاسع في كثير من المحطات ومن أهم تلك التعاريف التالي:

"والهوية الوطنية هي نوع خاص من الهواية الجماعية، بمعنى اخر هي هوية مبنية على مستوى استراتيجي معطى في المجتمع.

وفي المصطلح الرسمي عند الحديث عن الهوية الوطنية يتحتم تحليل منظومات شاملة واقصائية" .

يمكننا الملاحظة في هذا التعريف تحديد الهوية الوطنية كاستراتيجية مجتمعية معينة تعتمد جزئية الهوية الوطنية من الهوية الاجتماعية ككل وهذا تبعا لمنظومة شاملة تحتوي كل التيارات السياسية والفكرية والعرقية والثقافية .....كركائز لملمح يحدد الهوية الوطنية.

أما عن النوع الآخر الذي حضي كذلك بوتيرة الاهتمام الكبير وشساعة التناول لدى الكتاب المؤلفين والمحللين هي "الهوية السياسية".

"الكل يتوجها بالاهتمام على الرغم من أنه لا يوجد أحد يحددها بصفة خاصة. هذا يوضح ان الهوية السياسية هي قبل كل شيء التمثيل الذي يخص الذات، فهي لا ترتكز فقط على أسباب موضوعية أو مادية (مثل الهوية العرقية التي من الممكن أن تستند موضوعيا على إقليم جغرافي أو على لون البشرة). فالهوية السياسية عبارة عن البناء، والتمثيل الذي من خلاله الأفراد أو القوى الاجتماعية يكونون أنفسهم، وكالعادة في الشؤون الإنسانية، هذا التمثيل يكون بوساطة الحديث الذي يتم تمريره بكلمات رمزية (مثل: الحرية، المساواة....)، أو بشعارات رمزية وتجمعية" .

العناصر التي ترتكز عليها مقومات الهوية في رؤية "جاك بيرك" :

. الاستمرارية والتحول لأنه لا توجد هوية دون تحول.

. في الهوية يلتحم الذاتي مع الموضوعي من خلال تبادل كل من الأنا والأخر النظرة إلى هويتهما.

. الهوية نشطة وحركية، الهوية كلية، أي مركبة تنقسم إلى عناصر وأجزاء مترابطة.

. الهوية تتميز بالتبادل بين أجزائها وتقاطعها مع هويات أخرى في علاقة جدلية ما يجعلها متحركة وحية ومتواصلة.

خصائص التي تتسم بها الهوية :

عندما يراد تحديد هوية فرد أو مجتمع، يستوجب الأمر الرجوع والاعتماد على جملة من العناصر والأسس أو المرتكزات، التي يمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام بحسب "ميكشيللي" هي:

أ . عناصر مادية وفيزيائية: وتشتمل على الحيازات، والقدرات، والتنظيمات المادية، والانتماءات الفيزيائية.

ب . عناصر تاريخية: وتتضمن الأصول التاريخية، والأحداث التاريخية الهامة، والآثار التاريخية.

ج . عناصر ثقافية نفسية: تشمل كل من الأنا الثقافي، العناصر العقلية، والنظام المعرفي.

د . عناصر نفسية اجتماعية: تتضمن على الأسس الاجتماعية، القيم الاجتماعية، القدرات الخاصة بالمستقبل.

3.3.7 عناصر مقومات الهوية الجزائرية:

لقد استمدت أبعاد هوية المجتمع والدولة الجزائرية كغيرها من الهويات الأخرى على أسس ومرتكزات ومرجعيات معينة حسب الموروث الثقافي والحضاري التاريخي لكل شعب وأمة تستوحي منها تشكيل وبناء هويتها، فالهوية الجزائرية تزخر بتاريخ وحضارات وعادات وتقاليد، تحدد معالم ومرجعية معنوية ومادية تتمثل بشكل أساسي في الأرض، العرق، الموروث الحضاري المتمثل في الأعراف، والعادات والتقاليد...والتي تضم في حد ذاتها الدين واللغة...وسنتناول هذه المرتكزات والمرجعيات في طرحنا التالي:

أ- الأرض: تعد الأرض من المرجعيات الأساسية لهوية مجتمع شمال إفريقيا عامة والمجتمع الجزائري خاصة، وذلك منذ القدم حيث تمثل الأرض المرجع والمرتكز الأصلي لهوية الفرد الأمازيغي، فهو يستمد هويته بشكل رئيسي من الأرض التي يعيش عليها حيث بدونها يفقد هويته وحياته أيضا. "وتتحدث الميثولوجيا اليونانية على الإنسان الليبي بذكر حكاية البطل اليوناني هرقل وصراعه مع أنتي Antée ابن نبتون (السماء) وغايا (الأرض) في ليبيا القديمة وكيف كان أنتي يستعيد قواه كلما صرعه هرقل بلمسه للأرض (الأم)" ، فإنسان شمال إفريقيا أو الأمازيغ مرتبطون بالأرض أشد ارتباط، فهي مرجعيتهم الأساسية وهويتهم الأصلية التي يحيون بها ويستمرون في بناء هويتهم وتشكيلها عن طريق المكونات والمرجعيات الأخرى فكيف لا ونمط معيشتهم المتجسد في نظامهم الاجتماعي والاقتصادي، الذي يرتكز على ما تقدمه الأرض، فالأمازيغ شعب فلاحي منذ القدم يزرعون الحبوب ويربون الماشية (النوميد) numid، أو الشاوي، أي (راعي الغنم).

إذا فان أرض شمال إفريقيا والجزائر هي بلا الشعب والمجتمع الجزائري توارثها أبا عن وجد، والتي حاول البعض ان يسلبها منه، ويسميها وينسبها إلى مجتمعات وهويات أخرى، كما سيتم تناوله لاحقا والذي كان من الأسباب الرئيسية لازمة الهوية، فالأرض هي المرجعية الأولى والمحدد الأول لهوية المجتمع الأمازيغي في شمال إفريقيا والجزائر، فهي بمثابة الأم التي تنجب الأولاد وتغدق عليهم بالحنان والعطف.

ب . العرق: وهو من العناصر والمحددات الأساسية المميزة لجماعة عن أخرى لما يقوم عليه من رابطة الدم والقرابة، ومن المرجعيات الثابتة لتحديد هوية الأفراد والمجتمعات وتمييزها عن المجتمعات الأخرى، من خلال البنية الفيزيولوجية والبيولوجية لهم، وتتشكل منها المجتمعات وتقوي من ارتباط أفرادها، فأي علاقة متينة أكثر من علاقة الآباء بأبنائهم؟ وتستمر هذه العلاقة لكي يتشكل منها المجتمع ككل. ويمثل العرق الأمازيغي أقدم الأعراق، فهو امتداد مجتمع الحضارة القفصية والعاترية، وهو أحد الشعوب السبعة القديمة كالأثيوبيين المصريين والفرس والإغريق...، وذلك منذ أكثر من أربعون ألف سنة حسب المراجع المختلفة .

وينقسم الأمازيغ إلى "البرانس" و "البتر" كفرعين كبيرين انبثقت منهما الكثير من القبائل والشعوب التي لا تعد ولا تحصى كما ذكر ابن خلدون ، مثل قبائل هوارة وزناتة وصنهاجة التي ساهمت في تأسيس الكثير من الدول بين القرن السابع إلى القرن الخامس عشر ميلادي. كالدولة الرستمية والفاطمية والموحدية واستمر تواجد العرق الأمازيغي في الجزائر إلى يومنا هذا بالرغم من مرور العديد من الاستعمارات على المنطقة من رومان و وندال وعرب وأتراك.

إلا أنه تم احتواء هذه الأجناس من طرف الشعب الأمازيغي لعدة اعتبارات وظروف، واثبت استمرار تواجد هويته رغم كل الأحداث والحروب والظروف التي مر بها.

وهذا ما أثبتته الكتابات التاريخية، والأبحاث الجينية والانثروبولوجية المعاصرة التي أجريت في المنطقة، على أن الغالبية الساحقة من المجتمع الجزائري من العرق والدم

الأمازيغي بحسب الدراسات البيولوجية للحمض النووي ADN، التي أثبتت وبينت نتائجها أن 80 بالمائة من المجتمع الجزائري من العرق الأمازيغي وما تبقى منها خليط من أعراق أخرى من أوروبيين وعرب وسود ، وما أثبته كذلك الكثير من الدراسات الجينية لتحليل الحمض النووي لعينات كثيرة من شمال إفريقيا، والتي كذبت كل الكتابات ذات التوجه الايديولوجي المصلحي، والبعيدة عن الجانب الأكاديمي العلني، والتي أرادة من خلال العديد من كتاباتها نسبة المجتمع الأمازيغي إلى الشرق أو إلى الغرب، فكانت سببا في تغليط الكثير وإيهامهم بانتماءات عرقية عديدة ومتناقضة ساهمت في إحداث أزمة الهوية التي تعيشها المنطقة الآن.

فالجزائريون اللذين فقدوا اللغة الأمازيغية هم في الأصل من العرق الأمازيغي، وليس كما يريد البعض نسبتهم إلى العرب أو إلى الأوروبيين لأن اللغة ليست العامل الوحيد في تحديد هوية المجتمع، (في أمريكا اللاتينية يتحدثون الاسبانية لكنهم ليسوا أسبان، وفي أمريكا يتحدثون الانجليزية لكنهم ليسوا انجليز). فالمجتمع الجزائري أغلبه من العرق الأمازيغي، بعضه حافظ على اللغة الأمازيغية والبعض الأخر فقدها نتيجة ظروف معينة، وأصبح يستعمل الدارجة أو العامية الشمال إفريقية والتي هي خليط من الأمازيغية البونيقية واللاتينية والعربية والفرنسية حسب المفردات والأسلوب.

ج . الموروث الحضاري والثقافي: والذي يشمل الأعراف والعادات والتقاليد والانجازات الحضارية... التي تميز المجتمع الجزائري منذ القدم، فللمجتمع الجزائري أنظمته الاجتماعية الخاصة به والتي تكونت عن طريق التراكمات والمعارف المكتسبة منذ القدم من عادات وأعراف وتقاليد ساهمت في بروز أنظمة اجتماعية، كالتويزا وتيموغرا وتافكورت وتادلالت التي مازالت موجودة إلى الآن، إلى جانب الكثير من المظاهر الثقافية والتقليدية كاللباس "البرنوس والقشبية والملحفة"، والمأكولات والأطباق "كالكسكس، والشخشوخة"، فكل هذه العادات والأعراف ساهمت في بقاء واستمرار الإنسان الأمازيغي

في شمال إفريقيا، وتعد مظهر من مظاهر هويته الجماعية التي تميزه عن الشعوب الأخرى، فهي الرموز المادية التي تدل على وجود الفرد الأمازيغي الجزائري.

ويزخر الموروث الحضاري والثقافي للمجتمع الجزائري منذ القرون القديمة، بإنجازات وأثار. قام بإنجازها الكثير من العلماء والفلاسفة والكتاب الذين ساهموا في إثراء الحضارة الإنسانية منذ القدم من أمثال: الملك يوبا الثاني الذي كان فيلسوفا وعالما ومؤرخا كتب مؤلفه الكبير "Iybica" و "ابولي المادوري" Apulee de Madore ، الذي يعد أول روائي في العالم برواية "الحمار الذهبي" و "فرونتون من سيرتا" Fronton de cyta المحامي والفيلسوف، والقديس أوجستين... إلى غاية ابن رشد وأستاذه ابن طفيل وابن خلدون والبكري وابن بطوطة وعباس ابن فرناس وابن أجروم الصنهاجي...في الحضارة الإسلامية، وغيرهم اللذين ساهموا في إثراء الدراسات الإنسانية.

إلى جانب مساهمة الأمازيغ في العديد من حضارات المتوسط كالحضارة الفرعونية (الفرعون شيشنق 950 سنة قبل الميلاد)، والحضارة الرومانية (الإمبراطور "كركلا" وغيره من الأباطرة الأمازيغ الأخرون)، وإلى غاية محمد أركون وكاتب ياسين.

كل هذا يعد من الموروث الحضاري والرموز التاريخية الضاربة في القدم التي تزخر بها المنطقة والذي يحق للمجتمع الأمازيغي والجزائري أن يفخر به لأنه يمثل هويته وثقافته ورموزه الحضارية، ونخبته التي يفتخر بها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن كل هذا الموروث الحضاري والثقافي للمجتمع الجزائري، إما انه مغيب ولا يتم التعريف به سواء على مستوى المدرسة أو عبر وسائل الإعلام، وذلك لفترة طويلة، أو يتم نسبته إلى مجتمعات أخرى، هذا ما جعل الفرد الجزائري يجهل موروثه المادي والمعنوي، ويضن انه ليس لديه أي موروث يعتز ويفخر به، ما جعله يحتقر نفسه ومجتمعه، جراء التهميش والإقصاء من خلال سياسات خاطئة ومشبوهة.

د. اللغة: تمثل اللغة عنصرا من العناصر التي تكون هوية الفرد والمجتمع، فهي ذات أهمية كبيرة في تحديد هوية المجتمعات والدول وتشكلها. واللغة من محددات الهوية وميزة

من مميزاتها، التي تميز جماعة عن أخرى. "فهي نتاج التفاعل بين الإنسان والمؤسسات الاجتماعية التي يعيش في إطارها كالأسرة، والطبقة الاجتماعية والمجموعة الاثنية والمحيط الثقافي" .

وفي الجزائر والمنطقة الإفريقية، يوجد نظام لغوي فريد من نوعه، تشكل بمرور الزمن نتيجة لظروف وعوامل اجتماعية ولغوية كثيرة. فاللغة عند المجتمع الجزائري عرفت تغيرات وتطورات، وتمازج للغات عديدة بحكم ما عرفته المنطقة من ثقافات وحضارات ولغات عديدة. فمن الليبية القديمة إلى اللغة الأمازيغية بمختلف تنوعاتها، إلى اللغة البونيقية (مزيج من الأمازيغية والفينيقية).

"التي كانت اللغة الرسمية لدولة النوميدية في عهد ماسينيسا" ، وتجدر الإشارة إلى أنه قد نبغ أوجستين باللاتينية ، إلا أنها لم تكن لغة الخطاب والاستعمال اليومي عند المجتمع.

الكثير من العلماء والكتاب الأمازيغ في الكتابة فقط، باللغة اللاتينية (لغة العلم والفكر في تلك المرحلة)، مثل "الملك يوبا الثاني" الذي كتب باليونانية، و "ابوليوس المادوري"، والقديس الأمازيغي (اقتصرت على النخبة المثقفة فقط أي عند الأقلية)، حيث حافظ على لغته الأم، مع إضافة واستبدال بعض المصطلحات والمفردات (بحكم الاحتكاك مع اللغة البونيقية واللاتينية).

إلى غاية صعود وانتشار اللغة العربية بعد القرن السابع الميلادي (بين 632 و800 حسب محمد أركون)، كلغة علم وفكر ولغة الحضارة الإسلامية فأصبحت لغة عالمية، لمدة أكثر من سبع قرون، كما كانت في وقت مضى اليونانية واللاتينية، وفي الوقت الحاضر الانجليزية. حيث أصبحت لغة عالمية أي لغة الفكر والمعرفة والحضارة، كتب بها المسلمون والمسيحيون واليهود، وجميع الأجناس، من فرس وعجم وبربر. كما يوضح ذلك محمد أركون: "ترقية العربية لغة القرآن إلى وظيفة لغة الحضارة فكل المسلمون من فرس وأتراك وبربر كتبوا بالعربية من أجل الدخول إلى الفئة العلمية" ، ذلك بحكم ما عرفته

من تطور وإسهامات الكثير من العلماء والفلاسفة، من أمثال الفارابي وابن سنا وابن رشد، فصارت لغة التدريس والتعليم والكتابة في الكثير من العلوم، حيث كتب بها ابن خلدون وابن رشد والبكري.

فقد كانت العربية في تلك المرحلة لغة الكتابة والعلم تستعمل من طرف النخبة المثقفة، وفي الشؤون الإدارية الرسمية عند العديد من الدول خاصة في العالم الإسلامي وفي شمال إفريقيا، دون أن يتم انتشارها على مستوى العامة في الاستعمال اليومي في الخطاب من طرف المجتمع الجزائري. كما يوضح ذلك الباحث اللغوي عبد الرزاق دوراري: "اللغة العربية الكلاسيكية، لغة القرآن والأدب العلمي، توغلت باكرا في فضاء النخب المتمدنة دون التوغل في الفضاءات الشعبية" ، وبعد الغزو الهلالي الشمال إفريقيا، وبتواطؤ من الحكام الفاطميين بالقاهرة*، في القرن 11الميلادي، من أجل تأديب الحكام والدول والقبائل الأمازيغية، ونشر الفوضى في شمال إفريقيا لخروجها عن الحكم الفاطمي، في هذا الصدد يقول ابن خلدون: "الذي أشار بدخول العرب إلى إفريقيا هو المستنصر (الكتامي الأمازيغي الأصل) وقال لهم: "قد أعطيتكم المغرب وملك المعز بن بلكين الصنهاجي..." إلى غاية أن يضيف: "وارضخ لأمرائهم بالعطاء، ووصل عامتهم بعيرا ودينارا لكل واحد منهم وأباح لهم إجازة النيل" . هذه القبائل كانت بعشرات الآلاف بحسب " جاريالككامبس" والتي لم تؤثر على البنية الديمغرافية للجزائر حسبه. أما لغتهم البدوية فلم تبدأ في الانتشار إلا في القرن الثالث عشر ميلادي الأسباب اجتماعية ولغوية. ويضيف "جابريال كامبس": "هذه العربية المغربية التي تنحدر من اللغة العربية البدوية التي أدخلت في القرن 11 من طرف بنو هلال، الذين كانوا السبب في تعليم العربية البدوية للكثير من القبائل البربرية" . (هناك اختلاف بين العربية الفصحى والتنوعات العربية الأخرى في شبه الجزيرة كالبدوية الهلالية).

وتجدر الإشارة هنا انه هناك تباين حول هذا الطرح بينه وبين "عبدو الإمام" الذي يقول أن اللغة المغربية العامية منحدرة من الفينيقية القديمة. أن مثل هذه الوضعية والحالة الانقلابية اللغوية نادرا ما تحدث، حيث يعلق عليها "جابريال كامبس".

كما يلي: "انه تاريخ غريب وجد رائع الذي يتمثل في هذا التحول الاثنولوجي للكثير من الملايين من البربر من طرف العشرات من الآلاف من البدو".

ان اللغة الأمازيغية الممزوجة بالفينيقية واللغة البدوية الهلالية، هي التي أعطت اللغة الجزائرية أو المغاربية الحالية (الدارجة) التي أصبحت لغة الخطاب والاستعمال اليومي للمغاربة في شمال إفريقيا، والتي يتكلمها أغلبية المجتمع الشمال إفريقي حاليا والتي تعد مكونا مهما من مكونات الهوية الوطنية والجماعية التي يجب الاهتمام بها. هذه اللغة أصبحت محلية وأصلية بحكم، وبسبب التنوعات اللغوية الأمازيغية في الجزائر وتاريخها أيضا، من شاوية وقبائلية وشنوية في تيبازة والونشريس وشلحية في الغرب ومزابية في وسط الصحراء وزناتية وأيضا تارقية في الهقار والطاسلي إضافة إلى الريغية في الجنوب الشرقي، حيث يشكل الجزائريون المتكلمون بالأمازيغية نسبة 25% أي حوالي 8 ملايين نسمة حسب إحصائيات 1990 ، والبقية من المجتمع الجزائري 75% يتحدثون العامية أو الدارجة الجزائرية (مزيج من الأمازيغية والعربية والفرنسية). إضافة إلى دخول الفرنسية في بداية القرن التاسع عشر الأسباب استعمارية، والتي تم استعمالها طيلة مدة الاحتلال الفرنسي، واستمرت حتى بعد الاستقلال، حيث كتب بما الكثير من الكتاب مثل كاتب ياسين ومولود فرعون ومحمد ديب وأبدعوا بها كذلك.

لقد كتبت بها حتى جمعية العلماء، وكتب بها بيان أول نوفمبر... وكانت لغة التدريس الرئيسية في المدرسة الجزائرية إلى غاية السبعينات، حيث بدأت سياسة التعريب في المدرسة. كما تجدر الإشارة إلى أن الوضعية أو الواقع الغوي في الجزائر وفي شمال إفريقيا ككل له خاصية قل ما نجدها في مجتمعات ودول أخرى تتمثل في ميزة استعمال لغات متباينة بحسب المكان والمجال أو الصدد ... الذي يتواجد فيه الفرد ففي الشارع

وعند القيام بنشاطاته اليومية يستعمل العامية الدارجة الجزائرية والتي تختلف هي الأخرى من جهة إلى أخرى ومن وسط إلى أخر (في العائلة مثلا)، وفي الأماكن الرسمية كالمدارس والجامعات والإدارات يتم استعمال اللغة العربية أو الفرنسية وهذا في الكتابة فقط دون التواصل، أما اللغة التي يفكر بها الفرد الجزائري فهي إما العامية أو الأمازيغية.

هـ . الدين: يعد الدين من المحددات والركائز التي تدخل في بناء، وتشكيل هوية الفرد والمجتمع وكذا الدولة. فالدين كظاهرة اجتماعية يساهم في إبراز هوية الفرد والمجتمع، انطلاقا من المبادئ والعبادات الدينية التي يمارسها الأفراد والتي تؤثر بطريقة مباشرة على سلوكياتهم اليومية وتساهم في بروز هوية فردية أو جماعية معينة تميز مجتمع معين عن المجتمعات الأخرى بحكم تمازج السلوكيات والعبادات والديانات المكتسبة مع ما يزخر به المجتمع من أعراف ومعتقدات وتقاليد وعادات أخرى قديمة، فالهوية الدينية مكتسبة إما عن طريق الازدياد في مجتمع ديني معين، يعتنق ديانة معينة، أو عن طريق اعتناق ديانة جديدة، فالهوية الدينية هوية مكتسبة ومتغيرة وليست كالهوية العرقية مثلا ثابتة.

وفي حالة المجتمع الجزائري الذي عرف العديد من الديانات عبر تاريخه الطويل، وكغيره من الجماعات الأخرى، عبد المجتمع الأمازيغي قديما العديد من الإلهة، مثل "تانيت" آلهة الأمومة والطفولة والخصوبة، و "أمون" اله الخير وخلود الروح وهما الإلهان السماويان .

إلى جانب عبادة الشمس والقمر، وبعض الحيوانات كالأسد والثعبان والكبش. واعتنق الأمازيغ العديد من الديانات السماوية على غرار الديانة الموسوعة، والمسيحية والإسلام، حيث كانت لهم إسهامات كثيرة في الكتابة فيها وكذا نشر مبادئها في أنحاء أخرى. وعلى سبيل المثال إسهامات القديس "أوجستين" في الكنيسة الرسمية للحضارة الرومانية، وكذا إسهامات القديس "دونا" مؤسس "المذهب الدوناتي" الذي ثار على الكنيسة الرسمية عن طريق الفلاحين.

كذلك اعتنق الأمازيغ الديانة الإسلامية وشاركوا في نشرها والكتابة والتأليف فيها من طرف الكثير من العلماء والفلاسفة من أمثال "ابن رشد" و "ابن طفيل" و "محي الدين بن عربي" إلى غاية "محمد أركون". وقد اعتنق المجتمع البربري منذ وصول الإسلام لمختلف المذاهب الإسلامية كالإباضية، التي تأسست على مذهبها الدولة الرستمية في تيارت من طرف القبائل البربرية، والشيعية التي قامت عليها الدولة الفاطمية عن طريق قبيلة كتامة الأمازيغية، وتأسيس عاصمتها القاهرة في مصر ...إلى غير ذلك الدول التي تأسست في تلك الحقبة من طرف القبائل الأمازيغية وعلى أسس مذهبية إسلامية، المرابطون والموحدون .

فقد كانت ظاهرة عالمية في تلك القرون التي انتشر فيها تأسيس الدول الدينية، سواء في العالم الإسلامي أو العالم المسيحي، فكان لدين الدور الكبير في تأسيس الدول ومرجعيتها (نظرية التفويض الا لاهي). وبذلك كان للعامل الديني أهمية كبيرة في بناء الهويات الجماعية الوطنية، خلال تلك المرحلة التي عرفها المجتمع الجزائري.

وكان لدين الدور الكبير في صنع وتكوين الشخصية والهوية الفردية والجماعية للفرد والمجتمع الجزائري، نتيجة للامتزاج الحاصل، لمدة طويلة من الزمن بين المعتقدات والأديان القديمة للمجتمع الأمازيغي، وبين المبادئ والطقوس والحكام...الدينية للديانات السماوية التي اعتنقها، فكانت النتيجة في الأخير تشكل هوية دينية محلية شمال إفريقية خاصة بالمجتمع الجزائري والشمال الإفريقي بصفة عامة، خاصة بعد سقوط الأندلس وهبوط المشايخ والعلماء المسلمين إلى الصحراء (الساقية الحمراء)، وبداية تشكل وظهور الطرق الصوفية وانتشارها في كامل شمال إفريقيا وحتى جنوبها (نيجيريا، غانا، السنغال...). والتي شكلت الصبغة والنموذج الإسلامي في شمال إفريقيا، الذي يتميز عن باقي المذاهب الإسلامية الأخرى في العالم الإسلامي، وكان للزوايا والربط الدور الكبير في تشكيل هوية دينية إسلامية المغاربية القائمة على التصوف والاعتدال والتسامح

والوسطية، والتي أصبحت سمة تميز مسلمي شمال إفريقيا عامة من المجتمعات الإسلامية الأخرى.

حيث انعكست على بناء هوية إسلامية مغاربية محلية ذات صبغة خاصة وجزء من الهوية الوطنية والجماعية للفرد والمجتمع الجزائري، والتي كانت عي الأخرى هدفا لضرب الشخصية والهوية الوطنية الجماعية للجزائر، من خلال تشويه الهوية الدينية للجزائر، أو محاربة نشر الأفكار ومذاهب غريبة عن الثقافة والهوية الدينية للمجتمع والدولة الجزائرية.

في العديد من الفترات (خلال العشرينات من طرف الأجهزة الأمنية الفرنسية، أو في مرحلة الاستقلال من قبل أطراف خارجية وتواطؤ داخلي من قبل السلطة لحسابات سياسية معينة)، والذي غالبيته يعتنق الديانة الإسلام.

3. 4. هوية الدولة الجزائرية عبر التاريخ:

عرفت الجزائر منذ ما قبل التاريخ بروز وتأسيس العديد من الدول على أرضها، التي اختلفت تسمياتها ومجال حدود إقليمها الجغرافي ومرجعيات تأسيسها حسب الظروف والأحداث والمستجدات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها منطقة شمال إفريقيا، حسب المسار التاريخي. والتي كان لها الدور الكبير في تأسيس وبناء الدولة الجزائرية عبر مختلف الفترات التي شهدتها، كل هذه الدول التي سيتم التطرق لها من أجل اعتمادها كنماذج وتحارب لفهم الخلل والمشكلات التي واجهتها في مختلف المراحل والفترات.

وذلك من أجل استيعاب وتوضيح كيف برزت وتشكلت الهوية الجماعية للمجتمع بمختلف متغيراتها وعناصرها ومستجداتها (حسب تكوين وبناء الهوية الجماعية والإضافات الجديدة)، وكيف انعكست على بناء وتأسيس كل تلك التجارب من الدول في الماضي بهدف إثراء الدراسة وفهم وتحليل العلاقة بين الهوية وبناء الدولة وكيف تشكل مشكلات وأزمات الهوية، وما يتصل بها، تحديات أمام بناء دولة قوية ذات شخصية ومرجعية. فلقد عرف التراب الجزائري منذ القديم الكثير من المماليك والدول التي تم

تأسيسها وفق نماذج وأساليب مختلفة واستنادا إلى أفكار ومشاريع وأهداف متباينة، ومرجعيات معينة.

فلا يعرف بالضبط في أي فترة بدأت تتشكل الممالك والدول في شمال إفريقيا التي تحدثت عنها النصوص التاريخية القديمة.

إلا أن أقدم الإشارات نجدها عند "يوستينوس" الذي تحدث عن الملك "هيرباص"، hiaibzas، الذي حاول إجبار القرطاجيين على ترويجه بالأميرة "عليسة"...والذي فرض على القرطاجيين بعد ذلك ضريبة ضلوا يدفعوها لغاية القرن الخامس في 5ق م . ويجمع أغلب المؤرخين أن أول دولة تم تأسيسها على الأراضي الجزائرية هي الدولة النوميدية في القرن الثالث قبل الميلاد من طرف القائد "ماسينيسا"، أثر قيامه بتوحيد القبائل الأمازيغية . ولقد عرفت نوميديا أنظمة سياسية واقتصادية وثقافية نابعة من تراثها ومعتقداتها الخاصة التي تعبر عن هويتها وشخصيتها التي تميزها عن غيرها من المجتمعات والأنظمة الأخرى.

"أن المجتمع النوميدي ظل في حياته يعتني بتقاليده وعاداته وأعرافه وبناه الاجتماعية لضمان الانسجام والاستقرار على المستوى الاجتماعي عموما، وكانت الجماعة هي الهيئة الاجتماعية والسياسية الأولى التي أفرزتها الأعراف، ومنها انبثقت القيادة السياسية وكانت النظم الاقتصادية والسياسية في نوميديا تنمو تدريجيا لتشكيل كيان سياسي كبير" .

ثم بعدها دخلت الجزائر والمنطقة ككل، بعد سقوط نوميديا، تحت سيطرة الحضارة الرومانية التي شملت كل البحر المتوسط، لمدة ستة قرون والتي شارك فيها الشعب والمجتمع الأمازيغي، بمختلف فئاته، مشاركة كبيرة وفعالة في جميع المجالات السياسية (العديد من الأباطرة الأمازيغ الذين حكموا الإمبراطورية الرومانية مثل "كركلا")، والاقتصادية والحضارية الثقافية (من خلال الكثير من العلماء والفلاسفة مثل القديس أوجستين والفيلسوف "فروتون"...)

وبعد سقوط الإمبراطورية الرومانية دخلت المنطقة في مرحلة أخرى برزت خلالها العديد من الممالك والدول (خاصة في الأوراس)، مثل مملكة "يبداس"، ومملكة "اكسل" ومملكة "ديهيا" (الكاهنة). وبمجيء الإسلام ودخول المنطقة في مرحلة جديدة أخرى، ظهرت خلالها العديد من الدول والامباطوريات، كالدولة الرستمية والفاطمية، ودولة المرابطون ودولة الموحدون التي انقسمت إلى الدولة الحفصية والزيانية، والتي كان تأسيسها في كل مرة من طرف قبيلة أو قبائل أمازيغية متحدة، والتي عرفت ازدهار وتطور سياسي واقتصادي بالغ الأهمية . بعدها دخلت الجزائر في مرحلة جديدة أثر الانحطاط والتخلف الذي دخلت فيه المنطقة ككل، وسقوط الدول القائمة أنداك (السابقة الذكر)، وتلاشيها لصاح النظام القبلي (الرجوع إلى النظام الأول)*، الذي تصادف مع دخول أوروبا العصر الحديث les temps modernes وكل ما يعنيه من ازدهار مادي ومعرفي.

فدخلت الجزائر مرحلة جديدة أخرى بعد سقوط الدول المؤسسة من طرف القبائل الأمازيغية كما تم الإشارة إليه، تحت الهيمنة التركية طيلة ثلاث قرون كاملة، حيث نشير إلى أن المؤرخ "محمد الشريف ساحلي" له موقف سلبي من الحكم التركي الذي يعتبره خائنا للشعب الجزائري ، إلى غاية إفساح المجال للاحتلال والهيمنة الاستعمارية الفرنسية، وتخلي الأتراك عن الجزائر لفرنسا بموجب الاتفاقية المبرمة بين "الجنرال بورمون" والداي حسين، والتي بموجبها يستفيد بالحماية هو وعائلته وأمواله والذهاب إلى أي مكان يختاره" ، والتي تعد السبب في الكارثة والدمار الذي حل بالجزائر، الذي لم تعرف مثله طوال تاريخها الكبير.

حيث كان للاستعمار الفرنسي والظاهرة الاستعمارية التأثير السلبي الكبير في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكانت من بين الأسباب والعوامل الرئيسية التي تسببت في حدوث أزمة الهوية في الجزائر نتيجة الممارسات والسياسات الاستعمارية المطبقة في الجزائر لمدة أكثر من قرن والتي كان هدفها الرئيسي ضرب الهوية الأصلية

للمجتمع الجزائري وتفكيك مكوناتها وأبعادها بطرق وسبل بشعة، هذه السياسات التي تم صنعها في المخابر الفرنسية عن طريق توظيف الأبحاث العلمية من أجل دراسة المجتمع الجزائري والمراحل التاريخية التي مر بها، خاصة في مجال علم التاريخ وعلم الاجتماع والانتروبولوجيا ...حيث تم استخدام نتائج هذه الدراسات من أجل الهيمنة على الأراضي وطمس الشخصية والهوية الفردية والجماعية للمجتمع الجزائري .

3. 5. هوية الدولة الجزائرية المعاصرة:

إن تناولية هوية الدولة والمجتمع الجزائري، التي تكونت عبر عصور وأجيال عديدة إلى أن أصبحت على ما هي عليه في الفترة الأخيرة، أي بعد إخراج الاحتلال الفرنسي في 1962 وبداية مرحلة أخرى من تاريخ الدولة والمجتمع الجزائري. خلال هذه الفترة شهدت الجزائر ومنطقة شمال إفريقيا ككل، ظروف وأحداث ومتغيرات جديدة كثيرة على المستوى الداخلي والخارجي.

هذه المتغيرات والمستجدات السياسية والاجتماعية والاقتصادية كان لها الأثر والدور الكبير على الأحداث والنتائج في تلك الفترة، وتحديد هوية المجتمع والدولة الجزائرية المعاصرة وعلى أساليب ومشاريع بناء الدولة وفق الهوية المحددة. فهناك الكثير من الفواعل والتيارات والإيديولوجيات ...التي كانت على درجة كبيرة من الانتشار والنشاط.

فهناك فواعل وتيارات فكرية عديدة داخلية وخارجية، ساهمت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في ما برز وتحسد على الساحة عزل مسالة الهوية الجزائرية. فلكل من هذه التيارات والفواعل أهدافها ايديولوجيتها ومرجعيتها الفكرية والسياسية الخاصة بها، والتي كانت في صراع وتناقض حول العديد من المسائل والأهداف والمصالح...وتأتي على رأس هذه القضايا مسالة تحديد الهوية الجماعية والوطنية ومقوماتها وأبعادها، خاصة بين الفترة 1920- 1954 ، التي سيتم من خلالها تأسيس وبناء الدولة الجزائرية المعاصرة، والتي من المفروض أن تتأسس وترتكز على جميع المكونات والأبعاد والثقافات التي تزخر بها الجزائر العميقة، الضاربة في أعماق التاريخ كما سبق الإشارة إليه، دون تهميش أو

إقصاء لأي مكون هوياتي أو اجتماعي أو سياسي ...تم اكتسابها عبر عصور تاريخية كبيرة.

لقد ظهر في العشرينات من القرن العشرين، وفي إطار ما يعرف بالحركة الوطنية الجزائرية، العديد من التيارات تمثلت في حركات وأحزاب وجمعيات، على غرار نحم شمال إفريقيا وحزب الشعب وجمعية علماء السنة وجمعية العلماء المسلمين ...التي كان لكل منها مبادئها وايديولوجيتها التي تتبناها وتدافع عنها، خاصة فيما يخص كيفية ومنظور بناء الدولة الجزائرية في المستقبل بعد الاستقلال، وعلى أي مرجعية أو هوية يتم تحديدها، من أجل بناء الدولة وفقها وفي إطارها. ويذكر الباحث "رابح لونيسي" انه يجب الأخذ بثلاث عوامل عند تناول الأطروحات والرؤى حول تحديد الهوية الجزائرية.

من طرف هذه الطيارات، والتي تتمثل في:

1. عدم تحديد عناصر ومقومات الدولة وهويتها بناءا على دراسات علمية مستفيضة لدى كل التيارات.

2. تحديد هوية المجتمع والدولة الجزائرية انطلاقا من الأخر المقابل لفرنسا (أي تحديد الهوية بالنسبة لفرنسا بصفتها الأخر المقابل) خاصة لدى القائلين بمبدأ "الجزائر العربية الإسلامية".

3. عامل الظرف والوضع التاريخي وتطوراته، خاصة لدى جماعة فرحات عباس والاشتراكين .

حيث برزت العديد من التناقضات والصراعات بين هذه التيارات السياسية والفكرية، في الثلاثينيات والأربعينيات حول مسالة الهوية الجماعية للمجتمع الجزائري، فهناك تيار تبني الاندماج مع فرنسا، وقد صنف "رابح لونيسي" هذه التيارات السياسية من خلال رؤية كل منها للهوية الجزائرية إلى أربعة تيارات هي:*

أ. تيار القائلون بالجزائر الجزائرية: يمثله خاصة تيار الوطنيين في حزب الشعب.

ب . تيار القائلون بالهوية العربية الإسلامية: تمثله جمعية العلماء، وتيار مصالي الحاج الذي كان يدعو إلى العروبة بمفهوم عرقي، والارتباط بالجامعة العربية .

ج . تيار القائلون بالجزائر أمة في طور التكوين: يمثله تيار الاشتراكيين والشيوعيين.

د . تيار القائلون بأن الأمة نتيجة لرغبة في العيش المشترك: يمثله تيار فرحات عباس وآخرون.

4. الانتماء والولاء الوطني والسلم الاجتماعي:

4. 1. مفهوم الانتماء:

– لغة: الانتماء هو الانتساب، يقال: انتمى فلان إلى فلان إذا ارتفع إليه في النسب. ويشترك تعريف الانتماء إصطلاحا مع التعريف اللغوي بأن كليهما انتساب.

– إصطلاحا: وبصورة عامة بأنه الانتساب الحقيقي إلى أمر معين فكرا وتجسده الجوارح عملا .

وبالنسبة للتعريف الخاص بالانتماء الوطني هي:

الانتساب الحقيقي من الفرد لوطنه فكرا والذي تجسده الجوارح عملا.

وبما أن الانتماء انتساب الفرد لوطن، فإن هذا ما يعبر عنه بالجنسية، لأنها تقوم على أساس فكرة التبادل بين الفرد والدولة في الحقوق والواجبات ويغذي هذه الفكرة إحساس روحي لدى الفرد برغبته في الانتماء إلى هذه الدولة .

وقد نص "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الحق في الجنسية وعدم جواز الحرمان التعسفي منه وقد جاء ذلك في المادة (15) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن لكل فرد الحق في جنسية واحدة ولا يجوز حرمانه من تغييرها و تجريده منها بطريقة تحكمية .

وقد اقتصرت الجنسية في النظم المعاصرة على رعايا الدولة التي ينتسبون إليها دون غيرهم .

كذلك فقد كان سعي الإنسان منذ القدم إلى إصدار القوانين التي تحدد طبيعة انتمائه إلى المكان الذي ولد وعاش فيه، فكانت ممارسة الانتماء تابعة لطبيعة النظام ومنحه حقوق المواطنة للجميع ومدى حرص المواطنين على أداء واجباتهم وممارسة حقوقهم في الوطن الذي يعيشون فيه .

ومن خلال طرحنا استقينا إلى فكرة "الوطن الذي ينتمي أفراده إليه يكون أكثر صلابة وقوة من غيره، ويؤدي الانتماء إلى التعاطف الوجداني بين أفراد الوطن والميل إلى المحبة والعطاء والإيثار. مما يحقق الوحدة الوطنية، وينمي لدى الفرد تقديره لذاته وإدراكه لمكانته ومكانة وطنه" .

4. 2. مفهوم الولاء:

– لغة: هو من الولي أي القرب والدنو ويقال: بينهما ولاء أي قرابة، والي ضد العدو وهو المحب والصديق والنصير، ووالي فلان فلانا إذا أحبه.

والولاء: ضد الملك والولاية أي النصرة . وعليه فالولاء لغة يعني النصرة والمحبة ومن قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ۚ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾ ﴾ (فصلت: 34).

– إصطلاحا: يشترك مع المعنى اللغوي بأن كليهما يعني القرب والحب والنصرة والصداقة ويمكن تعريف الولاء بمفهومه العام بأنه مشاعر الفرد وأحاسيسه الإيجابية بالمحبة والنصرة تجاه موضوع معين .

وبخصوص الولاء كمفهوم خاص هو الولاء للوطن فهو صدق المشاعر والأحاسيس التي تعج بالنصرة والاعتزاز والإيجابية والفخر اتجاه الوطن.

4. 3. أقسام الولاء:

تعددت تصنيف أقسام الولاء سنطرحها كالتالي:

*الولاء الأسري: ويقصد به مشاعر الفرد وأحاسيسه الإيجابية بالمحبة تجاه أسرته .

حيث أن هذا الولاء يكسب الفرد والقيم والعادات الصحية والتمييز بين الخطأ والصواب مما يجعله عضوا منسجما مع جماعته ويؤثر في تكوينه الشخص والاجتماعي بعد ذلك .

*الولاء البيئي: ويقصد به الحفاظ على البيئة بجميع عناصرها والابتعاد عن كل ما يؤثر عليها .

*الولاء للوطن: إن الولاء للوطن ولاء كلي لمجموعة ولاءات فرعية تقسم إلى أربعة أنواع: وفي كل قسم من المظاهر وفيما يأتي بيانها .

أ. الولاء للنظام السياسي: يعتبر النظام جزاء من أجزاء الوطن وركنا من أركانه فالولاء له في الحقيقية ولاء وطن .

أيضا يظهر الولاء للنظام السياسي في حفاظه "النظام" على البلاد ويصون كرامتها واستقرارها وكرامة مواطنيها ويحقق المصلحة العامة ويحافظ على حقوق وواجبات المواطن .

وتندرج أهم مظاهر الولاء للنظام السياسي في طاعة النظام والقيام بالواجبات على النحو المطلوب . كذلك تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة .

أيضا معرفة الرموز الوطنية كالراية والنشيد الوطني والمحافظة على التراث الوطني .

ب . الولاء للمكان: يقصد بالمكان هنا رقعة الأرض التي هي ركن من الأركان التي يقوم عليها الوطن . ونلمح أهم مظاهر الولاء للمكان:

*أن يحمل مشاعر الحب لأرض الوطن، والتضحية من أجله وذلك بالدفاع عنه ضد العدو والسعي في كل ما يعمل على تقدم الوطن ورفعته وذلك من خلال الإبداع والابتكار والمشاركة في شتى المجالات التي تخدم الوطن وكذلك حماية منجزاته .

ج . الولاء للشعب الوطن: المقصود بهم المواطنون الذين يعيشون مع المواطن في الوطن نفسه، ومن أهم مظاهر الولاء للشعب الحب والتكامل والتعاون بين المواطنين .

كذلك المحافظة على العادات والتقاليد التي يرضى عنها واطنوا الدولة . وأيضا التفاعل والتعايش مع مشكلات المجتمع الذي يعيش فيه.

د . الولاء العالمي: ونقصد به التفاهم والانسجام والترابط بين جميع الشعوب بحيث يعم الأمن والتعاون بين الجميع .

بحيث ينظر الفرد إلى العالم كوحدة متكاملة الأجزاء، ويدرك أن أجزاء العالم ينبغي أن تتعاون بعضها مع بعض لما فيه فائدة الجميع .

4. 4 مفهوم السلم الاجتماعي:

يراد بمفهوم السلم ابتداءا من إشباع تلك الحاجة الفطرية لكل إنسان على الكون وهي الحالة الطبيعية التي تشكل ذلك الانسجام والتآلف بين الناس. فثمة تعريفات حاولت جاهدة ملامسة واقع ومعطى هذا المصطلح على تنوعها وتعددها من بينها وانطلاقا من معنى السلام بصفة عامة والذي إما يعرف بغياب المظاهر السلبية مثل العنف، أو بحضور المظاهر الإيجابية مثل الهدوء، والاستقرار، والصحة، والنماء يمكن أن نقترب من مفهوم السلام الاجتماعي، "فكل مجتمع يتكون من مجموعة من البشر، مختلفون بالضرورة بعضهم عن بعض، سواء في انتمائهم الديني، أو المذهبي، أو موقعهم الاجتماعي، أو الوظيفي، ولكن يجمعهم جميعا ما يمكن أن نطلق عليه عقدا اجتماعيا، أي التزام غير مكتوب بينهم، يتناول حقوق وواجبات كل طرف في المجتمع، والخروج على هذا العقد يمثل انتهاكا لحقوق طرف، وإخلالا بالتزامات طرف آخر، مما يستوجب التدخل الحاسم لتصحيح الموقف.

فالسلام الاجتماعي إذن يعني غياب كل مظاهر العنف والقهر والخوف في المجتمع، فالسلام لا يعني فقط غياب الحرب، كما أنه ليس فقط ظاهرة سياسية، ولكنه يعبر عن عملية اجتماعية لها العديد من المستويات، والتي تتضمن السلام على مستوى العائلة، وعلى مستوى المجتمع، ثم على المستوى الإقليمي والدولي، كما يتناول أيضا السلام الداخلي، أي السلام مع النفس، وهذا النوع ضروري من أجل خلق عالم سلمي" .

وينظر كذلك إلى السلام الاجتماعي "على أنه يتضمن معنيين: الأول: أيديولوجي، ويعني أن يعيش الإنسان حياته وهو متفق مع القيم والمعايير التي يصنعها المجتمع لأفراده، والتي تحضه على البعد عن جميع أشكال القيم السلبية المتعارف عليها محليا وعالميا، والثاني: سلوكي، حيث ينظر له على أنه أفعال وتصرفات أفراد المجتمع التي تحث على تكوين العلاقات فيما بينهم أيا كان السن أو النوع أو العقيدة.

فالسلام الاجتماعي يرتبط بكيفية توفير مجتمع يتجاوز كل مظاهر التفكك والتمرد والسخط، مع السعي إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن لاحتياجات الجماهير، ومواجهة مشكلاتهم في إطار تطبيق أسس العدالة الاجتماعية التي تنبذ الصراع، وتوفر المناخ الملائم لكي يعيش الجميع في إطار من التقبل والتعاون والشعور بالأمن في يومه الذي يعيشه، وغده الذي ينتظره" .

أما عن Rodney A. Smola عميد كلية الحقوق بجامعة "ديلاوير في ويددز الأمريكية فيذهب في كتابه" حرية الرأي والتعبير في مجتمع مفتوح إلى أن السلم المجتمعي هي تلك النتيجة التي أفضت إليها الممارسات الديمقراطية وحرية التعبير وما بين شرائح المجتمع عامة ضمن الدولة. وهي نتيجة منطقية يستند عليها قوة البلد الداخلية من نواحي عديدة اقتصادية وتنموية .

4. 5. خصائص السلم الاجتماعي:

يتحلى السلم الاجتماعي بسمات عامة في المجتمعات على تنوعها واتسامها بصفة المجتمعات المركبة وهي كالتالي:

*تشكيل المجتمعات المركبة التي تتوزع فيها شرائح المجتمع إلى فئات متنوعة قوميا وأثنيا ودينيا وحدة قياس لتقييم وتشخيص حالة العلاقات الداخلية للمجتمع ذاته.

*تلعب الثقافة السائدة في المجتمعات دورا بارزا في الدفع باتجاه الاندماج القومي من عدمه ذلك أن المفاهيم الأساسية من قبيل الانتماء والمواطنة تعد حجر الزاوية ضمن أساس البنيان المبتغى للمجتمعات المتماسكة.

*يعد التعليم ومخرجاته من الوعي الإدراكي أحد أهم الدوال التي تفضي مخرجاتها إلى تدعيم المجتمعات وتشكيل بنى هيكلية تحتية يصعب انهيارها بتأثيرات مضادة.

*يعد الاستقرار السياسي الاقتصادي السائد في الدولة، ركنا مهما من أركان وخصائص المجتمعات الهادئة التي يتكرس فيها حالة السلم المجتمعي إضافة إلى ارتكازها إلى قوة القانون والنظام والضبط العام.

*تلعب التركيبة الأساسية للمجتمع ونوعية التراتبية السائدة فيه أفقيا، دورا بارزا في تحديد أبعاد الدور الناتج عنه، ونطاق الأفعال في تقرير مدى تدعيم ظاهرة السلم المجتمعي فيه من عدمها.

*تعد التنشئة الاجتماعية للفرد ضمن البيئة الاجتماعية المصغرة "الأسرة" الحلقة الأولى للدفع بالبنيان المجتمعي نحو الاتجاه المحبذ في إيجابيتها والعكس صحيح.

4. 6. أهمية السلام الاجتماعي:

إن تكريس ثقافة السلام الاجتماعي في مجتمعاتنا العربية والإسلامية ضرورية وغاية لما لها من أهمية كبيرة يمكن تلخيصها فيما يلي:

. إن تحقيق السلام الاجتماعي بين فئات المجتمع وطبقاته يخفض من نزاعات التطرق والعنف السياسي والديني والطبقي نظرا لما يهيئه من توطيد للعدالة والفرص المتساوية لكل المواطنين دون تفرقة أو تمييز.

. إن تحقيق السلام الاجتماعي يؤدي إلى زيادة انتماء المواطنين لمجتمعهم، وزيادة الرغبة في المساعدة المتبادلة وسيادة قيم المشاركة والمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على الملكية العامة وزيادة الإنتاج في المجتمع.

. إن تحقيق السلام الاجتماعي يؤدي إلى زيادة شعور الفرد بالعدالة والاطمئنان إلى حقوقهن فيزيد عطاؤه وتتحول مصالحه الفردية إلى الجماعية، مما يؤدي إلى زيادة مساهمته في شؤون المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

4. 7. أركان السلم الاجتماعي:

يتوسم السلام الاجتماعي بجملة أركان في أي مجتمع، نتناولها في ما يلي:

– الإدارة السلمية للتعددية: تحولت التعددية إلى قيمة أساسية في المجتمعات المتنوعة، بشريا ودينيا وثقافيا، فالتعددية ظاهرة اجتماعية في كل المجتمعات، ويتوقف الأمر بشكل أساسي على إدارة التعددية بما يحفظ للجماعات المتنوعة التي يعيش بعضها مع بعض مساحة للتعبير عن تنوعها في أجواء من الاحترام المتبادل.

– الأحكام إلى القانون: يمثل "حكم القانون" في المجتمع الحديث أحد أهم عوامل تحقيق المساواة والعدالة في العلاقات بين الأفراد والجماعات، ويعني حكم القانون أن الأفراد متساوون أمام القانون بصرف النظر عن الاختلاف في اللون أو الجنس أو الدين أو العرق، وأن مؤسسات العدالة تطبق القانون على الأفراد بحياد كامل بصرف النظر عن موقعهم الاجتماعي، وانتمائهم الديني، أو نفوذهم السياسي، وأن تنفذ الأحكام الصادرة عن مؤسسات العدالة بحزم دون تسويق أو تأخير.

– الحكم الرشيد: الحفاظ على السلم الاجتماعي في أي مجتمع يحتاج إلى حكم رشيد، ويعني الحكم الرشيد مجموعة من المفاهيم الأساسية التي تتضمن المساءلة والشفافية والتمكين والمشاركة، ومحاربة الفساد.

– حرية التعبير في حدود القيم الإسلامية: لا يتحقق السلام الاجتماعي دون أن تتمتع كل مكونات المجتمع بمساحات متساوية في التعبير عن آرائها، وهمومها، وطموحاتها، دون استبعاد لأحد، بهدف الوصول إلى الأرضية المشتركة التي يلتقي عندها الجميع.

. العدالة الاجتماعية: تعد العدالة الاجتماعية ركنا أساسيا من أركان السلام الاجتماعي، ولا يمكن أن يتحقق سلام اجتماعي في أي مجتمع إذا كانت أقليته تحتكر كل شيء، وغالبيته تفتقر إلى كل شيء.

– إعلام يهدف إلى تعزيز قيم المواطنة: يحتاج المجتمع إلى إعلام تعددي، يساعده على ممارسة التعددية، ويكشف الأمراض الاجتماعية والسياسية والثقافية، بهدف معالجتها والنهوض بالمجتمع، ويقصد بإعلام المواطنة أن تجد هموم المواطن مساحة في وسائل الإعلام، وتتنوع هموم المواطن حسب موقعه الاجتماعي والديني والسياسي والثقافي في المجتمع.

– العمل المشترك: التأكيد على أسس سليمة من التجانس، والتلاحم، والاحترام المتبادل، حيث يحتاج المجتمع إلى تأكيد مستمر على ذاكرة العمل المشترك، وتذكر لحظات الوحدة، دون أن يكون هجس كل الأطراف هو الحديث عما يفرق الجماعة ويبعثرها.

وإنه ومن خلال هذا الفصل تم التعريف بالمواطنة ومسارها التاريخي وقيمها المتعددة المتضمنة قيما فرعية ذو ممارسة واقعية، من مساواة وحرية ومشاركة ومسؤولية اجتماعية وحقوق وواجبات فردية وجماعية، وقيمة الديمقراطية والعمل الجمعوي وفاعلية المجتمع المدني. إن المواطنة هي الفاعل المؤثر للمنظومة الاجتماعية وواقع المجتمعات إنها الأساس المحرك للديمقراطية هي علاقة بين الفرد والدولة بما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق يحددها القانون والتعاقد العام.

لقد تطرق الباحث إلى الإحاطة بمجمل القيم العامة للمواطن والتي يؤدي بدورها إن حُقق لها التعزيز والفاعلية أن تصل إلى صياغة المواطنة الوطنية والتي أدلّها الباحث بمجموع المدارس والرؤى النظرية لتفسيرها وتصنيفها وتأكيدها.

الباب الثاني:الاطار الميداني للدراسة

الفصل الرابع: الاجراءات المنهجية للدراسة

1. مجالات الدراسة:

أ- المجال الجغرافي

ب-المجال البشري

2. مجتمع الدراسة

3. الأدوات المستخدمة في الدراسة

4. الأساليب الإحصائية للدراسة

1. مجالات الدراسة:

أ- المجال الجغرافي:

قبل تطرقنا للمجال الجغرافي فإن النخبة السياسية لولاية الوادي ضمن كل منتخبي الولاية في كل المجالس البلدية والولائية المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة للعهدة الانتخابية للمجالس الأخيرة.

- **المجالس الشعبية البلدية والمجالس الشعبية الولائية:**

التي أُجريت يوم الخميس 23 نوفمبر 2017 نهاية العهدة نوفمبر 2022.

- **المجلس الشعبي الوطني:** عهدته البرلمانية من إجراء الانتخاب يوم 4 ماي 2017 إلى ماي 2022.

- **مجلس الأمة:** ضمن التجديد النصفي وذلك يوم 4 جانفي 2019.

حيث أن مجموع منتخبي ولاية الوادي عبر هذه العهدة الانتخابية يُقدّر ب 541 منتخبا ممثلا لهيئة ناخبة مقدرة ب 352038 ناخباً موزعين على 138 مركزاً انتخابياً التي تشمل 900 مكتب تصويت من ضمنها 22 مكتب متنقل[1]، حيث كان التصويت في الانتخابات المحلية 213340 أي بنسبة 60.60% من مجموع الهيئة الناخبة عبر أصوات المعبر عنها فعليا قدرت ب 204488، أي بنسبة 95.85% ومثلت الأوراق الملغاة 8852[2]. وكانت هذه النتائج الرسمية بعد دراسة الطعون حيث لم يحدث أي تغيير في النتائج تبعاً للمراسلة رقم 324 المؤرخة في 06 ديسمبر 2017 للمجلس الشعبي الولائي والمجالس الشعبية البلدية[3].

---

[1] - مصلحة التنظيم والإدارة لولاية الوادي وزارة الداخلية.

[2] - وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، برقية عاجلة في خاص للسادة الولاة 48 ولاية الوادي، رقم النص 004088/ 2007.

[3] - برقية إرسال والي الولاية الوادي، مديرية التنظيم والشؤون العامة، رقم النص 324 م ت ش ع/ 2007، 06 ديسمبر 2017 إلى وزارة الداخلية.

حيث تقع ولاية الوادي جنوب شرق الجزائر بين خطي عرض °31 و°34 شمالاً وبين خطي طول °6 و°8 شرقاً.

ومن ناحية الحدود الطبيعية يحدها شمالا جبال الأوراس النمامشة ومن الغرب واحات وادي ريغ ومن الجنوب الصحراء الكبرى.

أما الحدود الجغرافية فيحدها شرقاً الجمهورية التونسية والشمال الشرقي ولاية تبسة وشمالاً ولاية خنشلة والشمال الغربي ولاية بسكرة ومن الغرب ولاية الجلفة وولاية ورقلة من الجنوب الغربي والجنوب، وتتربع على مساحة تقدر ب: 44568.80 كلم^2 أي بنسبة 1.87% من مساحة التراب الوطني ومن الجانب الاقليمي والإداري لولاية الوادي فهي من الولايات التي انبثقت من التقسيم الإداري 1984 والتي أصبحت بموجبه ولاية تحمل رقم 39، وتضم ولاية الوادي 30 بلدية و12 دائرة. كما أن اجمالي عدد السكان لولاية الوادي كان في 2017– 2018: 873200 نسمة، وفي سنة 2019 سّجل 900000 نسمة تبعاً لمديرية البرمجة والمتابعة DPSB لولاية الوادي[1].

***معلومات عامة حول الولاية: ***

–حدود الولاية: تتربع ولاية الوادي على مساحة تقدر بحوالي 44586.80كلم^2(أي بنسبة 1.87% من المساحة التراب الوطني)، أمّا حدودها كالاتي:

–ولاية تبسة من الشمال الشرقي

–ولاية خنشلة من الشمال

–ولاية بسكرة من الشمال الغربي

–ولاية الجلفة من الغرب

–ولاية ورقلة من الجنوب والغرب

–الجمهورية التونسية من الشرق

[1] ـ تطور عدد السكان المقيمين من الأسر العادية والجماعية حسب البلديات مديرية البرمجة والمتابعة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي DPSB.

(حدود برية على مسافة 260كلم).

تضم ولاية الوادي 30 بلدية و12 دائرة

موزعة حسب الجدول التالي:

جدول رقم 1 - جدول مساحة كل بلدية

الدوائر	البلديات	المساحة كلم^2
الوادي	الوادي	77.22
	كوينين	116
الرقيبة	الرقيبة	1.965.60
	الحمراية	2.444
قمار	قمار	1.264.40
	تغزوت	539.20
	ورماس	442.80
الدبيلة	الدبيلة	78
	ح/ عبد الكريم	58
حاسي خليفة	حاسي خليفة	1.112
	الطريفاوي	474
المقرن	المقرن	618
	سيدي عون	480
الرباح	الرباح	499.20
	النخلة	700
	العقلة	1.352
البياضة	البياضة	138.80
الطالب العربي	الطالب العربي	1.110
	بن قشة	2.646
	دوار الماء	17.813.60
ميه ونسه	ميه ونسه	1.111.20
	وادي العلندة	712

المغير	المغير	1.532
	سيدي خليل	840
	اسطيل	904.8
	أم الطيور	2116
جامعة	جامعة	780
	سيدي عمران	552
	المراره	1.132
	تندله	978
مجموع الولاية		**44.586.80**

جدول رقم 2 تطور عدد السكان حسب البلديات

البلديات	الإحصاء العام للسكان والسكن		تطور عدد السكان 1998-2008	نسبة الزيادة% 1998-2008	عدد السكان نهاية 2018	عدد السكان نهاية 2019
	1998	2008				
الوادي	105 257	134 700	29 443	2.55	179 955	185 615
كوينين	5 571	10 076	2 505	2.96	13 930	14 395
الرقيبة	30 392	40 367	9 975	2.94	56 255	58 610
الحمراية	3 938	5 172	1 234	2.82	7 155	7 370
قمار	29 185	39 167	9 982	3.04	54 950	57 220
تغزوت	11 147	13 934	2 787	2.3	18 080	18 560
ورماس	5 059	5 900	841	1.58	7 315	7 540
الدبيلة	20 088	25 158	5 070	2.32	32 930	33 960
ح/ عبد الكريم	17 207	22 755	5 548	2.89	31 150	32 030
حاسي خليفة	25 118	31 784	6 666	2.43	42 015	43 255
الطريفاوي	6 361	8 257	1 896	2.69	11 085	11 375
المقرن	20 102	24 577	4 475	2.07	31 275	32 115
سيدي عون	10 018	12 235	2 217	2.06	15 550	15 950
الرباح	17 243	21 965	4 722	2.5	28 915	29 685
النخلة	9 491	12 652	3 161	2.97	17 580	18 040

العقلة	4 715	6 102	1 387	2.66	8 385	8 620
البياضة	26 535	32 926	6 391	2.22	42 615	43 720
الطالب العربي	3 582	7 074	3 492	7.2	14 260	14 905
بن قشه	1 036	2 513	1 477	9.5	6 180	6 390
دوار الماء	3 527	2 543	2 016	4.7	9 050	9 395
ميه ونسه	11 779	16 136	4 357	3.26	23 235	23 885
وادي العلندة	5 839	6 830	991	1.61	8 340	8 545
المغير	40 228	49 793	9 565	2.2	64 875	66 905
سيدي خليل	5 524	6 547	1 023	1.75	8 355	8 550
اسطيل	3 545	4 978	1 433	3.52	7 .320	7 540
أم الطيور	9 735	11 069	1 334	1.32	13 135	13 430
جامعة	37 438	50 373	12 935	3.07	70 230	71 905
سيدي عمران	18 732	21 772	3 040	1.54	26 625	27 265
المراره	5 976	7 999	2 023	3.02	11 340	11 710
تندله	8 033	9 193	1 160	1.38	11 145	11 515
مج. الولاية	504 401	647 547	143 146	2.58	873 200	900 000

المصدر: مديرية البرمجة الميزانية لولاية الوادي/

وفي إطار توضيح الدراسة ارتأينا التعريف بمؤسسات مجتمع مجتمع الدراسة مجموع المنتخبين لكل المجالس البلدية والولائية والمجلس الوطني ومجلس الأمة.

المجالس الشعبية البلدية: وهي مجالس للمداولة والمراقبة على مستوى كل بلدية طبقا للمادة 159 من الدستور ويُشار إن مجموع البلديات الثلاثون لولاية الوادي تكون مقاعدها بالنسبة لعدد المسجلين للهيئة الناخبة بمجموع سكان البلدية وهذا الجدول يبين كل بلدية وعدد مقاعدها:

جدول رقم 3 المجالس الشعبية البلدية

البلدية	عدد المقاعد	البلدية	عدد المقاعد
الوادي	33	المقرن	19
كوينين	15	سيدي عون	15
البياضة	19	حاسي خليفة	19
الرباح	19	طريفاوي	13
النخلة	15	الطالب العربي	13
العقلة	15	دوار الماء	13
قمار	19	بن قشة 13	13
تغزوت	15	جامعة	23
ورماس	13	سيدي عمران	19
مهو نسة	15	تندلة	13
واد العلندة	13	المرارة	13
الرقيبة	19	المغير	19
الحمراية	13	سيدي خليل	13
الدبيلة	19	أم الطيور	15
حساني عبد الكريم	19	سطيل	13
المجموع			492 مقعدا بلدي

وإن مجموع عدد المقاعد للمجالس البلدية كما هو موضح في الجدول المقدر بـ 492 مقعداً ضمن 30 بلدية توكل إليه مهام إختيار الرئيس وأعضائه النواب الذين يتراوحون من 3 إلى 4 حين تفوق عدد مقاعد المجلس 19. فإن عدد النواب يكونون 4. توكل للمجلس عبر أعضائه التسيير الحسن للبلدية ومباشرة مهامهم المخولة قانوناً ضمن لاستشارة والمصادقة على جلسات المجلس، تكون اجتماعاتهم دورية وأخرى استثنائية لما يتطلبه

الظرف السياسي والاجتماعي، كما أن المجالس البلدية تسيّر وفق القانون العضوي 07/97 المتعلق بالانتخابات وتوزيع المقاعد ضمن المادة 76 فإن القوائم التي لم تتحصل على 7% من الأصوات المعبّر عنها تكون باقي أقوى، فمثلا 5000 صوت عدد المقاعد المطلوب شغلها 7 مقاعد[1]. فالمجالس البلدية كما ينص القانون، يشرف على إدارة البلدية جهاز منتخب يمثل جهاز المداولة والجهاز الأساسي في البلدية والوسيلة الرئيسية لتحقيق اللامركزية.

وتجسيد مبدأ المشاركة الجماعية وأداة لتحقيق مبدأ الديمقراطية على المستوى المحلي فيتألف المجلس من عدد يتراوح أقلها 7 أعضاء لمدة 5 سنوات ينتخبون من قبل سكان البلدية بالاقتراع العام المباشر والسري ضمن شروط القانون. يجتمع المجلس إلزاميا في دورة عادية كل 3 أشهر أي أربع دورات عادية في السنة ويمكن أن يعقد في دورة استثنائية للظرف وشؤون البلدية بطلب من الوالي أو رئيس المجلس البلدي أو ثلث الأعضاء[2].

وفي المجلس عديد من اللجان: لجنة الاقتصاد والمالية، لجنة التهيئة العمرانية والتعمير، لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية. وهناك لجان مؤقتة خولها القانون لا نشائها حسب المهمة.

يمارس المجلس الشعبي البلدي صلاحياته في جوانب مختلفة من شؤون التهيئة العمرانية والتخطيط والتجهيز والقيام بمخططات تنموية قصيرة متوسطة وبعيدة المدى، ويعالج المجلس كل شؤون البلدية النابعة لاختصاصه ويتخذ القرارات بموجب مداولاته، وتُسيّر أعماله طبقا للمادة 159 من الدستور والقانون 09/90 المتعلق بالبلديات[3].

[1] ـ بن عيشة عبد الحميد المبادئ العامة للتنظيم الإداري وتطبيقها في الإدارة المحلية بالجزائر مذكرة الماجستير فرع إدارة ومالية جامعة الجزائر 200- 2001، ص 118.

[2] ـ بن عيشة عبد الحميد، نفس المرجع .

[3] ـ الجريدة الرسمية قانون الجماعات الاقليمية، قانون البلديات، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، من 125 إلى 168، ص 20-25.

المجلس الشعبي الولائي: وهو هيئة للمداولة والمراقبة طبقا للمادة 159 من الدستور والقانون 09/90 المتعلق بالولاية يتكون من عدد الأعضاء حسب النسبة السكانية للولاية ومجموع الهيئة الناخبة يترأسهم رئيس ويساعده في ذلك مجموعة من النواب ويوزع الأعضاء على مجموع اللجان الدائمة والمؤقتة التي تكفل المكونات الأساسية في المجلس.

يعالج كل شؤون الولاية التابعة لاختصاصه قانوناً بواسطة مختلف اللجان الدائمة ويتخذ قراراته بموجب مداولاته ويعقد المجلس أربع دورات عادية كل سنة طبقا لنظامه الداخلي ويمكنه عقد دورات استثنائية لدراسة القضايا المسَتعْجلة التي تهم الولاية أو تكوين اللجان الفرعية.

ويُشكل المجلس الشعبي الولائي لجاناً دائمة تابعة لمجال اختصاصه لا سيما المتعلقة ب:

. التربية والتعليم العالي والتكوين المهني.

. الاقتصاد والمالية.

. الصحة والنظافة وحماية البيئة.

. الاتصال وتكنولوجيا الإعلام.

. تهيئة الاقليم والنقل.

. التعمير والسكن.

. الري والفلاحة والغابات والسياحة والصيد البحري.

. الشؤون الاجتماعية والثقافية والشؤون الدينية والوقف والرياضة والشباب.

. التنمية المحلية التجهيز والاستثمار والتشغيل يُنتخب رئيس المجلس الشعبي الولائي خلال ثمانية أيام من تنصيبه نوابه من بين أعضاء المجلس بعد أن تم انتخابه وبالاقتراع السري من مجموع أعضاء المجلس الولائي.

المجالس التي يتراوح عدد مقاعدها من 35 إلى 39 يكون لها نائبان. المجالس من 43 إلى 47 ثلاث نواب. المجالس من 51 إلى 55 ست نواب[1].

وتبعاً للمادة 82 من قانون الانتخاب فإن المقاعد الولائية تحدّد بعدد سكان الولاية في الاحصاء الأخير، 35 عضو في الولايات التي يقل عدد سكانها عن 250 ألف نسمة، 39 عضو في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 56 ألف و 650 ألف نسمة، 47 عضو بين 950 ألف ومليون و150 ألف نسمة، 51 عضو في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين مليون و 150 ألف نسمة ومليون و 250 ألف نسمة، 55 عضو في الولايات التي يساوي عدد سكانها بين مليون و 250 ألف وواحد نسمة إلى ما يفوق[2].

المجلس الشعبي الوطني: تأسس في 20 سبتمبر 1962 غداة الاستقلال الوطني لعهدة مدتها سنة واحدة أصدر دستور 10 سبتمبر 1963، جُمدت نشاطاته طبقا للمادة 59 من الدستور بتاريخ 03 أكتوبر 1963، ومن سنة 65 إلى 76 تأسس مجلس الثورة (المؤتمر على السلطة) وبصدور دستور 22 نوفمبر 1976 تأسس بموجب المادة 126 غرفة واحدة سميت بالمجلس الشعبي الوطني مكلفة بالتشريع وقد انتخب المجلس بتاريخ 25 فيفري 1977 لعهدة مدتها خمس سنوات وتجدد بانتظام سنة 82 و87 وبتعديل 22 فيفري 1989 ظلت أحادية الغرفة ولكنه كرس الفصل بين السلطات طبقا للمادة 92.

وبعد استقالة رئيس الجمهورية ووقوع النزاع القانوني نُصّب المجلس الأعلى للدولة والمجلس الاستشاري الوطني ثم المجلس الوطني الانتقالي وذلك إلى غاية 28 نوفمبر 1996 وأُحدث برلمان ثنائي الغرفة يتكون من المجلس الشعبي الوطني يتكون من 389 عضو ومجلس الأمة بـ 144 عضو وأنتخب يوم 5 جوان 1997.

[1] ـ مديرية التنظيم والشؤون العامة وزارة الداخلية والجماعات المحلية. موقع: interieur. Gov. Dz.
[2] ـ الأحكام الخاصة بانتخاب المجلس الشعبي الولائي، وكالة الأبناء الجزائرية aps. Dz.

ويؤكد الدستور الجزائري المعدل في 2008 حق الأمة في اختيار ممثليها وأنها مصدر شرعية وأن الشعب حر في اختيار ممثليه، ويُحسب المقعد الانتخابي مقابل 80 ألف نسمة ومقعد إضافي لكا 40 ألف نسمة، وتتشكل العهدة الحالية للبرلمان الجزائري وهي العهدة الثامنة 2014– 2022 من 460 عضوا والغرفة الثانية البالغ أعضاؤها 144 عضوا، يعين ثلثهم أي 148 عضوا رئيس الجمهورية لمدة ست سنوات ويُنتخب الثلثان الآخران من قبل المجالس الشعبية الولائية والبلدية.

ويتكون المجلس الشعبي الوطني من لجان هي:

- لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات.
- لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية.
- لجنة الدفاع الوطني.
- لجنة المالية والميزانية.
- لجنة الشؤون الاقتصادية والتنمية والصناعية والتجارة والتخطيط.
- لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية.
- لجنة الفلاحة والصيد البحري وحماية البيئة.
- لجنة الثقافة والاتصال والسياحة.
- لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني.
- لجنة السكن والتجهيز والري والتهيئة العمرانية.
- لجنة الشباب والرياضة والنشاط الجمعوي.

ضمن عدد مقاعده الكلية 470، ويُنتخب أعضاء المجلس الشعبي الوطني تبعا للمادة 101 للدستور ضمن الاقتراع العام المباشر والسري.

وظائفه: للمجلس وظيفتان أساسيتان هما:

سن القوانين ومراقبة سير عمل الحكومة ضمن الموافقة على برنامج الحكومة أو رفض التصويت وإنشاء لجان تحقيق.

مجلس الأمة: هو مؤسسة من مؤسسات الدولة الجزائرية تأسس في 28 نوفمبر 1996 وهو غرفة عليا للبرلمان، أعضاؤه 144، 96 سيناتور منتخبا عبر الاقتراع على دورتين: ثلاث سنوات وتسمى بالتجديد النصفي كما وضح سابقا 06، 48 يعينهم رئيس الجمهورية، تأسس بموجب الدستور 28 نوفمبر 1996 المادة 98 له العديد من اللجان الدائمة:

. لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة.

. لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والتضامن من الوطني.

. لجنة التجهيز والتنمية المحلية.

. لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية.

. لجنة الفلاحة والتنمية الريفية.

. لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية.

. لجنة الدفاع الوطني.

. لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية.

. لجنة الشؤون القانونية والإدارية حقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الاقليم والتقسيم الاقليمي وظيفته:

تبعاً للمادة 81 من الدستور فإن مهمة مجلس الأمة مكلف بمهمة التشريع مع المجلس الشعبي الوطني حيث لا يتم إخطار مجلس الأمة إلا بالنصوص التي تم المصادقة عليها على مستوى المجلس وفي حال عدم الاتفاق على المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة تنشأ لجان متساوية الأعضاء تكلف باقتراح نص معدل يعرض على موافقة الغرفتين من دون أي إمكانية لتعديله[1].

وفق ما سبق فقد تم الإحاطة بالجانب الجغرافي والبشري للولاية لارتباط مجتمع الدراسة عبر مجالس البلديات الثلاثون في الولاية والمجلس الشعبي الولائي والمجلس الشعبي الوطني الذي يضم ثمانية أعضاء من ولاية الوادي ومجلس الأمة الذي يضم عضوين من الولاية وستأتي الآن للتعريف بالأحزاب المكونة للمشهد السياسي.

لقد بلغ عدد المترشحين للمجالس البلدية والولائية لانتخابات 23 نوفمبر 2017: 165 ألف مترشح للمجالس الشعبية البلدية و16 ألف مترشح للمجالس الشعبية الولائية ضمن 9562 قائمة منها 8728 قائمة للأحزاب السياسية و717 للتحالف و151 قائمة حرة ضمن المجالس البلدية، و620 قائمة للمجالس الولائية منها 510 قائمة للأحزاب السياسية و72 قائمة للتحالف و24 قائمة حرّة عبر هيئة ناخبة مقدرة ب: 22 مليون و296 ألف و37 ناخبا.

إنه عبر المجموع العام وبعدد مسجلين للمجالس البلدية والولائية في ولاية الوادي مقدرين بهيئة ناخبة 352038 فكان عدد المصوتين 213340 يمثلون عدد مقاعد 492 بلدي و39 ولائي.

كما أن الانتخابات التشريعية 4 ماي 2017 للفترة التشريعية 2017- 2022 والتي سبقتها مواعيد تشريعية بعد الانفتاح السياسي من انتخابات 26 ديسمبر 1991، انتخابات 1997، 2002، 2007، 2012 وأخيراً 2017. عبر القانون العضوي رقم 16- 10

[1] - موقع وزارة الداخلية interieur. Gov. Dz الجزيدة الرسمية الجزائرية 2019.

المتعلق بنظام انتخابات لمجلس الشعبي الوطني فقد بلغت التشكيلات السياسية 53 قائمة حزبية منها 3 للتحالف الحزبي حيث جرى الانتخاب يوم الخميس 4 ماي 2017 يشارك في عملية التصويت 8225323 من مجموع هيئة ناخبة 3251503 ناخبا بنسبة مشاركة قدرت بـ: 38.25%. فتحصلت جبهة التحرير الوطني على 161 مقعد، ثم التجمع الوطني الديمقراطي بـ: 100 مقعد وحركة مجتمع السلم بـ: 34 مقعد، والاتحاد من أجل النهضة والعدالة ب: 15 مقعد تجمع أمل الجزائر ب: 20 مقعد، جبهة المستقبل بـ: 14 مقعد جبهة القوى الاشتراكية بـ: 14 مقعد، الحركة الشعبية الجزائرية بـ: 13 مقعد. وتوضح باقي الأحزاب بالتفصيل في الجدول الآتي عبر عدد مقاعد الحزب وعدد الأصوات المتحصل عليها عبر الترتيب في الأكثر إلى الأقل.

النتائج النهائية للانتخابات التشريعية للرابع ماي 2017، المعلن عنها من طرف المجلس الدستور:

جدول رقم 4: الاصوات المعبرة عنها للمجلس الشعبي الوطني

الأحزاب السياسية	عدد المقاعد المجلس الشعبي الوطني	الصوت المحصل
جبهة التحرير الوطني	161	1.655.040
. التجمع الوطني الديمقراطي	100	964.729
. تحالف حركة مجتمع السلم	34	394.833
. تجمع أمل الجزائر	20	270.560
. الاتحاد من أجل النهضة والعدالة والبناء	15	239.457
. جبهة المستقبل:	14	265.667
. جبهة القوى الاشتراكية	14	152.663
. الحركة الشعبية الجزائرية	13	241.399
. حزب العمال	11	188.187
. التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	9	65.841

. التحالف الوطني الجمهوري	6	121.579
. حركة الوفاق الوطني	4	51.960
. حزب الكرامة	3	81.167
. الحرة الوحدة أ	3	42.757
. حزب الشباب: مقعدان	2	64.032
. الجبهة الديمقراطية الحرة: مقعدان	2	28.790
. جبهة النضال الوطني:	2	35.100
. الونشريس:	2	9.046
. التجمع الوطني الجمهوري: مقعدان	2	43.046
. عهد 54	2	42.365
. الحزب الوطني للتضامن والتنمية: مقعدان	2	28.617
. حزب الحرية والعدالة:	2	88.418
. الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية: مقعد واحد	1	63.827
. حركة الإصلاح الوطني: مقعد	1	77.382
. الجبهة الوطنية الجزائرية	1	150.056
. حزب التجديد الجزائري	1	24.662
. الاتحاد الوطني من أجل التنمية	1	14.509
. الحركة الوطنية للعمال الجزائريين	1	14.369
. حركة الانفتاح	1	38.105
. الجبهة الوطنية للحريات	1	31.987
. جبهة الجزائر الجديدة	1	49.413
. حزب الفجر الجديد: مقعد واحد	1	83.368
. اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية	1	33.372
. حركة المواطنين الاحرار	1	14.085
. الوفاء والتواصل	1	12.170

. النور	1	4.549
. فرسان ورقلة	1	5.414
. التواصل	1	16.334
. الأمل	1	6.361
. الكفاءة والمصداقية	1	7.856
. أمل وعمل	1	12.803
. صوت الشعب	1	9.825
. قائمة حرة البديل المواطن بـ	1	5.977
. الضروري	1	5.675
. مبادرة المواطنة	1	4.309
. صوت الشعب	1	6.652
. الهلال	1	14.582
. النجاح	1	9.019
. الاتحاد للتجمع الوطني	1	17.578
. حزب العدل والبيان	1	13.400
. الوحدة والتداول	1	10.771
. البدر	1	5.161
. الإشراق	1	8.901
. أبناء الشعب	1	9.427
. قائمة حرة إزوران	1	6.402
. الأمل	1	8.388
. نداء الأوفياء	1	12.224
. القصر القديم	1	7.149
. المبادرة	1	8.662
. تحالف تكتل الفتح	1	68.903

حيث تحصلت ولاية الوادي على ثمانية مقاعد: خمسة لجبهة التحرير الوطني، اثنان لحركة مجتمع السلم وواحد لتحالف تكتل الفتح. كما تحصلت ولاية الوادي على مقعدين في مجلس الأمة كانت من نصيب جبهة التحرير الوطني.

2.2.المجال الزمني للدراسة:

بلغت مدة الدراسة فترة سبعة أشهر وأجريت على فترات متعددة،وسبقتها دراسة استطلاعية خصصها الباحث لدراسة صدق الاداة من خلال طريقة صدق المحكمين،وتمت الزيارات كالاتي:

. الزيارة الأولى: حيث كان النزول الميداني في 03 ديسمبر 2019 إلى غاية 24 جانفي 2020، قام الباحث بزيارة المجالس المنتخبة البلدية والولائية وضبطت لقاءات مع أعضاء المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وتم استغلال هاته الفترة من طرف الباحث لموعد الانتخابات الرئاسية المحددة في 12 ديسمبر 2019، حيث كانت له لقاءات جدّ هامة مع جملة المنتخبين وقادة الأحزاب السياسية في الولاية، حيث تمّ شرح وطرح بنود الاستمارة الكترونيا كاستطلاع عام وتحديد اللقاءات المستقبلية.

. الزيارة الثانية: كانت يوم 09 فيفري 2020 إلى غاية 20 من نفس الشهر أين تم حصولنا على المواقفة لإجراء الدراسة الميدانية على كل أعضاء النخبة السياسية عبر المجالس البلدية الثلاثون والمجلس الولائي وأعضاء المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة لولاية الوادي.

حيث سُلّمت لنا من طرف مديرية التنظيم والشؤون العامة التابعة للولاية لدى مصلحة الديوان، كل الوثائق والملفات والمراسلات ومحاضر التصويت واللجان وكل أعضاء النخب السياسية للولاية أحزاب ومنتخبين كذا تمّ التقرب إلى مديرية التخطيط والإحصاء أين سُلّمت لنا كل منجزات الولاية عبر كل مديرياتها التي تم فرزها والاستفادة منها في

دراستنا الميدانية أو في الدراسة السوسيو اقتصادية والثقافية لولاية الوادي قصد التعرف على إنجازات المنتخبين كذا الاستفادة منها في لتحليل ومصداقية البحث من خلال تحليل فرضيات في ضوء المتغيرات التي تمّ الاعداد لها بمؤشرات الاستمارة محل الدراسة الميدانية.

. الزيارة الثالثة: كانت يوم 08- 03- 2020 وتم خلالها توزيع الاستمارات على أفراد مجتمع الدراسة واسترجاعها بتاريخ 21 أفريل 2020.

ب-المجال البشري:

يتمثل المجال البشري العام لمنتخبي مجالس البلدية والمجلس الولائي وأعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة لممثلي ولاية الوادي البالغ عددهم 541 منتخباً موزعين على 492 في المجالس الشعبية البلدية ضمن 330 ذكور و 162 إناث.

المجلس الشعبي الوطني البالغ عددهم 8 منهم 6 ذكور و2 إناث.

مجلس الأمة: 2 ذكور.

وعبر الجدول أدناه توضح المجال البشري العام لكل المجالس ذكوراً وإناثاً والانتماء الحزبي وحصة كل حزب أو تحالف حزبي من المقاعد.

جدول رقم 5 يمثل مجتمع الدراسة الكلي ب 541 فرداً مقسّم حسب الانتماء الحزبي وتصنيف المجالس البلدية، الولائية، الوطنية، الأمة (ذكوراً وإناثاً) لولاية الوادي:

الجنس	المجلس البلدي		الولائي		الوطني		الأمة		المجموع
الانتماء الحزبي	ت ذكور	ت إناث	ت ذكور	ت إناث	ت ذكور	ت إناث	ت ذكور	ت إناث	
*جبهة التحرير الوطني.	120	61	11	04	04	01	02	0	203
*التجمع الوطني الديمقراطي.	77	38	05	02	0	0	0	0	122
*حركة مجتمع السلم.	56	28	06	02	01	01	0	0	94
*جبهة المستقبل.	39	18	04	01	0	0	0	0	62
*تحالف تكتل الفتح.	15	07	03	01	01	0	0	0	27
*الحركةالشعبية الجزائرية.	11	05	0	0	0	0	0	0	16
*حركة الوفاق الوطني.	07	04	0	0	0	0	0	0	11
*تحالف تاج.	02	01	0	0	0	0	0	0	3
*جبهة القوى الاشتراكية.	02	0	0	0	0	0	0	0	2
*حزب تجديد الجزائر.	01	0	0	0	0	0	0	0	1
المجموع	**330**	**162**	**29**	**10**	**06**	**02**	**02**	**0**	**541**

المصدر :وزارة الداخلية والجماعات المحلية مديرية التنظيم والشؤون العامة ولاية الوادى

أنظر الملحق رقم:3-12

نوضح في كل البلديات 30 وعدد أعضاء مجالسها وعدد المسجلين في قوائمها الانتخابية كذا عدد المصوتين وحصة كل حزب سياسي من الأحزاب العشرة المتحصلين على نسبة فاقت 5% وكان لهم مقعد من مقاعد مجالس البلدية الـ 492.

. حزب جبهة التحرير الوطني 181 مقعد في المجالس البلدية.

. التجمع الوطني الديمقراطي 115 مقعد في المجالس البلدية.

. حركة مجتمع السلم 84 مقعد في المجالس البلدية.

. جبهة المستقبل 57 مقعد في المجالس البلدية.

. تحالف تكتل الفتح 22 مقعد في المجالس البلدية.

. حركة الوفاق الوطني 11 مقعد في المجالس البلدية.

. تحالف تاج 03 مقعد في المجالس البلدية.

. الحركة الشعبية الجزائرية 16 مقعد في المجالس البلدية.

. حزب التجديد الجزائري 01 مقعد في المجالس البلدية.

. جبهة القوى الاشتراكية 02 مقعد في المجالس البلدية.

كذا سنوضح عبر الجدول التالي أعضاء المجلس الشعبي الولائي الـ 39 عبر المسجلين للهيئة الناخبة وعدد المصوتين ونسبة المشاركة وحصة كل حزب من الأحزاب الخمسة المشكلة للمجلس الشعبي الولائي والانتماء السياسي لرئيس المجلس.

. عدد المقاعد 39.

. عدد المسجلين 352038.

. عدد المصوتين 187739.

. نسبة المشاركة 53.33%.

تحصل كل من:

. جبهة التحرير الوطني على: 15 مقعد في المجلس الشعبي الولائي.

. حركة مجتمع السلم: 08 مقاعد في المجلس الشعبي الولائي.

. التجمع الوطني الديمقراطي 07 مقاعد في المجلس الشعبي الولائي.

. جبهة المستقبل 05 مقاعد في المجلس الشعبي الولائي.

. تحالف تكتل الفتح 04 مقاعد في المجلس الشعبي الولائي.

رئيس المجلس من قائمة جبهة التحرير الوطني

كما نبين عبر عدد أصوات كل القوائم الانتخابية الـ 18 المشاركين في التنافس على 8 مقاعد من مقاعد المجلس الشعبي الوطني من ممثلي ولاية الوادي حيث حصدت جبهة التحرير الوطني 05 مقاعد بعدد مصوتين 64467، لتتحصل حركة مجتمع السلم على 02 مقعد بعدد مصوتين 21270 ومقعد واحد لتحالف تكتل الفتح بعدد مصوتين 9129.

كما عدد المسجلين وعدد الأصوات المعبر عنها لكل بلدية من البلديات الثلاثون، حيث أن مجموع المسجلين قدر ب 317906، وعدد الأصوات المعبر عنها ب 129602.

مجلس الأمة: يمثل في ولاية الوادي بمقعدين حصدتهما جبهة التحرير الوطني ضمن انتخابات مجلس الأمة والتجديد النصفي للمجلس في ديسمبر 2018 من مجموع منتخبي الولاية.

2. مجتمع الدراسة وخصائصه:

أُجريت الدراسة على مستوى أعضاء المجالس المنتخبة الموجودة في ولاية الوادي وبالتحديد المجالس الشعبية البلدية، المجلس الولائي، أعضاء المجلس الشعبي الوطني، أعضاء مجلس الأمة البالغ عددهم 541 كمجتمع الدراسة العام، وتمّت استجابة المبحوثين ل 486 منتخباً، حيث أن 55 منتخباً في المجالس البلدية عبر المجالس الـ 30 لم يتم اجابتهم على الاستمارة وسأفصّل في عددهم حسب الانتماء الحزبي.

. جبهة التحرير الوطني على: 18 لم يتم الاجابة على الاستمارة في المجالس الشعبية البلدية.

. التجمع الوطني الديمقراطي 13 لم يتم الاجابة على الاستمارة في المجالس الشعبية البلدية.

. حركة مجتمع السلم: 07 لم يتم الاجابة على الاستمارة في المجالس الشعبية البلدية.

. جبهة المستقبل 06 لم يتم الاجابة على الاستمارة في المجالس الشعبية البلدية.

. تحالف تكتل الفتح 04 لم يتم الاجابة على الاستمارة في المجالس الشعبية البلدية.

. الحركة الشعبية الجزائرية 03 لم يتم الاجابة على الاستمارة في المجالس الشعبية البلدية.

. حركة الوفاق الوطني 03 لم يتم الاجابة على الاستمارة في المجالس الشعبية البلدية.

. تحالف تاج 01 لم يتم الاجابة على الاستمارة في المجالس الشعبية البلدية.

فأُجريت الدراسة وتحليل الاستجابات لـ 486 منتخباً 347 ذكور و139 اناث، والجدول رقم 96 يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة ذكور وإناث عبر كل المجالس المنتخبة البلدية والولائي والوطني والأمة بشكل مجمل لكل حزب:

-خصائص مجتمع الدراسة:

سنتعرض من خلال هذا الجدول لمجمل البيانات الخاصة بمجتمع الدراسة ومن خلال مجموع الجداول كالتالي:

- جنس مجتمع الدراسة:

جدول رقم 6 توزيع مجتمع الدراسة (ذكور-إناث) عبر كل المجالس المنتخبة:

الجنس	الذكور		الإناث		المجموع	
الانتماء الحزبي	ت	%	ت	%	ت	%
*جبهة التحرير الوطني.	135	27.77	50	10.28	185	38.05
*التجمع الوطني الديمقراطي.	74	15.22	35	7.20	109	22.42
*حركة مجتمع السلم.	60	12.34	27	5.55	87	17.90
*جبهة المستقبل.	39	8.02	17	3.49	56	11.52
*تحالف تكتل الفتح.	17	3.49	06	1.23	23	4.73
*الحركة الشعبية الجزائرية.	10	2.05	03	0.61	13	2.67
*حركة الوفاق الوطني.	07	1.44	01	0.20	08	1.64
*تحالف تاج.	02	0.41	00	00	02	0.41
*جبهة القوى الاشتراكية.	02	0.41	00	00	02	0.41
*حزب تجديد الجزائر.	01	0.20	00	00	01	0.20
المجموع المنتخبين	**347**	**71.34**	**139**	**28.56**	**486**	**%100**

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية الوادي.

ومن خلال ما سبق حاولنا التسلح بجملة من الخصائص الموضوعية التي تحقق الوصول إلى دراسة محكمة وهادفة للوصول إلى المجتمع الإحصائي الذي يخدمنا في التناول الميداني حيث سنبيّن عبر تفصيل الجداول لأفراد مجتمع الدراسة حسب الجنس والانتماء الحزبي والنسب المئوية سواء في المجالس الأمة، حيث يبين الجدول التالي أفراد عينة

الدراسة لمنتخبي المجالس الشعبية البلدية بمجموع 437 منهم 313 ذكور و 124إناث أب بنسبة ذكور 71.56% وإناث 28.34%.

جدول رقم 7 توزيع أفراد مجتمع الدراسة على أساس منتخبي المجالس الشعبية البلدية لولاية الوادي (ذكور- إناث)

الجنس	الذكور		الإناث		المجموع	
الانتماء الحزبي	ت	%	ت	%	ت	%
*جبهة التحرير الوطني.	119	27.23	44	10.06	163	37.29
*التجمع الوطني الديمقراطي.	69	15.78	33	7.55	102	23.34
*حركة مجتمع السلم.	54	12.35	23	5.26	77	17.62
*جبهة المستقبل.	36	8.23	15	3.43	51	11.67
*تحالف تكتل الفتح.	13	2.97	05	1.14	18	4.11
*الحركة الشعبية الجزائرية.	10	2.28	03	0.68	13	2.97
*حركة الوفاق الوطني.	07	1.60	01	0.22	08	1.83
*تحالف تاج.	02	0.45	00	00	02	0.45
*جبهة القوى الاشتراكية.	02	0.45	00	00	02	0.45
*حزب تجديد الجزائر.	01	0.22	00	00	01	0.22
المجموع	**313**	**71.56**	**124**	**28.34**	**437**	**%100**

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية الوادي.

كما يبين الجدول رقم 08 التالي أفراد مجتمع الدراسة لمنتخبي المجلس الشعبي الولائي البالغ عددهم 39. 29 ذكور بنسبة 74.34% و 10 إناث بنسبة 25.61% وسيفصل الجدول الجنس والانتماء الحزبي لكل منتخبي المجلس الولائي.

جدول رقم 8 توزيع مجتمع الدراسة على أساس منتخبي المجلس الولائي لولاية الوادي (ذكور – إناث):

الجنس	الذكور		الإناث		المجموع	
الانتماء الحزبي	ت	%	ت	%	ت	%
*جبهة التحرير الوطني.	11	28.20	04	10.25	15	38.45
*التجمع الوطني الديمقراطي.	05	12.82	02	5.12	07	17.94
*حركة مجتمع السلم.	06	15.38	02	5.12	08	20.51
*جبهة المستقبل.	04	10.25	01	2.56	05	12.82
*تحالف تكتل الفتح.	03	7.69	01	2.56	04	10.25
المجموع	**29**	**74.34**	**10**	**25.61**	**39**	**%100**

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية الوادي.

كذا يبين الجدول رقم 08 أفراد مجتمع الدراسة لمنتخبي المجلس الشعبي الوطني الممثلين لولاية الوادي حسب الجنس والانتماء الحزبي وعدد المقاعد حيث أن مجموعهم 08: 6 ذكور بنسبة 75%، 2 إناث بنسبة 25%.

جدول رقم 9 توزيع مجتمع الدراسة لمنتخبي المجلس الشعبي الوطني لولاية الوادي (ذكور – إناث):

	الذكور		الإناث		المجموع	
الانتماء الحزبي	**ت**	**%**	**ت**	**%**	**ت**	**%**
*حزب جبهة التحرير الوطني.	04	50	01	12.6	05	62.5
*حركة مجتمع السلم.	01	12.5	01	12.5	02	25
*تحالف تكتل الفتح.	01	12.5	00	00	01	12.5
المجموع	**06**	**75**	**02**	**25**	**08**	**%100**

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية الوادي.

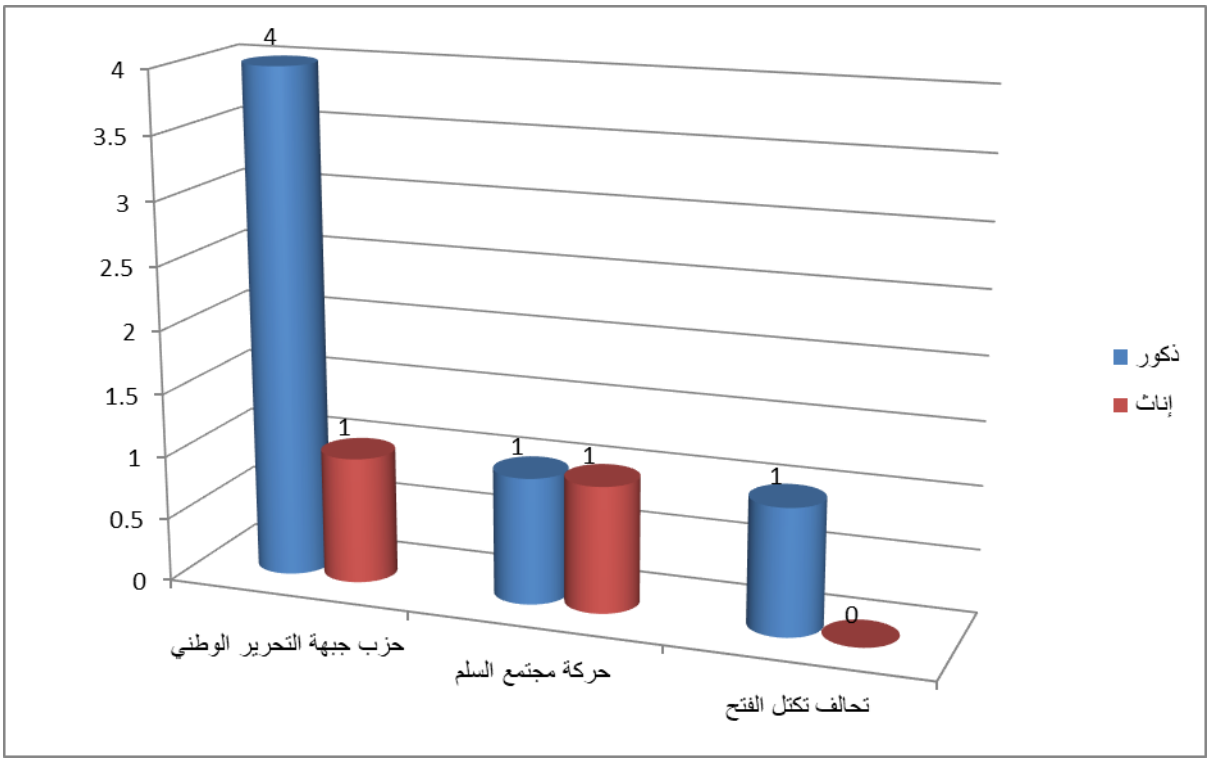

شكل رقم 1 توزيع مجتمع الدراسة لمنتخبي المجلس الشعبي الوطني لولاية الوادي (ذكور – إناث):

تحصل حزب جبهة التحرير الوطني على 4 ذكور وواحد انثى بنسبة 62,5% من مجموع المقاعد 8 لتحتل حركة مجتمع السلم المرتبة الثانية ب1 ذكر و1 انثى بنسبة 25% وفي الاخير تحالف تكتل الفتح بـ 1 ذكر و0 اناث بـ12,5% لتشكل نسبة الذكور العامة75% والاناث 25% من مجموع المقاعد 8 للمجلس الشعبي الوطني لمنتخبي ولاية الوادى.

جدول رقم100 يوضح أعضاء منتخبي مجلس الأمة الممثلين لولاية الوادي حسب الجنس والانتماء الحزبي البالغ عددهم 02 منهم 02 ذكور بنسبة 100% الإناث 0%.

جدول رقم 10 توزيع مجتمع الدراسة لمنتخبي مجلس الأمة لولاية الوادي (ذكور- إناث):

الجنس	الذكور		الإناث		المجموع	
الانتماء الحزبي	ت	%	ت	%	ت	%
* جبهة التحرير الوطني.	02	100	00	00	02	100

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية الوادي.

- **<u>سن المنتخبين:</u>**

من خلال هذا الجدول يتم استعراض سن المنتخبين مجتمع الدراسة لكل المجالس البلدية، الولائية، الوطنية، الأمة لولاية الوادي وتقسمهم إلى فئات عمرية ومنه استخراج متوسط عمر النخبة السياسية لمنتخبي ولاية الوادي:

جدول رقم 11: يبين توزيع مجتمع الدراسة حسب السن:

الفئة	المجلس البلدي		المجلس الولائي		المجلس الوطني		مجلس الأمة	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
أقل من 30	47	10.75	00	00	00	00	00	00
30-50	274	62.70	16	41.02	03	37.5	01	50
أكثر من 50	116	33.42	23	58.97	05	62.5	01	50
المجموع	437	100	39	100	08	100	02	100

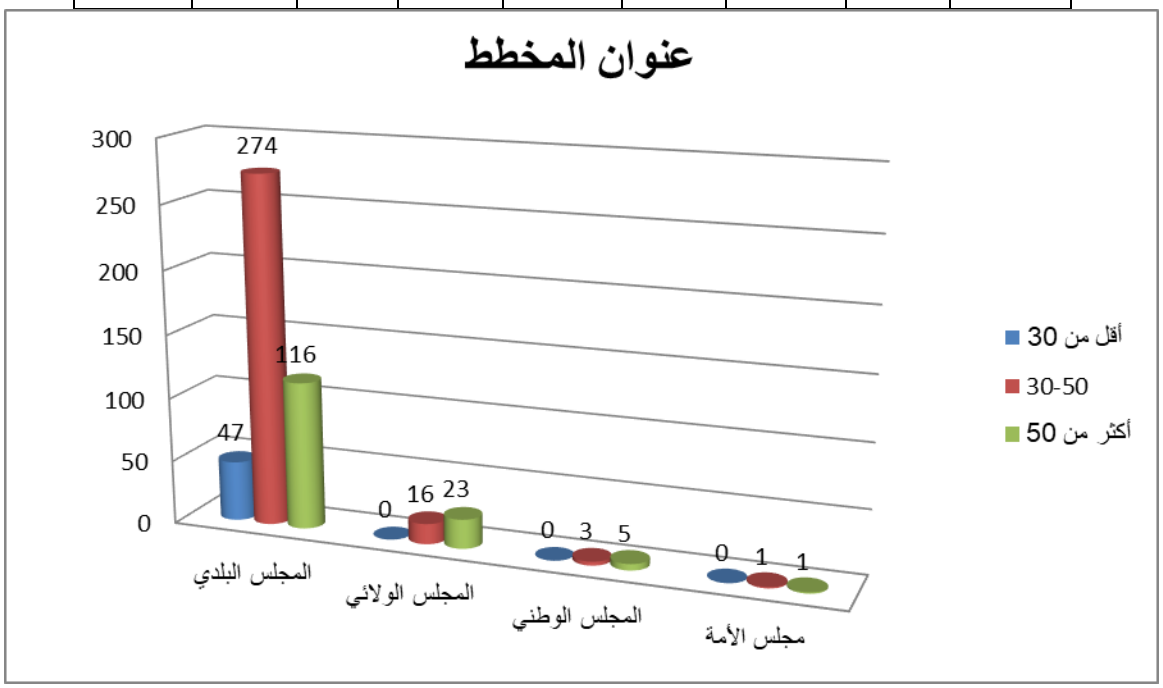

شكل رقم 2يبين توزيع مجتمع الدراسة حسب السن

إنه من خلال الجدول رقم 11 الذي يهتم بتوزيع مجتمع الدراسة حسب السن لكل أعضاء منتخبي المجالس الذين تمت استجابتهم من مجالس بلدية، ولائية، وطنية، الأمة عبر تقسيمهم إلى ثلاث فئات: أقل من 30، من 30 إلى 50 والأكثر من 50.

ومن خلال قراءتنا وتحليلنا لمجموع التكرارات ونسبهم تبين أن الفئة الأقل من 30 سنة مُثّلت ب 10.75% عبر أعضاء منتخبي المجالس البلدية للولاية، في حين انعدمت فئة أقل من 30 سنة في المجلس الولائي والمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، ومُثّلت النسبة الكلية للفئة الأقل من 30 سنة بـ 9.67% من مجموع أفراد الدراسة الذي مجموعهم 486، وهذا إن دلّ على شيء إنما يدل وفق قراءتنا أن الفئة الشبابية الأقل من 30 وهي فئة تمس الطلبة الجامعيين وناشطي الجمعيات الرياضية...الخ. أخذت نسبة أقل في المجالس البلدية مقارنة بالفئات التي سيتم تحليلها بـ 10.75% وانعدمت في المجالس المتبقية ولم تعط حقها في التمثيل لاعتبارات الخبرة السياسية مثلا، الانخراط الحزبي، عدم فاعلية هذه الفئة مع جمعيات المجتمع المدني والأحزاب السياسية بشكل مباشر من جهة. وكذا أن هذه الفئة هي في مرحلة تكوين الذات الخاصة والمجتمعية وشغلها الأكثر نحو الدراسة والوظيف، وبناء المستقبل بشكل أكبر، كما أن النخبة السياسية لم تعط هذه الفئة فرصة المشاركة الفاعلة رغم تغنّي كل الطبقة السياسية بإعطاء دور هام للشباب وفاعليته في المنظومة السياسية والاجتماعية للوطن، لكن التمثيل وقرائتنا للتحليل لم يعط هذه الفئة ما أعطاها الخطاب السياسي والمزايدات السياسية من أهمية ظلت في تلك القاعات المغلقة وفي أوراق خطابات النخبة والسلطة.

في حين كانت فئة من 30 سنة إلى 50 سنة الفئة الأولى في التمثيل بنسبة60.49% كنسبة كلية لمجتمع الدراسة وأن اختلفت نسبنها عبر المجالس. ففي المجالس البلدية شكلت النسبة الأعلى بـ 62.70 % في حين رُتبت في المرتبة الثانية في المجلس الولائي بـ 41.02 %، كذلك في المجلس الشعبي الوطني مُثلت الفئة الثانية بـ 37.5% في حين كان مجلس الأمة مناصفة وشكلت نسبة 50%. ومن خلال قراءتنا لهذه الفئة 30- 50 ومجموع التكرارات والنسب فإنها تشكل الفئة الأعلى لسن النخبة السياسية ب 60.49%.

وإن اختلف ترتيب الأولوية لهذه النسبة 30- 50 حسب المجالس، وفي المجالس البلدية كانت النسبة الأولى 62.70% أما في المجلس الولائي فجاءت في المرتبة الثانية

بـ 41.02%، كذلك في المجلس الشعبي الوطني (منتخبي ولاية الوادي). كانت في المرتبة الثانية بنسبة 37.5%، في حين أن مجلس الأمة جاء مناصفة بينها وبين الفئة الأكثر من 50 سنة. إنه من خلال مجموع قراءتنا لهاته الفئة وتحصلها على النسبة الأعلى في سن المنتخبين من مجتمع الدراسة بـ 60.49% يتضح أن نسبة الشباب والكهول ممثلة بشكل واسع عبر مجتمع مجتمع الدراسة خاصة في المجالس البلدية في حين أن المجالس المتبقية الأخرى أتت في المرتبة الثانية لسن النخبة السياسية وهذا يأخذنا إلى أن التفاعل المباشر بين النخبة السياسية والمجتمع المحلي يتطلب حركية وديناميكية فاعلة في إقناع الجماهير بتحمل مسؤولياتهم والنطق باسمهم، حيث تعتبر أن فئة 30- 50هم أكثر الفئات تفاعل في المجال الاجتماعي والسياسي الجزائري وهذا ما وضحته النسبة المرتفعة في ممثلي المجتمع عبر المجالس البلدية بـ 62.70%، في حين أن تمثيل هذه النسبة يضعف سوى في الولائي أو الوطني لاعتبارات أن المجلس الولائي يهتم به الطامحون إلى الاستقرار السياسي والانتقال إلى مجلس الأمة عبر انتخاب المنتخبين لهم مثلما حدث في مجلس الأمة الذين شكلت نسبتهم 50% من هذه الفئة حيث ترأس المجلس الولائي ثم أنتخب إلى مجلس الأمة.

إن هاته الاعتبارات لعلوّ هذه الفئة في التمثيل يعطينا قراءة أخرى على أن المجالس الولائية والوطنية والأمة تخضع لوصاية السن الأكبر وأن هذه الفئة 30- 50 لم تأخذ حقها في التمثيل الفاعل نظراً لقوة المنافسة السياسية والحزبية على المجلس الولائي والوطني والأمة.

واعتماد جلّ الأحزاب على وضع شخصية على قوائمها تتمتع بالقبول وبالجلب الانتخابي لأصوات الناخبين واعتمادهم الشبه كلي على شخصية الناخب واعتبارات قوة

شخصيته الذاتية والمحيطين به وعدم اعتماد الأحزاب السياسية على البرامج والمشاريع السياسية والمجتمعية التي من خلالها تعطي الفرصة لكل الفئات من كل المجالس.

إنه مما سبق وفي حديثنا على ضعف تمثيل الفئة الأقل من 30 والفئة من 30 إلى 50 في المجلس الولائي والمجلس الشعبي الوطني، وحالة الاستثناء في مجلس الأمة يوضح علوّ فئة أكثر من 50 في هذه المجالس، ففي المجلس الولائي تحصلت على الفئة الأعلى وهي 58.97% وفي المجلس الوطني تحصلت على 62.5% وفي مجلس الأمة 50%، وفي حين أنت في المرتبة الثانية في المجالس البلدية بنسبة 33.40% مشكلة نسبة كلية لمجموع منتخبي الولاية والنخبة السياسية ب 29.83%، وتحصلت على المرتبة الثانية بعد فئة 30- 50 ب 60.49% وأعلى من فئة أقل من 30 التي جاءت ب 9.67%.

وعبر هاته النسب ومجموع الدلالات لها تكون قراءتنا أن هاته الفئة شكلت أغلبية المجلس الولائي، والوطني والأمة وهي مجالس تُعنى بالتشريع ووضع السياسات ورسم الأهداف العامة للمجتمع والوطن في حين أنت في المرتبة الثانية في المجالس البلدية ب 33.42% لاعتبارات عدّة، ففي نظر هاته الفئة من النخبة السياسية أن المجالس البلدية لا تغطي طموحها وأنما تحوّلت إلى بؤرة لحلّ الإشكاليات والمشكلات الاجتماعية وأنها (المجالس البلدية) عمل متواصل لا ينقطع ليلاّ ونهاراّ وكأن المجلس الولائي أو الوطني أو الأمة تتخذه النخبة السياسية للاستجمام، ومنبراً للتقريغ عن إشكاليات الذات السياسية الطامحة، الحالمة أو الناكرة والمستبعدة.

كذا أن فئة الأكثر من 50 ظلت وفق حيز مغلق وإن أحدث بعض المحراك السياسي والثقافي دخول لهذا الحيز لهاته النخبة السياسية وعبر حيز هذه المجالس لعلوّ مكاسبها المختلفة سوى الحصانة كالمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وامتيازات الراتب والسكن والسيارة وغيرها... مع اعتبار أن المجلس الولائي هو نقطة الوصل الفاعل مع الطبقة

السياسية والاندماج مع السلطة والتحضير إلى دخول معترك المجلس الوطني والأمة مع اختلاف الانتماء الحزبي لكل النخب السياسية في طرحها.

وأخيرا ومن مجموع كل القراءات السابقة لتحليلنا لنسب الفئات أقل من 30: 9.67%، من 30 إلى 50 60.49%، الأكثر من 50: 29.83% لمجموع النخبة السياسية عبر مجتمع الدراسة يبيّن أن هناك اختلال في النسب المشكلة للفئات وكان هذا الاختلال منطقي لها تعيشه الجزائر لعديد من السنوات من حالة تجريف الوضع السياسي عامة وخلق فئات معينة مهتمة لاعتباراتها المذكورة آنفاً فهمشت فئات أخرى عمرية، سوى تهميش شبه كلي لما وقع لفئة أقل من 30 أو تهميش جزئي مثلما حدث لفئة 30 و50 التي مثلت بصورة أعلى في المجالس البلدية وهمشت جزئيا في المجالس الأخرى وكانت الفئة الأكثر من 50 كما حللنا سابقا الفئة الصانعة للقرار الراسمة لأهداف الوطن وتنميته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولأهمية هذه الفئة المجتمعية إلا أن هناك فرق جيلي بينها وبين فئات شبابية لها طموحات مختلفة ورؤية مغايرة شعلة شبابية مستمدينها من شباب الجزائر مفجري ثورة التحرير الوطني وبعدها قادة الجزائر الحديثة.

3. الأدوات المستخدمة في الدراسة:

وهي ما يستعمله الباحث كمرتكزات لتكميم الظاهرة السوسيولوجية والحيلولة دون العوائق الابستولوجية في الدراسة والسعي وراء وضعها في أطرها الموضوعية اللائقة بها والتي من خلالها اعتمد على جملة من الأدوات المنهجية للتسلح بها لأجل خوض الدراسة الميدانية.

نبرز هذه التقنيات كالتالي:

3. 1. الاستمارة (الاستبيان):

نعتبر الاستمارة كوسيلة لجمع البيانات من أكثر الطرق انتشار وأهمها حيث أنها تصميم لمجموعة من الأسئلة حول موضوع معين، حيث تغطي كافة جوانبه مما يسمح لنا بالحصول على البيانات اللازمة للبحث من إجابات المبحوثين[1].

وكذلك هي أداة للحصول على حقائق وتجمع البيانات عن الظروف والأساليب القائمة بالفعل وتعتمد الاستمارة على إعداد مجموعة من الأسئلة ترسل لعدد كبير نسبيا من أفراد المجتمع حيث ترسل هذه الأسئلة عادة لعينة ممثلة لجميع فئات المجتمع المراد فحص آراءه[2].

والاستمارة هي الوسيلة العلمية التي تساعد الباحث على جمع الحقائق والمعلومات من المبحوث وهي الوسيلة التي تفرض عليه التقيد بموضوع البحث المراد إجراءه وعدم الخروج عن أطواره العريضة ومضامينه ومساراته النظرية والتطبيقية[3].

وهي مجموعة الأسئلة والاستفسارات المتنوعة والمرتبطة بعضها بالبعض الآخر بشكل يحقق الهدف أو الأهداف التي يسعى إليها الباحث بضوء موضوعه والمشكلة التي يختارها لبحثه، وترسل الاستفسارات المكتوبة هذه عادية بالبريد أو بطريقة أخرى إلى مجموعة من الأفراد أو المؤسسات التي اختارها الباحث عينة لبحثه، ومن المفروض الإجابة عن مثل تلك الاستفسارات وتعبئة الاستبيان بالبيانات والمعلومات المطلوبة فيها وإعادتها للباحث[4].

والاستبيان هو مجموعة من الأسئلة يدونها الباحث في استمارة تسمى استمارة استبيان وتسلم إلى الأشخاص الذين تم اختيارهم كعينة لموضوع الدراسة ويطلق عليهم المبحوثين

[1] ـ بشير صالح الرشيدي: المناهج البحث العلمي رؤية مبسطة، المرجع السابق، ص 183.
[2] ـ أحمد بدر: أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الاكاديمية مزيد ومنقعة، ط9، 1996، ص 335.
[3] ـ إحسان محمد الحسن: الأسس العلمية للمناهج البحث الاجتماعي، دار الطبعة للنشر والتوزيع، بيروت، د ط، 1981، ص 39.
[4] ـ عامر قنديلجي: البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، 1993، ص 80.

وذلك لكي يجيبوا عن الأسئلة بأنفسهم وإعادتها مرة ثانية إلى الباحث، ويتم تسليم استمارة الاستبيان إلى المبحوثين عن طريق البريد أو يسلمها الباحث بنفسه، ويجيب المبحوث عن الأسئلة بدون مساعدة الباحث سواء في فهم الأسئلة أو تسجيل الإجابات المطلوبة.

لذلك فإن من أهم شروط صياغة أسئلة الاستبيان هو أن تكون شديدة الوضوح والتركيز لا تحتمل اللبس، حيث لا يتاح للباحث هنا توضيح الأسئلة للمبحوث كما يحدث في حالة المقابلة الشخصية[1].

لقد اعتمدت هذه الأداة لما لها من أهمية في جميع البيانات الميدانية التي تخص موضوع دراستنا وتم بناء وصياغة الأسئلة واعتمادنا في ذلك على تساؤلات الدراسة حيث تم وضع مسودة وعرض هذه الاستمارة على مجموعة من الأساتذة المحكمين بجامعة الوادي.

وضع مسودة وعرض هذه الاستمارة على مجموعة من الأساتذة المحكمين بجامعتي الشهيد العربي تبسي تبسة وجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، والذين لهم الخبرة في هذا المجال: أ. د هويدي عبد الباسط، أ. د لامية بوبيدي، د. رياض شاوي، د. مصطفاوي عمّار، د. لزهر ضيف، د. بلال بوترعة، د. فوزي لوحيدي، و أ. د صوالحية منير المشرف لإعطاء رأيه والمراجعة والفحص والتعديل. وتم بعد ذلك حذف الأسئلة غير المهمة والسطحية ولغير الموضوعية والمحرجة فحذفت بعض الأسئلة من طرف الأساتذة المحكمين وعدّل البعض الآخر من طرف الأستاذ المشرف وبالتالي قام الباحث بالتقيد بالملاحظات والتوجيهات.

[1] - سمير نعيم: المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، مكتبة سعيد رأفت، جامعة عين تيمومشنت، ط4، 1987، ص 119- 120.

وتمّ اختيار عينة مكونة من 73 منتخب من افراد مجتمع الدراسة ،طبقت عليهم الاستمارة الكترونيا والتي أبرزت درجة عالية من الصدق بعد اعادة تطبيقها، وتمّ اعتماد الاستمارة في شكلها النهائي المدرج ضمن الملحق رقم 1

ابعاد الاستمارة:

– يُعتبر البعد الاجتماعي وقيم الانتماء إليه أحد المتغيرات التي لها صلة بالمواطنة وانعكاس قيمها ودور النخبة السياسية في ترسيخ هذه القيم المجتمعية ومشاركتها ضمن فاعلية شاملة عبر المشروع السياسي والمجتمعي للنخبة السياسية على المجتمع المحلي والمدني ودورها في تعزيز الانتماء الوطني وفاعلية الممارسة السياسية للنخبة في الدور المجتمعي والتمثيلي لكل أفراد المجتمع عبر ترسيخ الروابط الاجتماعية والتماسك الاجتماعي وأحداث مستوى منسوب العدالة الاجتماعية ضمن قيم الانتماء التي تمارسها النخبة السياسية في الجزائر.

– قيم الولاء الوطني في الجزائر، الذي فرض ذاته على الواقع المجتمعي كأحد قيم المواطنة لفاعلة وما لأثر النخبة السياسية في تعزيز قيم الولاء لوطن وفاعلية الانتماء السياسي والايجابي في إحداث مواقف لا تتأثر بمتغيرات الراهن المنفعي لأحداث السياسة، وأثر النخبة السياسية في إرساء السلم الاجتماعي الحفاظ على قيم الولاء الوطني وجديّة الفعل السياسي للنخبة في تعزيز هاته القيم وآثارها على ترسيخ قيم المواطنة في الجزائر.

– بالمسؤولية الاجتماعية في الجزائر: والتي تدور مؤشراتها على دور النخبة السياسية في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية والحقوق والواجبات والتغيرات الاجتماعية والسياسية الراهنة وأثر النخبة السياسية على مجملها ودورها في فاعلية العمل الجمعوي ومعايشة المواطن في حياته الاجتماعية متحدية للعوائق أو مبررة لها ضمن تعزيز لقيمة المسؤولية الاجتماعية من طرف النخبة السياسية كأحد قيم المواطنة.

– إرساء قيم الهوية الوطنية في الجزائر: والتي يدور محورها حول دور النخبة السياسية في إرساء قيم الهوية الوطنية: الإسلام، العروبة والأمازيغية وأثر هذه القيم في عملها السياسي من خلال التنازع والانسياق وراء إشكاليات المشترك أو تجاوز ذلك ضمن ممارسة سياسية حافظت على مقومات الهوية الإسلامية والغربية والأمازيغية ضمن المشروع السياسي للنخبة وتأملاتها ووجدانها السياسي عبر تحديات ومجموع المواقف.

3. 2. المقابلة:

وهي من أكثر الأدوات المستعملة في الدراسات الامبريقية في البحث السوسيولوجي وتعرف بأنها وسيلة تقوم على الحوار أو حديث لفظي مباشر بين الباحث والمبحوث، وتعد من أكثر التقنيات التي لا يمكن لأي باحث في مجال علم الاجتماع الاستغناء عنها، والتغاضي عن إمكانياتها، لما تتيحه من فرص لتحقيق كم هائل من البيانات وفي غالب الأحيان، لا تخلوا دراسة من استخدام وتوظيف مثل هذه الأداة[1].

. إن تقنية المقابلة من أكثر الأدوات شيوعا في الدراسات الاجتماعية بواسطتها يستطيع الباحث الحصول على معلومات لا يمكن الوصول إليها باستعماله لوسائل أخرى. كما أنها تتيح للباحث الاحتكاك المباشر بميدان البحث كما أنها تضعه، وجها لوجه، مع المبحوثين الأمر الذي يمكن من الوصول إلى معلومات دقيقة حول الظاهرة المدروسة[2].

لقد تم من خلال اعتماد هذه التقنية التقابل مع المبحوثين لتقريب الفهم وشرح الاستمارة وكيفية ملئها والدعوة إلى الموضوعية في الإجابات.انظر الملحق رقم 02

[1] ـ فضيل دليو وآخرون، مرجع سابق، ص 190.
[2] ـ عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1982، ص 311.

3. 3. الملاحظة:

هي توجيه الحواس والانتباه إلى ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر رغبة في الكشف عن صفاتها أو خصائصها توصلا إلى كسب معرفة جديدة عن تلك الظاهرة أو الظواهر المراد دراستها[1].

ونعني بها المشاهدة والمراقبة الدقيقة لسلوك وظاهرة معينة وتسجيل ملاحظات عنها بغية تحقيق أفضل النتائج والحصول على أدق المعلومات[2].

وتعرف كذلك بأنها أهم الوسائل التي يستخدمها الباحثون في جمع المعلومات وذلك من خلال ملاحظة الظواهر وتفسيرها وإيجاد ما يبنيها من علاقات، ولهذا فهي وسيلة هامة تسهم إسهاما كبيرا في البحوث الوصفية والكشفية والتجريبية، وتمكن هذه الوسيلة في التعرف على سلوكيات المبحوثين وتصرفاتهم وما يطرأ عليهم من ردود أفعال اتجاه بعض الأسئلة وطريقة الإجابة عليها[3].

ولعل أهم ما لاحظه الباحث خلال الزيارات المتكررة لأعضاء لنخبة السياسية والاطلاع على محاضر مداولات الجلسات للمجالس الشعبية البلدية والمجلس الولائي هو وجود غياب في فاعلية اللجان الدائمة والاستثنائية من طرف أعضاء لنخبة السياسية (المنتخبين)، وكانت جلّ مبرراتهم عمليات التنسيق والعمل الخارجي الوظيفي لمعظمهم مما أعاق فاعلية عمل اللجان في كثير من الأحيان.

4.3.السجلات والوثائق:

لقد قام الباحث خلال العمل الميداني بالرجوع إلى السجلات والوثائق وهو مهم جداً في الدراسات الاجتماعية وكذا النصوص والمراسلات الخاضعة للتقنين للأطر الميدانية

---

[1] ـ عبد الرحمان العيوي وآخرون، مناهج البحث العلمي في الفكر الإسلامي والفكر الحديث، دار الراتب الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، د ط، 1997، ص 94.

[2] ـ عبد الله محمد الشريف: مناهج البحث العلمي، مكتبة وطبعة الإشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية، 1996، ص 115.

[3] ـ فاطمة عوض صابر وميرفت علي خفاجة: أسس ومبادئ البحث العلمي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنيتين الإسكندرية، ط1، 2002، ص 44.

للدراسة وخاصة ما تعلق الأمر بالإحصائيات والاستغلامات عن مختلف الجوانب الكمية وما توصلت إليه الاحصائيات الرسمية عبر وزارة الداخلية ومختلف الوزارات المعينة في فاعلية نشاط النخبة السياسية الميداني ومتابعة المنتخبين عبر كل المجالس ضمن نشاطهم لفترة عهدتهم 2017– 2022 أين اطلّع الباحث على جملة هائلة من المراسلات والوثائق والسجلات التي توضح عمل النخبة وانتمائها الحزبي ومجموع التوسانه القانونية التي تحدد دورها ومجال صلاحياتها عبر كل المجالس وقوة فاعليتها ضمن نشاطها المجتمعي المرسخ قانونا والذي هو محل دراستنا.

4. الأساليب الإحصائية للدراسة:

تستخدم الطرق الإحصائية لتغيير النتائج والبيانات الكمية، فالإحصاء طريقة لأخذ حساب دقيق للخطأ العشوائي الموجود بالملاحظات والمقاييس[1].

***الإحصاء الوصفي البياني:** وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على طريقة النسب المئوية والتكرارات المطلقة بعد جمع الاستمارات وفرزها وتفريقها في جداول وجمع نتائجها وتحويلها إلى نسب مئوية وتمثيلها بيانيا وفقا في المعادلة التالية:

- . س= $\frac{س \times 100}{ن} = \%$

. س: يمثل عدد التكرارات.

. ن: مجموع التكرارات.

إنه ومن خلل هذا الفصل الذي تعرض إلى الإجراءات المنهجية للدراسة بما في ذلك من عرض لفروض الدراسة وارتباطها بمجموع التساؤلات المرتبطة بترسيخ النخبة السياسية ودورها في قيم المواطنة ضمن الظرف الاجتماعي والسياسي الممارسة والفعل، التأمل والوجدان، الحرية والمسؤولية، المشاركة والولاء والوصول إلى المواطنة الفاعلة. واشتملت

[1] ـ محمد الضاوي ومحمد مبارك: البحث العلمي أسسه وطريقة كتابته، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، ب ط، 1992 ،ص 33- 34.

الدراسة وبُيّن في هذا الفصل ضمن الاجراءات المنهجية المجال الجغرافي، والزمني والبشري ومجتمع الدراسة وكذا المنهج المتّبع الذي خُصص لتناول الدراسة والأدوات المستخدمة فيها من الاستمارة والمقابلة والملاحظة والسجلات والوثائق مع ذكر الأساليب الاحصائية التي استخدمت في الدراسة.

الفصل الخامس: النخبة السياسية وقيمة الولاء الوطني

-تمهيد

النخبة السياسية والمجتمع المحلي

النخبة السياسية والمجتمع المدني

النخبة السياسية والانتماء المجتمعي

النخبة السياسية والولاء الوطني

النخبة السياسية والالتزام الحزبي

استنتاج اجابات الفرضية الاولى

1. النخبة السياسية والمجتمع المحلي

2. النخبة السياسية والمجتمع المدني

3. النخبة السياسية والانتماء الوطني

4.النخبة السياسية والانتماء الاجتماعي

5- النخبة السياسية والانتماء الاجتماعي

6-النخبة السياسية ودورها في الحياة الاجتماعية

7 النخبة السياسية وقيم الولاء الوطني

8- النخبة السياسية وقيم الولاء الوطني

الاستنتاج الجزئي الأول

تمهيد:

سيتم في هذا الفصل عرض وتحليل المعطيات الرقمية التي تم التوصل اليها ميدانيا والخاصة بالفرضية الاولى التي تنص على اللآتي:

" تساهم النخبة السياسية في الجزائر في ترسيخ قيم الانتماء والولاء الوطني"

حيث سيتم قراءة الجداول احصائيا وتحليلها سوسيولوجيا وفق المعطيات الاحصائية التي تم عرضها في الجداول وكذا الرسومات البيانية بغية التاكد من صحة الفرضية أو عدمها.

1. النخبة السياسية والمجتمع المحلي:

جدول رقم 12 : النخبة السياسية وتفاعلها مع المجتمع المحلي:

التكرارات / الإجابات	ت	النسبة %
دائما	311	63.99
أبدا	51	10.49
أحيانا	124	25.51
المجموع	486	100

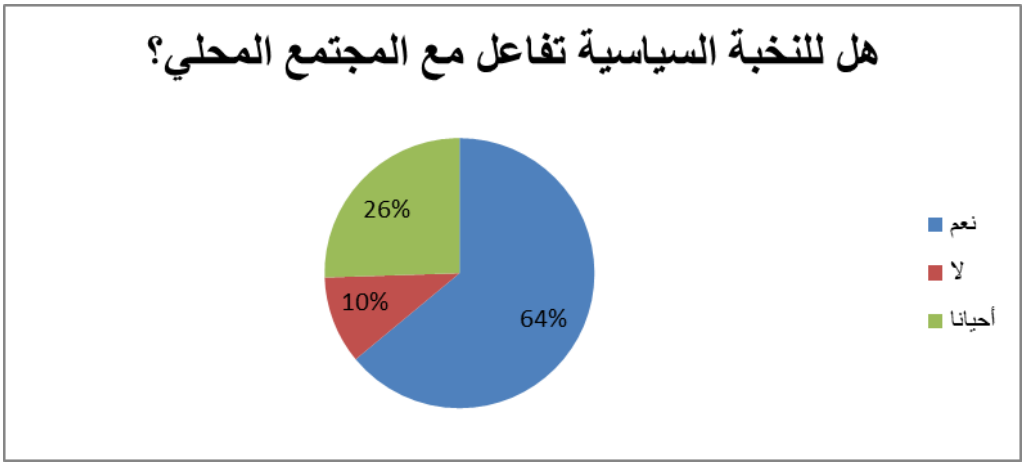

شكل رقم 3النخبة السياسية وتفاعلها مع المجتمع المحلي

من خلال الجدول أعلاه والذي كانت استجابات مجتمع الدراسة فيه كالآتي 311 وحدة أي ما يعادل 63.99% من مجتمع الدراسة كانت اجابتهم دائما أي أن النخبة السياسية تتفاعل مع المجتمع المحلي. ومرد ذلك أولا إلى الاعتبارات الذاتية التي تستاق من خلالها النخبة في التأثير على الآخرين حيث تتموقع النخبة اجتماعي زيادة على قومتها السياسي تطرح واقعها. أن دورها في التأثير على مستوى المجتمع المحلي البّلدي والولائي له دور في مجريات الأمور وتوجيهها وأن تأثيرهم على عمليات التفاعل الاجتماعي والاصطفاف مع القوى الاجتماعية هو صميم مهام النخبة السياسية، وأن اكتساح الحياة الاجتماعية هو حقيقية التموقع السياسي للموجود والمأمول المستقبلي لهذه النسبة في الاستجابات عبر النخبة المحلية كانت دالة عبر تحليلنا إلى أن النخبة تبحث دائما على التأثير والسيطرة على شؤون المجتمع عبر اعتبار المجتمع المحلي لسلطة قوة ونفوذ للسيطرة والشرعية السياسية والصيف الخاص للتمتع بصفة الممارسة والتمسك للسلطة والتأثير.

فيما بلي تأتي النسبة في استجابات مجتمع الدراسة بالدلالة (أبدا) نسبة 10.49 أي يعادل 51 فرداً عن مجتمع الدراسة تبررها أن النخبة وخاصة في الظروف السياسية الراهنة ليست قوي معارضة للقوى الاجتماعية، أو ناقدة التأثير أو عدمية الدور وأن معيارية النخبة السياسية لا تتفق مع أن تكون خارج نطاقها الاجتماعي والسياسي، أو كعمل بيروقراطي إداري حزبي يكتفي أفراده بالتفاعل الخاص دون العام، وأن المنافسة الناعمة أو الشرسة بين الأحزاب السياسية تفرض ألا تكون النخبة السياسية عبر المجتمع المحلي خارج السياق الموجود والراهن لأن من خلاله ستفقد الجحم الاجمالي المكون له والواجهة الاجتماعية الناطقة باسمها.

وأن جاذبية التميز والريادة تجلت في ديناميكية والنخبة السياسية عبر رفضها أن تكون خارج السياق أو الاستعلاء وفضلت الاندماج والتبادل وهذه قراءتنا لهذه الدلالة.

في حين نجد أن استجابات مجتمع الدراسة في الدلالة أحيانا جاءت نسبة 25.51% أي ما يعادل 124 فرداً من مجتمع الدراسة الذي هو يتكون من 486. هنا نجد ن هذه للنسبة تفوق نسبة الدلالة (أبدا) الرافضة وأقل من الدلالة الايجابية (دائما) للتأثير.

هنا كانت قراءتنا لهذه القيمة والتي على وجود توافق حركي بين أعضاء النخبة السياسية عبّر القبول والرفض لوضعهم وتموقعهم الاجتماعي على أن النخبة لها ممارسات فاعلة عبر التأثير في المجتمع المحلي وأخرى خارجة عن نطاق التأثير واكتفت بالاحتكار السلطوي وفق الممارسة الحزبية والالتزام بالعقد السياسي للسلطة وخلفت مستويات التأثير والاستبعاد لهذه النخبة عبّر طرحهم لهذه الدلالة التي حتلت كميا 25.51%.

وأخيراً فإن تحليلنا للجدوّل للمحور الأول المتمثل في النخبة السياسية والانتماء الاجتماعي في سؤاله الأول المتمثل في هل للنخبة السياسية تفاعل مع المجتمع المحلي؟ يتضح من خلال نتائجه العامة التي توحي بأن النخبة السياسية تستمد وجودها وشرعيتها عن طريق التفاعل مع المجتمع المحلي لأنها وُجدت من أجله وفق طرحهم. إن "بيلا"[1] حينما طرح فكرة إحداث عمل سياسي اجتماعي جديد يكون أقل تقييداً بكليشيهات الفردانية الفضّة وأكثر انفتاحاً على المسؤولية الاجتماعية التي تعطي شعوراً بالقوة وتحقيق الذات وهي حركة تسعى لإيجاد توازن اجتماعي بين الحقوق والواجبات ووضع ضوابط على الميول العميقة للتسيّب الأخلاقي والانفلات الفردي.

إن المجتمع المحلي لا يمكن فرضه من خلال التشريعات أو الدعوة إليه بالنصائح اللفظية فهو ينبع مما نعوّد الناس عليه، وعلى النخبة السياسية أن نراعي ذاك التوازن وهذا التعوّد كما ذكر "بيلا".

[1] - دون إي. ايبرلي، بناء مجتمع من المواطنين، المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين، ترجمة هشام عبد الله، دار الأهلية للنشر والتوزيع، المطبعة العربية الأولى 2033، عمان الأردن.

2. النخبة السياسية والمجتمع المدني:

جدول رقم 13: النخبة السياسية و تأثير على المجتمع المدني

الإجابة / التكرارات	ت	النسبة %
دائما	209	43.00
أبدا	190	39.09
أحيانا	87	17.90
المجموع	486	100

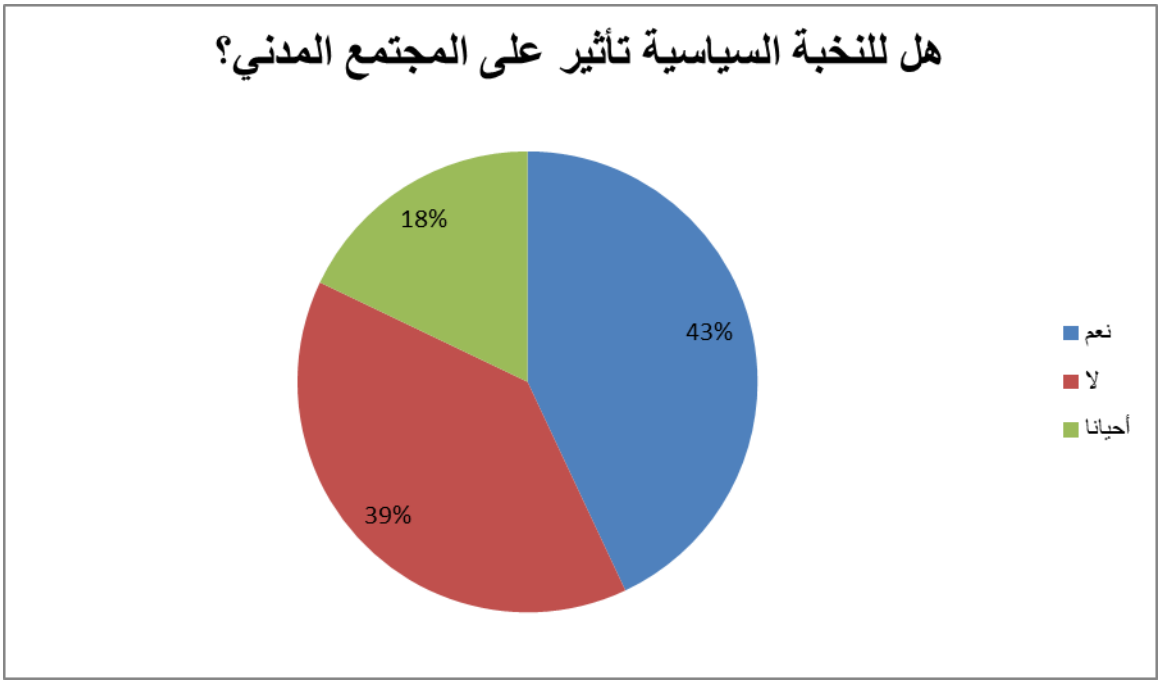

شكل رقم 4النخبة السياسية و تأثير على المجتمع المدني

من خلال الجدول أعلاه الذي ينصح فيه دلالات استجابات مجتمع الدراسة للسؤال المطروح الثاني في محور النخبة السياسية والانتماء الاجتماعي، جاءت الدلالات كالاتي: دلالة الاجابة بدائما أي نسبة 43.00% أي ما يعادل 209 فرداً من مجتمع الدراسة.

إن مفهوم المجتمع المدني للنخبة وظهور مجموعة من التنظيمات القومية والجمعيات الجهوية، ونتجة التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري عبر الحراك الاجتماعي الأخير،

طرح فكرة المجتمع المدني الذي يهتم قضايا اجتماعية وحدانية لا ترتبط مباشرة بالفعل السياسي والتي عرفت النخبة السياسية بدلالة دائما، حيث أن لها تأثير عبر الوسيط الجمعوي التي تنتمى إليه النخبة في كثير منها وتنامي دورها في هذا الجانب حيث تتغلب في كثير منها على مواقف أحزابها وعقدها السلطوي والطلاع بهذه الأدوار سمح لها بالتأثير على هذا المجتمع المنوط بالحقوق والواجبات.

ومنه انطلقت النخبة عبر هذا التأثير للتموقع لأدوار سياسية تخدم حركته الحزبية والعمالية والمدنية والحقوقية، ان تأثير النخبة السياسية على المجتمع المدني والجمعوي وحركاته العمالية كان واضحاً في نسبة هذه الدلالة والانتماء الذاتي لهذه النخبة وفق هذا المجتمع.

أما الدلالة في الاستجابات الناخبة (أبدا) والتي جاءت بنسبة 2.05% أي ما يعادل 10 أفراد فقط من مجتمع الدراسة الكلي فإن النخبة السياسية رفضت أن لا يكون لها دور ضارب وتأثير فاعل في المجتمع المدني وأن علاقتها بقضايا الجمعيات والحركات وما تعيشه الجزائر من حراك اجتماعي هو عن صميم تأثيرها وفاعليتها لهذا المجتمع المدني وأن أزمة الاصلاح هو المنوط بهم عبر دورهم الايجابي من خلال هذه الجمعيات والمؤسسات، أو من خلال دورهم في العملية السياسية المنحازة دائماً حسب رأيهم تطلعات المجتمع والفرد.

وبالتالي كانت دلالة الرفض مبررة وفق طرحهم في حين نجد دلالة (أحيانا) والتي بلغت 16.25% أي ما يعادل 79 فرداً من المجتمع الخاص بالدراسة، حيث أنهم كان لهم موقفين النخبة السياسية متفاوته الدور في التأثير، وأن المجتمع المدني كان وسيلة للعبور للمشروع السياسي والطموح الخاص، وأن السيطرة على شؤون المجتمع المدني وغلقة أمام عديد الفاعلين الاجتماعيين يوحي بأن هذا التأثير يسير وفق الآليات التي لا تنعدم فيها التقاعد الحزبي والدور السلطوي بوضوح، وإن القدرة على التأثير يكون أحياناً وفق ما

يفرضه الواقع الاجتماعي والسياسي وأن الاستقلالية التي لم يشهدها المجتمع المدني جعل من النخبة ترفض هذا التأثير الفاعل عبّر فئة منها وأن وظفيها في هذا المجتمع لم تخضع للتأثير والتأثر فقط وإنما وفق ما تقرره السلطة وما تطمح إليه لذلك أتت نسبة الدلالة أحياناً نسبة 16.25% دالة على هذا الطرّح والتحليل.

وعليه فإن من دلالة تحليلنا للجدول أعلاه وتأثير النخبة السياسية على المجتمع المدني يبين مدى الاختلاف في التأثير واللاتأثير لهذه النخبة السياسية على مستوى المجتمع المدني إضافة إلى أن منتخبي المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة جعلوا من هذا التأثير إجابي وفاعل لما عايشته الجزائر من حراك اجتماعي يبلور الدور الهام لهذه النخبة لهذا المجتمع المدني والذي هو مجمل شبكات الأعمال التطوعية والجمعيات غير الرسمية التي يدير فيها الأفراد الكثير من شؤون حياتهم والمجتمع المدني يعمل بشكل جيد مما ترك "إدموندبيرك" يسميه "الفضاء الصغير" وما دعاه "إميل دوكايم" "التجمعات الصغيرة" ودعاه "كريستو فرداوسن" بالأنظمة المتداخلة كما أشار "روبرت بيلر" في مؤلفه المجتمع الطيّب. أن المجتمع المدني يؤدي إلى انهيار مؤسسات فاعلة كالأسرة التي تغذي الحس الاجتماعي وجُرْدت المجتمعات المحلية من روابط القرابة الممتدة ووضع "تبيربرغر" و "جون نيوهاوس" جوهر المجتمع المدني في تغيير البُنى الوسطية (الأسرة، الكنائس، المعابد، الجمعيات التطوعية) التي تقع بين الفرد والدولة وعلى السياسة العامة عبر نخبتها السياسية أن تحافظ على هاته البُنى الوسطية ورعايتها للتوازن بين المجتمع المدني والمجتمع المحلي في كينونته[1]. وعليه فإن النخبة السياسية وفي ايجابية تفاعلها مع المجتمع المدني أن لا تتناسى تلك البُنى الوسطية ذات الآثار البعيدة المدى في مجتمعنا وخصوصيته.

[1] ـ دون إي. ابيرلي، نفس المرجع السابق.

3. النخبة السياسية والانتماء الوطني:

جدول رقم 14 : النخبة السياسية و دور في تعزيز الانتماء الوطني

الإجابة / التكرارات	ت	النسبة%
دائما	397	81.68
أبدا	10	2.05
أحيانا	79	16.25
المجموع	486	100

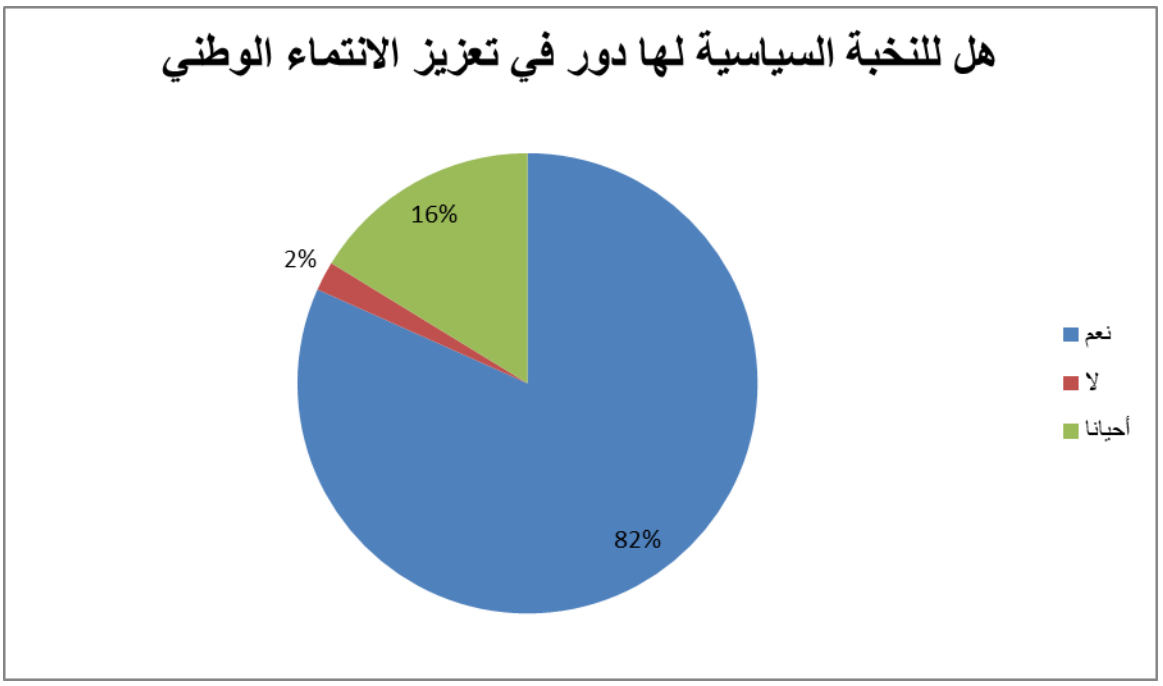

شكل رقم 5: النخبة السياسية و دور في تعزيز الانتماء الوطني

تتضح من خلال الجدول المبين لاستجابات مجتمع الدراسة للسؤال الثالث للمحور الأول، هل النخبة السياسية لها دور في تعزيز قيم الانتماء الوطني. والذي جاءت نسبة الدلالة فيه بدائما 81.68% أي ما يعادل 397 فرداً من مجتمع مجتمع الدراسة ، ونبرر أن النخبة السياسية تلعب دور التأثير من خلال تقديم أفكارها وبرامجها وتنفيذ أنشطتها السياسية والمدنية الموجهة لفئات المجتمع ومن خلالها يتم نشر قيم المواطنة وتعزز

الانتماء للوطن والتعايش وغرس هذه القيم الاجتماعية هو من صميم عملها وشروعها العام.

إن تعزيز الانتماء هو رسالة اجتماعية وسياسية للنخبة عبر إرساء قيم المواطنة، فكانت الدلالة واضحة في دور النخبة السياسية في التناغم مع مشروع الأمة الحاث على تعزيز كل جهد وطني وانتماء وفاعل يصّب في مصلحة الوطن ويساهم بشكل اجابي في اعلاء قيمة الانتماء لهذا الوطن وأن كل البرامج المحلية والوطنية تعكس دور النخبة في ترسيخ المواطنة رغم المتغيرات التي واجهت المجتمع الجزائري على صعيد النقاشات المتعددة للهوية الوطنية وقيم المواطنة الحقة، وأن النخبة السياسية ساهمت في إرساء قيم الانتماء وتسييجه بجملة من القوانين عبر الدستور كوثيقة تعاقدية بين مختلف فئات المجتمع وفق طرحهم.

أما الدلالة "أبدا" التي بلغت 10 من أفراد مجتمع الدراسة أي ما يعادل نسبة 2.05% فدلت على أن النخبة السياسية ترفض أن لا يكون لها دور في تعزيز الانحاء الوطني وترسيخ قيم المواطنة، وأن الرفض دّل على أنّ النخبة السياسية أوقعت في كثير من الأحيان المجتمع والمواطن في نقاش الانتماء والهوية عبر ممارسات بعضها والفرق في الممارسة السياسية بين ما يطرح وبين ما يمّارس ليجدّ المجتمع نفسه يطرح تساؤلات متناهية التشكيك بأن الوطن هو في قلوب الجياع، وأن الممارسون للنخبة يختلفون عما يعيشه ويحبه لهذا الوطن.

إن الدلالة الرافضة كانت ضعيفة جداً ما يدل على أن هذا الضعف يطرح نفسه أن للنخبة دور فاعل في تعزيز دور الانتماء كقيمة من قيم المواطنة .

إن الدلالة أحياناً التي بلغت نسبة 16.25 أي ما يعادل 79 فرداً من مجتمع مجتمع الدراسة هو طرح دال على أن النخبة السياسية ربطت تأثيرها على التعزيز في الانتماء

إلى أدوار النخبة وممارساتها حيث أنه أحيانا تحل النخبة السياسية نبررها كمشروع أمة لهذا الانتماء عبر ممارسة أفرادها وشرعنتهم لقوانين وطرحهم لنقاشات وتصريحهم بخطابات تتنافى مع قيم المواطنة وتعزيز دور الانتماء في حين أن أحياناً أخرى عبر المشروع والهيكلة والتعاقد والطرح أن لها دورا فاعل كما رسم في السياسة العامة للوثيقة التعاقدية بين مختلف الفاعلين السياسيين من خلال الدستور والرابط الاخلاقي في العمل السياسي والفعل العام الممارس تجاه الفرد والمجتمع والأمة. وأخيراً من خلال تحلينا للجدول أعلاه تطرح النخبة أن لها دوراً فاعلاً في ترسيخ وتعزيز قيم الولاء الوطني كأحد قيم المواطنة وأن الممارسة الغير فاعلة أهملت عبر نسبة ضئيلة ووفق تحليلنا أيضاً فإن البناء النظري للولاء الوطني يتشكل ضمن مجموعة أنساق اجتماعية تدعّم وجودهُ عن طريق ما يُسمى شروط القدرة والقبول وأن الولاء الوطني يعزز التوازن الاجتماعي طالما أنه يتم بأسلوب طبيعي وواعي لهذا الولاء والانتماء.

إن تالكوت بارسونس حين طرح متطلبات الدفاع النسقي الذي يكون ارتباطيا بتدعيم النمط الأشد للوصول إلى الوحدة المجتمعية ضمن تحولات الطاقة للنسق والمفهوم وإعادة توازنه الدائم[1]. لذا فإن النخبة السياسية لها دور في تعزيز الانتماء والولاء الوطني ولكنها ليس مقتصرا عليها فقط وإنما ضمن مجموعة أنساق اجتماعية دافعة لهذا الترسيخ والتعزيز.

[1] ـ محمد عبد المعبود موسى، علم الاجتماع عند تالكوت بارسونز بيك نظريتي الفعل والنسق الاجتماعي، الطبعة الأولى، دار القصيم، المملكة العربية السعودية، 2001.

4.النخبة السياسية الممثل المجتمعي:

جدول رقم 15: النخبة السياسية و صوت المجتمع

الإجابة / التكرارات	ت	النسبة%
دائما	315	64.81
أبدا	97	19.95
أحيانا	74	15.22
المجموع	486	%100

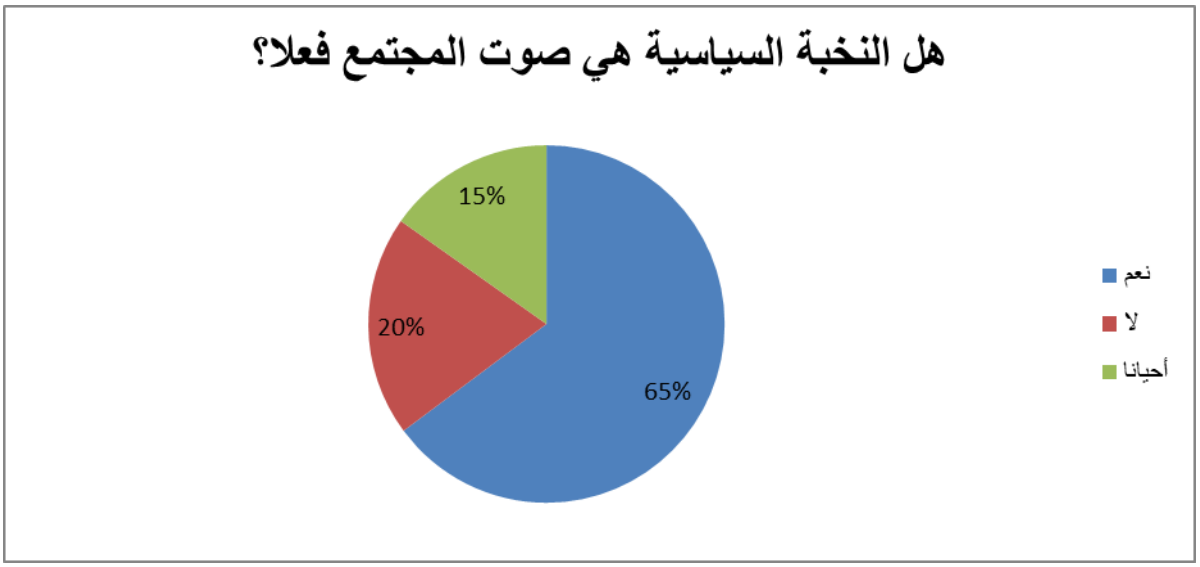

شكل رقم 6النخبة السياسية و صوت المجتمع

من خلال الجدول أعلاه والذي كانت استجابات مجتمع الدراسة فيه كالآتي 315 وحدة أي ما يعادل 64.81% من مجتمع الدراسة كانت اجابتهم بدائما أي أن النخبة السياسية وفق منطلق الانسجام والوحدة بينهم وبين المجتمع تبنته انحياز اعتباراتها للمجتمعات كصوت فاعل عن ما يعانيه الأفراد من مشاكل وتطلعات حيث أن النخبة السياسية تمثل المتغير المستقل الذي يقود وراءه مجموعة كبيرة من المتغيرات التابعة في كل التفاعلات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية.

إن اجابة النخبة السياسية كانت دالة عبر تحليلنا انها متبنية لمشروع الانسجام والوحدة بدل القطيعة والهوّة التي تعيشها النخب المختلفة الأخرى من ثقافية واقتصادية وغيرها...إلا أن هذه النسبة لا تبرهن على الواقع المعاش وذلك لمجموع التغيرات التي عرفتها الجزائر في حراكه الاجتماعي والسياسي حيث أفرز نخباً متحدثة باسمه نتيجة منسوب الثقة التي ضربت بينه وبين النخب السياسية عبر عقود من الزمن.

أما فيما يخص نسبة الاستجابات لعينة بالدلالة (أبدا) 19.95 أي ما يعادل 97 فرداً من مجتمع الدراسة تبررها أن النخب السياسية لم تصبح صوتاً للمجتمع لأن المجتمع.

كما ذكرنا أفرز نخبا ربط منسوب الثقة بينه وبينها ليس عبر آليات دستورية أو سياسية وإنما عبر نطق هذه النخبة بما يجول في داخله. ووجدت النخبة السياسية عبر تبرير الدلالة وتحليلها متأخرة عما يعيشه المجتمع وفق حالته الحركية وعاشت النخبة السياسية وفق ثقافة مظهرية للممارسة السياسية بين التأمل السياسي والوجدان السياسي الفاقد للفعل العام الذي يواكب التغيرات بثقافة سياسية تنسجم مع الممارسة والفعل.

في حين نجد أن استجابات مجتمع الدراسة في الدلالة أحيانا جاءت بنسبة 15.22% أي ما يعادل 74 فرداً من حجم الدراسة الذي هو متكون من 486، نجد أن هذه النسبة تطرح وتبين أن النخب السياسية متفاوتة في التعبير عما يعيشه المواطن ويعانيه حيث أن النخب السياسية تعيش في كثير منها حالة الاصطدام بين الواقع المعاش وفق تسييح القوانين لهذه النخبة المنتخبة عبر قوانين المجالس البلدية والولائية الوطنية والأمة والتعاقد العام عبر السلطة والأحزاب من جهة ومن جهة أخرى مجتمع يطالبها بتحمّل مسؤولياتها والوفاء بوعودها ومشاريعها الانتخابية.

فكانت النخبة وفق دلالة (أحياناً) معبرة في شكل معارضة أو وفق حراك سياسي عام وصامتة ومتخلية عن دورها عبر ذلك التعاقد السلطوي والحزبي وقوانين المجالس من ملفات الترسيخ إلى النطق بالرأي.

وأخيراً ومن خلال تحليلنا للجدول النخبة السياسية والانتماء الاجتماعي عبر تساؤل: هل النخبة السياسية هي صوت المجتمع فعلا، فإن الدلالات والنسب أعطت أحقية النخبة السياسية وتعبيرها على أنها هي صوت فاعل ومعبر على آلام وآمال المجتمع وفق منتخبيه حسب طرحهم.

إلا أن النخبة السياسية عبر دلالات (أبدا) و(أحياناً) وضعت نفسها في طرح إشكال مجتمعي عام وهو أن النخبة السياسية تعيش في كثير منها القطيعة بينها وبين مجتمعها وأفرادها وأنها بمجرد انتخابها تصبح صوتا للسلطة لا صوتاً للمجتمع وهذا وفق طرح عام.

5- النخبة السياسية والانتماء الاجتماعي:

جدول رقم 16: دور النخب السياسية في تعزيز الانتماء المجتمعي

الإجابة / التكرارات	ت	النسبة%
دائما	192	39.05
أبدا	210	43.20
أحيانا	84	17.28
المجموع	486	%100

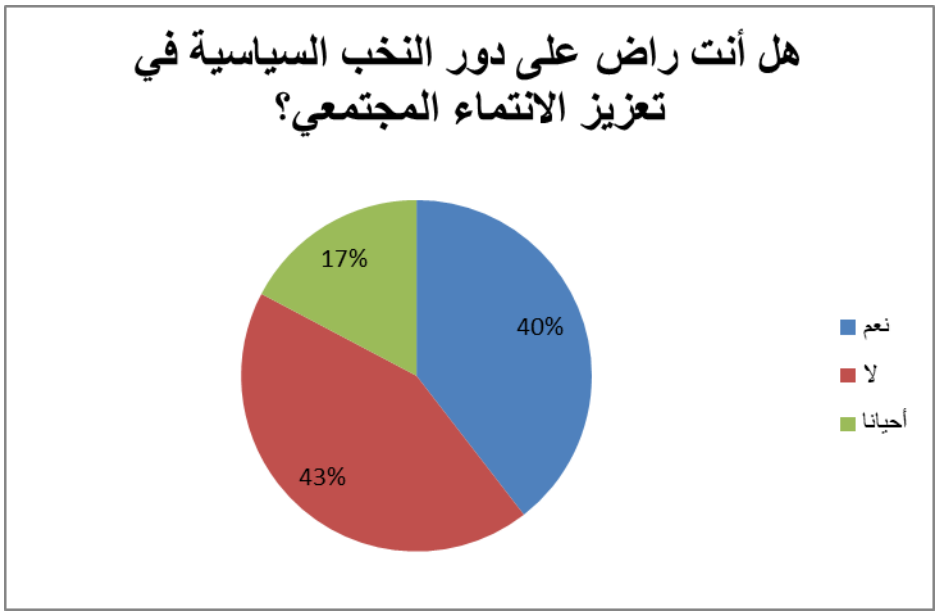

شكل رقم 7 دور النخب السياسية في تعزيز الانتماء المجتمعي

من خلال الجدول رقم 106 والذي كانت استجابات مجتمع الدراسة كالآتي: 192 وحدة أي ما يعادل 39.05% من مجتمع الدراسة كانت بنعم أي أن النخبة السياسية عبر راضية على دورها العام ومن منظورها وفق الدلالة 39.05 تبرر أن النخب السياسية ظلت عبر مصطلح باريتو هي الطبقة الحاكمة عكس موسكا الذي استعمل مصطلح الطبقة السياسية. إن رضى النخبة السياسية على دورها في تعزيز الانتماء المجتمعي كان لاعتبارات ذاتية لأقلية تحكم فئات عريضة وتعبر عنها وتنطق باسمها مستخدمة التأثير القوة والقدرة على أن تطرح هذا الرضى عبر هذه النسبة وإن النخب السياسية تعيش الرضى لتلك القطيعة المبنية والمؤسسة عبر ما طرحناه في الجداول السابقة من تسييج قانوني وتعاقد سلطوي واعتبارات ذاتية تراعي المنفعة المكسب والطموح.

أما فيما يخص نسبة الاستجابات مجتمع الدراسة بالدلالة (أبدا) 43.20 أي ما يعادل 210 فرادً من مجتمع الدراسة تبرر على أن النخب السياسية غير راضية على دورها في تعزيز الانتماء المجتمعي الذي هو الارتباط المتبادل والواعي للأفراد حسب حالتهم الشعورية والايمان المشترك بالالتزام والبقاء سويا ضمن المجتمع. إنّ عدم الرضى

هو نتيجة فقدان الفاعلية للنخب السياسية وتبريرها عبر هذه الدلالة 43.20 أنها أصبحت مجرد هيكل تنظيمي في هرم السلطة العام وأن أدوارها راعت المشاكل اليومية للمواطن وإشكالات حياته الاجتماعية والاقتصادية، لقمة العيش، السكن، المياه، الطرقات، متناسية ذاك الواجب الحضاري الإنساني المكلف به المنتخب خاصة والنخب السياسية عامة في طرحة خطابه، عمله، مواقفه تجاه المجتمع والأمة.

إن دلالة (أبدا) وعدم الرضى على تعزيز الانتماء كانت غير بعيدة على دلالة (دائما) بفارق 4.05% وهذا ما يجرنا إلى أن النخب السياسية تعيش تذبذب داخلي عن أدوارها المجتمعية في الرضى وعدمه عما تقدمه وتفعله.

في حين أن استجابات مجتمع الدراسة في الدلالة أحياناً جاءت بنسبة 17.28 أي ما يعادل 84 فرداً من حجم الدراسة الذي هو متكون من 486 نجد أن هذه النسبة تعمق التذبذب في رضى النخبة السياسية على دورها في تعزيز الانتماء المجتمعي وخلق شعور ورأي عام وفاعل تجاه مجتمع وتحليله، إلا أنها أقرت أن الرضى يكون أحياناً لما تقدمه النخبة في خطابها السياسي ومشروعها الانتخابي في تعزيز هذا الانتماء.

وأحياناً يكون عدم الرضى نتيجة الممارسات لبعض أفرادها تجاه الأدوار العامة والخاصة المتطلبة من المجتمع وكذا الالهام العام الذي تعيشه النخبة السياسية في قضايا المعاش والصراعات الحزبية والرهانات السلطوية عبر المتغيرات الخاصة والمجتمعية السياسية التابعة والمستقلة الخاصة والعامة.

وأخيرا ومن خلال تحليلنا للجدول النخبة السياسية والانتماء الاجتماعي عبر تساؤل: هل أنت راض على دور النخب السياسية في تعزيز الانتماء المجتمعي فإن دلالة (دائما) بنسبة 39.05 و(أبدا) بنسبة 43.20 كانت نسب متقاربة دالة على انقسام النخبة السياسية لأدوارها المجتمعية عبر تعزيز الانتماء وإعطاء الصورة الحاكمة لكل مواطن وفرد

اجتماعي يعيش يومه بين اليأس والرجاء في هذا النخبة لتعزيز شعوره وانتماءه لهذا الوطن عبر حل مشاكله وطرح قضاياه والنطق بلسانه وتوفير حاجياته وكمالياته ليعيش الرخاء والاخاء.

6-النخبة السياسية ودورها في الحياة الاجتماعية

جدول رقم 17: النخبة السياسية ودورها في الحياة الاجتماعية

الإجابة / التكرارات	ت	النسبة%
دائما	360	74.07
أبدا	23	4.73
أحيانا	103	21.19
المجموع	486	100

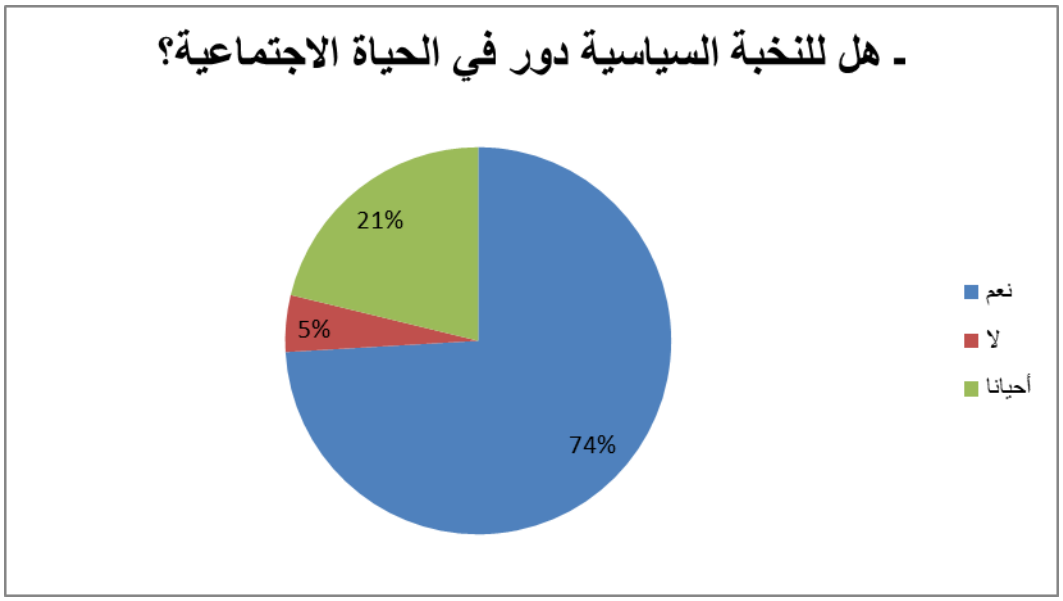

شكل رقم 8النخبة السياسية ودورها في الحياة الاجتماعية

من خلال الجدول رقم 107 والذي كانت استجابات مجتمع الدراسة على السؤال المفتوح هل للنخبة السياسية دور في الحياة الاجتماعية، أتت نسبة الدلالة بدائما 74.07 أي 360 فرداً من مجتمع الدراسة حيث طرحت النخبة السياسية إجاباتها أن المجتمع يلعب دوراً رئيسيا في تكوين المعالم الرئيسية لشخصية المنتخب فيكون سلوكه الاجتماعي

وفق المعادلة الاجتماعية التي تحكم المجموعات فيما بينها ومنه، فإن النخبة السياسية أشارت وفق هذه الدلالة أن هناك ثقة بين النخبة السياسية والمجتمع من خلال لعب دورها في حياته العامة والخاصة والاهتمام بانشغالاته والنطق باسمه وأن هذا التفاعل فيما بينها كما طرحت.

هو من صميم مشروعها السياسي والاجتماعي وأن مظاهر الحياة الاجتماعية تنعكس في جودتها على ما يطرحه الفاعل الاجتماعي عبر منتخبيه لتستمد منه قوتها، فالمجتمع في قوامه هو مجموعة من الأفراد والفرد هو الذي يمثل أهداف المجتمع ويعكس الصفات السلوكية له فالمجتمعات القوية تستمد قوتها من أفرادها حيث يعتبر الطاقة الحيوية للإدلاء بإشكالات الحياة الاجتماعية. وحسب تبريرنا للدلالة فإن النخبة السياسية وفق تحليلنا المفتوح فإنها تلعب دوراً مهما في الحياة الاجتماعية لاعتبارات المكسب السياسي ومطالبة الجماهير النخبة السياسية بتفعيل دورها ولاعتبارات حزبية وعرقية وجهوية (محلية) تطالبها دائماً وترسم لها فاعلية أدوارها وفق رهان الحاضر والمستقبل فكان دورها في الحياة العامة وكذا الخاصة في المناسبات المختلفة حسب الوظيفة المجتمعية ومسؤولية التنشئة لكل فرد من أفراد النخبة السياسية.

فيما تأتي نسبة الاستجابات مجتمع الدراسة بالدلالة (أبدا) 4.73 أي ما يعادل 23 فرداً من مجتمع الدراسة التي بنت دلالة رفضها إلى العزلة الاجتماعية التي تمارسها النخبة السياسية على ذاتها أو ما يمارسها المجتمع عليها من خلال انعدام لثقة بين المنتخب ومجتمعه، الاصطدام والذي يولد الاحباط في العمل السياسي وتفعيل الدور المجتمعي كذا الاستبعاد الاجتماعي وهي حالة تعبر عن ضعف وانعدام التواصل بين السياسي ومجتمعه.

إن ضعف نسبة الدلالة يبرر أيضا أن النخبة السياسية كرفض أنها تعاني العزلة والاستبعاد وتصر على دورها الفاعل في الحياة المجتمعية بمختلف أشكالها.

في حين أتت نسبة الاستجابات مجتمع الدراسة الدالة على أن النخبة السياسية (أحياناً) يكون لها دور في الحياة الاجتماعية وأحياناً لا يكون بنسبة 21.19 أي ما يعادل 103 فرداً من حجم مجتمع الدراسة الذي هو متكون من 486.

هنا نجد أن هذه النسبة تفوق نسبة الدلالة (أبدا) الرافضة وأقل من نسبة الدلالة (دائما) الموافقة على دور النخبة في الحياة الاجتماعية حيث تطرح أن النخبة السياسية مختلفة في أدوارها الاجتماعية فهناك نخبة وخاصة المحلية وفق المجالس البلدية تلعب دوراً مباشرا وتأثيراً مهما على حياة المجتمعات والأفراد عبر نسق التأثير والتأثر للوظائف الاجتماعية والأدوار المختلفة التي تقوم بها النخبة السياسية للمحافظة على نسقها العام ودورها الخاص وفق مشروعها السياسي ووعودها الانتخابية وتعاقدها الحزبي.

في حين أن أحياناً أخرى لا يكون لها الدور الفاعل الطامح إليه المجتمع فيكون التأثير أقل خاصة في المجلس الوطني ومجلس الأمة وهذا كما جاء في الاجابات أن المجتمع في كثير منه لا يعي معاناة المنتخبين وفق التسييج القانوني والممارسة السلطوية لما يعيشه المنتخب من إشكاليات مصدرها القانون الالتزام الحزبي والمعوقات العامة التنموية والاقتصادية والثقافية وغيرها. كذا أن هناك نخب حقيقة منعزلة كما طرحت الاجابات خاصة تلك التي كُلفت بمهام أخرى في المجالس كرئاسة اللجان الداخلية أو الخارجية الاقتصادية أو الثقافية على المستوى العربي أو الافريقي أو العالمي وهذا ما طرحته اجابات أعضاء المجلس الوطني ومجلس الأمة.

وأخيراً فإن تحليلنا للجدول النخبة السياسية والانتماء الاجتماعي عبر سؤاله المفتوح عبر دلالة (دائما) (أبدا) (أحياناً) الذي رُسم لتعبير النخبة بحرية على فاعلية دورها أو اخفاق هذا الدور عبر ما تطرحه من تبريرات لهذا الدور في الحياة الاجتماعية.

إن الاجابات على السؤال الأخير للنخب السياسية ودورها في الحياة الاجتماعية جاء طارحا نسبة دلالة موافقة على الدور والتأثير بنسبة تفوق 74.7% رغم اختلاف التبريرات والأدوار الاجتماعية المنوطة بالنخبة.

إن تحليلنا لهذا الجدول يبيّن أن النخبة السياسية رفضت أن تعيش حالة الاستبعاد الذي هو معاش في كثير منه في الواقع الاجتماعي وخاصة ما مرت به الجزائر من حراك اجتماعي أظهر ضعف النخب السياسية عبر منتخبي الشعب لطرح مطالبه وتبنيها أو التعبير عنها وتمثيله وأن البنية الطبقية للنخبة السياسية عبر ذاك الاستبعاد لتجد الديمقراطية أمام عملية عسيرة للنضوج ويمكن أن تلاقي مقاومة شديدة من خلال المنازعات الناشئة بين النخبة السياسية وإطارها المجتمعي وهذا ما بينه "بروبرت ماكيفر" في كتابه تكوين الدولة على أن هذا الاستبعاد يتطور إلى نزاع الذي يؤدي إلى التوتر ومنه إلى الوقوع في أزمة تهز الشرعية دون استعداد للشعب لاستبدالها بالشرعية الديمقراطية وإن استعد فيصبح الحال نفسه لقيام الديمقراطية كطرف أنسب لولادة الدكتاتورية وهذا هو الإشكال[1]. لذا فإن النخبة السياسية في الجزائر عايشت متغيرات الواقع خوفاً من نزاعات الناشئة المولّدة عبر المجهول المستقبل السياسي لإشكاليات النظم وبقاء الدولة.

7 النخبة السياسية وقيم الولاء الوطني:

جدول رقم 18: تعزيز قيم الولاء الوطني من مهام النخبة السياسية

الإجابة / التكرارات	ت	النسبة%
دائما	411	84.56
أبدا	30	6.17
أحيانا	45	9.25
المجموع	486	%100

[1] - روبرت ماكيفر: تكوين الدولة، ترجمة الدكتور حسن صعب، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، جانفي 1984، بيروت، لبنان.

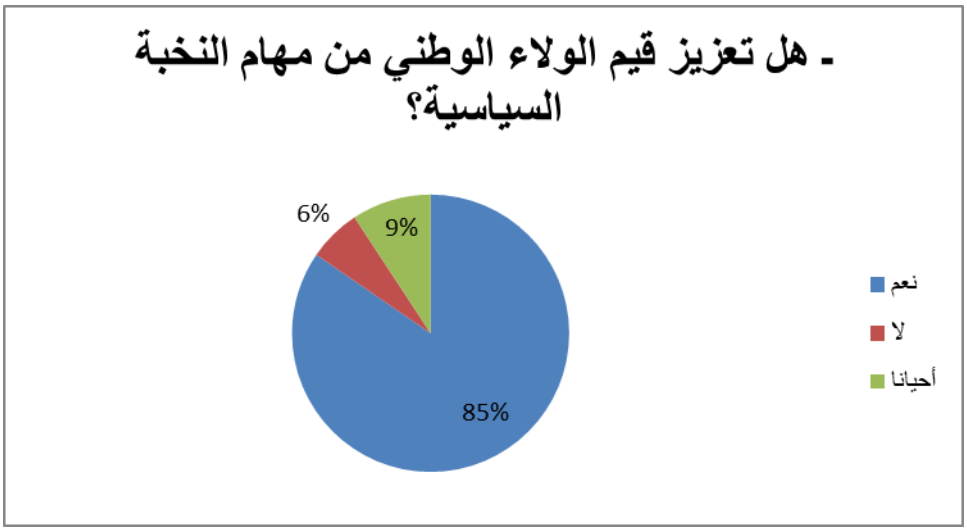

شكل رقم 9 تعزيز قيم الولاء الوطني من مهام النخبة السياسية

من خلال الجدول رقم 18 المبين للمحور الثاني النخبة السياسية وقيم الولاء الوطني عبر التساؤل الأول هل تعزيز قيم الولاء الوطني من مهام النخبة السياسية حيث كانت الاستجابات مجتمع الدراسة فيه كالآتي: 411 فرداً أي ما يعادل 84.56% من مجتمع الدراسة كانت اجابتهم بدائما، أي أن النخبة السياسية تفاعلت مع هذا التساؤل وبررت دلالة دائما على أن الانتماء للوطن والولاء له هو حالة وشعور الفرد الاجتماعي للانضمام إلى مجموعة عبر علاقة ايجابية حسية بينه وبين الآخرين ومنه تكوين علاقة ايجابية مع الوطن في الولاء والاخلاص له. لقد طرحت النخبة أنه خلال عمله السياسي وفق الممارسة الحزبية والفعل السياسي محفزة المجتمع على قيم الولاء والانتماء للوطن عبر المشاركة في الأعمال التطوعية والخيرية التي تخدم المجتمع ولذا الالتزام بالقوانين والقواعد السلوكية للأعراف الاجتماعية كذا الحث على الانضباط في العمل واختيار أسلوب الحل الواعي للمشاكل والنزاعات التي تقع بين الأفراد والجماعات كذا بررت النخبة أنها دائما تحترم رموز السيادة الوطنية والاعتزاز بخطاباتها وأفعالها بالوطن ورموزه وهذا يخلق وعيا مجتمعياً تؤديه النخبة سوى المحلية أو الوطنية للمنتميين لأحزابها للمستمعين لبرامجها للمؤمنين بطروحاتها ومبادئها.

إن تحليلنا لعلوّ نسبة الدلالة دائما 84.56 له اعتبارات أخرى إضافة لما ذكر فمثلا الاعتبار الذاتي وعلاقة النخبة السياسية بالمقدس الوطني والعيش في ظله وكذا التعاقد الذي تمارسه السلطة مع النخبة حول هذا المقدس ودفع النخبة السياسية لتفعيل دورها اجتماعيا وسياسيا لتعزيز قيم الولاء الوطني.

في حين أن استجابات النخبة السياسية الدالة بأبدا جاءت ب 30 فرداً أي ما يعادل 6.17 من مجتمع الدراسة المتكون من 486 منتخباً، وهذه النسبة تبرر النخبة السياسية أن قيم الولاء الوطني كان مشروعا في الخطاب الانتخابي وليس فعلا ممارساً في الحياة الاجتماعية والسياسية.

من خلال ماعاشته الجزائر من إشكاليات النخبة السياسية مع المجتمع حيث اتهمت عبر الحراك الاجتماعي وما تشهده الحياة السياسية وساحة العدالة وما تشهده محاكمات العديد من المنتخبين بتهم سرقة الأراضي الاستيلاء على الأملاك العامة، التستر على الفساد التحويلات النقدية للخارج، استنزاف العملة الوطنية التمرد على النظام الاجتماعي، اللجوء إلى العنف في حل المشكلات، اشعال الفتن الطائفية أو الحزبية.

فكل ما ذكر وطرح لعدم تعزيز النخبة لقيم الولاء ولكن كان ضئيلا ومحتشما لأسباب نسبة الدلالة بنعم المذكورة أعلاه.

في حين نجد أن استجابات مجتمع الدراسة في الدلالة (أحيانا) جاءت بنسبة 9.25% أي ما يعادل 45 فرداً من مجموع مجتمع الدراسة حيث فاقت نسبة دلالة (أبدا) بنسبة 3.08% أي أن النخبة السياسية ترنحت في مدى تأثيرها على المجتمع في تعزيز قيم الولاء الوطني والاخلاص له حيث أن الممارسات التي مارستها النخبة ايجابياً نحو تعزيز قيم الولاء الوطني كما ذكر في نسبة الدلالة نعم من أساليب وممارسات أقرت فيها النخبة السياسية بممارستها للتعزيز وأحياناً نجد ممارسات النخبة تضعف قيم الولاء في حدّ

ذاته. نتاج التناقض الذي تعيشه في خطاباتها وممارساتها الفعلية التي خرجت للمجتمع وفي كثير منها شكلت له حالة الصدمة من خلال طروحات بعض ممثلي الشعب والحث على قيم الولاء والبكاء عليه لتنعكس الصورة وفق العدالة والقضاء أو ما يصرّح في الاعلام مما ذكر في تحليل نسبة الدلالة (أبدا) من استنزاف الوحدة النقدية والاستيلاء على المال العام والتستر على الفساد وحمل الجنسيات الأجنبية.

وأخيراً فإن تحليلنا للجدول في شقه المتعلق بالنخبة السياسية وقيم الولاء الوطني في سؤاله الأول هل تعزيز قيم الولاء الوطني من مهام النخبة السياسية يتضح من خلال نتائجه القائمة وعلوّ نسبة الدلالة (دائما) أن النخبة السياسية تقر أن من مهامها الأصلية عبر المشروع السياسي الخاص والعمل السياسي وما يُلزمه الدستور لكل فرد من الأمة بواجب الولاء الوطني والاخلاص له فعّل دورها في تعزيز قيم الولاء الوطني وأن قلّة فقط لا تأخذ هذا الموضوع بجدّية المواطن الحاكم بالوطن والمحافظة عليه لأن التضحيات كانت جدٌّ كبيرة عبر ثورته المجيدة وأن أي خلاف يكون وفق الفعل والممارسة لا عبر قيم الولاء للوطن والاخلاص له.

8- النخبة السياسية والالتزام الحزبي :

جدول رقم 19: الالتزام الحزبي للنخبة السياسية على فاعليتها في الولاء للوطن بشكل إيجابي

الإجابة / التكرارات	ت	النسبة%
دائما	437	89.91
أبدا	16	3.29
أحيانا	33	6.79
المجموع	486	%100

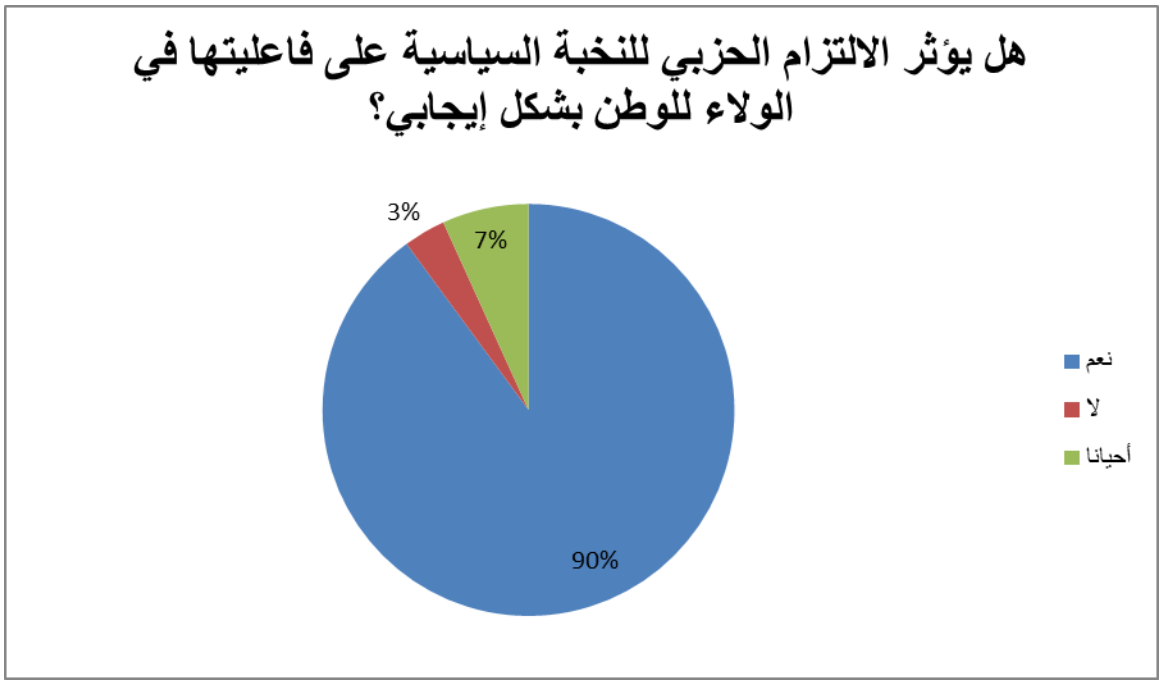

شكل رقم 10الالتزام الحزبي للنخبة السياسية على فاعليتها في الولاء للوطن بشكل إيجابي

من خلال الجدول رقم 19 عبر المحور الثاني النخبة السياسية وقيم الولاء الوطني وفق التساؤل: هل يؤثر الالتزام الحزبي للنخبة السياسية على فاعليتها في تعزيز قيم الولاء الوطني بشكل ايجابي تتضح فيه دلالات استجابات مجتمع الدراسة (بدائما) بنسبة 89.91 أي 437 فرداً من مجتمع الدراسة وفق تبرير النخبة السياسية لهذه النسبة المشكلة أن ابجديات الأحزاب السياسية وتكوينها القيمي يضع أولوية الأولويات ومنشأ التكوين والنشأة للحزب ذاته من أجل الوطن والولاء له.

حيث حثت النخبة السياسية أن الالتزام الحزبي عبر مبادئ الحزب وميثاقه سوى كان وطني أو إسلامي بمختلف اتجاهاتهم وإن الالتزام الحزبي هو الالتزام أخلاقي مصدره الضمير المنتخب والالتزام قانوني وفق الضوابط الحزبية المرسّخة للفاعلية في قيم الولاء الوطني من احترام رموز السيادة والعمل في كل المجالات لصالحه.

إن تبرير النخبة السياسية بنسبة الدلالة (دائما) حول أن الالتزام الحزبي يرسّخ قيم الولاء الوطني لها مبرّراتها كما ذُكرت. كما أن من الخب السياسية ما تكون خارج الإطار

الحزبي في شكل قوائم حرّة أو الانتساب الحيني يتصدر القوائم معنيين أيضاً كما ذكروا أن الالتزام الحزبي ليس هو المعيار الأوحد لتعزيز قيم الولاء وإنما فاعلية الالتزام الأخلاقي الساكن في ضميرنا.

في حين آنت نسبة الدلالة (أبدا) وفق استجابات مجتمع الدراسة بنسبة 3.29% أي ما يعادل 16 فرداً من مجموع مجتمع الدراسة حيث برروا أن الالتزام الحزبي ليس هو العامل الجاد في الفاعلية لتعزيز قيم الولاء بشكل الايجابي في القوائم الحرة مثلا ترتبط بميثاق أخلاقي قيمي بين أفراد القائمة أكثر من الالتزام الحزبي وأخلاقه ومبادئه. كما أن هنالك منتخبين انضموا إلى قوائم حزبية ليس من باب القراءة الفاعلة للالتزام بمبادئ الحزب وميثاقه وإنّما لأن هناك أحزاب أغلقت أبوابها في وجه هؤلاء المنتخبين وأخرى استقطبت, فكان تبرير النخبة السياسية بالدلالة (أبدا) ضئيلاً جداً وهذا ما يبرر سيطرة الأحزاب الكبرى جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي على الساحة السياسية والحزبية بشكل عام. في حين نجد أن استجابات مجتمع الدراسة في الدلالة (أحياناً) كانت بنسبة 6.79% أي ما يعادل 33 فرداً من مجتمع الدراسة حيث فاقت نسبة الدلالة (أحياناً) نسبة الدلالة (أبدا) ب 3.5% وهو م يبرر أن النخبة السياسية.

وفق التزامها الحزبي تكون أحياناً فاعلة عبر عدم الخروج من الهيكل التنظيمي للميثاق والمبادئ وأحياناً أخرى في ظل الممارسات تكون غير فاعلة وهذا ما تشهده النخبة السياسية في الحراك الاجتماعي وما أفرز عنه من أفراد في النخب السياسية حول ساحات القضاء والمحاسبة وما تشاهده الجزائر حاليا إلا أكبر دليل على ذلك.

وأخيراً فإن تحليلنا للجدول عبر المحور الثاني النخبة السياسية وقيم الولاء الوطني في سؤاله الثاني هل يؤثر الالتزام الحزبي للنخبة السياسية على فاعليتها في الولاء الوطني بشكل ايجابي يتضح من خلال تحليلنا للنتائج حالة الاجماع أو شبهه للنخبة السياسية حول تأكيدها على أن الالتزام الحزبي كان فاعلاً عبر التزام المنتخب أخلاقياً وقانونياً

بترسيخ وتعزيز أحد قيم المواطنة وهو قيمة الولاء للوطن وأن كل الأحزاب السياسية في ابجدياتها تحت ولا يوجد من يناقش أهمية الحزب في ترسيخه الاجتماعي والثقافي والمعرفي للوطن والاخلاص له سوى كان على مستوى هذا الالتزام أو حتى على مستوى الفعل السياسي الحر الذي ركز على أن الالتزام الأخلاقي للمنتخبين له فاعلية أيضا مع ذاك الالتزام الحزبي التنظيمي الميثاقي التعاقدي وعليه كانت النسب متفاوته بين دلالة (دائما) و (أبدا) عبر تبريرنا كما ذكر سلفا أن الاعتبار الذاتي للنخبة السياسية حول موضوع المقدس السيسي يحظى بإجماع عام بمختلف الاتجاهات الحزبية والتوجهات الخاصة.

جدول رقم 20: الموقف السياسي للنخبة السياسية من السلطة على قيمة الولاء للوطن

الإجابة / التكرارات	ت	النسبة%
دائما	50	10.28
أبدا	410	84.36
أحيانا	26	5.34
المجموع	486	%100

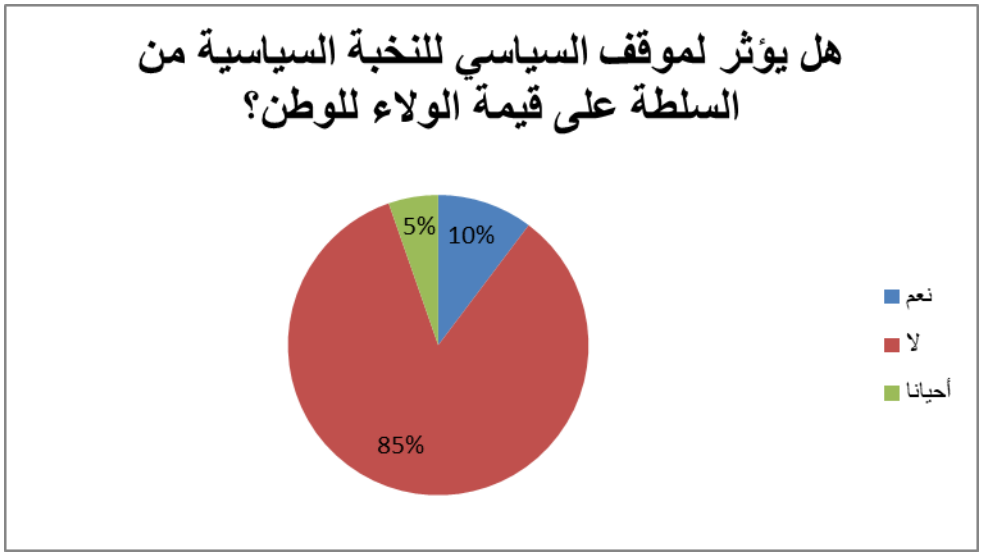

شكل رقم 11 الموقف السياسي للنخبة السياسية من السلطة على قيمة الولاء للوطن

من خلال الجدول رقم 20 عبر المحور الثاني النخبة السياسية وقيم الولاء الوطني في السؤال الثالث هل يؤثر الموقف السياسي للنخبة السياسية من السلطة على قيمة الولاء للوطن، تتضح فيه دلالات استجابات مجتمع الدراسة (بدائما) بنسبة 10.28% أي 50 فرداً من مجتمع الدراسة وفق التبرير للنخبة السياسية أن الموقف السياسي من السلطة سوى كان موالاة أو معارضة لا يؤثر في تعزيز النخبة السياسية لقيم الولاء الوطني وأن الحياة السياسية وممارستها عبر الفاعلين للسلطة أو الناشطين السياسيين أو ما يعرف بإطار الطبقة السياسية تشكل كلها دعما لقيم الولاء الوطني وفق الممارسة والمشاركة في صناعة تاريخ الوطن وبناء استراتيجياته وآفاقه لذلك كانت نسبة الدلالة دائما ضعيفة الموافقة وأقرّت النخبة أن موقفها من السلطة هو موقف سياسي وليس موقفا مبدئيا سوى كان معارضة أو موالاة وأن حالة الاصطدام بين النخبة السياسية والسلطة أو الانسجام الكلي معها عبر جلّ المواقف لا يؤثر على تعزيز قيم الولاء والمواطنة.

في حين أتت نسبة الدلالة (أبدا) وفق استجابات مجتمع الدراسة بنسبة 84.36 أي ما يمثل 410 فرداً من مجتمع الدراسة لتبرير النخبة السياسية أن الموقف السياسي المتبنى تجاه السلطة ليس له تأثير في عدم فاعلية تعزيز قيم الولاء الوطني وأن الفئات التي تمارس السلطة أو التأثير السياسي وإذ كانت لها صراعات مباشرة مع المنتخبين في إطار النخبة السياسية فإن النخبة في حدّ ذاتها تمارس السلطة وتتربع على المجالس المحلية والشعبية الوطنية والأمة ومنه أن حالة المعارضة التي تعيشها النخبة السياسية لا تؤثر في قيم الولاء الوطني عبر موقفها من السلطة وهذا ما أشارت إليه الدلالة (أبدا) بنسبة 84.36% وهو ما يشكل شبه إجماع موالاة ومعارضة على أن الموقف السياسي للنخبة السياسية من السلطة لا يؤثر على قيمة الولاء الوطني.

في حين نجد أن نسبة الاستجابات في مجتمع الدراسة (أحياناً) كانت بنسبة 5.34% وهو ما يعادل 26 فرداً من مجتمع الدراسة وأتت هذه النسبة أقل من نسبة الدلالة (دائما)

بنسبة 4.99% وهو ما يبيّن أن النخبة السياسية شبه مجتمعة على أن الموقف السياسي من السلطة هو موقف تجاه مشاريع وممارسة وليس فعلاً وثقافة إن النخبة السياسية عبر دلالة (أحياناً) يكون الموقف السياسي من السلطة له تأثير على قيمة الولاء الوطني من زاوية رؤية السلطة أن هناك نقاشات تثأر خاصة من المعارضة تعتبرها السلطة ضمن المقدس السياسي وتتهم المعارضة بالإخلال بقيم الولاء كالحديث حول مؤسسة الرئاسة العهد الانتخابية الممارسة والفعل لمؤسسات الدولة وقادتها في حين أن قيمة الولاء تُرى من زاوية أخرى في كثير من الأحيان فالموالاة ترى أن قول الحقيقة قيمة الاخلاص للوطن أحيانا أخرى.

وأخيراً فإن تحليلنا للجدول النخبة السياسية وقيم الولاء الوطني في سؤاله: هل يؤثر الموقف السياسي للنخبة السياسية من السلطة على قيمة الولاء الوطني يتضّح أن نسبة الدلالة (دائما) كانت أقل بكثير، كما كانت نسبة الدلالة (أحياناً) شكلت النسبة الاضعف في حين أن الدلالة (أبدا) كونت شبه أجماع لآراء النخبة السياسية لعينة المنتخبين أن الموقف السياسي للنخبة من السلطة لا يؤثر على قيمة الولاء الوطن والاعتزاز به وترسيخ المواطنة بين أفراده معارضة كانوا أو موالاة وهذا التحليل كان ضمن اعتبارات أيضا ذاتية تجعل من النخبة السياسية باختلاف أشكالها تتماهى وتنسجم مع المقدس السياسي المحافظ على كينونتها وشرعية وجودها في كثير من الأحيان وهذا ما أفرزه عنه الحراك الشعبي في الجزائر وكيف عرّى كثيراً من النخب والمشكلين للطبقة السياسية أنهم كانوا في علاقة لا تخدم الوطن ولا تعزز قيم الولاء فيه رغم كل الخطابات التي سمعها الشارع.

جدول رقم 21: مساهمة النخبة السياسية في إرساء السلم الاجتماعي

الإجابة / التكرارات	ت	النسبة%
دائما	217	44.65
أبدا	199	40.94
أحيانا	70	14.40
المجموع	486	%100

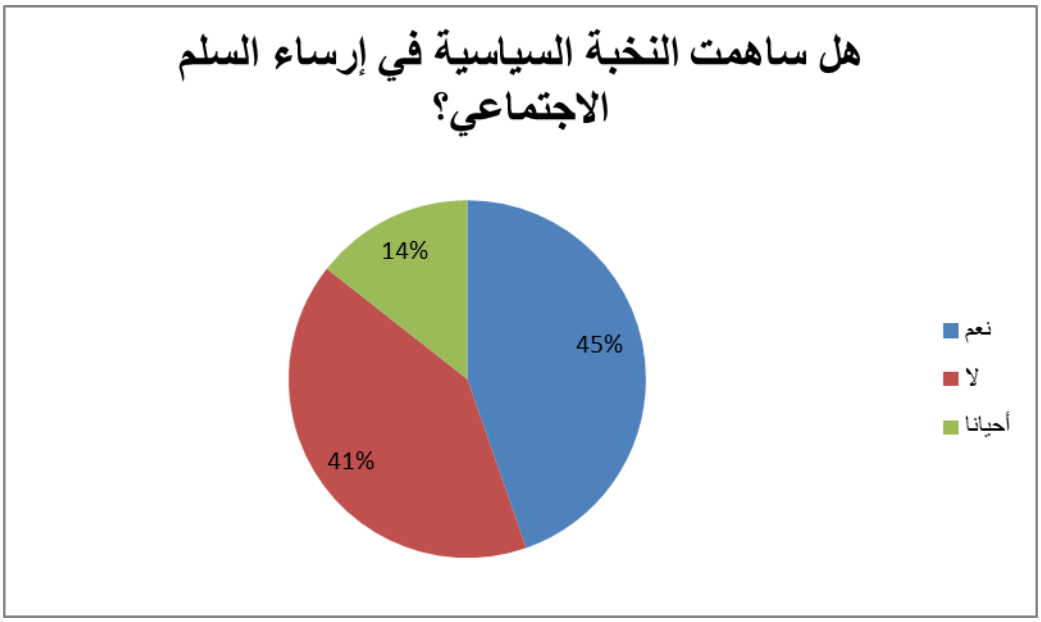

شكل رقم 12 مساهمة النخبة السياسية في إرساء السلم الاجتماعي

من خلال الجدول رقم 21 الذي كانت استجابات مجتمع الدراسة فيه من خلال محوره النخبة السياسية وقيم الولاء الوطني عبر سؤاله الرابع هل ساهمت النخبة السياسية في إرساء السلم الاجتماعي فإن نسبة الدلالة (بدائما) كانت 44.65% أي ما يعادل 217 فرداً من مجتمع الدراسة حيث بررت النخبة السياسية أن السلم الاجتماعي في أي مجتمع يمثل القاعدة الاجتماعية الأساسية التي ينطلق منها جلّ المجتمعات في تأمين تعايشهم الديني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والثقافي ليحقق منهم واستقرارهم ومنه الانطلاق في التنمية والتقدم وأن مهمة إرساء السلم الاجتماعي هي أحد مهام النخبة

السياسية من خلال المشاركة الاجتماعية وخدمة وإصلاح مناطقهم المحلية والاهتمام بالفئات الاجتماعية الهشة وزرع الاستقرار والأمن لتلك المجتمعات عبر ما تقدمه النخبة السياسية بالمشاركة مع السلطة بفرض قواعد انضباطي بقوة النظام والقانون بالمحاسبة والردع لكل من يتجرأ على السلم الاجتماعي والأهلي كذا تحقيق العدالة والمساواة في المجتمع ومنع التمييز العنصري والديني والفئوي من أفراد المجتمع الواحد. وإن منع ومحاربة الظواهر المخلّة بأمن وأمان المواطن هي من صميم أعمال النخبة عبر رئاسة المجالس البلدية والولائية والوطنية. كما أن النخبة السياسية تقدم وعي عام ارشادي لفهم واستيعاب أهمية السلم الاجتماعي والأهلي وأنه المشترك المقدس بينهم.

في حين أتت نسبة الدلالة (أبدا) ب 199 فرداً من مجتمع الدراسة أي ما يعادل 40.94% فإن النخبة السياسية لم تساهم بشكل فعال في إرساء السلم الاجتماعي لأن الخبة السياسية شغلت بأدوار معيشية أخرى وأن السلم الاجتماعي وتطبيق معانيه لا يختصر على النخبة السياسية إنّما هو حلقة مجتمعية تكاملية تسلكه وتتماسك به كل قوى وفئات أفراد المجتمع الوطني. حيث أن التنشئة الدينية والتربوية بداية من وجوب محبتك للآخر وصولا إلى التنشئة الثقافية إلى الضبط الاجتماعي ككل مشترك لا تنفرد به النخبة السياسية وحده ولا يختصر على السلطة عبر قوانينها وآلياتها فقط لذلك جاءت النسبة بدلالة (أبدا) لا تعبّر على النفي المطلق لمساهمة النخبة السياسية في إرساء السلم الاجتماعي وإنما وفق تحليلنا بأن النخبة السياسية في كثير منها يجعل من السلم الاجتماعي. وفق البيئة الاجتماعية عنصر أساسي للمكون الجمعي وأنه سلوك وممارسة يعي بها كل أفراد المجتمع من قبول حالة التعايش سوى وجدت النخبة السياسية أو لم توجد.

في حين أن استجابات مجتمع الدراسة بدلالة (أحياناً) كانت بنسبة 14.40% أي ما يعادل 70 فرداً من مجتمع الدراسة أقر بأن النخبة السياسية تساهم أحيانا في السلم

الاجتماعي وفق السياق العام والمنهج المعبر عنه من السلطة عبر وسائلها ومؤسساتها الاعلامية والتربوية المختلفة مثلما حدث في قانون الرحمة، والوئام المدني، المصالحة الوطنية تكون أحياناً معبرة أيضاً وفق مشاريعها الحزبية والسياسية لإضفاء القيم الكبرى المحفزة على السلم الاجتماعي بغية التقدم والتطور ضمن التعايش الفاعل.

وفي أحيان أخرى لم تساهم النخبة السياسية في إرساء السلم الاجتماعي نتيجة مراعاتها السياسية والانتخابية فوقعت في إشكاليات التصنيف العرقي أو الجهوية أو علو الطبقة أو التحفيز للطبقة عبر ممارسات عبر مدركة لمفهوم السلم الاجتماعي.

وأهمية الحفاظ عليه وأخيراً إنّ تحليلنا للسؤال الرابع هل ساهمت النخبة السياسية في إرساء السلم الاجتماعي عبر محور النخبة السياسية وقيم الولاء الوطني نجد أن دلالة (دائما) بنسبة 44.66 ودلالة (أبدا) 40.94 تشكل مناصفه عدم إدراك النخبة لأدوارها الخارجة على ميكانيزم الحياة اليومية وأن هذا التقارب في النسب في المساهمة وعدمها تشكل لنا عبر جل تحليلنا للمحور زاوية الرؤيا التي تنطلق منها النخبة السياسية في مفهومها للسلم الاجتماعي اما على شكل قانون أو مواد دستورية تطرحها الدولة وأخرى عن طريق الممارسة التي ذكرت آنفا وهي من صميم عمل النخبة السياسية وعليه أن هذا التقارب في النسب يطرح تساؤل حول دور النخبة الفاعل والمتميز في إرساء السلم الاجتماعي والالهاء فيها دونه.

جدول رقم 22: ـ رضى النخبة السياسية على دورها في تعزيز قيم الولاء الوطني

الإجابة / التكرارات	ت	النسبة%
دائما	186	38.27
أبدا	209	43.00
أحيانا	91	18.73
المجموع	486	%100

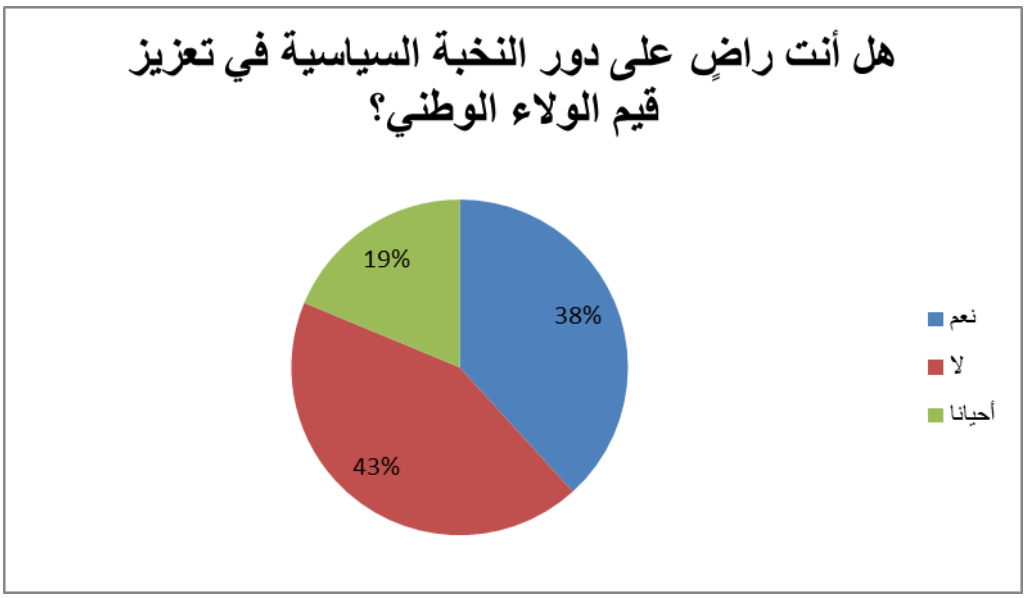

شكل رقم 13رضى النخبة السياسية على دورها في تعزيز قيم الولاء الوطني

من خلال الجدول رقم 22 وفق المحور الثاني النخبة السياسية وقيم الولاء الوطني عبر سؤاله الخامس هل أنت راضٍ على دور النخبة السياسية في تعزيز قيم الولاء الوطني والذي كانت استجابات مجتمع الدراسة كالآتي: 186 فرداً وفق دلالة (دائما) أي ما يعادل 38.27% من مجتمع الدراسة وفق تبرير النخبة السياسية عن رضاها على دورها في تعزيز قيم الولاء الوطني الذي هو انتماء يشمل كل الأمور التي تخص الوطن. فالوطن ليس حيزاً جغرافياً نعيش فيه.

فحسب بل هو تاريخ المرء وجذوره أسلافه ومخزونه الثقافي، ودللت النخبة السياسية عن هذا الرضى في تعزيز قيم الولاء والانتماء إليه من خلال شرعته عبر المجلس الوطني الشعبي ومجلس الأمة وهو ما طرحه أعضاؤه حسب التحليل لمجموع المناهج التي يعيشها الفرد ويتلقاها في تعليمه عبر المنهج التربوي إلى الجانب الديني عبر وزارة الشؤون الدينية وحثها على تدعيم قيم الانتماء لأنها ضرورة تحتم غرسها وتعزيزها في نفس كل مواطن ليمارس حقوقه المشروعة متحليا بأخلاق المواطنة والسلوكيات الفاعلة وخلق رابطة بين الأرض والفرد عبر مؤسسات المجتمع المتمثلة في المسجد والمدرسة

والأسرة وكل الخطابات للنخبة السياسية المتمثلة في المنتخبين في المجلس الشعبي الوطني تشحذ وتحث على الممارسات المعبرة على هذا الولاء وفق مضامين الانتماء الوطني وجداناً تأملاً وحقيقة.

في حين أتت نسبة الاستجابات مجتمع الدراسة بالدلالة (أبدا) بنسبة 43% أي ما يعادل 200 فرداً من مجتمع الدراسة وتبرر النخبة السياسية على عدم رضاها على دور النخبة السياسية المتمثلة في المنتخبين على مختلف المجالس المحلية الولائية والوطنية وتدلل أن مضامين الانتماء والولاء وقيم الاعتزاز والفخر والولاء للوطن ولجميع مؤسساته المدنية والأمنية وتحقيق مصالحه العامة والحث على احترام رموز السيادة الوطنية والفاعلين السياسيين وفق منظور الطبقة السياسية لم تكن للنخبة السياسية الدور الفاعل في إرساء هذه القيم لأن قيم الولاء الوطني هي قيم مجتمعية تشارك فيها التنشئة الخاصة لكل فرد والمؤسسات المرتبطة به من أسرة مدرسة ومسجد وأن خطابات النخبة السياسية كانت وفق منظور سلطوي يعتمد على مجريات ومسلمات متعارف عليها من الجميع سوى كانت الوحدة الوطنية والحفاظ على السلم الاجتماعي.

أو رفضه لكل مظهر يمس بالوطن داخليا أو خارجيا وأن المؤسسات التربوية إلى جانب القطاعات الحيوية لها الدور الأكثر فاعلية لترسيخ معاني الانتماء والولاء الوطني ومن ثم فإن النخبة السياسية دورها لا حق ومكمل لمؤسسات التنشئة العامة من اعلام الذي هو وسيلة رئيسية فاعلة عبر البرامج الهادفة التي تصب في خانة الولاء والانتماء وأن التربية الوطنية هي مسؤولية عامة بين كافة شرائح المجتمع وبالتالي قوة الولاء أو ضعفه في المجتمع ليس مسؤولية النخبة السياسية وحدها وفق دلالة النسبة المذكورة للنخبة السياسية التي شكلت النسبة الأعلى 43% الدالة على عدم الرضى على النسبة الدالة (بدائما) 38.27% القائمة على الرضى والتعزيز لأدوار النخبة في حين أن استجابات مجتمع الدراسة في الدلالة(أحياناً) جاءت بنسبة 18.72% أي ما يعادل 91 فرداً من مجتمع الدراسة المتكون 486 حيث أن هذه النسبة الدالة على أن النخبة

السياسية تشكل الرضى على دورها في تعزيز قيم الولاء الوطني عبر سعيها من خلال مهاراته وقدراتها السياسية للتوصل إلى التحفيز والحث على روح المشاركة والاحساس بالمسؤولية والانتماء المجتمعي للمدرسة والجامعة والوظيفة والافتخار بالوطن والدفاع عن كيانه وعدم القبول بأي مساس وانتقاص من قدره وتجلّت في ممارسات والنخبة السياسية في العديد من المجالات الاجتماعية والرياضية مثلا في الانتصار والاخفاق.

كذا عبر دلالة (أحياناً) تكون النخبة غير راضية على ما تقدمهُ من أدوار فاعلة في تعزيز قيم الولاء الوطني وهو ما بررته أن هناك ممارسات للنخب وما تعيشه من حالات وفق ثقافة مظهرية أدخلتها في مجال الاستبعاد الاجتماعي للتناقض بين الخطاب الذي تطرحه وبين واقعها وممارساتها سوى الحياة السياسية العامة أو انعكاسات الحياة الخاصة الزوجة والانتماء ازدواجية الجنسية العلاقة الغير واضحة مع عدو الأمس وغيرها.

مما أفرزه الحراك الاجتماعي وما تعيشه بعض النخب السياسية على أعلى درجات الهرم السلطوي من خلال محاكمات وتصريحات صدمت كثير منها مأمول النخبة ودورها في تعزيز قيم الولاء.

وأخيراً ومن خلال تحليلنا للجدول النخبة السياسية وقيم الولاء الوطني عبر السؤال الخامس هل أنت راضٍ على دور النخبة السياسية في تعزيز قيم الولاء الوطني فإن دلالة (دائما) كانت أقل بنسبة 4.73 من الدلالة (أبدا) وهذا ما يبيّن أن هناك فرق بسيط وتذبذب في معايشة النخبة السياسية لأدوارها في قيم المواطنة وأن عدم الرضى يخضعان أيضا لاعتبارات ذاتية أحياناً وأخرى كما ذكرنا من زاوية توجيه الرؤى حول أن النخبة السياسية لعبت الدور عبر كل مراحلها في تاريخنا الوطني وأخرى ترى بدلالة (أبدا) عدم الرضى من زاوية أن هذا الدور هو دور مجتمعي عام يكلف به الجميع والحقيقة أن النخبة السياسية تعاني إشكال وفق مسارها السياسي على أنها نخب موسمية تتفاعل

اجتماعيا وفق أحداث الراهن والموجود الحدث والمتغير دون الالمام بمشروع عام للمواطنة وتأصيلها.

جدول رقم 23: النخبة السياسية الحفاظ على قيم الولاء الوطني

الإجابة / التكرارات	ت	النسبة%
دائما	428	88.06
أبدا	13	2.67
أحيانا	45	9.25
المجموع	486	%100

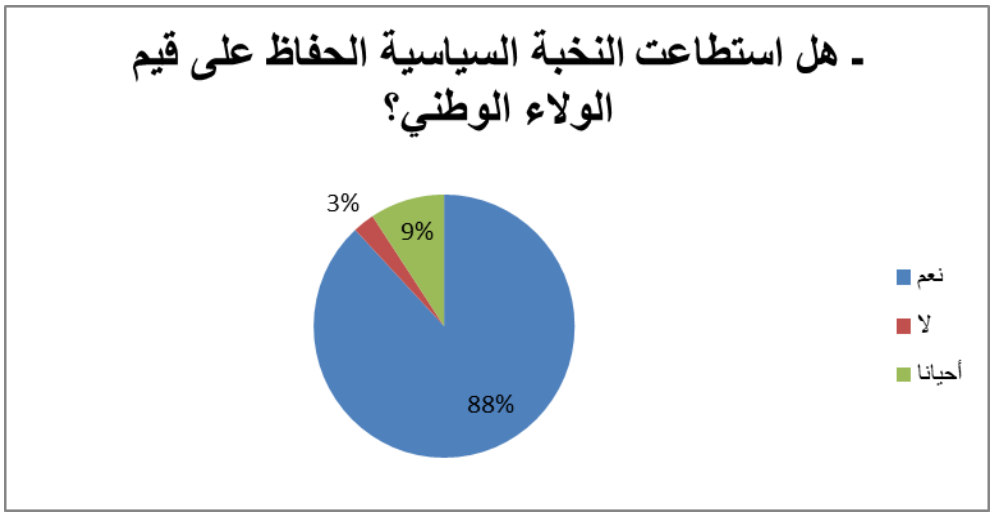

شكل رقم 14 النخبة السياسية الحفاظ على قيم الولاء الوطني

من خلال الجدول رقم 23 أعلاه للمحور الثاني النخبة السياسية وقيم الولاء الوطني للسؤال السادس هل استطاعت النخبة السياسية الحفاظ على قيم الولاء الوطني والتي كانت استجابات مجتمع الدراسة كالآتي: وفق الدلالة دائما 88.06% حيث أن النخبة السياسية شكلت نسبة الاجماع على أن كان لها الدور والقدرة على تفعيل قيم الولاء للوطن من خلال المحافظة عليه حيث حملت النخبة السياسية على أن الولاء للوطن كقيمة من قيم المواطنة وفق مقدسات الحياة السياسية فعظمت السلوكات الايجابية التي تساهم في

ترقية الوعي الجمعي وتكريس الهوية الوطنية وصولا للاستقرار الاجتماعي وتكريس قيم المواطنة من خلال تعزيز الانتماء والحفاظ عليه من كل المكائد. كما أن النخبة السياسية بدلالة (دائما) 88.06% أي ما يعادل 428 فرداً من مجتمع الدراسة توحي إلى كمّ القدرة التي تحوزها النخبة في استطاعتها للمحافظة على قيم الولاء كأحد قيم المواطنة الفاعلة. إن هذه النسبة وفق تحليلنا تخضع أيضا لاعتبارات عديدة سرى كانت ذاتية أو بشكل الالتزام الحزبي أو الاندماج في الرؤية السلطوية لقيم الولاء والانتماء ومنه فإن النخبة السياسية أعلنت قدرتها على المحافظة لهذه القيم.

في حين أتت نسبة الدلالة (أبدا) حيث كانت استجابات مجتمع الدراسة 2.67% أي ما يعادل 13 فرداً من مجتمع الدراسة المتكون من 486 فرداً حيث أن هذه النسبة تعتبر نسبة ضئيلة جداً مقارنة مع نسبة الدلالة (دائما) وأن المعبرين للدلالة (أبدا) يرون أن النخبة السياسية لم تقم بالحفاظ على قيم الولاء الوطني لأن رؤيتها للولاء مختلفة في أشكالها ومنه كان ولاؤها مختلف عن الولاء كقينة من قيم المواطنة الفاعلة فانتماء مؤسسة الرئاسة مثلا هو جزء من التشكيك في الولاء حسب طرح بعض النخب في حين أن الناظرين لقيم الولاء الوطني يرونه من صميم القيم الفاعلة (البعد والاصلاح) ليس لاعتبار شخصي وإنما لاعتبار وطني حسب طرحهم وهذا ما بين اختلاف الرؤى كما اختلاف النسب بين الدلالة (دائما) ب 88.06% والدلالة (لا) ب 2.67%.

وتأتي نسبة أحياناً وفق استجابات مجتمع الدراسة بنسبة 9.25 أي ما يعادل 45 فرداً من مجتمع الدراسة وهو ما يبين أن النخبة السياسية استطاعت أن تحافظ على قيم الولاء الوطني من خلال ما تطرحه من مشاريع ومشاركة اجتماعية وانعكاسات للسلوك القيمي الشخصي وحب الوطن والانتماء إليه عملاً وقولاً، تنشئة وفعلا.

وكذا عبر دلالة (أحياناً) لم تستطع النخبة السياسية الحفاظ على قيم الولاء الوطني رغم ضآلة النسبة، فإن الممارسات لبعض النخب السياسية عبر نظرية الإلهاء والرفاه التي

عاشت معها لم تهتم بأن الحفاظ على قيم الولاء لا يكون عبر الخطاب السياسي الشعبوي الرنان وإنما عبر الفعل والسلوك.

وأخيراً ومن خلال تحليلنا للجدول النخبة السياسية وقيم الولاء الوطني عبر تساؤل هل استطاعت النخبة السياسية الحفاظ على قيم الولاء الوطني فإن الفرق بين القدرة وعدمها كان بنسبة 85.39% وهو إشارة واضحة لتبيين النخبة السياسية أن دورها مارس القدرة للحفاظ على الوطن وقيم الولاء له، حيث شكلت النسبة عبر الدلالة (دائما) نسبة اجماع للنخب السياسية عبر عينة المنتخبين أنها استطاعت الحفاظ على قيم الولاء الوطني.

ومن خلال تحليلنا لمختلف النسب عبر هذا الجدول نلاحظ كما ذكرنا سابقا أن عديد من الاعتبارات تتداخل لظهور نسبة الدلالات بهذا الشكل فالنخبة السياسية باختلاف رؤيتها لقيم الولاء للوطن والتصرفات تجاهها وممارستها إلا أنه تعتبره أحد المقدسات السياسية الغير خاضعة للفهم أو اعادة الفهم وأن قيم الولاء رغم أنها مهمة الجميع إلا أن النخبة السياسية متمسكة بأولوية الانحياز والحديث باسم هذه القيم وفق مقدس عام في كثير من الأحيان انفردت وتحيزت في خطفه رغم أنه مشترك عام غير خاضع للامتلاك.

هل للنخبة السياسية دور في تعزيز قيمة الولاء للوطن من خلال الفعل السياسي؟

من خلال تحليلنا للسؤال المفتوح أعلاه عبر نسب الدلالة في تعزيز قيم الولاء للوطن من خلال الفعل السياسي والممارسة السياسية عبر ثقافة النخبة وطرحها، من خلال القراءة وتفحصها تبين أن نسبة الدلالة (دائما) كانت تشكل شبه اجماع حيث أعطت للنخبة دور التعزيز لهذه القيم من خلال الفعل السياسي عبر الممارسة وتقديم البرامج بعلاقة سلطوية تطور الفعل السياسي عبر الحكمة السياسية كتقنية أداتية فالفعل السياسي للنخبة السياسية يعتمد على استراتيجية وفق عقل أداتي يفرض الواقع السياسي وتاريخنا المعاصر من خلال الغايات التي تحث على قيم المواطنة الكلية وقيم الولاء للوطن بشكل

خاص وأن النخبة السياسية موالاة أو معارضة وفق تحليلنا للسؤال المطروح عن النخبة السياسي فإنها شكلت شبه اجماع للدفاع على أن فعلها السياسي كان حقيقيا وواقعيا يسعى بالمقدرات الموجودة إلى رسم كل علوّ ينتج منظومة اجتماعية وثقافية وفكرية تعزز من قيم الولاء الوطني وان فعلها السياسي ما هو إلا أداة وتحقيق لهذه الممارسة الموجبة للتعزيز سوى كان على مجال المحلي والمشاركة الاجتماعية المباشرة للنخبة السياسية من خلال المجالس البلدية وعلاقة المنتخب بحل قضايا المواطنين من العامة إلى الخاصة إلى المجالس الولائية وطرح مشاريع التنمية أو المجلس الوطني الشعبي عبر النخبة الممثلة وآدائها الفعل السياسي عبر منظومة التشريعات التي ترسخ هذه القيمة وفق ذاك الفعل السياسي المباشر والغير مباشر.

في حين أتت نسبة الدلالة (أبدا) وفق مجموع القرارات لـ 486 منتخبا رافضة دور النخبة السياسية في تعزيز قيمة الولاء حيث إن هذه النسبة تبرر أن الممارسة السياسية لبعض أعضاء النخبة عبر فعلها السياسي لم تعزز قيم الولاء بل على العكس بل ساهمت في اتساع الهوة بين المواطن.

وإنتاج قيم مواطنة عليا من خلال الفعل السياسي عبر الخطابات المختلفة المرتبطة في الكثير منها بالسلطة ومحاولة التأثير على الآخرين واقناعهم بعلو قيم المواطنة والانتماء إلا أن الخطابات اقتصرت على بلاغة الكلمات عبر التجنيد والتجييش للمشاعر والعواطف دون فعل سياسي فاعل وفق السياق المعبر عنه ومنه فإن الفعل السياسي للنخبة السياسية لم يكن في تطلعات الفئات الاجتماعية والمواطن بشكل عام وأن الفاعلية السياسية اصطدمت بتناقض النخبة السياسية فيما هو كائن وما يجب أن يكون ودلّوا على ذلك بما أفرزه الحراك الاجتماعي في الجزائر وكيف كان الفعل السياسي لبعض أعضاء النخب السياسية بينما يطرح من خلالهم وبينما كشفت عليه ساحات القضاء والمحاكم.

في حين كانت قراءتنا لمجموع ما طرح من اجابات وفق لدلالة أحياناً أن هناك من مجموع مجتمع الدراسة المتكونة من 486 كانت اجاباتهم أن النخب السياسية عبر فعلها السياسي ساهمت في تعزيز قيم الولاء الوطني وفق السياق المحلي المباشر لما يعيشه المنتخب من ظروف اجتماعية مشتركة بينه وبين مجموع المجتمع ومشاركتهم الخاصة والعامة وعدم تناقض فعله السياسي وممارسته مع خطابه وظروفه الخاصة والعامة فأنتج الثقة من خلالها يمكنه تعزيز هذه القيمة كأحد قيم المواطنة الكبرى وكذا أحيانا تكون النخبة السياسية في حالة قطيعة واستبعاد بينها وبين المجتمع خاصة عبر المجالس الوطنية ومجلس الأمة ومن ثم فإن فعلها السياسي غير مباشر على الحياة العامة من جهة أو أن فعل المنتخبين في شتى المجالس يختلف في كثير منه على الرؤيا العامة وانشغالات المواطن اليومية وهو يوم الوطن العام وهو ما وضّحناه من خلال قراءتنا لما سبق وأخيرا ومن خلال تحليلنا لمجموع القراءات التي يُبين عبر دلالات (دائما) ودلالة (أبدا) و(أحيانا).

كان الملاحظ أن هناك شبه اجماع وعلوّ دلالة نسبة أن النخبة السياسية كان لها الدور في تعزيز قيمة الولاء الوطني من خلال فعلها وممارستها السياسية. إن هذه النسبة تخضع أيضاً لاعتبارات عديدة، فالاعتبار الذاتي له دوره فانحياز النخبة السياسية لقيمة الولاء كمقدس سياسي وطني يضفي عليها في حد ذاتها الحماية في كثير المطالبة هي أيضا بالولاء كجزء من مشترك غير قابل للتجزئة كذا هناك اعتبارات موضوعية على أن النخبة وفق الالتزام الحزبي والقوانين المشكلة للناخب تجعل من قيمة الولاء قيمة مركزية في الذاكرة السياسية لكل فرد من أفرادها.

الاستنتاج الجزئي الأول :

من خلال تحليلنا لنتائج الفرضية الأولى تساهم النخبة السياسية في الجزائر في ترسيخ قيم الانتماء والولاء الوطني يمكن استنتاج مايلي :

فمن خلال ما تطرقنا له من عرض وشرح وتحليل لمجموع الجداول ودراسة مجموع التحاليل للاستجابات الخاصة بمجتمع الدراسة حول النخبة السياسية في الجزائر والانتماء والولاء الوطني والتي تأكدنا من خلال الاستناد إلى الدراسات العلمية.

من خلال ارتفاع النسب الدالة لاستجابة المبحوثين التي تؤكد أن للنخبة السياسية في الجزائر مساهمة في ترسيخ قيم الانتماء والولاء الوطني ، حيث كانت اجابات النخبة في تفاعلها مع المجتمع المحلي فأقرت النخبة السياسية فاعلية هذا التفاعل عبر نسبة دلالة (دائما) ب 63.99% حيث أن النخبة تطرح دورها في التأثير على المستوى المحلي البلدي والولائي وأن دورها جدّ مهم في مجريات الأحداث وتوجيهها وأنها مصطفة مع القوى الاجتماعية وهذا هو صميم مهامها، وأنه لا يمكن لأي نخبة سياسية أن تكون خارج واقعها المحلي ومباشرة قضاياه، حيث عملت في هذا التساؤل أنّ في تفاعلها مع المجتمع المحلي تطرح قيم الانتماء الاجتماعي وترسّخه وصولا إلى المواطنة الحقّة.

كما عبّرت النخبة السياسية على تأثيرها على المجتمع المدني والتنظيمات الحقوقية والجمعيات الجهوية والنقابات مختلفة جاء بنسبة دلالة (دائما) ب 43% متفوقة على نسبة الدلالة (أبدا) ب 3.99% و (أحيانا) ب 17.90%.

حيث أن النخبة السياسية وفي ترسيخ دورها في قيم الانتماء والولاء الوطني في الجزائر تقر أن مباشرة الفعل الجمعوي كوسيط ينتمي إليه معظم أعضاء النخبة ينمي دورها ويخرجها إلى حرية العمل المدني والابتعاد عن التضييق الحزبي أو الالتزام الوظيفي للمجلس وأعضائه فيقوم بأدوار جدّ مهمة تؤثر على المجتمع وتعرّفه بحقوقه وواجباته

فينطلق هذا التأثير عبر هذه الأدوار للنخبة بالاتفاق المشترك بين النخبة السياسية ومجموع المجتمع المدني بجمعياته وحركاته العالمية لطرح وترسيخ قيم الانتماء الاجتماعي كقيمة جدّ هامة من قيم المواطنة في الجزائر.

كما أن النخبة السياسية وعبر اجابتها عن التساؤل: هل لها دور في تعزيز الانتماء الوطني أكدّت النخبة السياسية عبر استجابات بدلالة (دائما) بنسبة 81.68% وهي نسبة جدّ عالية لما تعيشه النخبة السياسية وفق اختباراتها لشغل دورها الهام في تعزيز قيمة الانتماء الوطني وترسيخ قيم المواطنة فعملت النخبة السياسية على ايجاد التعايش السلمي ومحاولتها فرض السلم الاجتماعي والتناغم مع مشروع الأمة الحاث على تعزيز كل جهد وطني وانتماء فاعل يصّب في مصلحة المواطن ويساهم بشكل ايجابي في اعلاء قيمة الانتماء لهذا الوطن رغم المتغيرات التي واجهت المجتمع الجزائري إلا أن النخبة السياسية تقرّ وفق استجابات مبحوثيها أنها ساهمت في إرساء قيم الانتماء الوطني وتسييجه عبر جملة من القوانين الدستورية كوثيقة تعاقدية بين مختلف فئات المجتمع.

ولطرح مساهمة النخبة السياسية في الجزائر في ترسيخ قيم الانتماء والولاء الوطني جاءت استجابات مجتمع الدراسة وللتساؤل الرابع عبر الجدول الأول هل النخبة السياسية هي صوت المجتمع فعلاً لتكون استجابات المبحوثين بنسبة دلالة (دائما) فاقت باقي الدلالات الأخرى ب 64.81% معلنة أنها الصوت الفاعل عن ما يعانيه الأفراد من مشاكل وتطلعات وأن مشروعها السياسي هو مشروع مجتمعي يفرض الانسجام والوحدة بدل القطيعة والهوة التي تعيشها النخب الأخرى مع المجتمع سوى الثقافية أو الاقتصادية أو غيرها ...وأن النخبة السياسية باشرت عبر كل مجالسها البلدية والولائية والوطنية والأمة في التعبير على آمال وآلم المواطن وأن منسوب الثقة بين المواطن ونخبته هو منسوب شخصي يعي فيه المواطن من يعبّو عن صوته فعلاً ومن يخذله وطرحت هذه الدلالة (دائما) بنسبة فاقت 60% لترسخ أن للنخبة السياسية دور في ترسيخ قيم الانتماء

الاجتماعي والوصول إلى المواطنة والحث عليها حينما يُنتج هيكل متوازن بين النخب السياسية ومجتمعه.

أنه لا يمكن حسب طرح النخبة السياسية أن تكون خارج نطاق ما يعيشه المواطن آمالاً وأحلاماً مشاكلا وتعبا، وإلا كانت كالمعلقة في الفراغ، وطرحت النخبة السياسية ان الواقع في الجزائر أثبت رغم كل المتغيرات عبر الحراك الشعبي أن النخبة السياسية هي من صميم المجتمع حيث عاشت بينه رغم أنها مرّت بإشكاليات خفت فيه صوتها إلا أنه لم ينعدم. إن التعبير عن هموم المواطن وتطلعاته يخلق ثقة نحو الواجب لكل مواطن لينتمي ويعتز بجزائره ونخبته وتنتج المواطنة ويكون دورها.

كما أنه وفي تحليلنا للمحور الأول تبعا للفرضية الأولى ومساهمة النخبة السياسية في الجزائر في ترسيخ قيم الانتماء والولاء الوطني ، إعترى التساؤل الخامس الذي أتى كالآتي: هل أنت راضٍ على دور النخبة السياسية في تعزيز الانتماء المجتمعي، أن استجابات المبحوثين لم تعط للدلالة (دائما) المرتبة الأولى والأشمل في تصنيف الدلالات، وكانت لدلالة نعم بنسبة 39.05% لتتصدر الدلالة (أبدا) بنسبة 43.20% وهذا تعبير للنخبة السياسية كنوع من جلد الذات وعدم رضاها التام على دورها في تعزيز الانتماء المجتمعي تعيشه النخبة على أساس اعتبار تلك القطيعة المبنية والمؤسسة عبر تسييج قانوني وتعاقد سلطوي ووعي مجتمعي جعل من النخبة السياسية في حالة التشكيك الدائم وعدم الرضى وحالتهم الشعورية التي في كثير من الأحيان تعيش الانكسار من خلال أنها تحاول جاهدة للعب أدوارها الفاعلة في حل المشاكل اليومية للمواطن والإشكالات الحياتية المجتمعية والاقتصادية، لقمة العيش، السكن، المياه، الطرقات...

حيث حوصر دورها في هوامش الحياة والحقيقة أن لها دور وواجب حضاري إنساني تكلّف به النخبة السياسية عبر طرحها لمشروعها السياسي والمجتمعي. إن هذا التذبذب

الذي تعيشه النخبة السياسية بين الرضى التام في تفاعلها الاجتماعي المحلي والمدني وفي تعزيز الانتماء الوطني وأنها الصوت الفاعل للمجتمع.

إلا أن عدم الرضى على دورها في تعزيز الانتماء المجتمعي ظل يلاحقها لاعتبارات ذُكرت وأخرى ذاتية ومنفعية فالقوانين حرمت النخبة السياسية عبر كل مجالسها البلدي الولائي الوطني والأمة. فمعظم صلاحيات المجلس البلدي في حلّ القضايا التنموية وتوزيع السكن، اقتراح المشاريع تتم بمصادقة الإدارة من رئيس الدائرة إلى والي الولاية. ففقدت النخبة السياسية ذلك الدور الفعّال محلياً وتحولت إلى موظفين ضمن هيكل الطبقة الإدارية.

كذا المجلس الولائي الذي يُعتبر هيكل رقابة اجتماعية والمنتج الفاعل لمشاريع الولاية أخُذت معظم صلاحياته للمدراء التنفيذيين والسيد والي الولاية.

كذلك المجلس الشعبي الوطني حُوّل من مجلس تشريعي يراقب عمل الحكومة ويُخضعها للمساءلة إلى لجان مساندة حكومية ومثله مجلس الأمة تحت مجمل تبريرات التوافق الوطني التعاقد الحكومي للالتزام الحزبي، الحفاظ على السلم الاجتماعي مراعاة مصالح الدولة العليا. مما أفقد النخبة السياسية كما ذكرنا ذاك الاجتماع المجتمعي الذي يُعزز من خلاله دورها في تعزيز الانتماء لكل مواطن لقضايا مجتمعية وواقعه ومنه كان عدم رضاها المؤسس على كل هاته الاعتبارات.

كما جاء التساؤل الأخير ليُعطي للفرضية الأولى أحقيتها في الواقع حيث أن النخبة السياسية في الجزائر تساهم في ترسيخ قيم الانتماء والولاء الوطني

فكان التساؤل: هل تساهم للنخبة السياسية في الجزائر في الحياة المجتمعية فكانت استجابات المبحوثين تُعطي النسبة الأعلى التي كانت تشكل اجماعاً ب 74.03% للدلالة (دائما) وبفارق جدّ شاسع مع نسبة الدلالة (أبدا) ب 4.73% وهو ما يبين أن النخبة

السياسية تلعب دوراً هاماً في الحياة العامة والخاصة لكل مواطن مراعية انشغالات تنطق باسمه تتفاعل معه وأن مشروعها السياسي والاجتماعي يعكس جودتها في الاشتراك المستدام لقضايا المجتمع وأفراده.

وأن طاقتها الحيوية والوجودية في عالم السياسية هو ذاك المجتمع، وأنه حتى من الناحية البرغمانية الحزبية يخلق مع تفاعلها الاجتماعي مكسبا دائماً، وبهاته الدلالة (دائما) وبنسبة 74.07% رفضت النخبة السياسية أن تعيش حالة الاستبعاد الذي هو مُعاش في كثير منه في الواقع. وأن دورها جدّ فاعل في الحياة المجتمعية وتصريف أعمال المواطن وحياته اليومية فأعضاء المجالس البلدية عبر الرئيس ونوابه مثلا لا يمكن لمصالح البلدية أن يكون لها قدرة التسيير وحل قضايا المواطن الإدارية والتنموية دونهم إنه من خلال ما ذُكر عبر تحليلنا لمجموع أسئلة الفرضية التي طُرحت على النخبة السياسية وتحليل مُجمل الجداول بفرضية أن النخبة السياسية في الجزائر تساهم في ترسيخ قيم الانتماء والولاء الوطني فإن قراءتنا وتحليلنا لمجموع ما طرحته النخبة السياسية من استجابات عبر تحليل علمي دقيق وممنهج لقراءة النسب وتتبع حركتها عبر مجموع دلالاتها ونماذجها دائما، أبدا، أحياناً ومقابلات النخبة السياسية ومجموع الحوارات والتحليلات المستعينين بها جاءت في القراءة والنتيجة بمصداقية الفرضية الأولى أن للنخبة السياسية في الجزائر مساهمة في ترسيخ قيم الانتماء والولاء الوطني الذي هو أحد قيم المواطنة الحقّة التي يطمح إليها الجميع لتحقيق آمالهم وتخفيف آلامه وأن يعيش واقعه لا بين اليأس والرجاء بل بين الفاعلية والتأثير إدارة وقوة بما يفرضه عليه واجبه وما يستلزم عليه من حق تجاه مجتمعه ووطنه.

وان مجموع التحاليل التي قمنا بها للاستجابات الخاصة لهاته الأسئلة لأفراد مجتمع الدراسة حول النخبة السياسية في الجزائر وقيم الولاء الوطني والتي تأكدنا من خلال الاستناد للدراسات العلمية في التحليل إلى أن النخبة السياسية عبر مجموع الدلالات والتي

تطرقنا إلى توظيحها بشكل مجمل لأنه تمّ الاستفاضة في تحليل كل نتائج الفرضية من قبل عبر الجداول وقراءة السؤال المفتوح فإن نسبة الدلالة (دائما) كانت هي الأشمل متربعة على المرتبة الأولى في مجموع كل الأسئلة ومتفوقه على باقي الدلالات (أبدا) و(أحيانا)، هذا يأخذنا إلى أن النخبة السياسية تؤكد مساهمتها في تعزيز قيم الولاء الوطني في الجزائر واعتبرت أن تعزيز قيم الولاء من مهام النخبة السياسية حيث تمت استجابات المبحوثين عبر التساؤل الأول: هل تعزيز قيمة الولاء الوطني من مهام النخبة السياسية فجاءت استجاباتهم عبر الدلالة نعم بنسبة 84.56% حيث تفاعلت النخبة السياسية مع هذا التساؤل واعتبرت أن الانتماء الوطني والولاء له هو حالة وشعور لشكل ايجابي مع الآخرين تجاه المشترك المقدس.

وهو الوطن وأنه من خلال عملها وممارستها السياسية وفعلها السياسي حفزت المجتمع على قيم الولاء والانتماء للوطن عبر المشاركة السياسية والاجتماعية، الأعمال التطوعية والخيرية، الحث على الالتزام بالقوانين والقواعد السلوكية للأعراف الاجتماعية التي تحترمها النخبة السياسية مجتمعاً ودولة، كذا حثت على الانضباط في العمل واختيار أسلوب الحل الواعي للمشاكل والنزاعات بين الأفراد والجماعات، كما عززت احترام رموز السيادة الوطنية في خطاباتها وأفعالها وخلقت وعياً كم طرحت مجتمعياً لدى المنخرطين في احزابها وفي برامجها السياسي والاجتماعي على تعزيز قيمة الولاء للوطن وأنه لا يوجد نخبة سياسية إن لم يكن هناك وطن، وإن المواطنة الحقيقية المرجو الوصول إليها تمرّ عبر تعزيز النخبة لهذه القيمة الفاعلة.

كما جاء التساؤل: هل يؤثر الالتزام الحزبي على فاعليتها للولاء الوطني بشكل ايجابي فكانت استجابات المبحوثين وفق مجتمع الدراسة بنسبة قد تشكل اجماعاً عبر الدلالة (دائما) ب 89.91% فهذه النسبة أخذتنا إلى قراءة خاصة جداً لهذه الاستجابات من خلال طرح النخبة السياسية إشكالية أرادت أن تبنى بها ابجديات الفاعلية الشخصية

والانتصار على المنظومة الحزبية من خلال أن الأحزاب السياسية وكل الجمعيات المهتمة بالمجتمع المدني تخضع لتعاقد قيمي يضع أولوية الأولويات ومنشأ التكوين للحزب ذاته ومن أجل الوطن والولاء له إلا أن النخبة السياسية عبر الالتزام الحزبي وعبر الحزب وميثاقه سوى كان وفق المشترك العام أو حسب التقسيم الإيديولوجي الموجود سوى كان وطني أو إسلامي بمختلف اتجاهاته وأن الالتزام الحزبي التزام أخلاقي مصدره ضمير المنتخب وآخر قانوني وفق الضوابط الحزبية المرسخة للفاعلية في قيم الولاء الوطني من احترام رموز السيادة الوطنية والعمل في كل المجالات لخدمة الوطن والولاء له وأن تأثير الالتزام الحزبي.

هو لا يأخذ شكل سلبي بل أجابت النخبة السياسية أن هذا التأثير إيجابي ويحثها على الفاعلية في الانتماء للوطن وقيم الولاء له، فمن خلال طرحنا لهذا التساؤل كنا نفيس كمؤشر للبعد الحزبي وقوانينه الضابطة على أعضاء النخبة السياسية إلا أن استجابات المبحوثين لم تنف تأثير الحزب في الحث والفاعلية لقيم الولاء الوطني وأن النخبة السياسية لم تكن استجاباتها بالرفض السلبي بل شكلت قراءة مختلفة لهذا التأثير وتلك الفاعلية لذلك جاءت النسبة عبر الدلالة (دائما) 89.90% على أن الالتزام الحزبي كان له دور ايجابي وفاعل في الحث على التعزيز والمساهمة في قيم الولاء الوطني في الجزائر.

كما دلّت استجابات المبحوثين للتساؤل :النخبة السياسية تساهم في تعزيز قيم الولاء الوطني في الجزائر، فإن التساؤل الذي جاء هل يؤثر الموقف السياسي للنخبة السياسية من السلطة على قيمة الولاء الوطني فكانت الاستجابات عبر الدلالة (أبدا) بنسبة 84.36% أي أن الموقف السياسي للنخبة السياسية معارضةً أو ولاءً لا تؤثر على تعزيز قيمة الولاء الوطني ذاتيا ومجتمعياً لأن السلطة ليست الدولة وليست الوطن إنما هي آلية للتسيير قد تصيب و تخطئ تُعارَض ويقع الولاء لها. إن رفض النخبة السياسية لتأثير

الموقف السياسي تجاه السلطة الحاكمة في الجزائر وتأثيره على قيم الولاء الوطني التي هي قيمة من قيم المواطنة جاء بنسبة غالبة عبر الدلالة (أبدا) ب 84.36% لتليها الدلالة (دائما) بفرق شايع بنسبة 10.28%، كما الدلالة (أحيانا) 5.36%. إن هذا التساؤل بُعدٌ يؤشر لصدق الفرضية الثانية تساهم النخبة السياسية في قيم الولاء الوطني في الجزائر.

كما أنه عبر تحليلنا للتساؤل: هل ساهمت النخبة السياسية في إرساء السلم فإن نسبة الاستجابات جاءت لتُعطي الدلالة (دائما) لمرتبة الأولى بنسبة 44.65% لتليها نسبة دلالة (أبدا) بنسبة 40.94% لتكون دلالة (أحياناً) ب 14.40%.

وهذا يدل رُغم تقارب نسبة دلالة (دائما) و (أبدا) أن النخبة السياسية أرست السلم الاجتماعي في الجزائر من خلال المشاركة الاجتماعية في تأمين تعايش المجتمع الديني، السياسي الاقتصادي والاجتماعي، التعليمي والثقافي والعمل المستمر من خلال الإصلاح الدائم والمشاركة الاجتماعية والاهتمام بالفئات الهشة وزرع الاستقرار والأمن عبر مشاركة النخبة السياسية مع السلطة والطبقة السياسية بفرض قواعد الانضباط وفي النظام والقانون المحاسبة والردع لكل من يتجرأ على السلم الاجتماعي والأهلي من خلال تحقيق العدالة والمساواة بالقدر الممكن كقيمة من قيم المواطنة العليا فمنعت النخبة السياسية ولم تساهم بأي تمييز ديني أو عنصري أو فئوي بين أي فرد في المجتمع الجزائري وحاربت الظواهر المخلة بأمن المواطن وسلامته واعتبرتها من أولويا مهامها عبر ممارستها للسلطة من خلال ترأسها للمجالس البلدية والولائية والوطنية والأمة، فتقديم مشاريع وتفعيل الجمعيات الشبانية وجمعيات المجتمع المدني والتي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالنخبة السياسية كذراع من أذرعها الاجتماعية، ولا يمكن أن تتجاوز تحليلنا لنسبة الدلالة (أبدا) التي جاءت مقاربة للدلالة (دائما)، فكانت نسبة الدلالة (أبدا) ب 40.94% رغم كل ما استفضنا بالتحليل لهذا العنصر إلا أنه لا مشكلة في التعريج عليه من خلال أن النخبة السياسية وبنسبة كبيرة منها أقرّت أن إرساء السلم الاجتماعي لم تحققه النخبة السياسية

لأنها شُغِلت بأدوار معيشية فعاشت الإلهاء أو الرفاه الغير مكترث بدور هاته القيم، كما طرحت أن كل الفئات الاجتماعية ومؤسسات المجتمع التعليمية والتربوية وقوانين الضبط الاجتماعي الأعراف التقاليد، الثقافات التنشئة الدين ووجوب محبتك للآخر وحب المشترك العام (الوطن) يجعل من كل هاته المؤسسات وهؤلاء الفاعلون يقومون بأدوار مشتركة ومتفاعلة بينهم لإحداث السلم الاجتماعي وإرسائه. إنه ومن خلال ما سبق عبر تحليلنا العام لهذا التساؤل فإن النخبة السياسية عبر القراءة والتحليل ساهمت في إرساء السلم الاجتماعي وهو قيمة من قيم الولاء الوطني للوصول إلى قيم المواطنة الفاعلة والحاكم بها الجميع أفراداً ومجتمع.

كما جاء البند المتعلق بمساهمة النخبة السياسية لتعزيز قيم الولاء الوطني في الجزائر عبر تساؤل هذا البند: هل أنت راضٍ على دور النخبة السياسية في تعزيز قيم الولاء الوطني حيث جاءت استجابات المبحوثين لتعطي نسبة الدلالة (أبدا) القيمة الأولى بنسبة 43.00% تليها دلالة (دائما) ب 38.27% و(أحيانا) ب 18.73% من خلال قراءتنا للجدول رقم وتبعاً لتحليل هذه النسب التي شرحناها بشكل مفصل في ما سبق وبشكل علمي لكل الاعتبارات الدالة لهاته النسبة فالنخبة السياسية تعيش عدم الرضى عن دورها الكامل والمهم في تعزيز قيم الولاء الوطني والانتماء إليه رغم ما تقدمه من فاعلية وشرعنة القوانين وتدعيم الفرد والمجتمع لكل المناهج التربوية والدينية بتسييج وغرس هذه القيم في نفس كل مواطن وإضفاء السلوك الفاعل في مؤسسات المجتمع المدني التي تحثه النخبة السياسية دائما على تعزيز قيم الولاء الوطني وترسيخه في الجزائر.

وأنه من خلال القراءة بين الدلالة (أبدا) الرافضة لعلوّ فاعلية النخبة السياسية في ترسيخ قيم الولاء الوطني وبين الدلالة (دائما) المقرة بدورها وأهميتها فإن الفارق أتى بنسبة 4.73% وهذا ما يبين أن هذا الفرق البسيط يؤشر عن تذبذب معايشة أدوارها الحاثة على قيم المواطنة وأن هذا الرفض يشكل زاوية ايجابية من ناحية نقد الذات وجلدها الذي

مارسته النخبة السياسية عبر هذا البند واحقاق الحقيقة عبر طرحها أن دورها هو دور مجتمعي ذو مشروع سياسي تيفاعل فيه النخبة السياسية اجتماعيا وفق أحداث الراهن والموجود والوصول بمشروع مؤسس يبتدأ من معرفة الإشكاليات الخاصة ووصولا إلى المواطنة وتأصيلها.

كما جاء التساؤل هل استطاعت النخبة السياسية الحفاظ على قيم الولاء الوطني لتكون استجابات المبحوثين عبر الموافقة الشبه مجمعة بنسبة دلالة (دائما) بـ 88.06% من مجموع استجابات المبحوثين، حيث بينت النخبة السياسية من خلال قراءتنا وتحليلنا أنه كان لها الدور والقدرة على تفعيل قيم الولاء الوطني والحفاظ عليها وأن الولاء للوطن كقيمة من قيم المواطنة وفق الحقوق والواجبات للمواطن وعبر مقدسات الحياة السياسية في الجزائر حيث عظمت السلوكات الاجتماعية التي تساهم في ترقية الوعي الجمعي وتكريس الحفاظ على الهوية الوطنية لأهميتها في الاستقرار الاجتماعي. من خلال علوّ دلالة (أبدا) في أن النخبة السياسية استطاعت الحفاظ على قيم الولاء للوطن باختلاف رؤاها السياسية معارضة وموالاة وباختلاف اتجاهاتها وممارساتها الحزبية إلا أن النخبة السياسية متمسكة بأولوية الانحياز والحديث باسم هذه القيم الوطنية العامة وفق مقدس عام ومفهومها للولاء الوطني هو مفهوم قد يختلف على فهمه من طرف نخب اجتماعية أخرى ثقافية أو دينية. فالنخبة السياسية تمارس نوعا من الوصاية على قيم الوطن والولاء له رغم أنه مشترك عام نصل به إلى ترسيخ المواطنة والعمل بها ذاتيا وحياتيا اجتماعيا وسياسيا.

كما أن التساؤل المفتوح: هل للنخبة السياسية دور في تعزيز قيم الولاء الوطني من خلال الفعل السياسي؟ ضمن محور الفرضية الثانية تساهم النخبة السياسية في تعزيز قيم الولاء الوطني في الجزائر عبر تحليلنا وقراءتنا لمجموع استجابات المبحوثين لهذا السؤال المفتوح وتعبيرهم الحر الذي مسّ جل المحور ببنوده السبع طرحت النخبة السياسية أن فعلها السياسي وممارستها السياسية تلعب دوراً جدّ مهم في تعزيز قيمة الولاء للوطن.

فمن خلال البرامج التي تطرحها النخبة السياسية في مشاريعها الانتخابية وتطوير الفعل السياسي عبر التأمل السياسي والوجدان السياسي والثقافة السياسية ضمن الحكمة السياسية كتقنية أداتية في الفعل السياسي للنخبة السياسية ضمن ما يطرحه الواقع السياسي والتاريخ السيسي للجزائر المعاصر من خلال حث النخبة السياسية على قيم المواطنة الكلية وقيم الولاء الوطني فعبرت هذه النخبة بمختلف مجالسها وطروحاتها وشكلت شبه اجماع على أن النخبة السياسية عززت ورسخت قيم الولاء من خلال فعلها السياسي الذي يسعى وفق المقدرات الموجود إلى رسم كل علوّ ينتج منظومة اجتماعية وثقافية وفكرية تعزز قيم الولاء للوطن وأن فعلها السياسي ما هو إلا أداة لتحقيق هذا التعزيز عبر الممارسة الموجبة في المجال المجتمعي المحلي والمشاركة الاجتماعية المباشرة للنخبة السياسية وعلاقة المنتخب بحل قضايا المواطنين وطرح مشاريع التنمية وترسيخ هذا العمل للدفع وتعزيز قيم الولاء للوطن عبر ذاك الفعل السياسي والممارسة السياسية المباشرة والغير مباشرة فمن خلال كل ما سبق وعبر تحليلنا لمجمل البنود والتساؤلات لسبع وقراءة مفصلة عامة وخاصة لكل الدلالات فإن النخبة السياسية أعطت مصداقية للفرضية بشكل يعتبر اجماعاً في مساهمة النخبة السياسية في تعزيز قيم الولاء الوطني في الجزائر وأن دورها كان فاعلاً ومؤثراً بشكله الايجابي على ترسيخ قيم الولاء الوطني وتعزيزه كما أن موقفها السياسي تجاه كل الفاعلين معارضة وموالاة لم تنتابه السلبية تجاه الوطن وقيم الولاء، كما أن مساهمتها في إرساء السلم الاجتماعي رغم عدم رضاها على دورها الكامل في تعزيز قيم الانتماء والولاء الوطني في الجزائر إلا أنها استطاعت الحفاظ عليه، وأن النخبة السياسية كان لها دور في تعزيز قيم الانتماء والولاء الوطني بفعلها وممارستها السياسية الحاثة على ترسيخ قيم الولاء والانتماء الوطني في الجزائر وصولا إلى قيم المواطنة الحقة.

والنتيجة المتوصل لها من خلال فرضية: "تساهم النخبة السياسة في الجزائر في ترسيخ قيم الانتماء والولاء الوطني" تتوافق الى حد كبير مع **دراسة : زبيري عبد الله، التي تناولت** النخبة السياسية في الجزائر، وعلاقتها بالدولة عموما، وبالنظام السياسي القائم خصوصا، فرغم اختلاف اتجاهات النخبة ، والانتماء فالولاء الوطني شكل قاسما مشتركا النخبة السياسية عبر المارسة والفعل السياسي ضمن منطلقات التامل والوجدان السياسي ،القيم المواطنة العامة، ووجوبية مساهمتها في ذلك.

كما تتفق الدراسة ايضا مع دراسة **دراسة ديا موندلاري**،التي تمحورت اشكاليتها على أهمية الثقافة السياسية والتغيرات في القيم والمعايير والمواقف النخبوية والجماهيرية في بناء النخبة الوطنية، ومن نتائج الدراسة التأكيدها على المتغيرات الواقعية في بناء النخبة الوطنية،الاعتماد على التفاعل الاستراتيجي بين النخبة الحاكمة والمعارضة السياسية والتي لاتكون في منأى على الانتماء والولاء الوطني.

الفصل السادس: النخبة السياسية والتحسيس بالمسؤولية الاجتماعية

تمهيد

1.المسؤولية الاجتماعية

2. النخبة السياسية والتحسيس بالحقوق والواجبات للمواطن

3. النخبة السياسية ودورها في العمل الجمعوي

4.المشاركة السياسية

5. النخبة السياسية والتفاعل اليومي للمواطن

6. النخبة الساسية ورضاها عن دورها المسؤول

الاستنتاج الجزئي الثاني

تمهيد:

سيتم في هذا الفصل عرض وتحليل المعطيات الرقمية التي تم التوصل اليها ميدانيا والخاصة بالفرضية الثانية التي تنص على الاتي:

– للنخبة السياسية في الجزائر، دور في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية

حيث سيتم قراءة الجداول احصائيا وتحليلها سوسيولوجيا وفق المعطيات الاحصائية التي تم عرضها في الجداول وكذا الرسومات البيانية بغية التاكد من صحة الفرضية أو عدمها

1.المسؤولية الاجتماعية:

جدول رقم 24 : ـ النخبة السياسية ودورها في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية

الإجابة / التكرارات	ت	النسبة%
دائما	263	54.11
أبدا	105	21.60
أحيانا	118	24.27
المجموع	486	%100

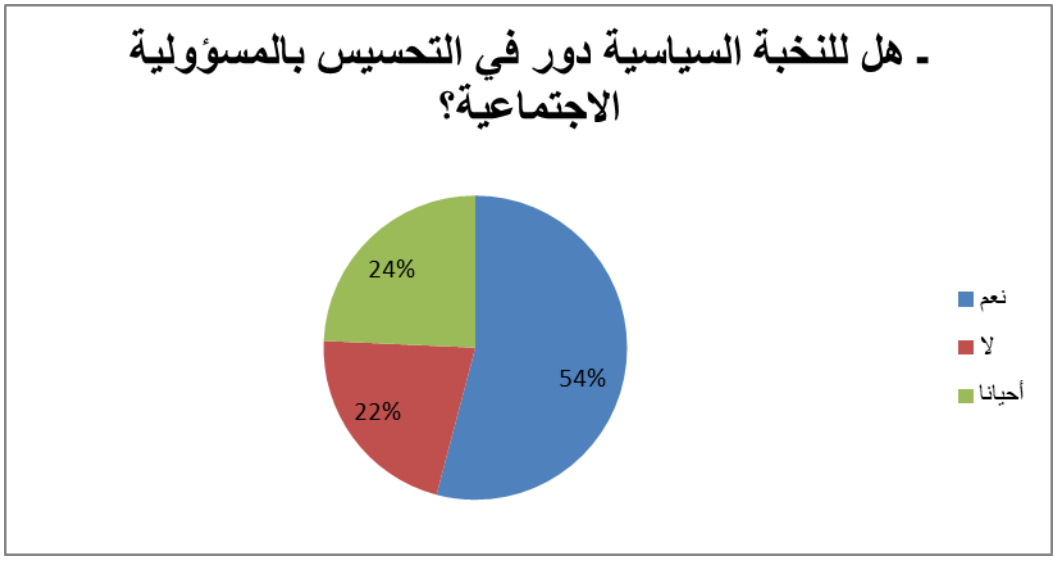

شكل رقم 15 النخبة السياسية ودورها في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية

من خلال الجدول رقم 24 للمحور الثالث النخبة السياسية والمسؤولية الاجتماعية عبر التساؤل الأول: هل للنخبة السياسية دور في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية حيث كانت استجابات مجتمع الدراسة فيه وفق دلالة (دائما) 263 فرداً من مجتمع الدراسة المكون من 486 فرداً بنسبة 54.11% حيث كانت اجاباتهم بنعم أي أن النخبة السياسية قامت بأعمال مسؤولة مطالباً بها المجتمع فالمسؤولية الاجتماعية هي المقدرة على أن يُلزم الإنسان نفسه أولا والقدرة على أن يفي بذاك الالتزام، فمن خلال الفعل السياسي الممارس حسست النخبة السياسية بالمسؤولية الاجتماعية من خلال تفعيلها للأعمال التطوعية، فتح المجال للجمعيات والأفراد للقيام بواجباتهم وفتح المجال لممارسة المواطنة الحق حيث أن شعور الفرد أو النخبة السياسية في ذاتها بهذا الأمر يدفعها للقيام بواجباتها البيئية والاجتماعية والاقتصادية فالمسؤولية الاجتماعية ما هي إلا واجب والتزام من قبل النخبة السياسية ومؤسساتها المنتخبة تجاه المجتمع وبيئته المختلفة. فالالتزام بالقوانين مثلا والقيام بالأدوار السياسية يفعل المسؤولية الاجتماعية للمواطن. إن النخبة السياسية وفق الدلالة (دائما) طرحت تجاوباً فاعلاً مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع كما أن كيانها السياسي يستفيد من هاته المسؤولية تجاه الاستقرار المجتمعي وسيادة القانون والمشاركة السياسية والارتقاء بالتنمية.

في حين أتت دلالة (أبدا) على أن النخبة السياسية لم يكن لها الدور الفاعل في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية بنسبة 21.60%أي ما يعادل 105 فرداً من مجتمع الدراسة المكون من 486 حيث أن النخبة السياسية عبر هذه الدلالة تطرح أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية هو أعمق من فعل سياسي أو ممارسة ذاتية أو حزبية تهدف للاستقرار والرقي، حيث أن المسؤولية الاجتماعية ترتكز أيضاً على الحقوق والواجبات واشباع الحاجات وحل المشكلات وأنها ترتبط بمشاركة عامة يكون الفرد الاجتماعي هو جزء من الحل وفق التبادل بين الأفراد والجماعات بين المجتمع المحلي والمجتمع العام،

وأن المسؤولية الاجتماعية هي أحد قيم المواطنة بل أساسها الأخلاقي الذي تستند عليه فالنخبة السياسية عبر دلالة (أبدا) لم تكن ايجابية عبر سلوكيات وأدوار خالفت التوقعات المرتبطة بقيم المجتمع ومعاييره في كثير من الأحيان.

في حين أتت دلالة (أحيانا) بتمثيل 118 فرداً من مجتمع الدراسة المتكون من 486 بنسبة 24.27% حيث نجد أن هذه النسبة تفوق نسبة الدلالة (ابدا) ب 2.67% هو ما يوضح أن النخبة السياسية تكون أحياناً لها الدور في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية عبر الممارسة السياسية لفعل المساواة والتمكين والتحسيس بالمسؤولية تجاه الجميع من الفرد إلى الأسرة إلى العام المحيط عبر التفاعل الاجتماعي واهتمام النخبة بقضاياه وأحياناً أخرى تكون النخبة السياسية غير فاعلة في التحسيس بهذا الدور سوى بإغفال الجانب الأخلاقي للمسؤولية والذي يشكل فيه الضمير الداخلي الذي يدفعه السلوك إلى القيام بأدوار تعكس وفاؤه لهذه المسؤولية وتتطابق مع توقعات الأخرين ومنه فإن نسبة الدلالة (أحياناً) مع نسبة الدلالة (أبدا) تشكل نسبة 45.84% رغم اجتماع النسبتين فإنهما لم يشكلا العلوّ والتفوق على نسبة الدلالة (دائما) التي جاءت بنسبة 54.11%.

وأخيراً من خلال تحليلنا لجدول المحور الثالث النخبة السياسية والمسؤولية الاجتماعية عبر تساؤل هل للنخبة السياسية دور في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية يبين وفق التحليل أن الدلالة (دائما) فاقت الدلالات الأخرى لاعتبارات أن النخبة السياسية ترى أنها مطالبة عبر التزامها الحزبي ومجالسها الشعبية المختلفة المحلية والولائية والوطنية، حيث تراعي النخبة السياسية وسائط التنشئة الاجتماعية وغرس ثقافة هذه المسؤولية والتأكيد عليها يُعد من الضروريات الدائمة للحفاظ على الاستقرار والتكامل داخل المجتمع أو الانساق الاجتماعية المختلفة لأن الذات المسؤولة تدرك العلاقة مع الآخرين وتؤمن بالقيم والمبادئ والقدرة على الدفاع عنها.

وفي تحليلنا لدلالة (أبدا) و (أحيانا) جدير بالذكر أن النخب السياسية في كثير منها أخل وأعاق التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية وتطبيقها داخل الانساق المختلفة ووجود حالة اللانسجام بين طروحات النخبة السياسية والواقع المعاش لهاته النخبة، وأن التفاعل الداخلي مع الجانب القيمي مع التوازن في الحقوق والواجبات مع التنشئة الاجتماعية يخلق لنا قيم مواطنة تجعل من المسؤولية الاجتماعية سنها الفاعل

2. النخبة السياسية والتحسيس بالحقوق والواجبات للمواطن

جدول رقم 25 : النخبة السياسية والتحسيس بالحقوق والواجبات للمواطن

الإجابة / التكرارات	ت	النسبة%
دائما	128	26.33
أبدا	47	9.67
أحيانا	311	63.99
المجموع	486	%100

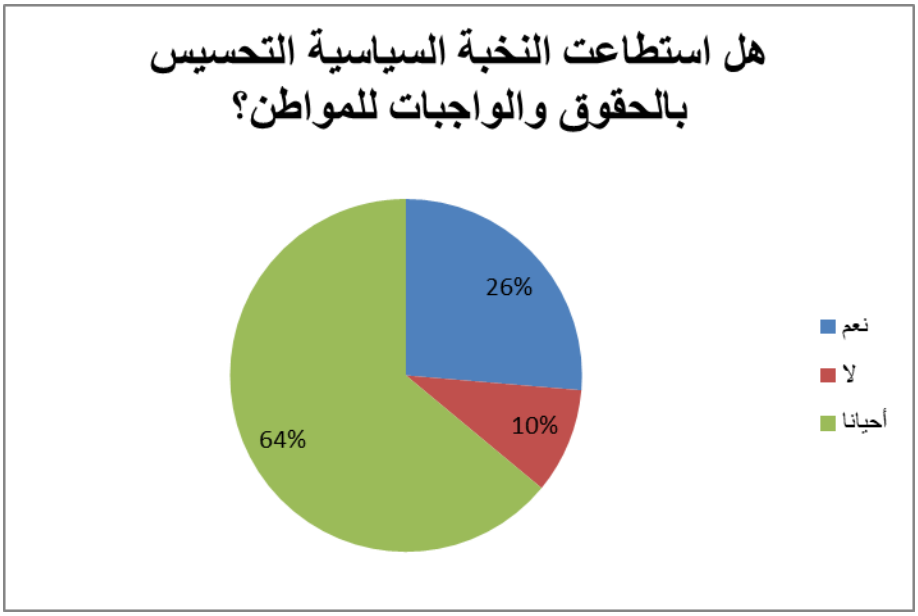

شكل رقم 16 النخبة السياسية والتحسيس بالحقوق والواجبات للمواطن

من خلال الجدول رقم 25 للمحور الثالث النخبة السياسية والمسؤولية الاجتماعية عبر التساؤل الثاني: هل استطاعت النخبة السياسية التحسيس بالحقوق والواجبات للمواطن؟ فإن نسبة الدلالات كانت كالآتي:

جاءت الدلالة (دائما) ب 128 فرداً من مجتمع التمثيل الدراسي 486 فرداً أي بنسبة 26.33%، حيث اعتبرت النخبة عبر هذه الدلالة أنها استطاعت التحسيس بالحقوق والواجبات والتعريف بالمواطنة الحقّة وهي أن يتمتع المواطن بحقوقه وواجباته التي يفرضها عليه انتماؤه للوطن وأن علاقة النخبة بالفرد الاجتماعي تبين أن المواطن يقيم الولاء والانتماء والسلطة توفر الحماية والحقوق عبر هيكلة أي نظام سياسي فمن خلال الممارسة السياسية في الميدان الاجتماعي الفاعل في حل قضايا المواطن فإنه تعرفه بحقوقه، وكذا واجباته تجاه جل القضايا الاجتماعية والسياسية اقتصادية وثقافية.

في حين أن نسبة الدلالة (أبدا) شكلت 47 فرداً من مجتمع الدراسة المتكون من 486 أي بنسبة 9.67% حيث بينت هذه الدلالة على رغم نسبتها الأقل على أن النخبة السياسية تقرّ أنها فقدت القدرة على التحسيس بالحقوق والواجبات للمواطن حتى التعريف بالمواطنة الحقّة ومحاولة ترسيخها حيث أن العلاقة بين الفرد والدولة كما تحدّد قانونيا تضمن له الحقوق والواجبات المتبادلة مع ما يضمن هذه المواطنة من حرية تصاحبها مسؤوليات.

وأن النخبة السياسية عبر الفعل السياسي والثقافة الممارسة فقدت القدرة في التحسيس خاصة عبر محور الحقوق واكتفت عبر خطاباتها وممارساتها بإبراز الواجبات مما خلق قطيعة بين النخب السياسية والمجتمعات المحلية والعامة وهذا ما أفرز عنه الحراك الاجتماعي وما عرّى كل جوانبه.

في حين أتت نسبة الدلالة (أحياناً) مرتفعة وتتشكل الدلالة الأولى في الجدول عبر 311 فرداً من مجتمع الدراسة المتكون من 486 أي بنسبة 63.99% ففي قراءتنا لهذه النسبة فإن النخبة السياسية تحيزت إلى منطقة الوسط الغير واضحة الرؤيا وهذا يتداخل فيه العديد من الاعتبارات سوى كانت ذاتية أو تعاقدية أو مفاهيمية الدلائل الحقوق والواجبات في حدّ ذاتها والتصنيفات المختلفة.

إن نسبة (أحياناً) تطرح أن النخبة السياسية وفق الممارسة المباشرة كما ذكرنا في الدلالة (داما) وفي حل القضايا الاجتماعية خاصة في المجالس المحلية والولائية تعرض ثقافة الإدلاء والواجبات بناءً على الرابطة الوطنية. وأن هذا التفاعل يخلق لنا هذه القدرة للتحسيس بالحقوق والواجبات.

كما أن نسبة (أحيانا) ترفض قدرة النخبة السياسية في التحسيس بالحقوق والواجبات عبر مسؤوليتها الاجتماعية والسياسية إذ اعتبرت أن الحقوق والواجبات التي تشكل أساسيات المواطنة هي مسألة اعتبارية تتداخل العلاقة فيها بين الفرد والمجتمع وبين المجتمع والدولة فإذا فقد الإنسان حقوقه ولم تلبي حاجياته فالوطن بنظاره ليس هو الأرض وإنما هو النظام السياسي ومن خلاله يكون الفعل ورد الفعل. إن هذا الفعل السياسي للنخبة السياسية عبر منطلقات الوجدان السياسي دون الاحتكام إلى المشاريع الوطنية المؤسسة للمواطنة وقيمها أفقد النخبة السياسية أحيانا دورها الفاعل ومسؤوليتها الاجتماعية الملزمة للتحسيس بهذه القيمة الأساسية للمواطنة وهي الحقوق والواجبات.

وأخيراً ومن خلل تحليلنا للجدول المحور الثالث النخبة السياسية والمسؤولية الاجتماعية وقراءة السؤال الثاني: هل استطاعت النخبة السياسية التحسيس بالحقوق والواجبات للمواطن.

فإن الملاحظ أن نسبة الدلالة أحيانا التي أتت ب 66.99% تفوقت على نسب الدلالة الأخرى سوى دلالة (دائما) 26.33% أو دلالة (ابدا) بـ 9.67% وهذا كما تم شرحه أن النخبة السياسية وفق المشاركة النشطة أو عدمها في حل القضايا الاجتماعية والارتباط الضمني بالمجتمعات التي شكلت هي صفوتها الناخبة فإن النخبة السياسية تقر بوضوح أنها ترنحت في إضفاء المواطنة الحقة عبر التحسيس بالحقوق والواجبات الذي يشكل أساسًا لكل مشاركة لطرح المواطنة بأنها صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه للوطن، وأن اظهار الواجبات للنخبة السياسية وتوضيحها للمواطن وتفعيلها دون الاستجابة للحقوق وشرحها والتعريف بها أفقد النخبة السياسية ذاك التأثير عبر ممارستها ثقافتها السياسية، ولم تدرك أن رأس المال الاجتماعي لأي مجتمع من المجتمعات لا يقوم على الأنشطة الاجتماعية المنظمة وحدها بل على ما تحمله المسؤولية الاجتماعية وممارسة التضامن في الحياة اليومية عبر الفعل السياسي العقلاني[1]، وعبر المساهمة في التعريف بالحقوق والواجبات للمواطن وهي أساس العملية الاجتماعية كقيمة من قيم المواطنة الكبرى وإن لم تقدم النخبة السياسية مشروعها السياسي عبر مرتكزات الحقوق والواجبات فإنها ستعيش حالة المعلق في الفراغ تجاه المجتمع والدولة.

جدول رقم 26 : ـ المسؤولية الاجتماعية من صميم أعمال النخبة السياسية.

الإجابة / التكرارات	ت	النسبة%
دائما	328	67.48
أبدا	93	19.13
أحيانا	65	13.37
المجموع	486	%100

[1] ـ توماس مابر- أوروفورهولت، المجتمع المدني والعدالة ترجمة: راندا النشار وماجدة مدكور وعماد نحيلة وعلا عادل عبد الجواد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ، القاهرة، مصر، ص 80.

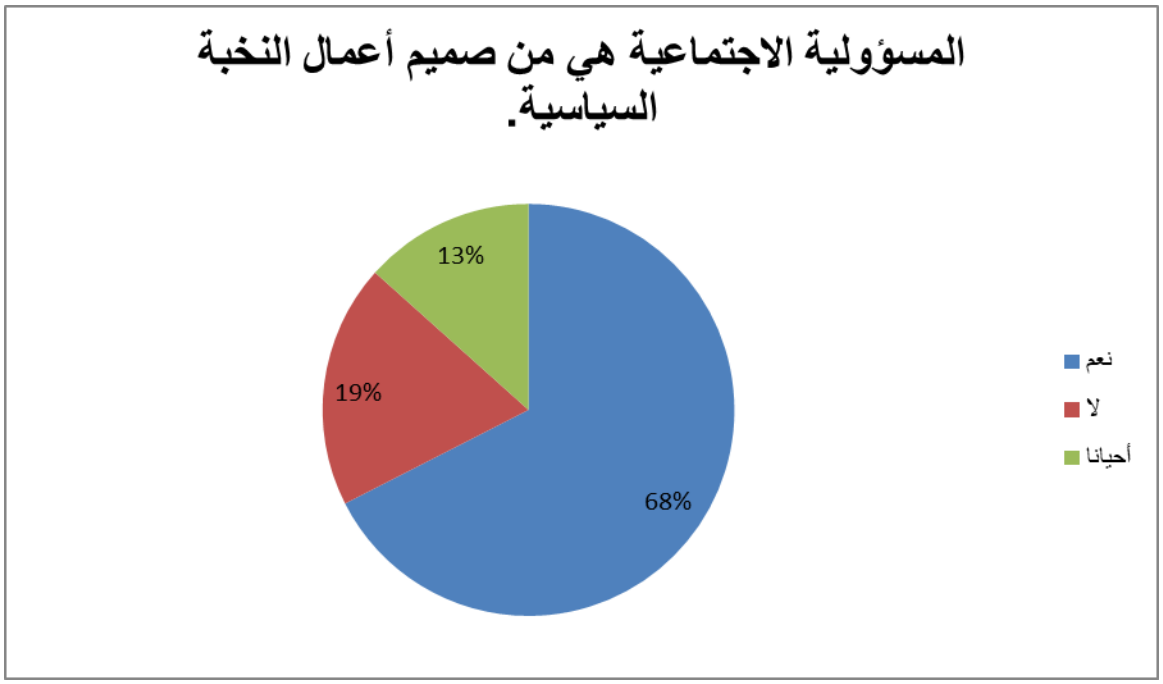

شكل رقم 17 المسؤولية الاجتماعية من صميم أعمال النخبة السياسية.

من خلال الجدول رقم 26 النخبة السياسية والمسؤولية الاجتماعية عبر تساؤل المسؤولية الاجتماعية هي من صميم أعمال النخبة السياسية، حيث أتت الدلالات كالآتي:

وفق استجابات مجتمع الدراسة للدلالة دائما ب 328 فرداً من مجتمع الدراسة المتكون من 486 منتخباً أي ما يعادل نسبة 67.84% إن هذه النسبة دالة على أن النخبة السياسية من صميم أعمالها عبر الفعل والثقافة السياسية الممارسة تحمّلها للمسؤولية الاجتماعية وترسيخها كقيمة من قيم المواطنة فالمسؤولية بمعناها العام هي اقرار الفرد بما يصدر عنه من أفعال واستعداده لتحمل النتائج متضمنة الحقوق والواجبات فالنخبة السياسية عبر دلالة (دائما) ونسبة 67.48% تغطي أهمية بالغة للمسؤولية الاجتماعية حيث أن أي مجتمع من المجتمعات يتبع المسؤولية الاجتماعية يتحمل النتائج المرجو الوصول إليها وأن النخبة السياسية عبر سلوكها وأنشطتها السياسية الحزبية والجهوية تعمق روح المبادرة جنبا إلى جنب مع أبناء المجتمع فتعطي النخبة السياسية أهمية للأسرة والمدرسة تتبلور من خلالهم المسؤولية الاجتماعية من خلال تحملهم المسؤوليات السياسية والإدارية وتأمين كافة الاحتياجات اللازمة للمواطن ومساعدته.

ولذلك أتت نسبة الدلالة (دائما) تشكل شبه اتفاق جمعي على أن النخبة السياسية من صميم أعمالها المسؤولية الاجتماعية.

في حين أتت نسبة الدلالة (أبدا) ب 93 فرداً من مجتمع الدراسة المكون من 486 أي بنسبة 19.13% التي طرحت أن المسؤولية الاجتماعية ليست من صميم أعمال النخبة السياسية وحدها بل هي بحاجة لتضافر جميع الجهود من أجل الاسهام الفاعل في بناء مجتمع يتمتع أبناؤه بروح المسؤولية والمبادرة وتشكيل واقع مغاير وأن المسؤولية الاجتماعية.

تكون نابعة من داخل كل فرد وفق منظومة اجتماعية يشارك فيها الجميع فتمنع القدرة لكل فرد وتنفي عنه العجز والاستجداء وأن أخلاقيات الأفراد والجماعات ومؤسسات المجتمع لها الدور الفاعل دون انتظار النخبة السياسية لتفعيله ومنه فإن المسؤولية الاجتماعية وفق الواقع والظرف السياسي لم يكن من صميم أعمال النخبة ورغم تباين الدلالة بين (دائما) ودلالة (أبدا) إلا أن تحليلنا يبين إشكاليات الموالاة والمعارضة النخبوية لفهمها للمسؤولية الاجتماعية من حقوق وواجبات والرؤية المختلفة في النظر إليها.

في حين أتت نسبة الدلالة (أحياناً) مشكلة 65 فرداً من مجتمع الدراسة المكون من 486 أي بنسبة 13.37% وهي تعتبر نسبة أقل من النسبة (دائما) ب 67.48 والنسبة (أبدا) ب 19.13%. حيث تقر هذه الدلالة أن المسؤولية الاجتماعية تكون أحيانا من صميم عمل النخبة السياسية عبر الفعل السياسي المباشر والغير المباشر من خلال عمل المجالس في حل قضايا الراهن الاجتماعي للمشاكل الاجتماعية المختلفة.

وفي أحيان أخرى تكون المسؤولية الاجتماعية ليست من صميم عمل النخبة السياسية لأن هناك مؤسسات اجتماعية من أسرة ومدرسة ومسجد وفاعلين في الحياة الاجتماعية يقومون هم أيضا بهاته المسؤولية عبر مشروع التنشئة الاجتماعية العامة والخاصة من

ايضاح للحقوق والواجبات والتعريف بمسؤولية الأفراد والجماعات والوصول إلى المواطنة الكلية التي تكون نتاج لهذا العمل.

وأخيراً فإن تحليلنا لمحور الجدول النخبة السياسية والمسؤولية الاجتماعية عبر تساؤل المسؤولية الاجتماعية من صميم أعمال النخبة السياسية، فإن نسبة الدلالة (دائما) تفوقت على نسب الدلالة (أبدا) و (أحيانا) وهذا لاعتبارات عدّة حسب تحليلنا سوى اعتبارات ذاتية كالالتزام الحزبي والسياسي للمسؤولية الاجتماعية والعمل بها.

كذا أن المسؤولية الاجتماعية تحتاج أيضاً لتنشئة سياسية سلمية لها فهم واعي لهاته المسؤولية الاجتماعية نابعة من الانتماء للمواطنة المجتمع والدولة واسشعارها بقدرتها الفاعلة على تطبيقها وممارستها داخل المجتمعات عبر شعور الاحساس والتعاون مع كافة المؤسسات الاجتماعية المختلفة وأن رفض النخبة السياسية أن تكون المسؤولية الاجتماعية من أعمالها رغم ضآلة النسبة إلا أنه يثير إشكال في عدم فهم بعض النخب السياسي على أن دورها ليس في المياه والسكن وتشريع الإعانات أو خطابات الوجدان السياسي وإنما دورها أكبر من ذلك فهو مشكل للوعي وشارح للثقافة السياسية وبناء قيم المواطنة لمجتمع يدرك حقوقه وواجباته ويقوم بمواطنة الحقة.

جدول رقم 27 : النخبة السياسية ودورها في التغيرات الاجتماعية الراهنة

الإجابة / التكرارات	ت	النسبة%
دائما	107	22.01
أبدا	274	56.37
أحيانا	105	21.60
المجموع	486	%100

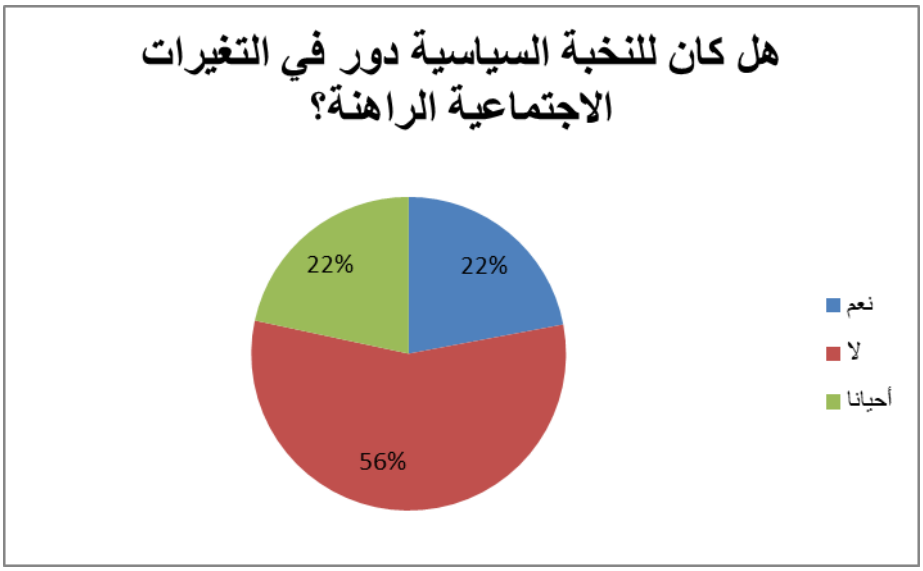

شكل رقم 18 النخبة السياسية ودورها في التغيرات الاجتماعية الراهنة

من خلال الجدول رقم 27 وعبر قراءتنا للمحور الثالث النخبة السياسية والمسؤولية الاجتماعية وتساؤله الرابع هل كان للنخبة السياسية دور في التغيرات الاجتماعية الراهنة فأتت استجابات مجتمع الدراسة عبر الدلالة (دائما) ب 107 فرداً من مجموع مجتمع الدراسة المتكون من 486 منتخباً أي ما يعادل نسبة 22.01% حيث تبين هذه الدلالة وفق هذه القراءة أن التغير الاجتماعي والذي هو ظاهرة اجتماعية يشمل التنظيم الاجتماعي في كليته أو بعض مكوناته وفق إطار زمني لمجموع التحولات وتبعاتها.

فالتغيرات الاجتماعية صفة ملازمة لأي مجتمع أو لأي ثقافة ويمكن ملاحظتها بصورة مستمرة وأن حلقات التغير تعتمد على البعد الزمني والمكاني حيث تأخذ طابعاً شموليا في بعض الأحيان عبر درجة التأثير والتأثر ومن ثمّ فإن النخبة السياسية عبر دلالة (دائما) وبنسبة 22.01% رغم ضعف النسبة تقرّ أن كان لها أثر ودور في التغيرات الحاصلة في الجزائر عبر مشوارها السياسي وكان نتاجه الحراك الشعبي، من خلال أن ظاهرة التغير من الظواهر المعقدة التي يصعب تفسيرها وتحديدها بسهولة وفق نمط أو ممارسة محددة للنخبة فمن خلال ما طرحته النخبة السياسية معارضة أو موالاة خاصة في نقاش القضايا الكبرى المحددة للمسؤولية الاجتماعية من حقوق وواجبات أفرز حالة

من عدم السكون السياسي أو الاستقرار السلبي وفق ما قدمته النخبة السياسية عبر مجالسها من نقد يصل إلى حدّ جلد الذات في بعض الأحيان أثر على النظم والأنساق الاجتماعية والوظائف السياسية والالتزامات الحزبية من خلال الصراعات والنقاشات الحزبية، معارضة القوانين التي لا تخدم الصالح الخاص أو العام، والأزمات التي مرّ بها المجلس الشعبي الوطني من خلال التغيرات التي حدثت في داخله بين مواقف للنخبة السياسية ومعارض لما وُصف بالانقلاب على الشرعية مع خروج بعض النخب السياسية لكسر حظر التظاهر على المستوى الوطني والعاصمة بشكل خاص، أفرز جملة من التغيرات ساعدت المواطن لإنتاج فعل اجتماعي عُبّر عنه بالحراك.

في حين تأتي دلالة (أبدا) عبر استجابات مجتمع الدراسة ب 274 فرداً من مجتمع الدراسة المكون من 486 أي ما يعادل 56.37%وهي نسبة دالة على أن النخبة السياسية لم يكن لها الدور الفاعل في التغيرات الاجتماعية الراهنة عبر شكل الحراك الشعبي وذلك أن النخبة السياسية مشكلة من أغلبية للحزبين جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وسيطرتهما على أكثر من 60% من كل المجالس المحلية والولائية والوطنية والأمة، وفق انتلاف حكومي واتفاق سلطوي والتزام حزبي وتعاقد رمني على وجوب الاستقرار وأن السلم الاجتماعي والحفاظ على مقومات الدولة ومقدرات الوطن والسيادة الوطنية تفرض هذا الثبات وعدم أحداث تغيرات غير محسوبة أو غير معروفة النتائج، ومن ثمّ كان اخفاق النخبة السياسية في تبني التغيرات وفقداتها للطاقة الحيوية المشكلة العلاقة وفق أنماط الناخب والمنتخب ووجدت النخبة السياسية نفسها في حالة شبهة لرفضها التغير وبالتالي الاستفادة من الثبات الحاصل وكانت دعوتها دائما بأن التحولات تكون بقواعد وضوابط قانونية ومعيارية عبر مفهوم التضامن والتكامل للجوء للأساليب المدنية والتوازن الدينامي من خلال مصطلح تالكوت بارسوتر عبر الأنساق الأساسية

للفعل سوى عضوي أو شخصي، الاقتصاد أو السياسية، الروابط الاجتماعية، التنشئة ومنه يكون التوازن رغم حدوث التغير.

وأن عدم انسياق النخبة وفق تحليلنا خضع لاعتبارات ذاتية سلف ذكرها من التزام وتعاقد وإلى تخوف مما عاشته الجزائر في سنوات العشرية السوداء حيث أن التغيرات دون ضوابط قد تؤدي إلى القضاء على المجتمع في حد ذاته وأحداث تغيرات بنائية عامة كما يحدث في الثورات.

في حين أتت نسبة الدلالة (أحيانا) مشكلة 105 فرداً من مجتمع الدراسة المكون من 486 أي ما يعادل نسبة 21.60 وهي تعتبر النسبة الأقل من مجموع الدلالات السابقة، حيث أن النخبة السياسية وفق هذ الدلالة كان لها الدور في التغيرات الاجتماعية الراهنة وفق ما طرحته النخبة السياسية للأحزاب المعارضة خصوصاً وأنه كان لها الدور في كشف كثير من الممارسات السلطوية وكذا معارضتها ولو بشكل مبدئي العهدة الخامسة والتحذير الدائم من تبعاتها. كذا من خلال الممارسة النشطة لها في الجمعيات والنقاشات الخاصة في إرساء ثقافة إدراك الحقوق والتعريف بقيم المواطنة برؤيا مختلفة عما تقدمه السلطة.

كما أن دلالة (أحيانا) تقرّ أيضا أن النخبة السياسية لم يكن لها الدور في التغيرات الاجتماعية الراهنة المولدة للحراك الشعبي وذلك كما ذكر سالفاَ أن الحالة السياسية في الجزائر عبر الطبقة السياسية لها والممارسين للثقافة السياسية تشكل نوع من الاستثناء، حيث أن النخبة السياسية هي أحد أدوات السلطة الباحثة على الثبات والاستقرار من خلال توافقها واتفاقها على ذاك التوازن المتعاقد عليه والملتزم به من النخبة السياسية المشكلة للأغلبية.

وأخيرا ومن خلال تحليلنا هل كان للنخبة السياسية دور في التغيرات الاجتماعية الراهنة، فإن نسبة الدلالة (أبدا) فاقت كل من الدلالة (دائما) والدلالة (أحيانا)، إن نسبة 56.37% ترفض دور النخبة السياسية في التغيرات الاجتماعية وما أفرزه من حراك شعبي، تجرّنا إلى قراءة أن هذه النخبة معادية للتغيرات وترى أن أي تغير يؤدي إلى انهيار النسق السلطوي وأن التغير يكون داخل النسق أو ما يعبر عنه إعادة بناء النظام من الداخل بشكل بناء وظيفي. إن هذه النسبة الدالة جعلت من عملية الانتقال الديمقراطي عبر التقاليد الحداثية وميكانيزمات التحولات السياسية تبنى على التكامل الاجتماعي والتفكيك الداخلي والقدرة على التكيف عبر المرونة والتغير التدريجي.

وهذا ما رُفض اجتماعيا واعتبر هذا النهج الذي تتبناه النخبة السياسية هو نهج بعيد على تطلعات المواطن وحكمة صبره الذي فُسَّر من كثير من أعضاء النخبة أن المجتمع يعيش حالة السكون وللرضى وبالتالي كانت الممارسات متباينة ومشكلّة هوة بين المواطن والنخبة السياسية وهو ما أفرز على الحراك الشعبي، الذي عايش تناقضات الوعي بعيدا عن تأصيل مبدأ الحرية الذي تمارسهُ النخبة السياسية وجل المؤسسات الاجتماعية كقيمة متأصلة للمجتمع.

إن اتجاهات الحرية الماركسية والوجودية والكلامية كما طرحها عبد الله العروي[1]. تبقى بعيدة عن منظور وعي المجتمعات العربية ونخبتها السياسية لهذه القيمة المركزية في قيم المواطنة العامة.

[1] - عبد العروي، مفهوم الحرية، الطبعة الخامسة 1983، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان.

3. النخبة السياسية ودورها في العمل الجمعوي:

جدول رقم 28: النخبة السياسية ودورها في العمل الجمعوي

الإجابة / التكرارات	ت	النسبة%
دائما	247	50.82
أبدا	83	17.07
أحيانا	156	32.09
المجموع	486	100

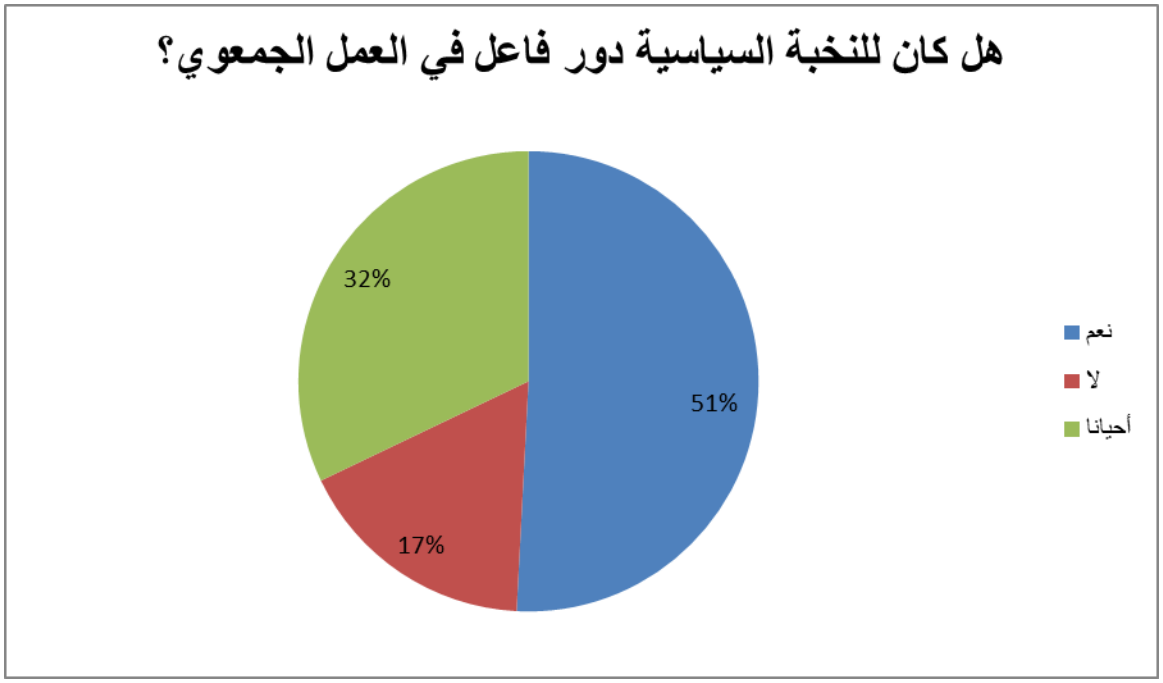

شكل رقم 19 النخبة السياسية ودورها في العمل الجمعوي

من اشارات الجدول رقم 28 لمحور النخبة السياسية والمسؤولية الاجتماعية عبر السؤال الخامس: هل كان للنخبة دور فاعل في العمل الجمعوي حيث أشارت الدلالة نعم وفق استجابات مجتمع الدراسة أن 247 فرداً من مجتمع الدراسة المكون من 486 أي ما يعادل 50.82% أن للنخبة السياسية دور فاعل في العمل الجمعوي حيث من خلال استجوابنا للمنتخبين ولمجموع مجتمع مجتمع الدراسة بيّن أن معظم النخب السياسية

منتمية إلى جمعيات المجتمع المدني سوى كانت خيرية ارشادية اصلاحية ثقافية شبابية فقابية. ومنه فإن لاعتبارات ذاتية تتعلق بالمسار السياسي للنخبة السياسية والهيكلة السياسية والرؤى الاستشرافية للأحزاب فإنه لا يخفى على أحداث المجتمع الجزائري من 1962 إلى 1989 سيّجت السلطة وهيكلت المجتمع على أن الدولة هي الفاعل الرئيسي والوحيد.

في أي عمل أو فعل اجتماعي أو اقتصادي فحلقت الدولة خلال هذا المسار الزمني منظمات جماهيرية واتحادات مهنية لترسيخ هذا التسييج وفرص المراقبة الاجتماعية التي كان دور هذه المنظمات والجمعيات هو الفعل الرئيسي لها لكن بعد التسعينات والانفتاح السياسي كونت جمعيات تشارك وتساهم خارج وصاية المؤسسة تعي بأوضاع وظروف المجتمع خاصة عند صدور قانون 4 ديسمبر 1996 والمتعلق بشروط خلق وتنظيم الجمعيات السياسية والغير سياسية، فانطلقت الجمعيات بشكل أحدث أزمة للحركات الاجتماعية التقليدية والنظام السياسي في حد ذاته لذلك أدمجت النخبة السياسية عبر هيكلة جديدة تساهم في العمل الجمعوي للقوة الذاتية للنخبة عبر وعيها وثقافتها في التنظيم والهيكلة إضافة للتسهيلات التي تمنحها السلطة للفاعلين من خلالهم وفق التعاقد والالتزام لذلك أتت نسبة الدلالة (دائما) بنسبة 50.82%.

في حين أتت الدلالة (أبدا) بعدد أفراد 83 من مجتمع الدراسة المتكون من 486 أي ما يعادل نسبة 17.07% حيث أن وفق هذه الدلالة، فإن النخبة السياسية ترفض أن يكون لها دور فاعل في العمل الجمعوي وذلك أن الثقافة المظهرية التي تطرحها الدولة من قوانين سوى قانون 04 ديسمبر 1990 إلى تعديلات 1995 حتى يوميا هذا على أن معظم الجمعيات هي تلك الجمعيات الثقافية والرياضية وجمعيات أولياء التلاميذ وأن 80% من مجموع الجمعيات لا يشكل أي تساؤل أو إشكال للدولة وأن 20% المتبقي من

الجمعيات يطالب بمطالبات خجولة حول الحقوق والمبادئ العامة، وهذه النسبة حسب دراسة قُدمت عن الظاهرة الجمعوية في ظل الاصلاحات الجارية في الجزائر.

ووفق تحليلنا لنسبة الدلالة (أبدا) فإن النخبة السياسية لم تبتعد عن تلك الجمعيات التقليدية التي كان يستعملها النظام للتسييج المجتمعي كما ذكرنا سابقا وأن اهتمامها ينصب بشكل واضح حول المستقبل السياسي الشخصي أو الحزبي وفق مداخل هذه الجمعيات ما ولّد افراز قوانين وقرارات حدّث من نشاط الجمعيات وخلق لديها صراع داخلي عبر إشكالية التنظيم والتسيير والدعم المالي وغيره.

في حين أتت نسبة الدلالة (أحيانا) حسب التصنيف في المرتبة الثانية ب 156 فرداً من مجتمع الدراسة أي ما يعادل نسبة 32.09%. وفق قراءتنا لهذه النسبة فإن النخبة السياسية يكون لها الدور الفاعل أحيانا في العمل الجمعي عبر استراتيجية تتبعها النخبة السياسية عبر علاقتها مع العمل الجمعوي وتعاملها مع المجتمع والقوى القائمة والمكونة لهذه الجمعيات حيث أن النخبة السياسية تمارس العمل الجمعوي من شراكة سياسية مع السلطة رغم أن القوانين تمنع الجمعيات المؤسسة على أساس ثقافي ورياضي أو خيري أو ارشادي على أن تمارس السياسية إلا أن ذلك التعاقد المذكور جعل من النخبة السياسية تمارس العمل الجمعوي عبر جمعيات مساندة والخضوع لأوامر السلطة المركزية والعمومية وأن أعضاء النخبة السياسية في الحقيقة يتفوقون على غيرهم في التسيير والصراع لأنهم بقايا المنظمات الجماهيرية والاتحادات المهنية عبر إعادة هيكلة ذاتها. لذا فإن نسبة الدلالة (أحيانا) تكون وفق فاعلية هذا النموذج. وفي أحيان أخرى تكون النخبة السياسية غير فاعلة في العمل الجمعوي نتيجة العراقيل والإلهام المجتمعي الذي مورس على النخبة عبر الغوص في المشاكل الاجتماعية للمواطن وافراز حالة الصراع التي تحملتها النخبة السياسية عبر المجالس المنتخبة المحلية خاصة والولائية عامة.

وكذا أيضا فإن النخبة السياسية في عدم فاعليتها في العمل الجمعوي لا يبرر فقط عن ما تمارسه السلطة أو ما يفرزه المجتمع من عدم تفاعله مع العمل الجمعوي وإنما أيضا الاعتبارات ذاتية حيث أن النخبة السياسية لم ترى أن العمل الجمعوي هو ثقافة ووعي وتنشئة لا يكتسبه الإنسان لمجرد أنه أصبح منتخبا فثقافة العمل الجمعوي في الحقيقة هي موقف وليس مهنة.

وأخيراً ومن خلال تحليلنا للمحور الثالث النخبة السياسية والمسؤولية الاجتماعية عبر التساؤل الخامس هل للنخب السياسية دور فاعل في العمل الجمعوي فإن استجابات الدلالات كانت حسب التصنيف دلالة (دائما) 56.82% تليها (أحيانا) بنسبة 32.09% وأخيراً دلالة (أبدا) بنسبة 17.07%.

إنه وكما ذكرنا أن ثقافة العمل الجمعي تعتبر موقفا وليس مهنة فإن النخبة السياسية عبر اعتباراتها أقرت أن لها الدور الفاعل في العمل الجمعوي وهذا ما ذكرناه في تحليلنا للدلالة (دائما) أن طبيعة الهيكلة السياسية للنخب معارضة وموالاة من منطلق لا تجعل بيضك في سلة واحدة فإن لكل حزب أذرعه الجمعوية عبر تسميات جمعيات ذات نشاطات مختلفة تستعمل للضرورة الاجتماعية وفق آليات الاستقطاب والمشاركة الانتخابية أو ميكانيزمات للصراع أو افشال الخصوم عبر ثقافة مستمدة من الثقافة الاشتراكية لنظام الحزب الواحد وهذا ما عاشته الجزائر كما ذكرنا من خلط ثقافة المراقبة والتسييج عبر الجمعيات الشبابية والمهنية والرياضية والثقافية لممارسة فعلها السياسي وهذا لم يتوقف إلى اليوم موالاة في أحزاب السلطة وحتى أنه يشمل أحزاب المعارضة، وأن دلالة (أحيانا) عبر نسبتها توضح أن النخب السياسية لها دور الحرية في فعاليتها الذاتية سوى بالفعل أو عدمه،

كذا أن نسبة الدلالة (أبدا) تقر بأن النخبة السياسية لم يكن لها الدور الفاعل في العمل الجمعوي وإنما كانت تمارسه عبر الولاء والانتماء الرضى والاشباع تجاه السلطة

ومتطلباتها وأن العمل الجمعوي ثقافة مجتمعية تتكفل به التنشئة الشخصية والفاعلية الديناميكية للجمعيات الحديثة وإنها ليس مجرد فعل يتسم بالمساندة والانصياع في رهانات السلطة ورؤيتها.

4.المشاركة السياسية:

جدول رقم 29: المشاركة السياسية للنخبة عزز من قيم المسؤولية الاجتماعية

الإجابة / التكرارات	ت	النسبة%
دائما	312	64.19
أبدا	46	9.46
أحيانا	128	26.33
المجموع	486	100

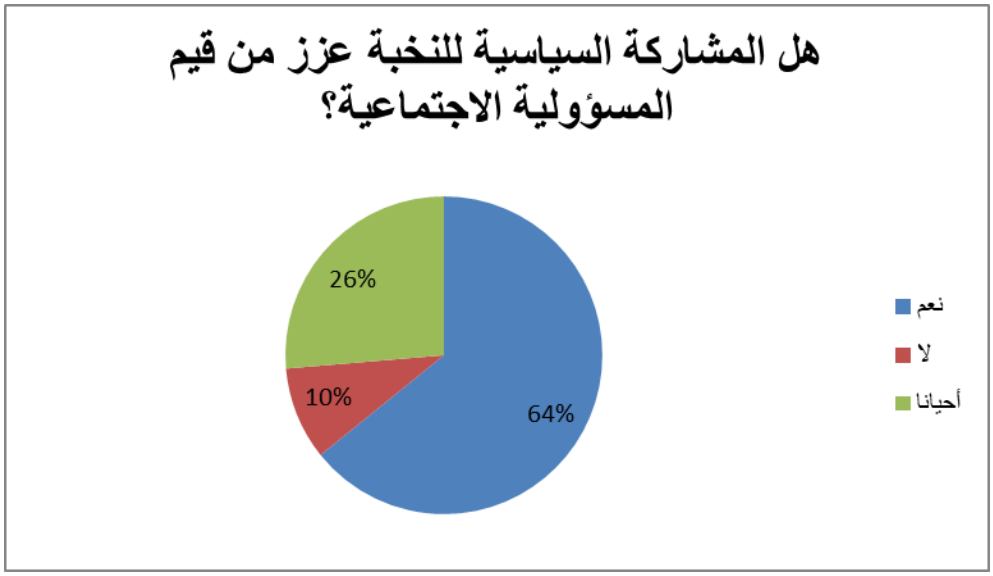

شكل رقم 20 المشاركة السياسية للنخبة عزز من قيم المسؤولية الاجتماعية

من خلال الجدول رقم 29 الذي يتناول المحور الثالث وقراءتنا للسؤال السادس هل المشاركة السياسية للنخبة عزز من قيم المسؤولية الاجتماعية حيث كانت استجابات مجتمع الدراسة عبر الدلالة (دائما) ب 312 فرداً من مجتمع الدراسة المكون من 486 منتخباً أي ما يعادل نسبة 64.19% فإن هذه النسبة الدالة على أن المشاركة السياسية

عبر الصيغة التطوعية وليست الزامية واجبارية على الأفراد أثّرت على عملية اختيار السياسات العامة ومنه تعزيز قيم المسؤولية الاجتماعية وأن المشاركة السياسية للنخبة هي قيمة من قيم المواطنة المتأصلة كذا المسؤولية الاجتماعية في إدراك الحقوق والواجبات إن اكتساب النخبة السياسية عبر هاته المشاركة لمجموع من المهارات والأهداف النابعة من وجدان كل فرد من أفراد النخبة إلى إنتاج أهداف.

وتنفيذ مُقرّرات تهدف إلى تعزيز قيم المسؤولية الاجتماعية عبر منطلق الفعل السياسي والممارسة السياسية المباشرة مع الفعاليات الاجتماعية وأفراد المجتمع، كما ن النخبة السياسية عبر النقاشات خاصة فيما يتعلق بالمجلس الشعبي الوطني من خلال تبنيها لجملة من القرارات والأفكار التي تؤثر مباشرة أو غير مباشرة في تعزيز قيم المسؤولية الاجتماعية خلال صياغة الحقوق والتعريق بها والتوضيح للواجبات عبر هذه المشاركة ومن خلال نسبة الدلالة (دائما) التي جاءت بنسبة 64.19% اعتبرت النخبة السياسية حسب القراءة لهاته النسبة المتفوقة أن عملية المشاركة السياسية وعدم ترك الساحة لمجهول المتغيرات الغير مستشرفة ومن خلال العمل الدائم للنخبة السياسية من خلال المنتخبين عبر المجالس المحلية عزّز المسؤولية الاجتماعية كقيمة من قيم المواطنة التي كان للنخبة السياسية الدور في تفعيلها حسب طرحها ووفق القراءة.

في حين أتت نسبة الدلالة (أبدا) 46 فرداً أي ما يعادل نسبة 9.46% ومن خلال هاته النسبة الضئيلة تبين أن المشاركة السياسية للنخبة لم تمر عبر القيمة الفاعلة في اشتراك المواطنين ومناقشة القضايا والإشكالات الاجتماعية بشكل فاعل وفق مؤسسة البرلمان وأن المشاركة السياسية لم تتعدّ تلك الفترة الانتخابية التي لا تتطلب الفعل التنظيمي الأقوى أو المشروع السياسي الأعلى وابتعدت عن تمكين الشعب من ممارسة السلطة والحياة الديمقراطية لاستحواذ النخبة السياسية عبر منطلق الكوتا الحزبية ولاعتبارات المصلحة الشخصية والحزبية ومنه فإن عدم سلامة المشاركة السياسية

والعزوف المجتمعي عن هاته المشاركة أفقد النخبة السياسية الفاعلية في تعزيز قيم المسؤولية الاجتماعية حسب القراءة لدلالات مجتمع الدراسة وطرح بعض أعضاء النخبة السياسية.

في حين أتت نسبة الدلالة (أحيانا) ب 128 فرداً من مجموع مجتمع الدراسة المتكون من 486 أي ما يعادل نسبة 26.33% فإن النخبة السياسية عبر هذه الدلالة أكدت أن مشاركتها في الحياة السياسية عبر التأثير والتأثر المباشر والغير مباشر مع المواطن ساهم في صنع القرارات التي تخدم وتعزز المسؤولية الاجتماعية حيث ساهم في اختيار أشخاص مناسبين عن طريق التصعيد الشعبي الانتخابي وتعزيز المسؤولية الاجتماعية عبر خطاب النخبة السياسية أن الانتخاب حق وواجب وهو أحد أبرز قيم المسؤولية الاجتماعية التي تهدف المشاركة السياسية عبر مستوياتها المختلفة في النقاش والاشراك المجتمعي التأثير وصنع القرار وفي أحيان أخرى تكون النخبة فاقدة للتأثير والتعزيز لقيم المواطنة العامة والتي منها قيم المسؤولية الاجتماعية لارتباط النخبة السياسية وتحولها إلى طبقة سلطوية ترى المسؤولية الاجتماعية عبر شعار الواجب والمناسبات الانتخابية وشعاراتها المختلفة كالانتخاب حق وواجب الوطن ينتخب، صوتك أمانة تحاسب عنه يوم القيامة، وهلمّ جراً مما تفعله النخبة السياسية عبر ممارسة الفاعلة في الإطار الزمني الانتخابي واتباع ثقافة مظهرية تعتمد على صّوت لكي أراك ومنه فإن النخبة السياسية عبر دلالة (أحياناً) لم تمكنها المشاركة السياسية في تعزيز قيم المسؤولية الاجتماعية بشكلها الحقيقي وإدراك مجموع حقوق وواجبات المواطن فكان العزوف الانتخابي ورفض المشاركة وهذا ما أفرز تغيرات وبدائل أخرى كان نتاجُه الحراك الشعبي.

وأخيراً فإن تحليلنا للمحور الثالث النخبة السياسية والمسؤولية الاجتماعية عبر التساؤل السادس هل المشاركة السياسية للنخبة عزز من قيم المسؤولية الاجتماعية، فأن استجابات مجتمع الدراسة كانت عبر تصنيف الدلالات وقراءتها كالآتي حيث تصدرت

الدلالة دائما بنسبة 64.19% إليها نسبة الدلالة أحيانا ب 26.33% لتكون الدلالة أبدا عبر نسبة 9.46%.

هي الأخيرة وهو ما يبين أن النخبة السياسية اعتبرت ذاتها أنها ساهمت في تعزيز قيم المسؤولة الاجتماعية عبر مشاركتها السياسية وخلق وعي عام وثقافة مجتمعية على ان المشاركة السياسية هي سلوك حر وتطوعي من خلاله يتم تعزيز قيم المسؤولية في حل الإشكالات والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يعاني منها المجتمع أو الطامح لتحقيقها.

ان هذا الاعتبار لا يخلو من الاعتبارات الأخرى في علو نسبة ان النخبة السياسية عبر المشاركة السياسية عززت قيم المسؤولية الاجتماعية. فهناك الاعتبار الذاتي والطموح الشخصي الذي في كثير منه افقد المسؤولية الاجتماعية قيمتها الكبرى كقيمة من قيم المواطنة الفاعلة، كذا ان الالتزام الحربي والتعاقد السلطوي، عبر التسييج القانوني والدستوري للمجالس في الجزائر فرض على النخبة ان تجعل من المشاركة السياسية التي هي في حقيقتها عملية فاعلة للأفراد والقيام بأدوارهم في الحياة السياسية والمجتمعية ومساهمتهم في المشاريع السياسية الكبرى للوطن عبر انشطتهم المباشرة وغير المباشرة. إلى مجرد مشاركة في عملية انتخابية تبدأ بثلاثي يوم من حملة يستقطب فيها الناخب وتمارس عليه كل الأنواع الفاعلة وعوداً واحلاماً إلى يوم الانتخاب وعمليات الفرز لتنتهي المشاركة بإعلان وزارة الداخلية للنتائج.

ومنه فأن كل من هذه الاعتبارات لا تغفل أيضاً انعدام الوعي والحسي الجمعي لمفهوم المشاركة السياسية المشار اليه سالفاً، وانه لا يقتصر على الهيكلة التنظيمية للمجالس سوى المحلية أو الولائية لو الوطنية أو الأمة وان الانتخاب هو عملية مباشرة للمشاركة السياسية وان هناك عمليات غير مباشرة للمشاركة السياسية لم تفعل من خلال

فاعلية الأفراد في الحياة السياسية من خلال المساهمة في صناعة الأهداف والرؤى المجتمعية وصناعة السياسات عبر المناقشات الحرة والفاعلة.

5. النخبة السياسية والتفاعل اليومي للمواطن :

جدول رقم 30: للنخبة السياسية دورا في معايشة المواطن لحياته الاجتماعية

الإجابة / التكرارات	ت	النسبة%
دائما	318	65.43
أبدا	56	11.52
أحيانا	112	23.04
المجموع	486	%100

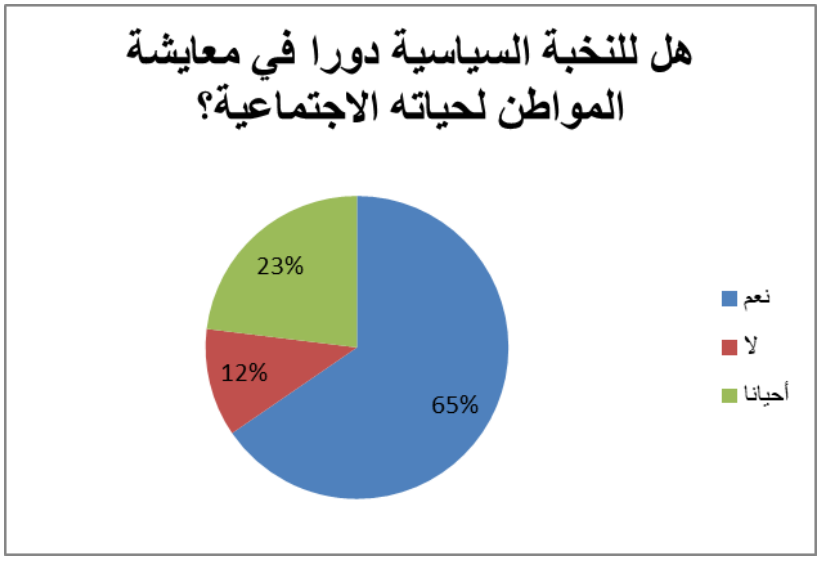

شكل رقم 21 النخبة السياسية للنخبة دورا في معايشة المواطن حياته الاجتماعية

من خلال الجدول رقم 30 للمحور الثالث النخبة السياسية والمسؤولية الاجتماعية عبر التساؤل رقم 7 المعنى بدور النخبة وفق سؤال هل كان للنخبة السياسية دور في معايشة المواطن حياته الاجتماعية حيث كانت استجابة مجتمع الدراسة وفق الدلالة (دائما) ب 318 فرداً من مجموع مجتمع الدراسة المتكون 486 منتخباً بنسبة 65.43%، حيث يشير ارتفاع النسبة لهذه الدلالة على أن النخبة السياسية طرحت أن لها دور في

معاش المواطن ضمن حياته الاجتماعية من خلال أن النخبة السياسية تعمل جاهدة عبر المجالس المنتخب المحلية خاصة والولائية والوطنية عامة إلى التنمية الاجتماعية المستدامة والرفع من مستوى الحياة الاجتماعية للمواطن من خلال إعطاء الأولوية للتشريعات من خلال المجلس الشعبي الوطني ومصادقات مجلس الأمة أو من خلال العمل المباشر للمجالس المحلية لقضايا السكن والصحة والموارد المائية والنقل والفلاحة والاشغال العمومية ورفع الظروف الصعبة لمناطق الظل كذا المناطق الهشة ونقلها إلى الظروف البدائية إلى متطلبات الحياة العصرية تزويدها بشبكات الغاز والماء والكهرباء إن ومن خلال هذه الدلالة أيضا نقرأ أن النخبة السياسية تجعل من أولوياتها النظر في حياة المواطن المعيشية والرفع من وضعه الاجتماعي عبر مسارها العام وما خلفه الاستعمار من جهل وفقر ومض، وفاقت النخبة السياسية عبر فعلها الممارس والمشارك لقضايا المواطن من خلق برامج تسطر من خلال المجالس عبر مشاريع تنموية تهدف بالنهوض بالحياة الاجتماعية للمواطن بالتنمية المنشودة عبر امكانيات الدولة المبذولة في مسيرة التنمية المحلية والوطنية.

في حين أتت نسبة الدلالة (أبدا) ب 56 فرداً من مجتمع الدراسة المتكون من 486 فرداً بنسبة 11.52%، هذه النسبة رغم ضآلتها المقارنة بالدلالة (دائما) إلا أنها توحي عبر قراءتنا على أن النخبة السياسية لم يكن لها الدور الفاعل في حياة ومعاش المواطن اليومي ودلّلت حسب قراءتنا أن النخبة السياسية عبر المجالس المنتخبة تحوّلت إلى منفذة للبرامج ومراقبة لها والأصل في أن النخبة السياسية لعينة المنتخبين ومجالسهم هم صوت الشعب والراسمين لسياسات الحياة الاجتماعية المحلية والوطنية فتحول المنتخب إلى موظف إداري ضمن سلطة الدولة وهياكلها كما أن النخبة السياسية قُيدت في كثير من الأحيان ونُزعت صلاحياتها التي تستطيع من خلالها نقل هموم وأولويات المواطن ومعايشة حياته الاجتماعية عن قرب وأعطيت هذه الصلاحيات للإدارة فوجدت النخبة

السياسية نفسها في حالة قطيعة لهاته الحياة الاجتماعية وأولويات المواطن الذي رسم طموحاته عبر هذه النخبة السياسية وشعوره بخذلانها عن فهم وقصد و عدم فهم لمجريات القوانين المسيرّة للمجالس، ومنه فإن النخبة السياسية لم تقم بالدور الفاعل في معايشة المواطن لقضاياه الاجتماعية.

في حين أتت نسبة الدلالة (أحيانا) عبر استجابات مجتمع الدراسة ب 112 فرداً من مجتمع الدراسة المتكون من 486 أي ما يعادل 23.04% حيث أن هذه الدلالة وفق القراءة توحي بأن النخبة السياسية كان لها الدور لمعايشة المواطن لحياته الاجتماعية تبعاً لما تفرضه ظروف الزمن وإشكاليات الراهن المعاش خاصة في القضايا التنموية السالفة الذكر سكنا وتربية وصحة وماء، غاز، كهرباء، أشغال عمومية، ومجموع البنى التحتية.

من خلال ضغط المواطن على النخبة السياسية المتمثلة في المجالس عبر جملة من الاحتجاجات التي شهدتها الجزائر وتشهدها لتلبية مطالبة الاجتماعية، حيث يُستغل هذا الظرف من طرف النخبة السياسية للمطالبة الجادة لهاته المشاريع وتنفيذ الدولة والسلطة والاستجابة لهذا المطلب عبر ذاك الضغط.

وفي أحيان أخرى عبر هاته الدلالة لم يكن للنخبة السياسية دور فاعل لمعايشة المواطن حياته الاجتماعية من خلال نخب سياسية لمنتخبين في المجالس الوطنية ومجلس الأمة اكتفوْا بالدور السياسي والاستقرار في العاصمة بمعزل عمّا يعيشه مواطن المجتمع المحلي الذي كُلّف بانتخابه وصعوده وكذا بدون أي تحامل على نخبة المجلس الشعبي الوطني أو الأمة فإن القوانين المسيجة والبرامج التنموية العامة واختيار الإدارة لرسم وتنفيذ البرامج من ولاة ورؤساء دوائر إلى الأغلبية المشكلة للمجلس من حزبي الائتلاف الحكومي (حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي) عبر تعاقدهما مع السلطة والاستوزار الحكومي فعلّ النقد البناء الباحث عن أولويات المواطن ومعايشة حياته الاجتماعية.

وأخيراً ومن خلال تحليلنا للمحور الثالث النخبة السياسية والمسؤولية الاجتماعية عبر تساؤل هل كان للنخبة السياسية دور في معايشة المواطن لحياته الاجتماعية فإن نسب الدلالة أتت عبر تصنيف دلالة (دائما) بنسبة 65.43% لتكون في المرتبة الثانية دلالة (أحياناً) ب 23.04 لتأتي أخيراً دلالة (أبدا) ب 11.52% إن قراءتنا لدور النخبة السياسية في معايشة قضايا المواطن الاجتماعية تأخذ أن النخبة كان لها الدور الفاعل لهذه المعايشة وهذا الاعتبارات ذاتية سياسية لأن مهمة للنخبة عبر المنتخبين هي حل قضايا المواطن والرفع من مستواه المعيشي ورسم أولوياته المعيشية.

إلا أن هذا في كثير من الأحيان يصطدم بنخبة سياسية بعيدة كل البعد عن الواقع الاجتماعي المعاش من طرف المواطن وهذا كما بينا في الدلالة (أبدا) على أن النخبة السياسية فقدت عبر التسييج القانوني للمجالس العديد من الصلاحيات التي يمكنها بواسطة أن تمارس هذا التعايش المجتمعي لمختلف القضايا.

ومنه فإن النخبة السياسية كانت بين اشكالية مواطن يطالبها بتحمل مسؤولياتها تجاه قضاياه وبين سلطة لم تعطي الثقة عبر الممارسة الفعلية للإدارة للتقليل من دور المجالس وفاعليتها فأصبح المنتخب مجرد شمّاعة تعلّق عليه السلطة أي فشل تنموي أو معاشي لأي مجتمع محلي أو وطني، كذا أن النخبة السياسية عبر عينة المنتخبين تعايشوا مع هذا الواقع دون رفضه والايمان بقبوله الضمني والممارس في العمل اليومي لهم وأصبحت النخبة تمارس الشكوى والمظلومية في جلساتها الغير معلنة موالاة والمعلنة معارضة وفقدت النخبة السياسية الدور المنوط بها وهو ما أفرز تغيرات اجتماعية كل ظاهرها الحراك الشعبي.

6. النخبة الساسية ورضاها عن دورها المسؤول

جدول رقم 31 : النخبة السياسية ورضاها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية

الإجابة / التكرارات	ت	النسبة%
دائما	168	34.56
أبدا	271	55.76
أحيانا	47	9.67
المجموع	486	100

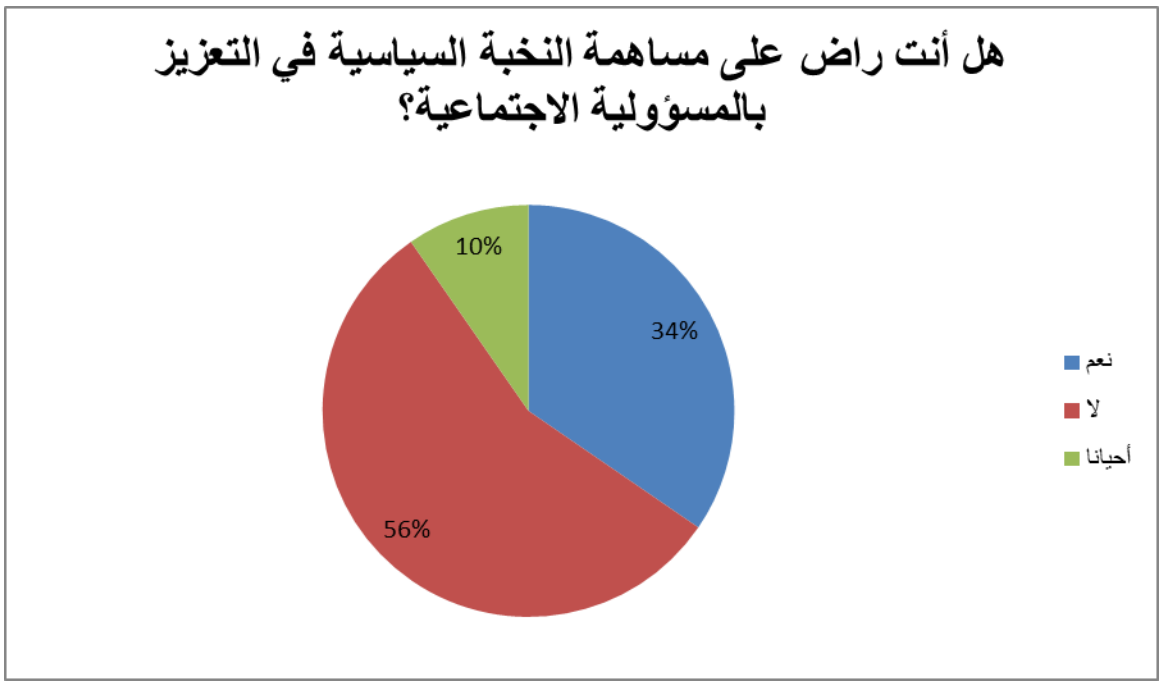

شكل رقم 22 النخبة السياسية ورضاها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية

من خلال الجدول رقم 31 للمحور الثالث النخبة السياسية والمسؤولية الاجتماعية عبر التساؤل الثامن هل أنت راض على مساهمة النخبة السياسية في التعزيز بالمسؤولية الاجتماعية حيث كانت استجابات مجتمع الدراسة وفق الدلالة (دائما) ب 168 فرداً من مجتمع الدراسة المتكون من 486 أي ما يعادل نسبة 34.56% من خلال قراءة الدلالة فإن النخبة السياسية قدّمت الرضى على قدرتها في التعزيز بالمسؤولية الاجتماعية وأن

عملها الدائم عبر الممارسة السياسية هو إنتاج فرد مسؤول اجتماعيا ترتقع درجة الاحساس والالتزام لديه عبر المعيار الاجتماعي وتنمية الشعور بالمسؤولية في أبناء المجتمع عبر مؤسسة النخبة السياسية وجميع الدوائر والمؤسسات الحكومية والأهلية المدنية منها وغير المدنية وهذا ما عبرت عنه النخبة في سؤال المحور الثالث المفتوح.

فالنخبة السياسية عبر دلالة (دائما) 34.56 تطرح أيضا ضعف الشعور بالمسؤولية لدى الكثيرين أفراداً اجتماعيين كانوا أو من فئة النخبة السياسية المنتخبة وعليه عملت النخبة عبر هذه الدلالة عبر التفاعل مع الواقع والمشاركة في قضايا المواطن سوى عبر أخلقة الفعل السياسي الممارس من خلال القيم والبذل التي تطرحها النخبة السياسية من نشر ثقافة مسؤولة ووعي يعي المعوقات التي تحول دون المقدرة على أن يلزم الإنسان نفسه أو ان يعي بمجمل الالتزامات حسب طرح النخبة وعبر قراءة الدلالة في حين أتت نسبة الدلالة (أبدا) عبر استجابات مجتمع الدراسة ب 271 فرداً أي ما يعادل نسبة 55.76% حيث بينت هذه الدلالة التي فاقت 50% أن النخبة السياسية غير راضية تمام الرضى على مساهمتها في تعزيز قيم المسؤولية الاجتماعية فالمسؤولية الاجتماعية وهي الحقوق والواجبات والاستعداد المكتسب لدى الفرد ومشاركته للآخرين يطرح على النخبة إشكالية عدم الرضى على الدور الفاعل للمسؤولية الجماعية في التعزيز بها شعوريا تنبع من داخل الأفراد لأن المسؤولية إلزام وانعكاسات هذا الالزام على السلوكيات بالنشاطات العامة وخلق روح المبادرة ون النخبة السياسية تطرح عبر التحليل أن المسؤولية الاجتماعية تعبر عبر التنشئة ومؤسساتها من مدرسة ومسجد وقبلها الأسرة وأن كل هذه التركيبة تخلق وعي مجتمعي وينبثق عليه طاقة فاعلة.

نحو العمل وتحمل المسؤولية في حين أن ما تشاهده حسب طرح النخبة عكس ذلك فلا تتحمل النخبة السياسية وحدها قيم التعزيز بالمسؤولية الاجتماعية والنخبة السياسية في حد ذاتها هي وليدة هذه المؤسسات.

كما تلعب الدولة دوراً مهماً في تحمل السلطة السياسية والادارية مسؤولياتها على خلق وعي عام وتوضيح الحقوق والواجبات وتأمين الاحتياجات الخاصة والعامة.

إن ما تشهده الجزائر من تغيرات أدلى باعتباره للدلالة (أبدا) المرتفعة على مجموع الدلالات الأخرى بأن النخبة السياسية كما ذكر سلفاً مورس عليها الالهام في قضايا فرعية وجانبية وأن القضايا الكبرى التي تعزز المسؤولية من خلال قضايا المواطن المباشرة حقوقه وواجباته تربيته وتعليمه صحته وسكنه مأواه وارضه، كفلت بها الادارة وفق تسييج قانوني للنخبة السياسية وما تمارسه في مجالسها المنتخبة المحلية الولائية الوطنية.

وجاءت نسبة الدلالة (أحياناً) عبر استجابات مجتمع الدراسة ب 47 فرداً أي ما يعادل نسبة 9.67% فعبر القراءة لضآلة هذه النسبة توحي أن النخبة السياسية تجد نفسها أحيانا تعيش حالة الرضى عما تقدمه تجاه قيم التعزيز للمسؤولية الاجتماعية عبر الفعل المباشر والغير مباشر وتجد ذاتها أحيانا أخرى تعيش عدم الرضى على تعزيز قيم المسؤولية الاجتماعية عبر ممارسة أيضاً بعض النخب السياسية لحالة الاستقالة الغير معلنة من جل الأدوار الاجتماعية التي ترسخ قيم المواطنة الحقيقية وعليه كانت نسبة (أحيانا) أقل وأضعف.

وأخيراً ومن خلال تحليلنا لاستجابة النخبة السياسية والمسؤولية الاجتماعية عبر التساؤل هل أنت راض على مساهمة النخبة السياسية في التعزيز بالمسؤولية الاجتماعية فإن نسبة الدلالات حسب التصنيف الأعلى.

كانت عبر الدلالة (أبدا) بنسبة 56.76% تليها نسبة الدلالة (دائما) ب 34.56% لتشكل أحيانا النسبة الأضعف ب 9.67%.

فمن خلال قراءتنا للجدول وتحليلنا لاستجابات مجتمع الدراسة فإن المسؤولية الاجتماعية كما ذكرنا سالفا هي ركيزة فاعلة في قيم المواطنة وحياة المجتمعات وانه لا

يمكن لأي مجتمع أن يكون خارج المسؤولية الاجتماعية لأفراده فبدونها يفقد التفاعل والاجتماع أصلا وأن أهمية المسؤولية الاجتماعية في الحقوق والواجبات وذلك من خلال تضافر جميع الجهود التي تمارسها مؤسسات المجتمع المختلفة لبناء وتعزيز هذه القيم من التزام شخصي وتنشئة اجتماعية خاصة وتشكيل أجدية مجتمعية يمكن تطبيقها على أرض الواقع الذي من خلاله ينتج مجتمع متماسك واعي لثقافة المبادرة المتعرف على حقوقه وواجباته الدال تماسكه الاجتماعي وهذا ما عبرت عنه أحمد فاطمة أمين[1]. حين طرحت أن المسؤولية الاجتماعية هي مهمة الجميع دولة ومؤسسات تنشئة وأنه لا يمكن للمسؤولية الاجتماعية أن يكتب لها السلامة والنجاح بدون الشعور والاحساس تجاه أي حدث أو طارئ لذلك يجب التعاون في إطار البناء المجتمعي المتماسك.

وإنه من خلال كل ما سبق وفق قراءتنا للنتائج وما استخلص من اجابات مجتمع الدراسة للأسئلة المفتوحة عبر قراءات مختلفة فإنها تعيش حالة عدم الرضى عن المساهمة الفاعلة في تعزيز قيمة المسؤولية الاجتماعية رغم أن عملها الدائم يصب في اتجاه تعزيز قيم المواطنة من خلال قيم المسؤولية الاجتماعية وأن حالة عدم الرضى هي في حد لأنها فاعلية لإدراك النقائص وأحداث الفراق وأن اعتبارات تصنيفات لدلالة تأتي حسب ايجابية القراءة لاستجابية القراءات رغم سلبية الدلالة.

من خلال نقد الذات وطرح المعوقات لا التبريرات القانونية المستعملة من السلطة عبر تسييج دور النخبة أو رمي المجتمع ومؤسساته بأنه عاجز عن التنشئة السليمة للأفراد وأنما كان عدم الرضى قيمة فاعلة لإدراك النقائص ومعرفة المطلوب وفق تحرر للنخبة السياسية خاصة بعد ما أفرزه الحراك الشعبي في الجزائر.

ما هو دور النخبة السياسية في تعزيز قيمة المسؤولية الاجتماعية والعوائق التي تواجه هذا الدور؟

[1] ـ أحمد فاطمة أمين، الشعور والمسؤولية الاجتماعية مجلة كلية الأدب جامعة حلوان العدد السادس الصفحة 250- 251.

إنه ومن خلال قراءتنا للسؤال التاسع عبر استجابات مجتمع الدراسة للإجابة على السؤال المفتوح لدور النخبة السياسية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية والعوائق التي واجهتها في سبيل ذلك بين مجموع المبحوثين طرحوا أن من أولويات النخبة السياسية هي تعزيز قيم المواطنة العامة وخاصة قيم المسؤولية الاجتماعية من خلال التعريف بالحقوق والواجبات عبر جل الحملات الانتخابية والمشاركة الفاعلة للنخبة السياسية في المجتمع المدني والجمعيات المختلفة كذا تدخلاتها الهامة عبر وسائل الاعلام للتحسيس برابط المسؤولية الاجتماعية وربطه بالقيم الوطنية عبر الالتزام الايجابي للمجالس المحلية والولائية والوطنية تجاه المجتمع وتنمية موارده البشرية حيث عملت النخبة السياسية عبر المجالس المنتخبة على دعم التعليم ومؤسسات التربية الواقعة تحت تسييرها المباشر (المدارس الابتدائية مثلا)، توفير النقل المدرسي، إحياء مناطق الظل والمناطق الهشة والتحسيس بدور التعليم في إرساء قيم المسؤولية وتنشئتها، كذا دعم جمعيات المجتمع المدني والجمعيات التطوعية لخلق روح المبادرة ودعم المجال البيئي والصحي ومحاولة القضاء على الفقر وإعادة هيكلة المناطق العشوائية وتشجيع الفئات الخاصة وتنفيذ مشاريع للمسؤولية الاجتماعية من خلال التعرف على المشكلات الخاصة بالمجتمع وبفئات المختلفة هذا على مستوى المجالس المحلية.

كما سعت النخبة عبر المجلس الوطني الشعبي في للمساهمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية وكذا مجلس الأمة من خلال الرفع من الرعاية الصحية وإتاحة مشاريع الدعم التعليم، التربية، البيئة ومكافحة التلوث، الإسكان، إضافة إلى إعطاء الجمعيات الخيرية لرعاية الأيتام والمعوقين والاغاثة والارشاد والاصلاح الدعم المالي المادي أو التسهيلات الحكومية لعمل هذه المؤسسات قصد إرساء قيم المسؤولية الاجتماعية واكمال عمل الحكومة في حل المشكلات القاعدية للمجتمع، وطرحت النخبة عبر دلالات الاستجابة مسألة مهمة وهي أن المسؤولية الاجتماعية لا نختص بها مؤسسة دون أخرى فهي عملية متكاملة تبدأ بالأسرة مروراً بالمسجد والمدرسة عبر ثقافة مسؤولية للمجتمع وصولا للدولة

وميكانيزمات السلطة في تعزيز هذه القيم وأن المسؤولية الاجتماعية متعددة الأوجه من مسؤولية الفرد تجاه ذاته إلى مسؤوليته حول كيانه المجتمعي والالتزام بقوانين المجتمع المفروضة ومدى تعاون الفرد مع كل الفاعلين في شتى المجالات الدينية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية وأن المسؤولية الاجتماعية لا تقتصر على أعمال التطوع أو المساعدة أو إدراك الحقوق والواجبات فقط بل هي منهج وسلوك يتبناه الفرد في سبيل القيام بواجباته تجاه نفسه واتجاه الأخرين وتحقيق المواطنة الفاعلة، ووفق قراءتنا لاستجابات مجتمع الدراسة عبر السؤال المفتوح لهذا الطرح في أن النخبة السياسية عززت من لمسؤولية الاجتماعية وكان لها الدور الفاعل في تعزيز قيم المسؤولية الاجتماعية عبر ما طرح سلفاً والمشاركة المباشرة للنخبة والممارسة السياسية لما تفرضه واجباتها تجاه مجتمعاتها.

ومن خلال استجابات مجتمع الدراسة أيضا للسؤال المفتوح طرحت العديد من النخب السياسية عبر هذه الاجابات أن النخب السياسية لم يكن لها الدور الفاعل في تعزيز قيمة لمسؤولية الاجتماعية من خلال اكتفاء النخبة بممارسة عمل. هو أشبه بالعمل الوظيفي الاداري تجاه إشكاليات المواطن والتي من خلالها قد يدرك حقوقه واجباته طموحاته والاتزاماته وأن العديد من النخب اعتبرت المسؤولية واختصرتها في الواجبات والالتزام دون طرح بدائل فاعلة لإشكاليات المواطن اليومية وتحسيسه بالأمان لمستقبلي وذلك من استقالة النخب السياسية خاصة النخب الوطنية عبر المجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة والاكتفاء بالظهور في المناسبات الحزبية أو الدورات التي يشكلها المجلس للمساءلة والتشريع.

خلال ما سبق وعبر استجابات مجتمع الدراسة لفرضية دور النخبة السياسية في الجزائر بالتحسيس بالمسؤولية الاجتماعية كانت هناك عوائق واجهت فاعلية هذا الدور من خلال المنظومة القانونية وترسانة المراسيم التي اصطدمت بها النخبة السياسية لحل المشكلات الاجتماعية وقضايا الواقع الاجتماعي للمواطن. فالمسؤولية الاجتماعية تركز

على الحقوق والواجبات واشباع الحاجات وحل المشكلات واشراك المجتمع في حل مشاكله واشباع حاجياته دفاع تجد النخبة السياسية هذا المفهوم للمسؤولية الاجتماعية في واقعها إضافة إلى هذا العائق نزعت معظم صلاحيات المجالس المنتخبة لصالح الادارة ولاية ودائرة، حكومة ورئاسة، وهذا ما عرّى النخبة السياسية مع المجتمع المحلي والوطني وخلق منها منظومة للإشكال لا منظومة للحل عبر مفهوم المواطن وما يراه واقعيا وقد لا يدرك ابعاده وما تواجهه النخبة السياسية من إشكالات.

كذا هناك عائق لهذا الدور متمثل إضافة للتسييج القانوني ونزع الصلاحيات هو التكوين العام السياسي والمجتمعي للنخبة السياسية في حدّ ذاتها. إضافة إلى اعتبارات أخرى كانت ضمن العوائق لدور النخبة السياسية في تعزيز قيم المسؤولية الاجتماعية.

حيث حصرت النخبة السياسية قيم المسؤولية الاجتماعية في الواجبات أو الحقوق العامة التي هي في الأصل حقوق إنسانية ليست للنقاش، فحين تطرح النخبة السياسية مساهمتها في التعليم والماء والسكن وإشكالات الصرف الصحي والكهرباء والغاز. فإن هذه ليست طموحات مواطن فهي من صميم حقوقه العامة.

إضافة إلى عائق الالتزام الحزبي عبر التعاقد السلطوي من خلال التوافقات السياسية أفقد النخبة السياسية الفعل الحر في الممارسة والتعبير وطرح الإشكلات ومنه تعزيز قيم المسؤولية الاجتماعية.

وإن عائق الاعتبار الشخصي للنخبة السياسية وحصر المسؤولية الاجتماعية في يوم الانتخاب واختصار الحقوق والواجبات عبر المواسم الفاعلة لها خلق قطيعة بين النخبة السياسية والفرد المجتمعي الباحث على قيم المواطنة الحق.

ومن العوائق التي يجب ذكرها أيضا عبر طرح قراءتنا لاستجابات مجتمع الدراسة للسؤال فإن ممارسة بعض النخب السياسية والتصريحات المستفزة للمواطن عبر المساس

بأبسط حقوقه الحياتية (رئيس حكومة يصرح أن المواطن ليس من حقه أن يأكل الياغورت يومياً) جون خضوعه لمساءلة النخبة السياسية المنتخبة مثلا، فكيف تكون المساءلات على ما هو أكبر.

إن كل هذه الممارسات خلقت هذه العوائق القانونية والسياسية والمجتمعية من خلال عدم وجود ثقافة ووعي اجتماعي يفرق بين قيم الحياة الواجبة التي كفلتها كل الدساتير الإنسانية وحول قيمة للمسؤولية الاجتماعية قيم المواطنة الحقة واقتصرنا مطالباته وإشكالاته على قضايا ذاتية أو محلية أو جهوية ولم ترتقى إلى فهم المسؤولية الاجتماعية وأنه شريك اجتماعي الوطن في ذاته وذاته هي الوطن، وأن النخبة السياسية ففي موظفة تحت تصرفه.

إن مجموع هذه العوائق أعاق دور النخبة السياسية في تعزيز قيم المسؤولية الاجتماعية وهو ما خلق تغيرات اجتماعية أفرزت الحراك الشعبي الاجتماعي.

الاستنتاج الجزئي الثاني :

من خلال تحليلنا لنتائج الفرضية الثانية "للنخبة السياسية في الجزائر دور في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية" يمكن استنتاج مايلي :

من خلال ما تطرقنا له من عرض وشرح وتحليل لمجموع التساؤلات وبسؤال مفتوح ووفق مجموع التحاليل التي قمنا بها للاستجابات الخاصة بهاته البنود لمجتمع الدراسة حول النخبة السياسية في الجزائر ودورها في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية والتي هي أحد القيم الأساسية من قيم المواطنة والتي تأكدنا من خلال الاستناد إلى الدراسات العلمية في التحليل عبر مجموع الدلالات التي شملتها الفرضية الثانية عبر تحليل كل سؤال وقراءته قراءة متمعنة مراعياً المؤشرات والأبعاد فكان التساؤل هل للنخبة السياسية دور في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية؟ حيث كانت نسبة الدلالة (دائما) هي الأولى في مجموع

الدلالات ب 54.11% وهذا إن دلّ فإنما يدل على أن النخبة السياسية تقرّ بدورها في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية وهي المقدرة على أن يُلزم الإنسان نفسه أولاً والقدرة على أن يفي بذلك الالتزام من خلال الفعل السياسي.

إن النخبة السياسية ومن خلال تفعيلها للأعمال التطوعية وفتح المجال للجمعيات والأفراد للقيام بواجبهم وفتح المجال لممارسة المواطنة الحقة ودفع المواطن للقيام بواجباته البيئة والاجتماعية والاقتصادية وحثه على أن المسؤولية الاجتماعية هي واجب والتزام من قبل الجميع.

إن هاته الدلالة وعبر هاته النسبة تبين أن النخبة السياسية تعمل على التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية في الجزائر وغرس ثقافة مسؤولة دائمة للحفاظ على الاستقرار المجتمعي والتكامل الاجتماعي بأنساقه المختلفة وأن النخبة السياسية تدرك أهمية وايجابية تحمّل الأفراد لمسؤولياتهم الاجتماعية المحلية والوطنية التي من خلالهم يشهد الوطن النّماء والازدهار والمجتمع الاستقرار والتنمية الفاعلة. وإن كانت هاته النسبة هي الأعلى لا تشكل منطلقا للاجماع حيث تشكل الدلالة (أبدا) 21.60% والدلالة (أحيانا) 24.27%، وهذا يبين أن الدلالة (دائما) كما ذكرنا كانت بمنطق الخمسين زائد واحد شكلت الأغلبية ولم تشكل الأكثرية وهذا إن دل فإنما يدل وفق قراءتنا أن هناك كثير من النخب السياسية أعاقت التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية وتطبيقها وأوجدت حالة اللاانسجام بين طروحات النخبة السياسية والواقع المجتمعي المعاش وأفقدت التوازن في الحقوق والواجبات قيمته الفاعلة في المسؤولية الاجتماعية الهادفة كقيمة من قيم المواطنة لكن رغم ذلك كانت النسبة الأعلى لاستجابات المبحوثين تقرّ بعمل النخبة السياسية في التسيير بالمسؤولية الاجتماعية.

كما جاء للتساؤل هل استطاعت النخبة السياسية التحسيس بالحقوق والواجبات للمواطن عبر الفرضية الفرعية الثانية: تعمل النخبة السياسية في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية في الجزائر.

حيث اعتبرت النخبة السياسية أن العمل والاستطاعة في التحسيس بالحقوق والواجبات مردّة لاعتبار شخصي ينبع المواقف للنخبة السياسية وتنشئتها الحزبية والسياسية خاصة والثقافية عامة لذلك أتت النسبة الأعلى عبر الدلالة (أحيانا) ب 63.99% واعتبرت كما ذكرنا أن الجانب الذاتي والتعاقدي والرؤية المختلفة لأعضاء النخبة السياسية ومفاهيم دلائل الحقوق والواجبات في حد ذاتها.

والتصنيفات المختلفة لها فرفضت النخبة السياسية قدرتها في التحسيس بالحقوق والواجبات عبر مسؤوليتها الاجتماعية والسياسية واعتبرت الحقوق والواجبات التي تشكل أساسيات المواطنة هي مسألة اعتبارية تتداخل العلاقة فيها بين الفرد والمجتمع وبين المجتمع والدولة، وأن لفعل السياسي للنخبة السياسية يلعب الدور الفعل في لتحسيس بالحقوق والواجبات ضمن الممارسة السياسية على ميدان الواقع الاجتماعي لذلك كانت نسبة الدلالة (أحيانا) هي النسبة المشكلة الأولى ب 63.99% لتليها نسبة (دائما) واستطاعة النخبة في التحسيس بالحقوق والواجبات المواطن بنسبة 26.33% في حين كانت الدلالة (أبدا) ضعيفة بنسبة 9.67%.

من خلال كل ما سبق فإن النخبة السياسية تقر بوضوح أن استطاعتها وقدرتها في التحسيس بالحقوق والواجبات يكون ضمن الترنّح عبر دلالة (أحياناً) ووفق المشاركة الاجتماعية والسياسية للناخب السياسي تجاه قضايا المجتمع والوطن وأن الحقوق والواجبات والتحسيس بها هو طريق المواطنة والانتماء الوطني وأن إظهار الواجبات كان طاغيا على عمل النخبة السياسية في توظيف وإعطاء الحقوق وهذا ما أفقد النخبة

السياسية ذاك التأثير الفاعل لقدرتها على فرص منطقها الذي يشكل وعياً عاماً لمجتمع أحد أحلامه المواطنة الحقة.

في حين كانت استجابات المبحوثين للتساؤل أن المسؤولية الاجتماعية هي من صميم أعمال النخبة السياسية؟ ضمن الفرضية الفرعية الثالثة تعمل النخبة السياسية في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية في الجزائر. فإن دلالة (دائما) كانت 67.48% محققة النسبة الأعلى وبفارق كبير بين الدلالات الأخرى حيث كانت الدلالة (أبدا) ب 19.13% و(أحيانا) ب 13.37% ومن خلال مجموع قراءتنا والتي تم شرحها في الجدول المجيب على هذا التساؤل عبر تحليلنا للدلالات.

فإن هذه النسبة دالة على أن النخبة السياسية تكاد تُجمع على أن المسؤولية الاجتماعية هي من صميم أعمالها عبر فعلها السياسي وممارستها وتحملها لكل المسؤوليات الاجتماعية والعمل على ترسيخها كقيمة من قيم المواطنة فإذا كانت المسؤولية كما ذكرنا بمعناها العام أن الفرد يقر بما يصدر عنه من أفعال واستعداده لتحمل النتائج فإن النخبة السياسية تضع ذاتها ضمن المسؤولية الاجتماعية ونتائج الحكم الاجتماعي وقواعده الضابطة التي قد لا يفوقها حكم عبر الفشل أو النجاح متحملة مسؤوليتها الاجتماعية متضمنة حقوق المواطن وواجباته حيث أن النخبة السياسية وعبر سلوكها وأنشطتها الحزبية والجمعوية تعمق روح المبادرة وتغطي الأهمية لمؤسسات التنشئة الاجتماعية من أسرة ومدرسة ومسجد ومؤسسات اجتماعية تؤمن لهم النخبة السياسية كافة الاحتياجات اللازمة سواء من الجانب القانوني أو المادي عبر مقدرات المجالس وإمكانياتهم للعمل على خلق مسؤولية اجتماعية مشتركة بين المواطن ونخبته كما أن المسؤولية الاجتماعية التي تضعها النخبة السياسية من صميم أعمالها وعبر شرحنا السابق يفرضه أيضا ليس الاعتبار الواعي المسيج بالقيم والقوانين وإنما أيضا لاعتبارات أخرى ذاتية مثلا كالالتزام الحزبي والسياسي لجلب الوعاء الانتخابي وكذا

التنشئة الاجتماعية الخاضعة لقوانين الضبط الاجتماعي سوى الانتماء القبلي أو الانتماء الجهوي لأعضاء النخبة المختلفة.

كما أن المسؤولية الاجتماعية ليست في المياه والسكن وتسريع الإعانات وخطابات الوجدان السياسي وإنما دورها أكبر من ذلك فهو تشكيل الوعي ذو الثقافة لمسؤولية اجتماعيا لبناء المواطنة ومجتمع من خلال تلك القيم المسؤولة اجتماعيا عبر نخبة سياسية فاعلة تدرك الحقوق والواجبات المسؤولية والجزاء الحق والعدل قبل الحق والواجب وقيام مواطنة فاعلة.

كما عبر تساؤل هل كان للنخبة السياسية دور في التغيرات الاجتماعية للراهنة ضمن حيث جاءت استجابات المبحوثين لتعطي الأولوية للدلالة (أبدا) بنسبة 56.37% مشكلة فارق يعتبر كبيراً للدلالة الموالية (دائما) بنسبة 22.01%.

وأخيراً أحيانا ب 21.60% إن قراءتنا لهذا التساؤل عبر جدول مجموع الدلالات فيما سبق أشار إلى كل نسبة ومجال تحليلها واعتبارات النخبة في ما طرحت بشكل مفصل. ومن خلال ما سبق وعبر هاته النسبة فإن النخبة السياسية تقرّ بأن لم يكن لها الدور الفاعل في التغيرات الاجتماعية الراهنة وفق شكله في الحراك الشعبي وأجابت بمصداقية ممارستها الواقعية والتزامها الحزبي وتسييجها التعاقدي مع السلطة عبر التحالف الحكومي لحزبي الأغلبية حزب جبهة التحرير الوطني وحزب جبهة التجمع الوطني والديمقراطي حيث يشكلان عبر مجموع النخبة السياسية ضمن مجتمع دراستنا لكل المجالس البلدية والولائية والوطنية والأمة نسبة 60.07% وهي النسبة التي تعتبر في علم السياسة الأغلبية المريحة حيث أقرت النخبة السياسية عبر دلالة (دائما) ووفق هاته النسبة أنها لم تكن الفاعلة في التغيرات الاجتماعية الراهنة وأنها حافظات على مقومات الدولة، السلم الاجتماعي ومقدرات الوطن وسيادته الوطنية، فرضت على النخبة السياسية عدم التماهي والمغامرة حسب طرحهم في احداث تغيرات غير محسوبة أو مؤكدة النتائج ومن ثم فإن

النخبة السياسية كانت مهتمة بالمشكلات الاجتماعية وأن طاقتها الحيوية كانت ضمن المشروع المجتمعي وإن وُصِمت برفضها للتغيير والاستفادة من الثبات وكانت دعوتها دائما بأن التحولات تكون وفق قواعد وضوابط قانونية وتعاقدية ومعيارية عبر مفهوم التضامن والتكامل وتحمل المسؤولية الاجتماعية والسياسية سواء من النخبة السياسية أو مجموع أفراد المجتمع.

إن هذا البند ورغم احتلال الدلالة (أبدا) لمرتبة الأولى فهو دال كما سبق وأن ذكرنا بأن النخبة السياسية تعمل على التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية وتحمّل لنتائج والتبعات لا الدخول في مغامرات أو مهاترات بحجّة التغيير ليجد المجتمع والوطن ذاته يعيش الاستقرار أو إشكاليات عانى منها قيما سبق هذا وفق قراءتنا وطرحهم.

ولقد جاء التساؤل هل كان للنخب السياسية دور فاعل في العمل الجمعوي ضمن الفرضية الفرعية تعمل النخبة السياسية في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية في الجزائر فكانت استجابات المبحوثين تعطي للدلالة (دائما) وبنسبة 50.82% لتليها الدلالة (أحيانا) ب 32.9% لتكون أخيرا الدلالة الرافعة (أبدا) بنسبة 17.7%.

من خلال مجموع قراءتنا لهذا الجدول يبين بأن النخبة السياسية تقرّ بأنّ كان لها الدور الفاعل في العمل الجمعوي من خلال أن معظم النخب السياسية إن لم تكن مجملها منتمية إلى جمعيات المجتمع المدني سواء كانت نقابية شبابية، خيرية ارشادية اصلاحية، ثقافية حيث أن النخبة السياسية وانتمائها الحزبي تعتمد ضمن هيكلة معظم الأحزاب على مسارين متوازيين في العمل السياسي والعمل الجمعوي ففي الجزائر أي حزب سياسي لديه ذراع جمعوي أو نقابي ...الخ. ضمن الهيكلة السياسية والرؤية الاستشراقية الحذرة من السلطة عبر تطبيق لا تضع بيضك في سلة واحدة.

إن التصاف النخبة السياسية بالعمل الجمعوي ليس وليد هاته النخبة مجتمع الدراسة الخاضع لفترة انتخابات 2017- 2022 وإنما هو ممتد ضمن الثقافة السياسية الجزائرية سواء كان خلال ثقافة الحزب الواحد 1962- 1989 أذرع الحزب الشبابية والنقابية والمنظمات الجماهيرية والاتحادات المهنية إلى مسار الأحزاب قبل اعتمادها دخول الجزائر في التعددية على الجمعيات المدنية والدينية لدعوية والثقافية الفكرية.

وظل هذا الالتصاق عامل فاعل للنخبة السياسية والاستفادة منه وجلبه واحضاره في المناسبات الانتخابية والصراعات الحزبية الداخلية أو الخارجية. وهذا ما ألزمها أن يكون دورها فاعل وداعم لمعظم جمعيات المجتمع المدني خاصة والحث على العمل الجمعوي عامة وهو دافع ومؤشر جدّ هام لصدق عبر عمل النخبة السياسية الجاد والفاعل في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية في الجزائر.

كما جاء بالتساؤل هل المشاركة السياسية للنخبة عزز قيم المسؤولية الاجتماعية؟ ضمن الفرضية الفرعية تعمل النخبة السياسية في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية، حيث بينت نسبة الدلالة (دائما) 64.19% مشكلة الدلالة الأعلى على (أحياناً) ب 26.33% والدلالة (أبدا) ب 9.46%، وهذا إن دلّ فإنما يدلّ على أن المشاركة السياسية عبر ممارستها وفعلها السياسي وأعمالها الاجتماعية واختيار السياسات العامة المتوافقة مع طروحات المجتمع جعل من المشاركة السياسية للنخبة قيمة أساسية والتي هي من قيم المواطنة المتأصلة فبالمشاركة السياسية أكسب النخبة السياسية مجموعة من المهارات والأهداف النابعة من وجدان وشعور كل فرد من أفراد المجتمع وتعدّت بهاته المشاركة إلى هدف تعزيز قيم المسؤولية الاجتماعية عبر فاعلية الفعل السياسي الممارس وفاعلية المؤسسات الاجتماعية والأفراد إن هاته الدلالة لعلوّ مرتبة نسبة (دائما) ب 64.19 هو إقرار النخبة بشكل يشبه الاجماع أن مشاركتها السياسية عزّز من قيم المسؤولية الاجتماعية وخلق وعياً عاماً وثقافة مجتمعية أن المشاركة السياسية هي سلوك حرّ وعمل

تطوعي لايتنا به الاجبار من خلاله يتم تعزيز قيم المسؤولية الاجتماعية في حل الإشكاليات ومناقشة ظروف المواطن الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

والوصول إلى المواطنة التي من أحد قيمها الفاعلة المشاركة السياسية ضمن المسؤولية الاجتماعية، والنخبة السياسية عبر مجمل القراءات تُعتبر إهتمام المجتمع الأكبر وقدوة الكثيرين عبر الطموح الذاتي أو الفاعلية الجادة وممارسة الفعل السياسي ضمن هاته المشاركة السياسية ومسؤوليتها الاجتماعية.

كما أن التساؤل ضمن بنود الجدول العام: تعمل النخبة السياسية في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية في الجزائر، فكان السؤال: هل كان للنخبة السياسية دور في معايشة المواطن ضمن حياته الاجتماعية فأتت استجابات المبحوثين موافقة على أن النخبة السياسية كان لها هذا الدور الفاعل فحققت نسبة الدلالة (دائما) 65.43% مشكلة النسبة الأعلى بفرق بعيد عن الدلالة (أبدا) ب 11.52% و(أحيانا) ب 23.04%، فإن من خلال قراءتنا لهذا التساؤل ضمن مؤشرات وأبعاد الفرضية فإن النخبة السياسية لها دور في معاش المواطن ضمن حياته الاجتماعية، فعبر كل المجالس المنتخبة المحلية، الولائية، المجلس الوطني ومجلس الأمة إن العمل الذي تمارسه النخبة السياسية في معاش المواطن وحياته العمة وفق مقدراته المجالس وصلاحياتها والعمل عل رفع مستوى الحياة الاجتماعية وحل القضايا المتعلقة بالسكن والبنية التحتية الصحة والموارد المائية والنقل والتعليم والتربية، النقل والفلاحة، الأشغال العمومية التكوين المهني ومتطلبات المواطن الإدارية وقضاء كل حتياجاته دون تأخر جعل من النخبة السياسية تعيش أولوياتها الكبرى ضمن حياة المواطن المعيشية والرفع من وضعه الاجتماعي وانشغلت بهذا العمل الذي أفقدها من جهة أخرى فاعليات أخرى في خلق الوعي المجتمعي المنشود. إن النخبة السياسية كان لها دورها فاعل في معايش المواطن في حياته

الاجتماعية سواء كان لاعتبارات ذاتية سياسية أو لفاعلية النخبة في حل قضايا المواطن والرفع من مستواه المعيشي رغم ما تصطدم به النخبة السياسية.

وهذا ما تم طرحه فيما سبق من تسييج قانوني لعملها ضمن المجتمع كذا فقداتها لعديد من الصلاحيات التي حولتها إلى موظفين ضمن الهيكلة الإدارية للدولة ورغم ذلك كان للنخبة السياسية دور فاعل في معايشة المواطن لحياته الاجتماعية من خلال هاته المعايشة تعمل النخبة السياسية في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية في الجزائر.

كما جاء البند للجدول العام للفرضية تعمل النخبة السياسية في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية في الجزائر وضمن تساؤل هل أنت راض على مساهمة النخبة السياسية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية.

أجابت النخبة عبر الدلالة (أبدا) ب 55.76% حيث بينت هذه الدلالة التي فاقت 50% أن النخبة السياسية غير راضية على مساهمتها الفاعلة في تعزيز قيم المسؤولية الاجتماعية فالمسؤولية الاجتماعية ثقافة والتزام وانعكاسات على السلوكيات الخاصة والعامة لدورها الايجابي في فهم الحقوق والواجبات، وعبر تحليلنا وقراءتنا لهاته الدلالة المشكلة للأغلبية وإن كانت ليست الكبيرة لأن الدلالة (دائما) كانت في المرتبة الثانية ب 34.56%، كما كانت لدلالة (أحيانا) ب 9.67%، وعبر قراءتنا أجابت النخبة بشكل شجاع وواقعي لما تشعر به حيث طرحت أن المسؤولية الاجتماعية ليست مسؤولية النخبة السياسية فقط إنما تمثل النخبة مؤسسة من مؤسسات المجتمع المختلفة التي وجب أيضا تحمل مسؤوليتها الاجتماعية سواء مؤسسات التنشئة العامة الأسرة، المسجد، المدرسة، أو الوعي المجتمعي المنبثق من مجموع الإمكانيات التي تطرحها الدولة عبر تاريخها ومشروعها السياسي للوصول إلى هذه القيمة الفاعلة، كما أن هذه الدلالة الرافضة نسبيا عن عدم الرضى التام وليس عن العمل الفاعل في مساهمة النخبة في تعزيز المسؤولية

الاجتماعية. فالرضى مسألة شعورية يقل سهمها دائما عند ذوي الكفاءات والمهم العالية لأنهم دائما يشعرون بأنهم لا يمنحون الكل.

كما أن النخبة السياسية رغم مساهمتها إلا أنها وقعت ضحية نجاحها فكُبَّلت بالقوانين وسُيَّجت بتعاقدات وتوافقات فتجد النخبة السياسية نفسها بين رفض واستقالة وتحمل تبعات فشل سياسي أو عمل وعدم رضى وشعور بالتقصير في حق المجتمع ومسؤولية النخبة السياسية بتعزيز المسؤولية الاجتماعية.

إنه من خلال القراءة للتساؤل الثامن وضّح أن النخبة السياسية تعمل على التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية. إلا أنها تشعر بعدم الرضى لما تقدمه لأن المأمول بهم أكثر وأحلامهم أوسع التي اصطدمت بالواقع السياسي للجزائر والمنظومة السلطوية العامة وهذا ما أدى إلى التغيرات التي شهدتها الجزائر من الحراك الشعبي وأمل النخبة السياسية في التغيير نحو تفتّق إمكانياتها وعملها الحر المرسّخ لقيم المواطنة الفاعلة.

أما في تحليلنا للسؤال المفتوح وعبر مجموع قراءات استجابات النخبة لهذا البند: ما هو دور النخبة السياسية في تعزيز قيمة المسؤولية الاجتماعية والعوائق التي تواجه هذا الدور ضمن الجدول العام للفرضية الفرعية تعمل النخبة السياسية في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية في الجزائر حيث جاءت الاستجابات في مجملها وتركيزها على ثلاث محاور وهو دور النخبة السياسية في تعزيز قيمة المسؤولية الاجتماعية والمحور الثاني العوائق التي تواجه هذا الدور والمحور الثالث التبريرات أو الحلول الضامنة لممارسة الدور فأجمع المبحوثون على أن أولوية النخبة السياسية هي ترسيخ المواطنة وقيمها وخاصة قيم المسؤولية الاجتماعية من خلال طرح مجمل الحقوق والواجبات المواطنة في المحلات الانتخابية والمشاركات السياسية في المجتمع المدني والجمعيات المختلفة كذا الحملات التحسيسية عبر وسائل الاعلام السمعية والبصرية، كذا التزام

المجالس المحلية والولائية والوطنية بالتنمية ودعم مشاريع المواطن وتعليمه ومؤسساته التربوية.

الاهتمام بمناطق الظل وإرساء قواعد المسؤولية من دعم لجمعيات المجتمع المدني وخلق مجال عام مجتمعي للنهوض والتنمية وتشجيع الفئات الخاصة وتنفيذ المشاريع القاعدية وهيكلة المناطق العشوائية والحث على الرعاية الصحية ودعم مشاريع التعليم والتربية والبيئة ومكافحة التلوث، الاسكان.

كذلك إعانة الجمعيات الخيرية وذوي الاحتياجات الخاصة سواء عبر الدعم المادي أو التسهيلات التي تمارسها المجالس المحلية والولائية من طرف النخبة السياسية لهذه الجمعيات كما طرحت النخبة السياسية العديد من العوائق التي تواجه دورها في تعزيز قيمة المسؤولية الاجتماعية ومن خلال أن بعض النخب السياسية اعتبرت عملها شبه وظيفي إداري واعتبرت المسؤولية الاجتماعية تجاه المواطن هي واجباته لا حقوقه كذلك حالة الهوة بين النخبة السياسية والمجتمع الذي كان سببها ليست النخبة السياسية 2017-2020 فقط بل مجموع النخب السياسية عبر المجالس التي مرت على الجزائر وتاريخها فأفقد الثقة بين النخبة السياسية والمجتمع كذلك الترسانة القانونية ومجموع المراسيم المتتالية حدّت من فاعلية النخبة السياسية تجاه المسؤولية الاجتماعية.

كذا أن النخبة السياسية اصطدمت بأن معظم صلاحياتها هي بيد الإدارة ودخلت النخبة السياسية في إشكال مع المجتمع المحلي والوطني وخُلق منها شماعهُ لرمي الأخطاء عليها من طَرف سلطة اتقنت هيكلة الساحة السياسية وفرض رؤاها، أيضاً من العوائق: ضعف التكوين السياسي حصر المسؤولية الاجتماعية في الواجبات والحقوق العامة والحقيقة أنها أشمل من ذلك. كذا الالتزام الحزبي والتعاقد مع السلطة ومجموع التوافقات أفقد النخبة السياسية دورها الفاعل في تعزيز المسؤولية الاجتماعية ورغم هذا طرحت النخبة السياسية قدرتها الفاعلة.

وأنها لم تتكسر رغم كل هاته العوائق التي تم شرحها مفصلا فيما سبق في مجموع التحليلات ومارست بدائل منها لتكيف مع الواقع الموجود، فتح باب للنقاش الدائم بينها وبين الإدارة، اشراك المواطنين الدائم في المجالس واعلامهم بمجرى المداولات، فتح الاعلام أمام تدخلات النواب ومجلس الأمة بكل حرية والاعتماد على العلاقات الحزبية وحتى الشخصية في تجاوز الإشكاليات التي ترهن المواطن وتعدّ من إمكانياته.

وأخيراً من خلال تحليلنا للجدول العام عبر تساؤلاته وبنوده ضمن الفرضية :للنخبة السياسية في الجزائر،دور في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية في الجزائر فإن استجابات المبحوثين عبر مجموع الدلالات أقرّت بدور النخبة السياسية في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية وأن قدرتها على اطلاع المواطن بالحقوق والواجبات كان تبعاً للدور والموقف الاعتباري والشخص فاعليته وعدمها، كما أن المسؤولية الاجتماعية هي من صميم أعمالها رغم اجابتها الواقعية بأن دورها في التغيرات الاجتماعية الراهنة لم يكن لها فيه الدور الفاعل وأن من مسؤوليتها الاجتماعية أن تبحث على الاستقرار السياسي والمجتمعي وأن عملها كان جدّ فاعل في العمل الجمعوي وأن مشاركتها السياسية عززت قيم المسؤولية الاجتماعية عايشت المواطن في حياته الاجتماعية رغم دعم رضاها التام من مساهمتها في تعزيز قيم المواطنة لأن طموحاتها أكبر فكان دورها فاعلاً رغم العوائق التي واجهتها والتي خرجت منها النخبة السياسية ببدائل لتستمر في عملها ومنه عملت النخبة السياسية في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية في الجزائر.

ونتيجة هذه الفرضية التي تنص على:

"للنخبة السياسية في الجزائر،دور في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية"

جاءت متوافقة مع دراسة **. دراسة: د. بولس عاصي. د. غسان طه د. خضر محمد نبها د. حسين رحال' التي** موضوعها: المواطنة والدولة مقاربات واتجاهات ،حيث

اعطت للبعد الاجتماعي للنخبة السياسية من خلال قيم المسؤولية الجتماعية ،المساواة والحقوق وعلاقة النخب بقيم المواطنة والمجتمع.

كما توافقت نتيجة هذه الفرضية مع دراسة

. دراسة: رحالي محمد[1]: **الموسومة بـ** النخبة السياسية المحلية ومسألة التنمية دراسة فاعلية دور المنتخبين ضمن المجالس فس احداث تنمية اجتماعية عبر مسؤولية الاجتماعية للمنتخبين وتشكيلهم للنخبة السياسية و الادوار التي تلعبها في الحياة السياسية والمجتمعية ومجمل العوائق التي واجهت هذه النخبة من:التزام حزبي،أو ثقافة سياسية، كذا تنشئة سياسية في اعداد النخبة السياسية على المستوى المحلي والوطني.

[1] - رحالي محمد، النخبة السياسية المحلية ومسألة التنمية، دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لولاية سيدي بلعباس، جامعة وهران 2012، 2013.

الفصل السابع: موقف النخبة السياسية من عناصر الهوية الوطنية

تمهيد:

1.عناصر الهوية الوطنية(الاسلام، العروبة،الامازيغية)

2.عناصر الهوية في العمل السياسي:

3.النخية السياسية وعنصر اللغة الامازيغية

4.النخية السياسية وعنصر الهوية الاسلامية

5.النخية السياسية وعنصر الهوية العربية

الاستنتاج الجزئي الثالث

تمهيد:

سيتم في هذا الفصل عرض وتحليل المعطيات الرقمية التي تم التوصل اليها ميدانيا والخاصة بالفرضية االثالثة التي تنص على الاتي:

" تتسم مواقف النخبة السياسية في الجزائر، بعدم تمييزها بين عناصر الهوية الوطنية "

حيث سيتم قراءة الجداول احصائيا وتحليلها سوسيولوجيا وفق المعطيات الاحصائية التي تم عرضها في الجداول وكذا الرسومات البيانية بغية التاكد من صحة الفرضية أو عدمها

1.عناصر الهوية الوطنية(الاسلام، العروبة،الامازيغية)

جدول رقم 32 : النخبة السياسية والانسياق وراء نزاعات المشترك للهوية، الوطنية،الاسلام، الهوية، العروبة، الأمازيغية

الإجابة / التكرارات	ت	النسبة%
دائما	107	22.01
أبدا	304	62.55
أحيانا	75	15.43
المجموع	486	%100

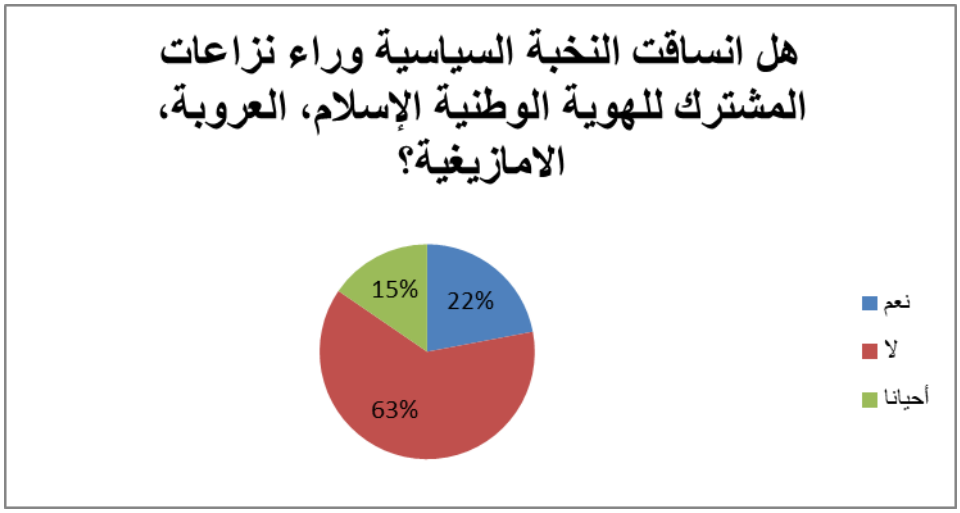

شكل رقم 23 النخبة السياسية والانسياق وراء نزاعات المشترك، الوطنية، الاسلام، الهوية، العروبة،الأمازيغية

إنه من خلال الجدول رقم 32 واستجابات مجتمع الدراسة، النخبة السياسية قيم الهوية الوطنية عبر التساؤل الأول هل انساقت النخبة السياسية وراء نزاعات المشترك للهوية الوطنية (الدين، العروبة، الامازيغية)، حيث أتت الدلالة (دائما) لاستجابات مجتمع الدراسة ب 107 فرداً من مجتمع الدراسة المتكون من 486 أي بنسبة 22.01% حيث تبين هذه الدلالة أن هناك من النخب السياسية التي انساقت وراء نزاعات مشترك الهوية محاولة التكلم باسمه بل وامتلاكه في حين أن الهوية كما يعرفها ماكس فيبر[1] بأنها احساس الجماعة بالأصل المشترك وهي التغيرات الخارجية الشائعة مثل الرموز والألحان والعادات وما تميز به أصحابها عن سائر الهويات الأخرى وتظل هويتهم محتفظة بوجودها وحيويتها مثل الأساطير والقيم والتراث.

أما محمد عابد الجابري[2] أقرّ أن الهوية الثقافية لا تكتمل ولا يبرز خصوصيتها ولا تكون قادرة على العالمية إلا إذا تجسدت مرجعيتها في كيان تتطابق فيه ثلاث عناصر وهي الوطن (الجغرافيا والتاريخ) الدولة (التجسيد القانوني لوحده الوطن والأمة) والأمة (النسب الروحي الذي تنسجه الثقافة المشتركة).

إنه ومن خلال تقديمنا البسيط للهوية الوطنية عبر المشترك المتجذر في التاريخ والجغرافيا ومركزية ذاكرتنا الجزائرية وعبر دساتير الدولة الجزائرية منذ نشأتها فإن الإسلام هو الدين الدولة شعباً ومؤسسات أفراداً وجماعات وأن العربية هي اللغة الرسمية لكافة أفراد الوطن وشامل مؤسسات الدولة وأن الأمازيغية هي تراثنا الثقافي الممتد لذاكرتنا المركزية فمشترك الهوية الوطنية هو مشترك عام طرحت الدلالة (دائما) والتي شكلت نسبة أقل بما يعادل 22.01% على أن النخبة السياسية انساقت وراء خلق نزاعات حول امتلاك هذا المشترك العام والمزايدة عليه، ومن خلال استجابات مجتمع الدراسة التي

[1] ـ علي عبد الرؤوف علي: الاندماج الاجتماعي بين مأزق الهوية وفخ العولمة، تحليات وتحولات، بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2014.

[2] ـ محمد عابد الجابري: مسألة الهوية، العروبة والإسلام والغرب بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1995.

استفدنا منها من خلال السؤال المفتوح للمحور الرابع فإن التكوين السياسي ونشأة الأحزاب وممارسة النخبة السياسية كان بناؤه أصلا ضمن منازعة المشترك في قيم الهوية الوطنية فانساقت بعض النخب السياسية وعبر مشروعها الحزبي الدعاية الانتخابية وأذرعها الجمعوية المختلفة لامتلاك مشترك الدين والتحدث باسم الإسلام خطاباً وممارسة فعلية في معتراك الساحة السياسية وسُمّيت بالأحزاب الإسلامية مثل حركة مجتمع السلم، حركة البناء والتغيير، حركة النهضة الإسلامية، جبهة العدالة والتنمية ....الخ. ورغم القوانين الضابطة لعدم نشأة الأحزاب والجمعيات على أساس ديني أو عرقي، إلا أن هذه الأحزاب كما غيرها كيّفت التسمية وقوانينها الأساسية وظل الخطاب السياسي والآلة الدعائية ثابتة لم تتغير، فالإسلام مشترك عام كما ذكرنا في التقديم استأثرت به نخبة سياسية لاعتبارات عديدة تنشئية، تكوينية، غائية، برغمانية، سياسية كما أُسست أحزاب أخرى ونازعت مشترك الثقافة الأمازيغية وأصبحت هي المدافعة الوحيدة والمتكلمة بسمها، ونازعت مشترك الخصوصية الثقافية للمجتمع الجزائري مثل حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وكذا جبهة القوى الاشتراكية وغيرها.

فكانت الدعاية الانتخابية والتكيف وفق قانون الأحزاب الجديد، أنها أحزاب لا تنازع المشترك عبر التسمية ولكنها منغمسة في هذا الانسياق كما تطرح النخبة إضافة أيضاً إلى الأحزاب الوطنية أو القومية العروبية جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، جبهة المستقبل، حركة الوفاق الوطني، تكتل الفتح، تاج، الحركة الشعبية الجزائرية، حزب التجديد الجزائري ونازعت مشترك الوطنية وكأن غيرها لا ينتمون لعمق هذا التاريخ وجغرافيته.

في حين أتت نسبة الدلالة (أبدا) ب 304 فرداً أي ما يعادل نسبة 62.55% وهي نسبة مرتفعة فاقت ال 50% وأحدثت فارق بينها وبين الدلالات الأخرى، ووفق قراءتنا وتحليلنا والاستعانة بما طرحته النخبة في سؤالنا المفتوح في هذا المحور ومقابلتنا لها، فإن النخبة السياسية لم تنساق وراء نزاعات المشترك وأن تكوينها ضارب في عمق التاريخ

الحديث للجزائر مثلها طرحته النخبة السياسية لممثلي جبهة التحرير الوطني. كذا جل أحزاب الائتلاف الحكومي ودلّلت على ذلك أنه من خلال التركيبة البشرية للمنتخبين ولنخبتها السياسية تشتمل على جل التوجهات والأعراف والثقافات الجزائرية المختلفة من تلمسان لتبسة ومن تيبازة لتمنراست ففي المجالس المحلية والولائية والوطنية طرحت جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي على الخصوص أن لديها منتخبين يسيرون ويشكلون ركائز للحزب ذو توجهات إسلامية وأن الثقافة الأمازيغية والأخوة الأمازيغ في منطقة القبائل مثلا يشكلون الحكومات ورئاستها عبر المسار الانتخابي للحزب (جبهة) التحرير الوطني ونتائجه وأن الآخرين هم من يحاولون تنازع المشترك الديني والثقافي لاعتبارات لكتلة الناخبة والمخزون الانتخابي عبر ترسيخ الايديولوجيا والعمل بها.

في حين أتت نسبة الدلالة (أحيانا) ب 75 فرداً أي ما يعادل 15.43% وهي النسبة الأقل من مجموع الدلالات، حيث تطرح النخبة السياسية أنه أحياناً تنساق النخب السياسية النزاعات المشترك الديني، العروبي، الأمازيغي، رغم الضبط القانوني لرفض هذا التنازع حول المشترك ويظهر بوضوح عبر الحملات الانتخابية والمناسبات الحزبية التكوينية أو الصراعات الداخلية (مؤتمرات الأحزاب والجمعيات العامة) فتُبنى الولاءات وتقدم الشخصيات وتسير الخطابات عبر امتلاك أحد عناصر المشترك للهوية الوطنية فيسمى هذا وطني وذاك إسلامي والآخر أمازيغي وفي أحيان أخرى لا تنساق النخبة السياسية لنزاعات المشترك للهوية الوطنية (الإسلام، العروبة، الأمازيغية) لأنه لا يوجد صفاء لعرق ولا تمجيداً الوطن ولا امتلاكا لدين إلا ضمن فاعلية الأنسان وحزبته والعمل بما يقدمه من إرساء قيم الهوية الوطنية من تاريخ مشترك وموقع محد واقتصاد فاعل وعلم واحد وحقوق مشتركة من تعليم وحرية وكرامة وملكين وبناء وواجبات لأفراد مجتمع تجاه مؤسساتهم السياسية الصحية التعليمية البيئية وغيرها.

فكانت النخبة السياسية عبر هذه الدلالة تبين ترنح النخبة بين الانسياق وعدمه وأخيراً ومن خلال استجابات مجتمع الدراسة للمحور الرابع النخبة السياسية وقيم الهوية الوطنية

عبر التساؤل هل انساقت النخبة السياسية وراء نزاعات المشترك العام للهوية الوطنية (الدين، العروبة، الأمازيغية) فإن استجابات مجتمع الدراسة كانت عبر التصيف التالي:

حيث تصدرت الدلالة (أبدا) ب 62.55% تليها نسبة الدلالة (دائما) ب 22.01% لتكون الدلالة أخيراً بنسبة 15.43% ومن خلال مجموع هذه الدلالات وقراءتها يبين أن الوعي بالهوية الوطنية عبر مشترك عام هدفه إرساء السلم الاجتماعي والوحدة الوطنية وبناء مجتمع.

تكون همومه وطموحاته الأمة وآماله مشتركة وبينت الدلالات أن النخبة السياسية لم تنساق راء امتلاك المشترك العام للمجتمع وإنما الجزائر وطن وحد وشعبها واحد أمازيغ عربهم الإسلام وأن الفاعلية والتقصير يكون عن العمل والممارسة والفعل السياسي المباشر عبر مشروع مجتمع.

وأن الذين انساقوا وراء نزاعات المشترك إسلاما كان أم أمازيغية، عروبة أو قومية إنما كان لاعتبارات ذاتية تكوينية غائية منفعية تمتلك البراغماتية السياسية أحد دوافعها حسب طرح الدلالة (أبدا) والتي جاءت بنسبة 62.55%. أنه وعلى صوابية الطرح في كثير منه إلا أن تنازع المشترك لم يكن لصيق بالأحزاب الإسلامية أو الأمازيغية في الجزائر فقط وإنما نوزع الوطن ككل وامتلاك الحديث باسمه من خلال ما يسمى بالأحزاب الوطنية أيضاً وأن هذه النسبة أيضا تعود لاعتبار الأغلبية الحزبية المشكلة لمعظم المجالس البلدية والولائية والوطنية من حزبي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي المشكلات للائتلاف الحكومي والتحالف الحزبي فنجد أن نسبة 60.07% ينتسمون لهذين الحزبين وهو ما يطرح اعتبار الالتزام الحزبي. والضبط القانوني للتعاقد والتحالف العام مع السلطة ومجموع الأحزاب والفاعلين السياسيين وللأحزاب السياسية الأخرى ضمن إشكالية انسياق النخبة في نزاع المشترك العام للهوية الوطنية. إن هذا الجدل خلق تأثيراً في فاعلية

المنتسبين للدولة. إن "فرانسيس فوكوياما"[1] في كتابه بناء الدولة أقر أن التطور السياسي والاجتماعي للدولة يتشكل ببعد ذاك التأثير للجدل الخلافي للمتكلمين باسم الدولة فيُضعف وظائفه.

2.عناصر الهوية في العمل السياسي:

جدول رقم 33 : ـ النخبة السياسية مقومات الهوية الوطنية في عملها السياسي.

التكرارات / الإجابة	ت	النسبة %
دائما	381	78.39
أبدا	43	8.84
أحيانا	62	12.75
المجموع	486	%100

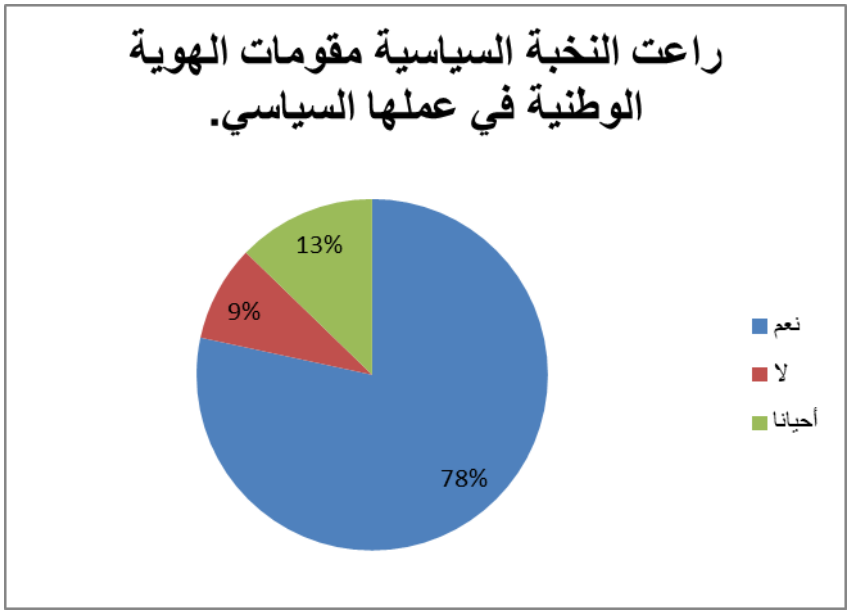

شكل رقم 24 النخبة السياسية مقومات الهوية الوطنية في عملها السياسي.

من خلال الجدول رقم 33 لاستجابات مجتمع الدراسة للمحور الرابع النخبة السياسية وقيم الهوية الوطنية عبر التساؤل الثاني هل راعت النخبة السياسية مقومات الهوية

[1] ـ فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة، ترجمة مُجاب الإمام، الطبعة العربية الأولى 2007، دار العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الوطنية في عملها السياسي، فإن استجابات مجتمع الدراسة وفق الدلالة (دائما) أتت بنسبة 78.39% وهي ما تشكل النسبة الغالبة على باقي الدلالات الأخرى من خلال قراءتنا لاستجابات المبحوثين فإن النخبة السياسية ومن خلال عملها السياسي وممارستها الفاعلة في الجانب الاجتماعي فإنها تطرح مراعاتها لمقومات الهوية الوطنية وعدم استأثار هذا المشترك العام عبر الرؤى الخاصة لأن الحفاظ على قيم الهوية الوطنية باعتبار أن الإسلام هو دين الدولة وأن المجتمع الجزائري يدين بالوحدانية بنسبة 99% دون أي اختلاف مذهبي ديني. فحسب دراسة فاطمة مشعلة[1]: "أن عدد البروتستانت يشكل بين 100 ألف و 150 ألف وقرابة 45 ألف من اتباع الكنيسة الرومانية الكاثوليكية ومجموعة صغيرة من اليهود هاجر معظمهم إبان الاستقلال".

إذن فالإسلام مشترك عام لكل المجتمع الجزائري فأتت الدساتير كلها في الجزائر من دستور 1963 إلى تعديل 2016 ترسخ هذا المشترك، فالإسلام دين الدولة.

كذا مقوم العروبة الضارب في تاريخ الجزائر رغم محاولة الاستعمار لطمسها إلا أن الذاكرة المركزية الثقافية للجزائر من قبيلة البرانس حسب ما أقرّ ابن خلدون في مقدمته لغتهم الأصلية اللغة العربية وكذا قبيلة كغياته وصنهاجة.

وأن مقوم الأمازيغية هو التراث الثقافي المشترك للمجتمع الجزائري وأن تاهازيغت هي ثقافة متأصلة في عاداتنا وتقاليدنا، كلماتنا وألحاننا شفوية كانت أو ممارسة وإنه من خلال ما ذُكر فإن النخبة السياسية عبر الدلالة (دائما) تقر بمراعاتها لقيم الهوية الوطنية وعدم المساس بها أو التقليل من احداها لأي سبب من الأسباب بل وراعت على ترسيخها.

إن محافظة النخبة السياسية على مراعاة المقومات الهوية الوطنية في ممارستها السياسية وفعلها المباشر أو لغير مباشر وعبر كل المواقف كنت مراعية للخصوصيات

[1] ـ فاطمة مشعلة، مقومات المجتمع الجزائري، الموقع الالكتروني موضوع، سبتمبر 2016.

التي تمس مقومات الهوية الوطنية إضافة إلى أن الدستور الجزائري والقوانين الضابطة للأحزاب ولخطابات النخبة السياسية تحاسب على أي مساس بقيم الهوية الوطنية كأنها قيم سيادية أي مساس بها هو مساس بالجزائر وطناً وأمة وأن ما يميز الشعب الجزائري هو لحمته وتماسكه وتضحياته في سبيل هذه المقومات عبر تاريخه الممتد وخاصة الحديث وصولا ل 3 مليون شهيد من دخول الاستعمار الفرنسي إلى خروجه، فلم يفلح الاستعمار في تغيير الهوية الوطنية لمدة 132 سنة رغم كل محاولاته البائسة، فكل ردّ عبد الحميد بن باديس يلخص ما ذُكر وما ستحكيه الأجيال إلى نهاية المدى، شعب الجزائر مسلم وإلى العروبة ينتسب من قال حاد عن أصله أو قال مات فقد كذب.

في حين أتت نسبة استجابات مجتمع الدراسة عبر الدلالة (أبدا) ب 8.84% تقر أن النخبة السياسية لم تراعي مقومات الهوية الوطنية في عملها السياسي وممارساتها الحزبية من خلال قراءتنا لهذه الدلالة وعبر استجابات النخبة السياسية للسؤال المفتوح لهذا المحور تقرأ أن النخبة السياسية مارست في كثير منها أيديولوجيا الدين الإسلامي منازعة المشترك والاستحواذ عليه في جلّ عمله السياسي ودعايتها الانتخابية ومرجعيتها الخارجة عن أُطر جغرافيا الوطن وتاريخه العام وسياسته المبرمجة كحديث بعض الأحزاب الإسلامية صراحة عن انتمائها لتنظيم الإخوان العالمي أو مرجعيات قطرية مختلفة الطرح.

كذا أن هناك نخبة أخرى استحوذت على الثقافة الأمازيغية عبر منطق جغرافي أسس لها عملها السياسي وتنشئتها الحزبية وأن هناك نخبا أيضا استأثرت بالوطن ككل واعتبرت أن المرجعية الأساسية هي الشرعية الثورية التي أسست في مرحلة التحرير إبان المستعمر لتستغل لأكثر من ثمانية وخمسون سنة.

في حين أتت نسبة الدلالة (أحيانا) عبر استجابات مجتمع الدراسة ب 12.75% وهو ما يطرح أن النخبة السياسية تراعي مقومات الهوية الوطنية أحيانا في عملها

السياسي عبر اعتبار الالتزام القانوني والتكوين السياسي للنخبة السياسية والتنشئة الشخصية لأعضاء النخبة السياسية في فهم المشترك العام والحفاظ على خصوصياته وإدراك مخاطر المساس أو الانحياز أو الاستثمار لأي مقوم على الآخر في أي فعل سياسي وممارسة عامة وكذا تقر دلالة أحياناً أن من النخب السياسية التي لم تراعي مقومات الهوية الوطنية لاعتبارات أن العمل السياسي عمل براغماتي كذا عدم احترامها لقوانين الجمهورية والاستعلاء على مقوم دون آخر، إضافة إلى التكوين والتنشئة الشخصية لهذه النخبة الغير مدركة خطورة المساس للمشترك العام أو إلغاء أحد هذه المقومات.

وأخيراً ومن خلال قراءتنا للمحور الرابع النخبة السياسية وقيم الهوية الوطنية عبر التساؤل هل راعت النخبة السياسية مقومات الهوية الوطنية بعملها السياسي جاءت استجابات مجتمع الدراسة عبر تصنيف الدلالات كالآتي حيث كانت دلالة (دائما) هي المستحوذة بنسبة 78.39% تليها دلالة (أحيانا) ب 12.75% لتأتي الدلالة (أبدا) هي الأضعف ب 8.84%.

ومن خلال ما سبق وعبر تحليلنا لمجمل الدلالات وقراءتنا لتصنيف النسب، فإن النخبة السياسية تقرّ بمراعاتها بمقومات الهوية الوطنية عبر عملها السياسي وثقافتها الممارسة تجاه قيم الهوية الوطنية وأنه لا يمكن لأي مجتمع يبحث عن الاستقرار والنهوض المشترك ألاّ يراعي مقومات هويته وأن صوت النشاذ من بعض أعضاء النخب السياسية للانحياز لأي مقوم أو محاولة إلغاء أي منهم فهو خارج سياق النخبة السياسية التي تأتي في أولى أولوياتها الحفاظ على الوطن وهويته مقوماته ومجتمعه تاريخه ووحدته. إضافة إلى أن ارتفاع نسبة الدلالة نعم تخضع لاعتبارات ذكرت سوى قانونية أو تكوينية أو مجتمعية أو شخصية وفق الفعل الثقافي السياسي الممارس للفاعلية للمقومات الهوية الوطنية. كذا اعتبار أن الأغلبية المشكلة للمنتخبين والنخبة السياسية عبر مجتمع

مجتمع الدراسة هو من حزبي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وعبر تعاقدهم السلطوي والالتزام وفق الضبط الحزبي لعدم الخروج عن القوانين والدساتير الحاثة كلها على مقومات الوحدة الوطنية وأن الدين لله والوطن للجميع.

3.النخبة السياسية وعنصر اللغة الامازيغية

جدول رقم 34: النخبة السياسية وترسيخ القيم الهوية الأمازيغية

الإجابة / التكرارات	ت	النسبة %
دائما	421	86.62
أبدا	8	1.64
أحيانا	57	11.72
المجموع	486	%100

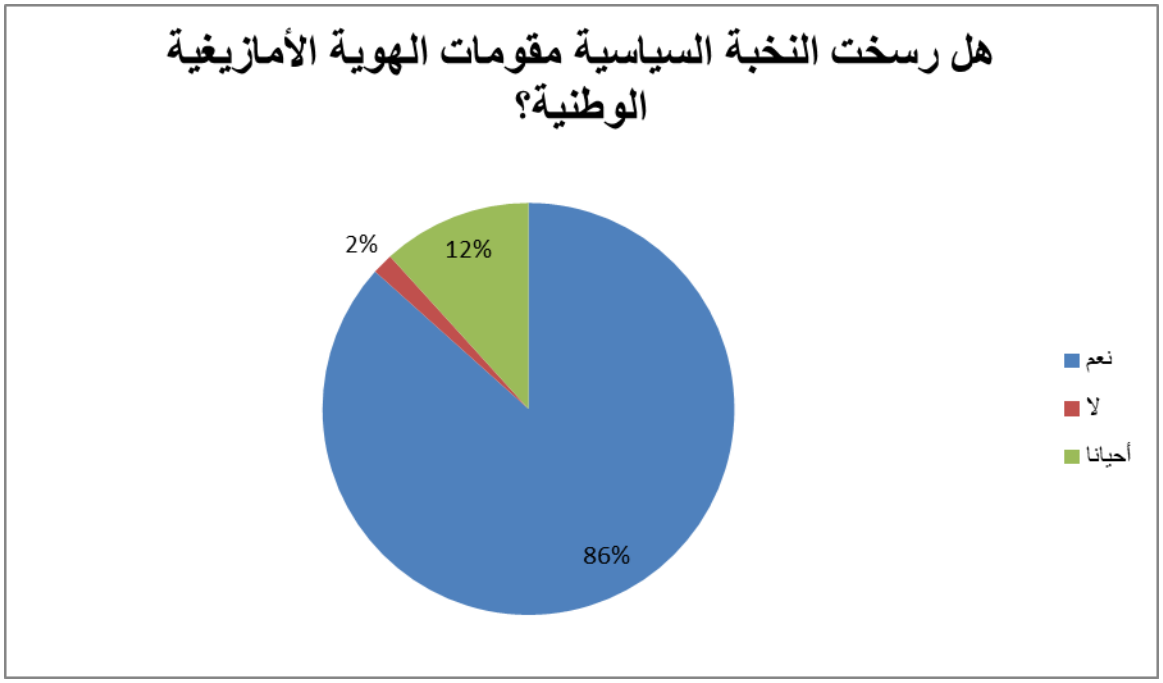

شكل رقم 25 النخبة السياسية وترسيخ القيم الهوية الأمازيغية

من خلال الجدول رقم 34 عبر المحور الرابع النخبة السياسية وقيم الهوية الوطنية وفق التساؤل الثالث أرسخت النخبة السياسية مقومات الهوية الأمازيغية الوطنية، حيث

جاءت استجابات مجتمع الدراسة للدلالة (دائما) ب 86.62%. حيث تطرح الدلالة أن النخبة السياسية رسخت الهوية الأمازيغية عبر الثقافة السياسية الممارسة الهادفة للوحدة الوطنية وترسيخ قيم التنوع وتوظيف كل الجهود عبر التشريع القانوني للنخبة السياسية للحفاظ على ثقافتنا الأمازيغية الممتدة في ذاكرتنا الأمازيغية الشعبية عادات وتقاليداً كلمات وألحاناً، قيماً وشموخاً حيث عملت النخبة السياسية على الخروج من النموذج الأحادي من مقاربة السلطة بعد الاستقلال في فرض العروبة والإسلام فقط كهوية أحادية في الجزائر وانتقلت إلى نموذج الدولة الوطني المستوعب لكل أبنائه فعملنا النخبة على ترسيخ الثقافة الأمازيغية كمقوّم هوية عبر مشاركة هذه الثقافة برأس السنة الأمازيغية وجعله يوم عطلة وطنية كذا وظفت النخبة السياسية لترقية اللغة وتوحيدها.

إن الشاوية أو القبائلية أو الشلحية والمزابية أو التارقية هي تمازيغت الذاكرة الجزائرية وشمال إفريقيا وطناً وأمة ضمن العروبة والإسلام.

إن ترسيخ النخبة السياسية لمقوم الهوية الأمازيغية الوطنية جاء بنسبة دلالة جدّ عالية وذلك لاعتبارات عدّة وفق قراءتنا واستعانتنا بالسؤال المفتوح وتصريحات النخبة السياسية حول هذا الإشكال فعملت النخبة السياسية في فعلها السياسي إلى عدم الاقتصاد أو الأحادية الثقافية لاعتبار أن الدولة والقوانين ترسخ قيم الهوية وترفض أي مزايدة على ثقافتنا المشتركة حسب طرحهم. كذا أن المكون الاجتماعي لا يهمه النزاع المشترك الثقافي بقدر ما تهمه إمكانيات الواقع المعاش أمالا وألاما مشاريعا وتنمية نهوض واستحقاق وأن هذا الترسيخ للقيم الهوية الأمازيغية من طرف النخبة السياسية له بعده الوطني الذي ترفض النخبة المساس بوحدته ويقطع الطريق عن كل أولئك الذين يريدون لاستثمار في وحدة مجتمعنا أرضنا وتاريخنا.

كما أكدت الدلالة (أبدا) لضئالة نسبتها المقدرة ب 1.64% الدلالة مباشرة على ما طُرح من قراءة للدلالة (دائما)، إن هامشية النسبة للدلالة (أبدا) التي تقر عبر 1.64% أن

النخبة السياسية لم ترسخ مقومات الهوية الأمازيغية باعتبار أن النخبة السياسية مارست عليها اقصاء جاءت مبينة ضعفها والدالة على عكس ما طرحت هاته الدلالة.

في حين أتت نسبة الدلالة أحياناً عبر استجابات مجتمع الدراسة ب 11.72% التي اعتبرت وفق قراءتنا لهذه النسبة أن النخبة السياسية رسخت لمقومات الهوية الأمازيغية عبر ممارسات فاعلة أحياناً من خلال تجنب الاقصاء والمشاركة المجتمعية التي رسخها تاريخ الجزائر المقاوم بكل نضالاته وصولا إلى حزب التحرير الوطنية وثورتنا المجيدة حيث لم يكن يُسأل الثائر أو يوصم بمنطقته أو عرقه إلا عبر رمزية الأخوة والمحبة والتضحية.

وفي أحيان أخرى لم ترسخ النخبة السياسية بشكل فاعل مقومات الهوية الأمازيغية لانسياق النخبة السياسية لتوجيهات الدولة بعد الاستقلال وفرض النموذج الأحادي للثقافة أو استغلال النخب السياسي.

لطرح الوسم العرقي أو الثقافي في صراحة السياسي أو الحزبي الذي يشمل الأحزاب والمنتخبين فيما بينهم والأجدر أن يكون صراع مشاريع لا صراع أعراق أو ثقافات لأن صفاء العرق منعدم كما طرح ابن خلدون والخصوصيات الثقافية تأثر وتتأثر بالأخرين.

وأخيراً ومن خلال قراءتنا للمحور الرابع النخبة السياسية وقيم الهوية الوطنية عبر التساؤل الثالث المتحدث عن ترسيخ النخبة السياسية لمقومات الهوية الأمازيغية الوطنية عبر تصنيف الدلالة وترتيبها حيث كانت نسبة الدلالة (دائما) ب 86.62% تليها نسبة الدلالة (أحياناً) ب 11.72 لتأتي في الأخير وبنسبة ضئيلة دلالة (أبدا) ب 1.64%.

إن الناظر لهذه الدلالات عبر هذه النسب لا يعتمد جهداً للتوضيح أن النخبة السياسية رسخت مقومات لهوية الأمازيغية الوطنية وأن أي وصم بأن مكونات لهوية الثلاث (العروبة، الأمازيغية، الإسلام) على أنها متعارضة فندته النخبة السياسية بدلالة

(دائما) أن العلاقة هي علاقة تكاملية وأن خلق أي صراع وهمي بين مقومات الهوية الوطنية هو لا يعني لنخبة السياسية الفاعلة والمتجدرة في تاريخ الوطن وجغرافيته وان المكاسب السياسية لا تكون عبر التموقع وراء عرق أو ثقافة أو دين وإنما عبر مشاريع يخطئون فيها ويصيبون أما كمقومات الهوية الوطنية لا تحتمل الأخطاء أو المزايدات إن المناكفة السياسية لبعض أعضاء النخبة السياسية لاعتبارات برغماتية سياسية تبحث عن المكسب أو الوعاء الانتخابي جاءت بنسبة ضئيلة لا تعكس ايمان النخبة السياسية. أن مقومات الهوية الأمازيغية هي مشترك عام متأصلة ضاربة في عمق التاريخ إنساناً وأمة جيلا وعصراً.

4.النخبة السياسية وعنصر الهوية الاسلامية

جدول رقم 35: - النخبة السياسية والحفاض على مقومات الهوية الإسلامية

التكرارات / الإجابة	ت	النسبة %
دائما	450	92.59
أبدا	7	1.44
أحيانا	29	5.96
المجموع	486	100%

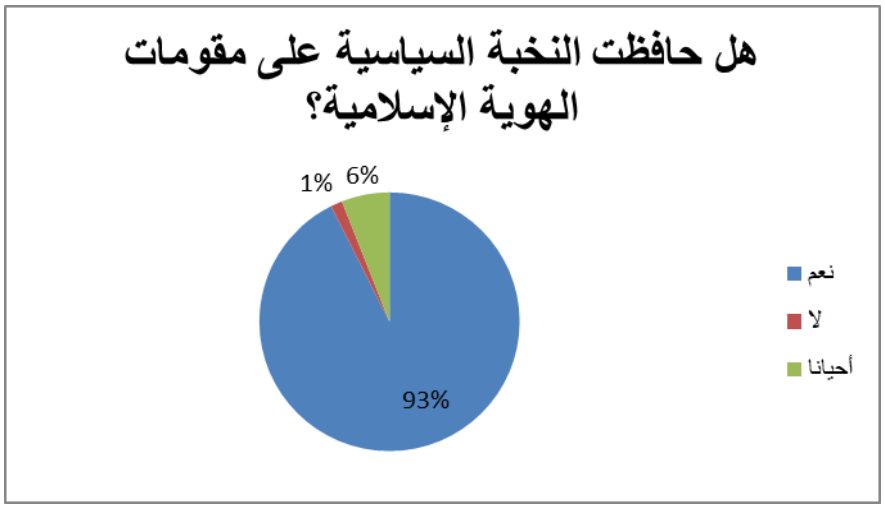

شكل رقم 26النخبة السياسية والحفاض على مقومات الهوية الإسلامية

إنه من خلال الجدول رقم 35 للمحور الرابع النخبة السياسية وقيم الهوية الوطنية عبر التساؤل الخامس هل حافظت النخبة السياسية على مقومات الهوية الدينية الإسلامية، حيث كانت استجابات مجتمع الدراسة عبر الدلالة (دائما) بنسبة 92.59% ومن خلال علوّ النسبة جاءت قراءتنا بأن النخبة السياسية حافظت عبر ممارستها الفعل السياسي على مقومات الهوية الدينية فالإيمان بالإسلام دينا والتصديق بعقيدته والاعتزاز بالانتماء الوجداني إليه واحترام قيم حضارته وثقافته وشعائره والتمسك بها تاريخاً وأخلاقياً وقيماً هو ما طرحته النخبة السياسية عبر الدلالة (دائما) لترسيخها لهذه المقومات لهويتنا الدينية.

إن ترسيخ مقومات الهوية الدينية هو عمل الجميع أفراداً ومؤسسات تنشئة وتعليماً وعيا وثقافة، إلا أن دور النخبة السياسية يكون أكثر فاعلية لأنها الصوت المعبر عن المجتمع وشعوره عبر التأمل والوجدان الذي تنتمي إليه النخبة سياسياً.

إن هدف النخبة السياسية من ترسيخ مقومات الهوية الدينية وطرح الاستقرار المجتمعي والوحدة الوطنية فيعطي للفرد شعوراً بالطمأنينة وخلق روح الفاعلية لأهداف الوطن والأمة التي تشهد من خلال هذه المقومات المناعة والتقدم.

إن النخبة السياسية عملت على إبراز تاريخ حضارتنا الإسلامية المشرف وتعمل دائما على احداث يقظة شاملة للمجتمع من خلال مقومات الهوية الدينية مشاركة مع الاعلام، الأسرة، النظم التربوية والتعليمية لأن مقومات الهوية الدينية هي مقومات أمة وكيانها الحاضر والمستقبل إن علوّ نسبة الدلالة (دائما) ب 92.59% تدلّ على أن النخبة السياسية حافظت على مقومات الهوية الدينية تبيّن قداسة المشترك الديني العام وعدم المزايدة على هذا المقوّم الفاعل اجتماعيا والغير خاضع لنقاشات التنازع.

إضافة إلى ما ذُكر فإن النخبة السياسية تتماهى مع قوانين الدولة الجزائرية زدستيرها، حيث أن المنظومة السياسية وترسانة القوانين والدساتير تقطع فيما ليس به لُبس أن الإسلام دين الدولة أفراداً ومؤسسات وأنه أحد المقدسات التي شملت ديباجة كل دساتير الدولة الجزائرية وقوانينها، وإن من صميم عمل النخبة السياسية الفاعل هو الحفاظ على مقومات الهوية الإسلامية، فالمجالس المحلية مثلا تشارع عبر تخصيص ميزانية للكهرباء والغاز لكل مساجد البلدية والولائية كذا فرض تسهيلات لبناء المساجد ودعمها وفق مقدرات ميزانية هاته المجالس.

في حين أتت الدلالة (أبدا) بنسبة 1.44% لترسيخ عبر مفهوم المخالف ما طرحته الدلالة (دائما) وعلوّ نسبتها. إن هامشية نسبة الدلالة (ابدا) وطرحها أن النخبة السياسية لم تحافظ على مقومات الهوية الدينية كان عبر فهمها وطرحها لبعض ممارسات النخبة السياسية والطبقة السياسية العامة في الجزائر خلال تصريحات مستفزة وخطابات تناشد التهريج السياسي فيخلط رئيس الحكومة مثلا عبر تصريح رسمي بين الشعر والقرآن وهو أحد مقدسات الهوية الدينية فلا يخضع للمساءلة والاعتذار، أو بعض التصريحات الشخصية المنافية لمقومات الهوية الإسلامية. فالخبة السياسية ليسوا أشخاصاً عاديين لنطرح حريتهم وثقافتهم الخاصة وإنما هم معنيون عبر ثقافة الممارسة الشخصية أمام المجتمع وقواها الضابطة وهم شخصيات عامة وليست خاصة.

في حين أتت نسبة الدلالة (أحيانا) ب 5.96% عبر استجابات مجتمع الدراسة على أن النخبة السياسية حافظت أحياناً على مقومات الهوية الدينية عبر الفعل المشترك للممارسة السياسية مع الفعل المباشر للمجتمع، فالنخبة السياسية ليست بمعزل عن تكويناتها وتنشئتها الاجتماعية ايماناً وصلاةً ثقافة وتاريخاً وكل ما تحمله الهوية الدينية من ذاك لكل المركب لحضارة الإسلام.

كذا أن النخبة السياسية عبر الدلالة (أحياناً) لم تحافظ على مقومات الهوية الدينية ضمن الممارسة السياسية لبعض أعضاء النخبة السياسية الغير موسومة بالمسؤولية تجاه المجتمع ووجدانه، فكانت كما ذكرنا تلك الممارسات إضافة إلى انغماس النخبة السياسية في قضايا السياسة وبرغماتيتها والانعزال عن مقومات الهوية الدينية (الإسلامية) والحفاظ عليها.

وأخيراً ومن خلال قراءتنا للمحور الرابع النخبة السياسية وقيم الهوية الوطنية عبر التساؤل الخامس: هل حافظت النخبة السياسية عن مقومات الهوية الدينية؟ كان تصنيف الدلالات حيث حققت نسبة الدلالة (دائما) لنسبة الأعلى ب 92.59% لتليها بفرق شاسع نسبة الدلالة (أحياناً) ب 5.96% لتأتي الدلالة (أبدا) بنسبة شبه هامشية ب 1.44%.

من خلال قراءتنا لهذه النسب يبدو جلياً ما تطرحه النخبة السياسية أنها حافظت على مقومات الهوية الدينية الإسلامية التي هي أحد ركائز قيم الهوية الوطنية والحاضنة المركزية لبناء الهوية الفردية لتعزيز الانتماء لحب الوطن لأنه إيمان، فيجعل من المواطن يعتز باللغة العربية التي اختاره الله لتحمل رسالة السماء لساناً فكانت الأداة المثلى لنشر الفكر وركيزة مهمة ومقوم فاعل في الهوية الإسلامية عقيدة وتراثاُ، وحملت النخبة السياسية عبر الممارسة السياسية أهمية هذه المقومات لقيم الوحدة الوطنية عبر هوية مشتركة غير قابلة للتنازع، وأن الإسلام كمقدس اجتماعي في المجتمع الجزائري.

أعطى فاعلية في بناء الدولة الجزائرية ومسار نضالها وتحررها من بيان أول نوفمبر إلى اليوم في مخزون الذاكرة المركزية للهوية الوطنية الجزائرية وأن أي مناكفة أو تنازع لبعض النخب السياسية حول التكلم باسم هذا المقدس كأنه ملك خاص عبر مقوماته اللغوية والتراثية فإنه يُعتبر خارج السياق المجتمعي والتعاقد القانوني لكل المجتمع الجزائري على أن الإسلام يعيش فينا ونعيش فيه، لذلك كانت نسب الدلالة (أحيانا) و (أبدا) ضئيلة معبرّة وفق فهم خاص على أن هناك أعضاء من النخبة السياسية لم تعمل

على الحفاظ على مقومات الهوية الدينية ليس باعتبارها شيئاً ثانوياً بل عبر الاتكال على المجتمع ومؤسساته العامة والخاصة التي تقوم بدور التنشئة والتعليم، أو عبر نقد الممارسات الشخصية لبعض أعضاء الطبقة السياسية المحسوبين على النخبة السياسية إنه من خلال كل ما ذكر لعبت النخبة السياسية عبر ما طرح من دلالات أنها حافظت على مقومات الهوية الدينية التي هي فاعلة في ترسيخ قيم الهوية الوطنية لباحثة على ميلاد مجتمع وبعث تقدمه الحقيقي وازدهاره واستقراره وعلوه.

5.النخبة السياسية وعنصر الهوية العربية

جدول رقم 36 : النخبة السياسية وحافضها على مقومات الهوية العربية

الإجابة / التكرارات	ت	النسبة %
دائما	460	94.65
أبدا	18	3.70
أحيانا	8	1.64
المجموع	486	100

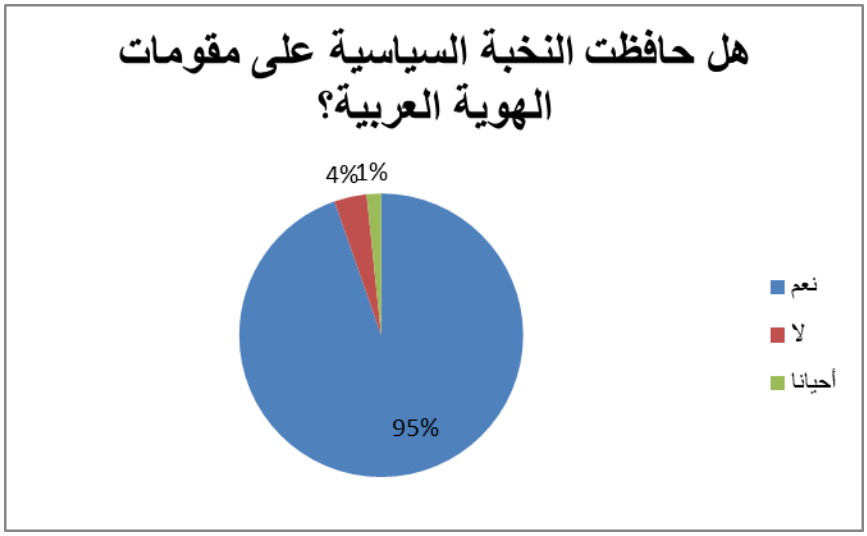

شكل رقم 27 النخبة السياسية وحافضها على مقومات الهوية العربية

إنه ومن خلال الجدول رقم 36 ووفق استجابات مجتمع الدراسة للمحور الرابع النخبة السياسية وقيم الهوية الوطنية وفق التساؤل الخامس.

هل حافظت النخبة السياسية على مقومات الهوية العربية ولغتها حيث أتت نسبة استجابات مجتمع الدراسة عبر الدلالة (دائما) بنسبة 94.65% وهي نسبة قصوى لما طرحته النخبة السياسية حول حفاظها على مقومات الهوية العربية لساناً وتراثاً ثقافة فالهوية العربية متجدرة في الهوية العامة المشتركة للمجتمع الجزائري مع التنوع الأمازيغي الذي ذكر سالفاً وهذا أغنى الوحدة الوطنية وفرض مناخاً من الاحترام المتبادل لكل الثقافات. لقد طرحت النخبة السياسية عبر هذه الدلالة على أنها حافظت على مقوم اللغة العربية والتراث القومي العربي وتاريخه المشترك لأنه امتداد الفاعل عبر تاريخنا الطويل وهو ما عزّزته تلك المشاركة العربية القومية في الدفاع ومساندة ثورتنا المجيدة. كما ضحّت الجزائر ماديا ومعنويا من أجل قضايا العرب مع الآخر وصدحت بمواقف ظلت ترسم المجد ليومها هذا وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

إن اللغة العربية ليست مجرد لغة كما طرحت النخبة وما قرأنا من استجابات حول السؤال المفتوح الذي استعنا به في التحليل فإن العربية كما ذكرنا ليست لغة تخاطب فقط يسيّجها القانون ويفرضها المجتمع ويتفاعل معها الجميع على أنها لغة رسمية بل هي امتداد تاريخ وثقافة آلام وأمال مشتركة فمنها تتشكل الأمة وبها تكون أو لا تكون حسب طرح النخبة السياسية.

لذا حافظت النخبة السياسية على مقوم اللغة العربية لأنها أداة أساسية للوحدة المجتمعية الوطنية والامتداد الاقليمي والعربي، كما أنها وسيلة الاطلاع المباشر على تراث الأمة الثقافي والحضاري الإسلامي فالشعائر لا تكون دون هاته اللغة فكان لها العالمية وطابعها الإنساني. إن اللغة هي أحدى مقومات الهوية العربية فالتاريخ الوطني

والثقافة المحلية والدين واختلاط الأجناس ولدّ هوية اجتماعية وفردية وإنسانية مما يجعل الجزائر تحبى بانتمائها العربي الإسلامي الافريقي العالمي.

إضافة إلى ما قُدّم من قراءات فإن هناك اعتبارات أخرى وفق القراءة لعلوّ نسبة الدلالة (دائما) 94.65% ومنه الاعتبار القانوني والإرث التاريخي وقداسة مشترك اللغة من بيان أول نوفمبر أو حتى في تكوين الدولة الجزائرية للأمير عبد القادر إلى كل الدساتير الجزائرية الحديثة تجعل من اللغة العربية لغة رسمية وهوية مجتمعية وأن كل أعضاء النخبة والطبقة السياسية من المفروض أن تكون ضمن سياق الحفاظ على هذه المكونات فالحفاظ على مقوم اللغة كمشترك هو ركيزة لقيم الهوية الوطنية ووحدتها.

في حين أتت نسبة الدلالة (أبدا) عبر استجابات المبحوثين بنسبة دلالة ضئيلة مقدرة ب 3.70% حيث من خلال قراءتنا لهذه النسبة أنها نسبة دالة على أن الدلالة (دائما) هي الأشمل لدرجة تشكيلها نسبة قصوى عبر مجموع التساؤلات. إن نسبة 3.70% تقر النخبة السياسية عبر بعض أعضائها أنها لم تحافظ على مقومات الهوية العربية فكيف يكون الحفاظ من مقومات الهوية العربية وأحد ركائزها اللغة لا ينطق بها، فنجد النخبة السياسية تتكلم بلغة المستعمر واللغة هي انعكاس للفكر فيُخلق ثقافة وامتداد غير لامتداد العربي القومي.

إن ممارسات بعض النخب السياسية حتى في الحديث عن التاريخ المشترك لهذه الهوية أصبح محل استهزاء ومناكفة وبالتالي عجزت هذه النخبة عبر مشروع مؤسس لإلغاء هاته الهوية أو بعدم وعي وإدراك على أن مقومات الهوية العربية هو ركيزة أساسية للحفاظ على الوحدة الوطنية في حدّ ذاتها وامتدادنا الاقليمي هو حفاظ على أمتنا القومي الوطني.

في حين كانت نسبة الدلالة (أحيانا) هي الأضعف حيث كانت استجابات مجتمع الدراسة وفق هذه الدلالة تشكل 1.64% ومن خلال قراءتنا دلّت هذه النسبة على ضعفها وأن النخبة السياسية حافظت أحياناً على مقومات الهوية العربية تبعاً.

لما يفرضه الواقع الاجتماعي والسياسي المحلي الوطني أو الاقليمي من خلال الخطابات السياسية في المناسبات الثقافية التي تنطلق منها لتوضيح موقفها حول هويتنا العربية ومقومات شخصيتنا الوطنية.

في حين وعبر دلالة (أحيانا) لم تحافظ النخبة السياسية على مقومات الهوية العربية تبعاً لاعتبارات التنشئة للأسرية والفكرية لأعضاء النخبة في حد ذاتها كذا ممارسة الايديولوجيا والتوجهات الغربية سياسيا واجتماعيا واقتصاديا لبعض أعضاء النخبة نخو فرنسا والعالم الغربي على حساب الامتداد الشرقي العربي.

وأخيراً وحسب قراءتنا لاستجابات المبحوثين للمحور الرابع النخبة السياسية وقيم الهوية الوطنية عبر التساؤل الخامس هل حافظت النخبة السياسية على مقومات الهوية العربية والتي أتت نسبة دلالة حسب التصنيف الأعلى حيث حققت الدلالة (دائما) 94.65%، تليها نسبة الدلالة (أبدا) ب 3.70%، لتكون نسبة الدلالة (أحيانا) أخيرا بنسبة 1.64% وعبر مجموع القراءات بمختلف الدلالات لهذا الجدول يتضح جلياً حسب ما أجابت عليه النخبة السياسية أنها حافظت على مقومات الهوية العربية لغة وتراثاً وتاريخاً وأن اللغة العربية وهي أحد ركائز هذه الهوية هي مقوم شامل ومقدس عبر الهوية الاجتماعية التي تبنتها الجزائر العربية الإسلامية عبر تاريخها وأن التنوع الثقافي الجزائري من تمازيغت إلى اللسان اللغوي العربي هو قوة مركزية في الذاكرة الثقفية الجزائرية وأن النخبة السياسية وعبر مقومات الدولة الجزائرية وقوانينها ومؤسساتها التعليمية والتربوية لا تجعل اللغة العربية مجرد لسان فقط هي ذاك الامتداد الثقافي الحضاري للأمة الجزائرية عبر شركاء الاقليم إلى شبه جزيرة العرب، وإن أي خلاف نحو مشترك اللغة العربية

ومحاولة إلغائها من طرف بعض للنخب السياسية هي محاولة للمساس بمقومات الوحدة الوطنية وهويتنا الاجتماعية.

فالشعب الجزائري شعب أمازيغي عربه الإسلام بإرادته وحريته دون فرص أو املاء. إن النخبة السياسية ليست هي الوحيدة المكلفة بالحفاظ على مقومات الهوية للعربية فالمجتمع ومؤسسات تكوينه وتنشئته له الدور الفاعل، إنما المجتمع يطالب النخبة السياسية بالتعبير عن هويتها الاجتماعية دون تزييف.

جدول رقم 37: النخبة السياسية ورضى عن دورها في إرساء قيم الهوية الوطنية

الإجابة / التكرارات	ت	النسبة %
دائما	307	63.16
أبدا	93	19.13
أحيانا	86	17.69
المجموع	486	%100

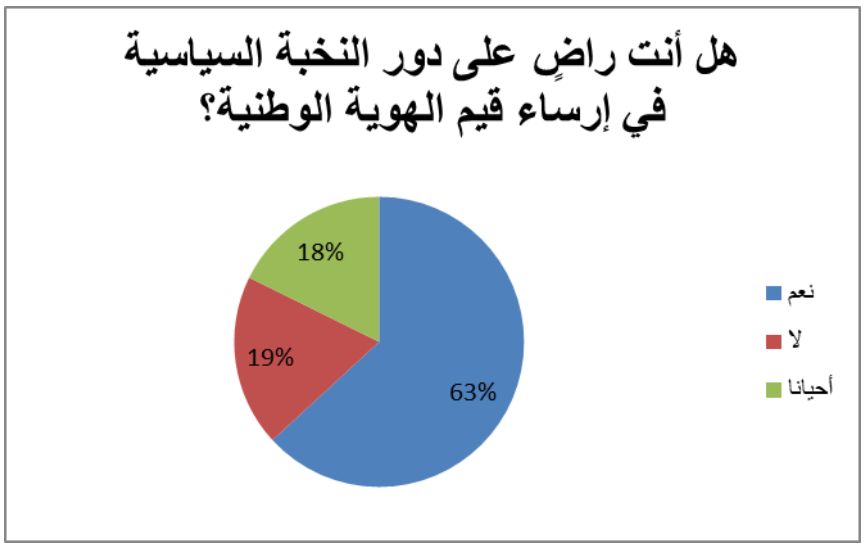

شكل رقم 28 النخبة السياسية ورضى عن دورها في إرساء قيم الهوية الوطنية

من خلال الجدول رقم37 عبر المحور الرابع النخبة السياسية وقيم الهوية الوطنية وفق التساؤل السادس: هل أنت راضٍ على دور النخبة السياسية في إرساء قيم الهوية

الوطنية، حيث كانت استجابات مجتمع الدراسة بالدلالة (دائما) بنسبة 63.16% ومن خلال قراءتنا لهاته الدلالة فإن النخبة السياسية تعيش حالة الرضى حول ممارستها في إرساء قيم الهوية الوطنية فالهوية الوطنية التي هي مجموعة من الخصائص التي تتشكل عبر التاريخ وتصبح صفة مميزة لشعب من الشعوب فترتبط بمكونات الوطن معتقداته وقيمه، عاداته وتقاليده، لغته وتراثه، حيث عبرّت النخبة السياسية على الرضى على أدوارها في إرساء قيم الهوية الوطنية في أنها السبيل الوحيد في الحفاظ على الوطن ووحدته سلمه وثقافته. إن رضى النخبة السياسية على هذا الدور في إرساء قيم الهوية الوطنية ومن خلال استعانتنا بإجابات مجتمع الدراسة في السؤال المفتوح لهذا المحور نجد أن النخبة السياسية وعبر التزامها القيمي والأخلاقي.

والوجدان الشعوري لحب الوطن والانتماء والولاء إليه، وما شكل لها الدافع الأساسي لإرساء هذه القيم كذا أن هذا الرضى يخضع لاعتبارات التنشئة والتكوين الشخصي والحزبي وقوانين الدولة ودساتير الوطن الملزمة للنخبة السياسية لإرساء هذه القيم للهوية الوطنية والعمل بها وأن أي تنازعات في مشترك الهوية لا يكون على حساب تغليب أحد المقومات على الآخر دينا ولغة وثقافة.

إن رضى النخبة السياسية على دورها في إرساء قيم الهوية الوطنية يطرح علينا تساؤل فهمنا للمواطنة الحقة وممارسته على أساس الواقع عبر آليات الطبقة السياسية والسلطة والنخبة السياسية وتطلعات المواطن لفاعلية هذه القيم في مجاله الاجتماعي والثقافي والسياسي الفكري والميداني.

في حين أتت نسبة استجابات مجتمع الدراسة للمبحوثين للدلالة (أبدا) بـ 19.13%، عبر قراءتنا لهاته النسبة ودلالتها الرافضة لرضاها على دور النخبة السياسية في عملية الإرساء والترسيخ لقيم الهوية الوطنية وفق اعتبار أن النخبة السياسية مثلت إشكالا في حدّ ذاتها في ترسيخ هذه القيم بل أن هناك من النخب السياسية من عمل على إرساء ثقافة

الإلغاء عبر وعي مدرك أو غير مدرك. وحسب ما طرحت النخبة الاستعانة بالسؤال المفتوح في التحليل فإنه من غير المعقول أن يدعو لإرساء اللغة العربية وهو يتكلم بغيرها أو أن يرسي الثقافة الأمازيغية وهو يتهم قومها ومنطقتها ويشكك في تراثها الضارب في الذاكرة الجزائرية أو أن ينادي بأن الإسلام دين الدولة وهو لا يعمل بقيمه ومبادئه ويستأصل فكره. إنّ كل هاته الممارسات المذكورة سلفا جعلت النخبة السياسية في حالة تنازع للمشترك العام في قيم الهوية الوطنية وهو ما أدى إلى طفو هذا التنازع إلى الساحات المجتمعية العامة وهو ما أثر على إرساء قيم الهوية الوطنية ومبدأ المواطنة الحقة عبر ما طرحت النخبة وفق دلالة (أبدا) وعدم الرضى على دورها في إرساء قيم الهوية الوطنية.

في حين أتت نسبة استجابات مجتمع الدراسة للدلالة (أحيانا) ب 17.69% حيث أن النخبة السياسية تقرّ برضاها في بعض الأحيان على دورها في إرساء قيم الهوية الوطنية وذلك تبعاً للمواقف والفاعليات المشتركة من المجتمع والنخبة السياسية، كذا تكوين وتنشئة النخبة السياسية المندمجة في قيم الهوية الوطنية عبر كل مؤسسات الدولة التربوية والتعليمية، المسجد ومؤسسات الثقافة الوطنية.

كذا تشعر النخبة السياسية بعدم رضاها على الدور الممارس في إرساء قيم الهوية الوطنية أحياناً، وذلك بالممارسة التي تظهر عبر الثقافة المظهرية لرجالات النخبة السياسية الدالة عن اغترابها لهاته القيم المتأصلة في الهوية المجتمعية والفردية للدولة الجزائرية فشكلت كل هذه الممارسات مواقفا من النخبة السياسية سوى كانت خاصة في ما بينها أو عامة بينها وبين المجتمع.

وفي الأخير وعبر قراءتنا لدلالات المحور الرابع النخبة السياسية وقيم الهوية الوطنية عبر التساؤل هل أنت راضٍ على دور النخبة السياسية في إرساء قيم الهوية الوطنية، كانت استجابات المبحوثين عبر تصنيف الدلالات من الأعلى إلى الأقل حيث أتت نسبة

الدلالة (دائما) مشكلة النسبة الأعلى 63.16% لتليها الدلالة (أبدا) بنسبة 19.13% لتكون دلالة (أحيانا) أخيراً بـ 17.69% إنه ومن خلال قراءتنا لمجموع الدلالات وعبر استعانتها لاستجابات المبحوثين للسؤال المفتوح لهذا المحور فإن رضى النخبة على دورها في إرساء قيم الهوية الوطنية شكلّ الدلالة الأغلب والأعلى عبر اعتبارات متعددة ذاتية لإيضاح دورها المجتمعي وكذا لالتزامها بمقومات الأمة وهويتها والقوانين الضابطة لعدم نقاش المقدس أو تنازعه إضافة لاعتبار التعاقد بين النخبة السياسية والسلطة ولأجندة المشاريع الانتخابية وللاستقرار السياسي فنجد النخبة تتكلم على مقومات الهوية الوطنية.

كأنها الطبقة السياسية والحقيقية أن فاعليتها في مقومات الهوية الوطنية نتاج قيم الهوية المجتمعية وتطلعات المواطن لقيمه وهويته عبر إرسائها فعلاً لا قولاً، دينا ولغة وثقافة، تاريخاً وتراثاً. وإن عدم رضى بعض النخب السياسية على أدوار لنخبة في إرساء قيم الهوية الوطنية كان أيضاً لاعتبارات السياسية والمجتمع، المعارضة والولاء عبر مشروع السلطة. وإن عدم الرضى لا بد أن ينتج بديلا فاعلا لا يترنح بين اليأس والرجاء بل أن يطرح مشروعاً لإرساء هذه القيم التي من دونها يفقد الوطن وجوده، وإن حالة التوافق المجتمعي عبر تاريخ الجزائر إلى يومنا هذا هو دليل آخر على أن قيم الهوية الوطنية مشترك مقدس للجميع لا يقبل المزايدة أو المناكفة السياسية سوى عاشت النخبة السياسية أم لم تعش لأدوارها لقيم الهوية الوطنية.

جدول رقم 38: النخبة السياسية واستعمالها لقيم الهوية الوطنية في مشروعها السياسي

الإجابة / التكرارات	ت	النسبة %
دائما	352	72.42
أبدا	56	11.52
أحيانا	78	16.04
المجموع	486	100

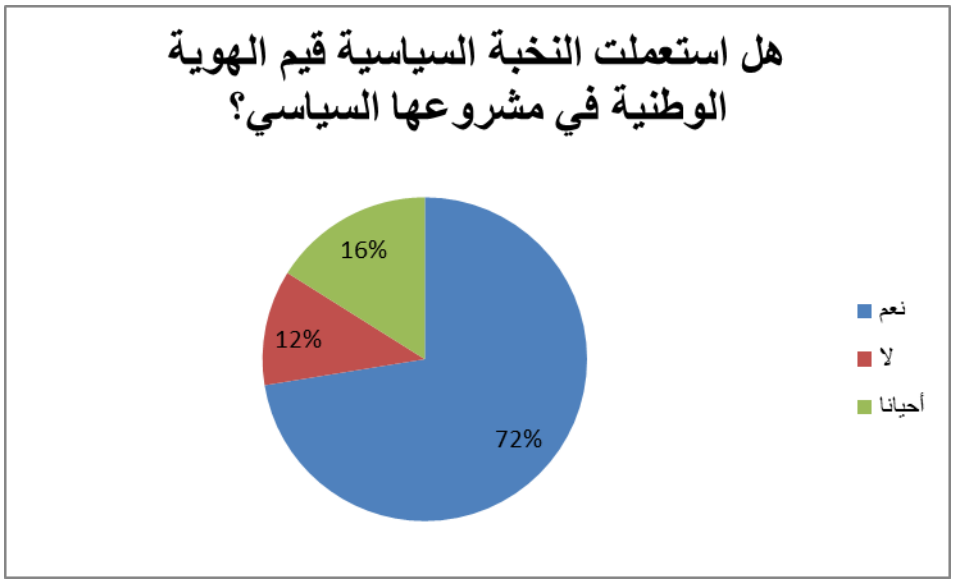

شكل رقم 29النخبة السياسية واستعمالها لقيم الهوية الوطنية في مشروعها السياسي

من خلال الجدول رقم 38 لاستجابات مجتمع الدراسة النخبة السياسية وقيم الهوية الوطنية عبر السؤال السابع: هل استعملت النخبة السياسية قيم الهوية الوطنية في مشروعها السياسي حيث كانت إجابات المبحوثين وفق الدلالة (دائما) بنسبة 72.42%. إنه من خلال قراءتنا لدلالة هذه النسبة فإن النخبة السياسية وظفت قيم الهوية الوطنية عبر مشروعها السياسي الحزبي والعام.

ولأن ادماج قيم الهوية الوطنية راجع لاعتبار الهوية المجتمعية وقصد الترسيخ والإرساء أيضاً وأن هاته الدلالة بنسبة 72.42% تطرح فيما ليس فيه مجال للشك حسب

طرحها، والاستعانة بإجابات النخبة للسؤال المفتوح لهذا المحور وجملة المناقشات والمقابلات الخاصة والعامة. أن النخبة السياسية ووفق هاته الدلالة كما ذكرنا لم توظف قيم الهوية الوطنية بجانب غير فاعل لكن استعملت في أساسها الايجابي لمبادئ الأحزاب وهيكلتها فلا يمكن للنخبة السياسية أن تكون معلقة في الفراغ رغم طرحها أن قيم الهوية الوطنية هي قيم مشتركة لا تقبل التنازع ومنه كانت اعتبارات أخرى إضافة للاعتبارات السابقة عن استعمال النخبة السياسية لقيم الهوية الوطنية لمشروعها السياسي، فالإيديولوجيا والوعاء الانتخابي والحركة الاجتماعية المتغيرة والمكاسب الحزبية والتعاقد الحزبي السلطوي كلها عوامل تؤسس إلى حقيقة استعمال النخبة السياسية لقيم الهوية الوطنية في مشروعها السياسي وهذا لا يعتبر إشكالا في حد ذاته فكل النخب السياسية على المستوى العالمي تستعمل قيم هويتها في دلالات مشروعها السياسي إنما الإشكال في سلبية الاستعمال أو أن تؤخذ قيم الهوية الوطنية كساتر دائم للتغطية على فشل المشاريع السياسية عبر أحقية الفعل والممارسة الواقعية للنهوض والتنمية.

في حين أتت نسبة الدلالة (أبدا) عبر إجابات المبحوثين ب 11.52% حيث من خلال قراءتنا لهذه الدلالة والتي هي الأضعف من مجموع الدلالات الأخرى تقرّ أن النخبة السياسية لم تستعمل قيم الهوية الوطنية في مشروعها السياسي وأن جلّ المشاريع السياسية هي في حالة اغتراب مجتمعي عن قيم الهوية الوطنية الشاملة.

إن تنازع المشترك العام وبناء الأحزاب في الجزائر وفق منظور ايديولوجي يدني (الأحزاب الإسلامية)، عرقي ثقافي (الأحزاب الأمازيغية)، قومي وفق الشرعية الثورية والأحزاب الوطنية.

ولّد قطيعة بين مشاريع النخبة السياسية وحديثها المفعم بالبروبغندا حول الوطن والإسلام، العروبة والأمازيغ، إضافة إلى الاعتبارات الذاتية وفق التكوين والتنشئة

الاجتماعية المعتمدة على الأحادية الفكرية كمنهج حياة عام ولم تكن قيم الهوية الوطنية في مشروع النخبة السياسية إلا غطاءً وشماعةً وقصيصاً يُلبس على مقاس خائطة.

في حين أتت نسبة الدلالة (أحياناً) عبر استجابات مبحوثي مجتمع الدراسة ب 16.04% حيث تطرح النخبة السياسية استعمال واشراك قيم الهوية الوطنية في مشروعها السياسي وفق الممارسة والفعل وأن مشاركة هذه القيم هي من صميم أدوار النخبة السياسية ووجودها.

في حين وعبر دلالة أحياناً لم تستعمل النخبة السياسية قيم الهوية الوطنية في مشروعها السياسي بشكل يرُسي هذه القيم ويرسخها فجاءت معظم ممارسات النخبة السياسية تتنافى مع حديثها عن المشروع السياسي الوطني العام والخاص، فكان استعمال النخبة السياسية لقيم الهوية الوطنية عبر التوظيف السياسي لا المشروع السياسي الفاعل.

ومنه فإن النخبة السياسية لم تستعمل قيم الهوية الوطنية في مشروعها السياسي بالشكل الذي من خلالها تفهم أنه ذاك الاستعمال المؤدي للإرساء والترسيخ للفاعلية والتأثير وإنما كان عكس ذلك في كثير من الأحيان.

وأخيراً ومن خلال قراءتنا للمحور الرابع عبر التساؤل السابع هل استعملت النخبة السياسية قيم الهوية الوطنية لمشروعها السياسي جاءت الدلالات حسب التصنيف من الأعلى إلى الأقل. فشكلت الدلالة (دائما) علوّ النسبة ب 72.42% تليها دلالة (أحياناً) بنسبة 16.04% لتأتي أخيراً الدلالة (أبدا) ب 11.52%. أنه من خلال قراءتنا لمجموع الدلالات يتضح بشكل جليّ أن النخبة السياسية استعملت قيم الهوية الوطنية في مشاريعها السياسية وأن هذا الاستعمال كان له تبريره.

حيث أقرت النخبة السياسية أن استعمالها لقيم الهوية الوطنية هو استعمال وجودي وكياني لأنها ضمن هوية مجتمعية لم تعلق في الفراغ بل تطرح مشاريعها ضمن قيم

الهوية العامة والمشتركة، ومن خلال الفعل السياسي الممارس عملت النخبة السياسية على إرساء وترسيخ هذه القيم لأنها جزء من مشروعها السياسي العام والمشترك عبر مشروع سياسي لا التوظيف السياسي لمقومات الهوية الوطنية وتنازع مشتركها العام.

إن التنشئة والتكوين لأعضاء النخبة السياسية ضمن مجتمع له هويته المجتمعية المبنية والمتأصلة في قيم الهوية الوطنية أنتج نخبة سياسية تؤمن بقيمها الوطنية وتوظيفها في مشروعها السياسي وهذا ليس أشكالا بل ما طرحته نسبة الدلالات الأخرى (لا وأحياناً)، التي طرحت أن النخبة السياسية لم تستعمل قيم الهوية الوطنية في مشاريعها السياسية بالمفهوم الايجابي وإنما استعملته كتوظيف سياسي القصد منه تسييج ذاتها وممارسة البرغماتية السياسية والحزبية لكسي الناخب ومجمل الوعاء الانتخابي، من خلال ذغدغة المواطن والمجتمع في رد فعله الشعوري تجاه قيم الهوية الوطنية المقدسة لديه وبمجموع المتغيرات وعدم إدراك النخبة السياسية لحركة التاريخ وتطوره وأن المجتمعات تكتسب وعي جديد وتطلع على العالم القرية اليوم افقدها الاستعمال الفاعل للقيم الهوية الوطنية وانساقت وراء مشاريع السلطة التي يحق لها التوظيف لهذه القيم لأنها تمارس مشروعها. أما النخبة السياسية في الحقيقة انها تراقب المشاريع السياسية وتفاعلها.

انه ومن خلال كل هذه القراءات فأن النخبة السياسية استعملت قيم الهوية الوطنية في مشروعها السياسي بشكل فاعل وفق الإرساء والترسيخ الانتماء والولاء وكذا وضفت النخبة السياسية قيم الهوية الوطنية ليس في مشاريعها السياسية فقط وانما في استثمارها لنجاح مشاريعها السياسية، فكان تنازع المشترك للعام دين ولغة وثقافة، وفقدت النخبة السياسية مصداقية التفاعل المجتمعي وهو ما أفرز عن جملة التغيرات التي كان ابرزها الحراك الشعبي الجزائري الذي مارس قيم الهوية الوطنية المشترك من خلال سلميته وفاعليته.

هل كان للنخبة السياسية دور في تعزيز قيم الهوية الوطنية؟

وما هو التحديات التي واجهتها في سبيل تحقيق ذلك؟

إنّه ومن خلال قراءتنا لمجموع استجابات مجتمع الدراسة عن دور النخبة السياسية في تعزيز قيم الهوية الوطنية والتحديات التي واجهتها فقد تبنت النخبة السياسية توجهاً ومساراً شبه مشترك في تعزيز قيم الهوية الوطنية باعتبارها مشترك عام ومتفاعل دائما مع التاريخ والجغرافيا وإن الهوية الوطنية هو المشكّل الحقيقي في مساره المفتوح عبر الزمن وتطوره وفق الحاضر وواقعه المعاش ديناً ولغة وثقافة وعمدت النخبة السياسية من خلال ما طرحته أنه كان لها الدور الفاعل في تعْزيز وإرساء قيم الهوية الوطنية والحفاظ على الوحدة الوطنية وبناء الدولة والوصول إلى المواطنة الحقّة خلال شعور كل جزائري بالانتماء لهذا الوطن والاعتزاز به رغم كل الاختلافات الفردية والعرقية والثقافية وأقرّت النخبة السياسية وفق مجموع الإجابات أن مهمتها لم تكن سهلة وسنطرح التحديات التي واجهتها في سبيل إرساء هاته القيم للهوية الوطنية.

الاستنتاج الجزئي الثالث:

من خلال تحليلنا لنتائج الفرضية الثالثة "تتسم مواقف النخبة السياسية في الجزائر بعدم تمييزها بين عناصر الهوية الوطنية. يمكن استنتاج ما يلي:

إن الفعل السياسي والممارسة الثقافية التي انتهجتها النخبة السياسية في الجزائر وعبر مجتمع البحث تقرّ بعدم تمييزها بين عناصر الهوية الوطنية ومارست فعلا يعزز قيم الهوية الوطنية عبر مشروع وطني مجتمعي سلطة ونخبة بمختلف أشكالها وأفرداً فاعلين ومؤسسات اجتماعية تتفاعل كلها لتعزيز وإرساء قيم الهوية الوطنية. إن النخبة السياسية ليست ذاك الشيء المعلق في الفراغ القادم من المجهول وإنّما هي نتاج تنشئة اجتماعية وانعكاسات مشتركة لسلوكات الضمير الجمعي المجتمعي.

إنّ الأسرة والمدرسة والمسجد إضافة إلى المؤسسات الفاعلة اجتماعيا في التربية والتكوين مع النخبة السياسية المعبرة عنهم وعن هويتهم الاجتماعية المتأصلة في عمق المجتمع وذاته إن المشترك العام من الإسلام والعروبة والأمازيغية التاريخ والتراث ووحدة

مقومات الأمة هي نتيجة لسيرورة التاريخ واندماج النسييج المجتمعي عبر مشترك واحد رغم الاختلاف الصحي والطبيعي في الأعراق والأجناس في الثقافات والخصوصيات في الإسلام ومنطلقاته الفكرية.

إن جغرافيا الجزائر بمساحة 2.381.741 كلم^2 وعدد سكان يقارب 45 مليون نسمة وبتاريخ ضارب لآلاف السنين قبل الميلاد مشكلة حاضراً وحدوياً وفق قيم للهوية الاجتماعية عبر مشتركات لا تخضع للإلغاء أو التناحر أو الاقتتال مثلما هو واقع في باقي شعوب أو مجتمعات أخرى هو نتاج عمل مشترك للمجتمع والنخّبة السياسية والثقافية والدينية .

إن التضحيات المشتركة ضد غزاة الماضي والحاضر عبر تاريخ الجزائر الحديثة والمتأصل في التاريخ روماناً ووندالاً وبيزنطيين إلى همجية الاستعمار الفرنسي الاستطلاني لأكثر من 132 سنة. لقد سالت دماء الجزائريين مشتركة من تبسة إلى تلمسان ومن تيبازة إلى تمنراست ولّد مصيراً مشتركاً وقيماً وطنية لهوية اجتماعية مشتركة وأن النخبة السياسية عبر فعلها السياسي والتزامها الحزبي وميثاقها في احترام الدستور الجزائري ما كان لها إلا أن يكون من أعظم أدوارها وقداسته تعزيز وإرساء قيم الهوية الوطنية للحفاظ على الجزائر شعبا وأمة دولة وكياناً، به نكون ومن دونه لا نكون لأنه لا وطن آخر لأيّ جزائري، وإن أي اختلاف في منازعة مشترك الهوية الوطنية من طرف النخبة السياسية ما هو إلا وعي غير مدرك للتحديات التي تحيط بالوطن وهويته، كيانه ووجوده.

إن أي تقصير في هذا الدور المتمثل في عدم تمييز عناصر الهوية الوطنية فهو يمثل تحديا من التحديات التي واجهتها النخبة السياسية في إرساء وتعزيز عناصر الهوية الوطنية فقد عملت فرنسا عبر استعمارنا على طمس الهوية الجزائرية ومحاولة تغييرها وأدلجتها عرقيا وتاريخيا وثقافيا ولغويا فأثارت النعرات واتخذت سياسة فرق تسد كقيمة

صغرى تعبّر عن بشاعة المستعمر المدعي الحضارة وفكرها، وفرضت إشكالات بين الأمازيغ والعرب لعدم بناء هوية جامعة.

كذلك كان أحد التحديات سياسة الدولة بعد الاستقلال لمعالجة قضايا الهوية الشاملة، فابتعدت عن النقاش المجتمعي وإدراك الهويات الاجتماعية المختلفة وأن هذا الاختلاف لا يضرب قيم الهوية الوطنية وإنما يعززّها فكانت الهوية الوطنية يعبر عنها بقرارات، فكان قرار التعريب في 5 جويلية 1963، وأن لا مستقبل للجزائر إلا في العروبة. كذلك قانون 26 أفريل 1968 الذي يلزم كل الموظفين الجزائريين على معرفة كافية باللغة العربية وكذلك كل المراسلات والرسائل الرسمية.

فعربت أسماء المدن الأمازيغية ومنعت في 1972 تسمية المواليد بغير اللغة العربية وهذا ما عبّرت عنه الباحثة عبير شليغ[1]، حيث أن التوجه العروبي كان على حساب الاعتراضات المجتمعية والثقافية من طرف المكون الوطني الأمازيغي.

إن هذه التحديات بمخزون ثقافي ومخلفات في الذاكرة التاريخية الجزائرية من اعتماد السلطة لمشروع خاص لفرض الهوية الوطنية دون المشاركة المجتمعية والفاعلين الاجتماعيين واحترام اختلاف الخصوصيات وقبول التعدد فكانت احتياجات 1980 (جامعة تيزي وزو).

واضطرابات سنة 1990، 1994، 1995 واحتجاج منطقة القبائل مثلا على تعميم استخدام اللغة العربية إلى 2001 و2002- 2008 ومواجهات 2015 ووجدت هذه الاحتجاجات عدم استيعاب لثقافة الآخر من طرف السلطة فالاتجاه نحو الحل الآمني في حل قضايا الخصوصيات لا يعتبر خيانة أو مساس بقيم الوحدة الوطنية بل هو تنوع تفرضه الظاهرة الاجتماعية والمسار التاريخي لبناء أي دولة وتشكيل أي أمة.

[1] - ياسر العرباوي، مقال تحديات تواجه الهوية الوطنية في الجزائر، موقع فرانس براس، 7 أوت 2017.

لقد طرحت وفق مجموع القراءت لاستجابات مجتمع الدراسة المنتخبة للنخبة السياسية دورها الفاعل في تعزيز وإرساء قيم الهوية الوطنية عبر فعلها السياسي وممارستها المجتمعية اليومية عبر كل مجالسها المحلية والولائية والوطنية والآمة، وان قداسة قيم الهوية الوطنية هي قداسة الوطن ووحدته وان مجموع التحديات المذكورة سالفاً اثرت حقيقة في عملية تعزيز النخبة بشكل فاعل وهادف دون أي توظيف سياسي أو انزلاق نحو اختلاف في مشروع سياسي ليتعدى هذا التباين إلى صراع حول قيم الهوية الوطنية ونزاع المشترك، لكن رغم كل ذلك واجهة النخبة السياسية عبر طرحها كل هذه التحديات بالعمل السياسي الفعل والمشاركة المجتمعية وتفويت الفرصة على المتربصي بالجزائر وبعظمة الثقافة المجتمعية اثبت فشله، ووجدت اطراف خارجية الفرصة عبر عدو الأمس واليوم ان بنفث سموم الفرقة والخلاف لأنباء الوطن الواحد.

أن النخبة السياسية ومن خلال ما طرح واجهت تحديات في إرساء وتعزيز قيم الهوية الوطنية نتيجة الاثار السلبية ومخزون الألم التي تشعر به فئة مكونة من مكونات الجزائر، وشعورها الدائم بالمظلومية.

كما أن النخبة السياسية واجهت تحدي الوعي لغير فاعل للمجتمع وبعض فئاته نتيجة التكوين الثقافي والتعليمي الغير مهتم بتوجهات الآمة وقيم الهوية الوطنية في كثير من الأحيان.

فكانت الجهوية وتغذيتها اجتماعياً وحتى نخبوياً كما كان نزاع المشترك المكون سوى الديني (الإسلام) أو اللغوي (العربية) أو الثقافي (الأمازيغي) احدى تحديات النخبة السياسية لإرساء وتعزيز قيم الهوية الوطنية وان الاختلاف والتباين لا يكون في مشترك التاريخي والوحدة.

ان النخبة السياسية قد لا تكون بذاك الطموح الذي رسمه الناخب والمجتمع لها ولكنها ليست بذاك السوء لكي تضرب قيم الهوية الوطنية وتجر الوطن إلى انزلاقات المجهول والتشرذم، وفق طرحها وقراءتنا.

فمجموع الفاعلين كما يقر "بياربورديو" في "كتابه عن الدولة دروس في كوليج دوفرانس" أنهم يصنعون أنفسهم ويصنعون الدولة ليجعلوا من أنفسهم أصحاب سلطة الدولة[1]. لذا فإن ضرب مقومات الهوية الوطنية لا تخدم وجودهم السياسي في ظل عناصر الهوية كأحد قيم المواطنة فلا وجود لعملية ديمقراطية وكيانات سياسية دون قيم المواطنة الفاعلة وايمان المواطن والنخبة السياسية بهاته القيم وفاعليتها الموحدة للمجتمع والدولة.

[1] - بياربورديو، عن الدولة دروس في الكوليج دوفرانس (1989- 1992)، ترجمة نصير مروة، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية الطبعة الأولى عن المركز، بيروت، 2016.

الإستنتاج العام :

وفي الأخير وبالاستناد إلى التحليلات الميدانية والمزاوجة بين الجانب النظري والتطبيقي للدراسة يمكن استعراض خلاصة ما توصلت اليه هذه الدراسة من نتائج :

- ✓ على الرغم ما تشهده النخبة السياسية في الجزائر المتمثلة في منتخبيها في المجالس البلدية والولائية والوطنية والأمة من انتقادات واشكاليات في علاقتها بالمواطنة وقيمها إلا انه في دراستنا النخبة السياسية وقيم المواطنة في الجزائر نجدها ساهمت في ترسيخ قيم الانتماء والولاء الوطني .
- ✓ تفاعلت النخبة السياسية مع مجتمعها المحي واثرت على في بناءات المجتمع المدني وهياكله
- ✓ عززت النخبة السياسية الانتماء الوطني فكانت صوت المجتمع الفاعل رغم عدم رضاها التام على الدور الملوط بها بسبب مجموع التعراقيل وكذا التسييج القانوني بأدوارها وسلبها في كثير من الصلاحيات التي تفعل دورها في الحياة المجتمعية .
- ✓ عززت النخبة السياسية قيم الولاء الوطني واثر الالتزام الحزبي على فاعليتها ضمن الموقف السياسي للسلطة تجاه هاته النحية وعبر منتخبيها ضمن المجالس المحلية والولائية والوطنية والأمة .
- ✓ أرست النخبة السياسية السن الاجتماعي وعززت قيم الولاء الوطني والحفاظ عليه من خلال فعلها السياسي ومشاركتها في مشاريع المصالحة والوطنية رغم عدم رضاها عن دورها التام ومعاناتها من التحييد في قضايا الأمة المصيرية .
- ✓ كما كان للخبة السياسية الدور في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية عبر التحسيس بالحقوق والواجبات حيث اعتبرت النخبة السياسية أن المسؤولية الاجتماعية من صميم اعمالها ووجود كيانها .

- ✓ كما اعترفت النخبة السياسية عبر مجموع التحليلات أنه لم يكن لها دور في مجموع التغييرات الاجتماعية الراهنة رغم عدم نفييها في ان طرح اشكاليات التغيير تكون عبر عدم الانزلاق في مهاترات المستقبل الغير واعي .
- ✓ ان للنخبة السياسية دور فاعل في العمل الجمعوي عبر الجمعيات المجتمع المدني التي هي احد ادوات النخبة في ترسيخ قيم المسؤولية الاجتماعية والمشاركة السياسية ومعايشة المواطن في حياته الاجتماعية .
- ✓ انه رغم مساهمة النخبة ودورها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية إلا انها لم راضية عن دورها الأمثل نتيجة العوائق التي تواجه هذا الدور من تسييج قانوني افقدها جملة صلاحيات وآليات للممارسة الفاعلة تجاهها قيم المسؤولية الاجتماعية .
- ✓ كما اتسمت النخبة السياسية بعدد تمييز عناصر الهوية الوطنية ولم تنساق وراء النزاعات المشترك العام (لإسلام , العروبة, الامازيغية)
- ✓ لقد راعن النخبة السياسية مقومات الهوية الوطنية في عملها السياسي رغم بعض التجاذبات ضمن المشاريع السياسية المختلفة وآليات كسب الوعاء الانتخابي .
- ✓ كما رسخت النخبة السياسية مقومات الهوية الاسلامية والعربية والأمازيغية فحافظت على عدم اقصاء قيم أي منهم .
- ✓ لقد كانت موقف النحبة السياسية تجاه عناصر الهوية الوطنية يتسم بالرضاء وان كانت مشاريعها السياسية تتبنى أحد هاته العناصر كمحدث قيمي للوصول للسلطة .
- ✓ واجهت النخبة السياسية تحديات في عدم تمييز مواقفها بين عناصر الهوية الوطنية متمثلة في الثقافة المجتمعية العامة وصراعات الداخل الحزبي والالتزام القانوني تجاه هذه العناصر إلا أنها اتسمت مواقفها بعدم التمييز .

توصيات

. توصيات:

لا يسع الباحث بعد نهاية هذه الدراسة إلا أن يضع بين يدي موجبات البحث العلمي مقترحات وتوصيات لمرامي هذا البحث الذي يبرز أثر النخبة السياسية في تعزيز قيم المواطنة في الجزائر ويوجزها في نقاط كالآتي:

1. على النخبة السياسية في الجزائر تحمل مسؤولياتها الاجتماعية تجاه الفرد والمجتمع والتفاعل مع مشاكله وعدم الدوران حول قضاياها بحثا على حلول ترقيعية, لأن عدم شعور المواطن بالمسؤولية الوطنية تفقده الثقة والتفاعل في إرساء قيم المواطنة.

2. على النخبة أن تؤسس رؤيا سياسية واجتماعية تعزز للمواطنة المسؤولة لدى الجميع فلا يمكن إدعاء الانتماء والولاء والممارسات لا تؤدي دورها وتقوي مناعتها الوطنية وتعزز مواطنتها المسؤولة.

3. على النخبة السياسية إعادة النظر في علاقتها بالعمل الجمعوي وانتمائها لهذه الجمعيات للاكتساب السياسي بل للعمل الفاعل.

4. على النخبة السياسية أن تكون فاعلة في علاقتها مع لسلطة وفي امتلاكها للسلطة المخولة لها وخروجها من حيز لجان المساندة إلى حيز الابداع والممارسة الفاعلة.

5. تعزيز المواطنة المسؤولة من طرف النخبة السياسية يوجب عليها خلق وعي مجتمعي والابتعاد عن ثقافة الغنيمة والاستمتاع بخيرات الوطن وإنما خلق وعي للنهوض والحفاظ على المكتسبات وهذا واجب مقدس لا يمكن أن يعتبر اختياراً للبعض ويتركه آخرون وإنما هو من موجبات العمل السياسي تجاه الوطن.

6. إعادة نظر النخبة السياسية في رؤيتها للمواطن والمواطنة التي يتوقف دور المواطن عندها على عدم اختراق القانون فقط إنما يتعداه لحث الآخرين على عدم امتلاكه ومشاركته في واجباته الفاعلة.

7. على مؤسسات النخبة السياسية المنتخبة عبر مجالسها الدعوة إلى المواطنة المسؤولة عبر مشاركتها الفاعلة والابتعاد عن مواسم المشاركات الانتخابية التي أفقدت الثقة بين المواطن ونخبته.

8. ايجاد حلول ناجعة وسريعة لمنظومة القوانين المسيّجة والمعرقلة لعمل النخبة السياسية في مجالسها المنتخبة المحلية والولائية الوطنية والأمة.

9. على النخبة السياسية عبر منتخبيها وأحزابها وجمعياتها أن تبتعد على هيكلتها التنظيمية الوظيفية كأنها مؤسسة إدارة وأن تدرك أنها صوت المواطن ومحاكاة آماله وآلامه.

10. محاولة التواصل الدائم بين النخبة السياسية ومجتمعها المحلي وفتح أبواب النقاش ورفع مشاكله وحلها وتعزيز الثقة بينهم.

11. تشجيع النخبة السياسية لجمعيات المجتمع المدني للحفاظ على العلاقة التفاعلية الثلاثية الهرم مواطن ونخبة سياسية ومجتمع مدني فاعل.

12. على النخبة السياسية إرساء الانتماء المجتمعي المنطلق من المشاركة الاجتماعية والسياسية ضمن المجتمع المحلي والوطني بشكل ايجابي والانحياز إلى المواطن وأهم قضاياه وعدم الانتباه إلى برغماتية الربح والخسارة السياسية.

13. تفعيل دور النخبة السياسية في الحياة المجتمعية والعمل على التقليل من المشكلات الحياتية للمواطن ليس فقط تلك الحلول الاستعجالية والترقيعية وإنما ضمن مشاريع اقتصادية وثقافية وسياسية قصيرة وطويلة المدى.

14. ضرورة إعادة طرح النخبة السياسية لمفهوم الولاء الوطني وأن الاختلاف مع السلطة والطبقة السياسية ومعارضتها لا يعني التقليل من قيم الولاء للوطن أو الانتقاص منه ضمن احترام قوانين الجمهورية والدستور.

15. اتخاذ النخبة السياسية التدابير المساهمة والقرارات لمساعدة لإحداث سلم اجتماعي عام غير خاضع للتهدئات والمناكفات من خلال احداث وعي عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية لضرورة فهم هاته القيمة وإدراك مبتغياتها على الوطن والمواطن.

16. الحث الدائم للنخبة السياسية عبر الشركاء الاجتماعيين لاحداث فعل سياسي غير متناقض مع قيم المواطنة الحقة بحجة المصلحة الوطنية أو متطلبات الواقع لخلق الثقة وابداع ممارسه سياسية توازن بين الحق والواجب بين الحقيقة والإمكانيات وأن الأمنيات تنتهي أول الصباح والاعتراف هو مشكل النهوض الفاعل دون أي مزايدة.

17. إعادة نظر النخبة السياسية في علاقتها مع حقوق وواجبات المواطن واعتبار أن المواطنة الحقة هو ذاك المواطن المستقر (المطيع) ولم تدرك أن المواطن عبر المواطنة له قيم ضمن الحقوق والواجبات تخرجه من حيز الطاعة المستسهلة.

18. على النخبة السياسية أن تتماشى مع جملة التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وإلا فإن قطار الواقع سيخلّفها في محطة الجمود والسكون وقد تجد نفسها في ركن العداء الاجتماعي ولذا وجب تحملها مسؤولياتها تجاه متغيرات الراهن والموجود.

19. على النخبة السياسية ضمن فعلها السياسي أن تبتعد عن التأمل السياسي والوجدان السياسي تجاه مشتركات الهوية الوطنية (الإسلام، العروبة، الأمازيغية) وأن الفاعل السياسي هو من يخلق مشروعا سياسيا متكاملا يعزز فيه قيم هويته ولا يتكأ عليها فقط.

20. إدراك النخبة السياسية أن المواطنة وقيمها ليست ضد عملها السياسي أو طموحاتها الخاصة وإنما هي تلك الفاعلية المشاركة للجميع المرتقية بالكل المدركة لمسؤولياتها حقوقها واجباتها الاجتماعية والسياسية ولذا وجب على النخبة السياسية عدم تسييج مفهوم المواطنة في الأحقية الوطنية وايجابية المواطن في واجباته فقط بل المواطنة حتى في حقوقه.

21. إعادة نظر النخبة السياسية في الثقة بينها وبين المواطن ومحاولة تجديدها وإعادتها لطبيعتها ضمن الخروج من المزايدات على قيم المواطنة الفاعلة حقوق وواجبات وتحمل مسؤولياتها الاجتماعية الصدق الفاعل السياسي الغير متهرب من مسؤولياته.

22. على النخبة السياسية أن تدرك أن قيمة الحرية هي قيمة مركزية للمواطنة وقيمة وجودية للإنسان بها يكون أو لا يكون ولذلك على النخبة تفعيل هذه القيمة على مجموع قيم المواطنة للوصول لجزائر الشهداء والثورة.

الخاتمة

إنّه ومن خلال ما تعرض إليه الباحث في دراسته, النخبة السياسية وقيم المواطنة في الجزائر, في شقيها النظري والميداني حيث غطى الجانب النظري معظم المباحث التي من شأنها أن تكون في التراث النظري الخاص والعام لما قمنا به من إحاطة بكل أوجه النخبة السياسية وما أُدلج إليها وقيم المواطنة وما تطرقنا إليه في أُطر القيم المشكلة لها الاجتماعية والسياسية الثقافية والاقتصادية وفق دور النخبة السياسية في ترسيخ قيم الانتماء الاجتماعي والولاء الوطني وفي التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية.

ومواقف النخبة السياسية من عناصر الهوية الوطنية كمشترك عام عبر ممارسات وفعل سياسي شكّل ملامح الخصائص الواقعية للساحة السياسية في الجزائر ما انعكس على المواطنة وقيمها الفاعلة وتفاقم ما يُعرف بفقدان مخزون الثقة بين المواطن ونخبته السياسية متمثلة بأحزابها ومنتخبيها وجمعياتها المدنية التي شكلت عبر تاريخ الجزائر السياسي أذرعاً حزبية أفقدتها قوة عملها الجمعوي ضمن قيم المواطنة الحقة وفي ظل مجمل التغيرات من حراك اجتماعي وثقافي طُرح من جديد دور النخبة السياسية في ترسيخ قيم المواطنة في الجزائر، لنتابع ذلك وراء البحث عن النتائج في إطار ما يُعرف بعملية التأثير الفاعل بين النخبة السياسية وقيم المواطنة أين تمّ اختيار الباحث لمجموع منتخبي المجالس البلدية والولائية والمجلس الوطني والأمة لولاية الوادي وقد استعمل الباحث في ذلك كل الوسائل الاحصائية والمنهجية والتحليلية في الشقّ الميداني ساعياً بجدً في البحث وموجبات التأثير وعوائق النخبة المطروحة وانجازاتها المصرّح بها ضمن المشاركة الاجتماعية .

وهذا ما تمّ القيام به والتعامل معه امبريقياً للوصول إلى نتائج التي توضّح لنا جلياً حول مجمل دور النخبة السياسية في عملية ترسيخ وتعزيز وإرساء قيم المواطنة حيث تمّ التوصّل للنتائج التالية:

1. تساهم النخبة السياسية في الجزائر، في ترسيخ قيم الانتماء والولاء الوطني عبر ترسيخ قيم الانتماء الاجتماعي والمساهمة في تعزيز قيم الولاء الوطني ضمن تفاعلها المجتمعي المحلي وعملها ضمن العمل الجمعوي في مجتمعها المدني وإدراك وعي الانتماء الوطني والتعبير والتمثيل الفاعل للمواطن ضمن قيم المواطنة التي تعمل النخبة السياسية جاهدة لإظهارها ضمن مؤشر الانتماء الاجتماعي، وفق مشاركتها الاجتماعية والسياسية وقضايا المواطن الخاصة والعامة عبر التأثير الفاعل والإرادة القوية للنخبة السياسية بما يفرضه الواجب وما يستلزم عليه من حق تجاه مجتمعه ووطنه فيجعل من الانتماء الاجتماعي كقيمة من قيم المواطنة ذو فاعلية والنزول بها إلى الواقع المجتمعي لتتحدى النخبة السياسية في هذا العمل المباشر الفاعل والمؤثر دلائل اعتبارات الواقع السياسي بالالتزام الحزبي أو تعاقد سلطوي والتسييج القانوني حيث قامت بتفكيك إشكالياتها الخاصة والعامة وقدّمت ما يمليه عليها واجبها الوطني في ترسيخ قيم الانتماء الاجتماعي والولاء الوطني وفق دورها السياسي والاجتماعي الاقتصادي والثقافي ضمن الفرد والمجتمع، فمن خلال عملها السياسي ضمن مهمتها السياسية والاجتماعية حيث أثّر الالتزام الحزبي الايجابي للنخبة السياسية على فاعليتها في قيم المواطنة فباشرت النخبة السياسية في تطوير مشاريعها السياسية وفاعلية فعلها السياسي ضمن التأمل والوجدان الحكمة والأداتية عبر واقعها السياسي للجزائر فحثّت النخبة السياسية على قيم الولاء الوطني ضمن كل مجالسها واطروحاتها السياسية, عبر المقدرات والإمكانيات ورسمت مشروع منظومة اجتماعية وثقافية ضمن أُطر المجتمع المدني وانتماء النخبة السياسية إليه, إلى محاولة خلق وعي وثقافة فكرية تعزز قيم الانتماء والولاء الوطني عبر الممارسة الموجبة للمجتمع المحلي والمشاركة الاجتماعية المباشرة والفاعلة للنخبة السياسية وفق علاقة المنتخب لقضايا المواطن وطرح مشاريعه التنموية ومنه فإن هذا العمل يبرز قيم الانتماء والولاء للوطني وفق ذاك الفعل السياسي والممارسة السياسية المباشر والغير مباشرة، ولم يؤثر موقفها السياسي معارضة وموالاة من السلطة لتتأثر قيم الانتماء والولاء,

فأرست السلم الاجتماعي وحافظت على قيم الانتماء والولاء الوطني وعزّزته من خلال فعله السياسي الفاعل وإن لم تصل إلى رضاها التام الفاعل الذي تشترك فيه النخبة السياسية ومجموع مؤسسات المجتمع لخلق وعي للولاء للوطن ضمن قيم المواطنة والابتعاد عن الشخصانية والفردانية المفككة في تقديس الذات السياسية وعدم انتقادها وفق آليات الانتماء والولاء الوطني لتساهم النخبة السياسية في تعزيز قيم الانتماء والولاء الوطني في الجزائر.

2. للنخبة السياسية دور في تحسيس بالمسؤولية الاجتماعية, سوى موالاة أومعارضة، من خلال ممارستها ودورها الفاعل في الحث على المسؤولية الاجتماعية من خلال طرح مجموع الحقوق والواجبات ضمن مشاركتها السياسية في المجتمع المدني والجمعيات المختلفة كذا الحملات التحسيسية عبر وسائل الإعلام السمعية والبصرية ومشاركة مؤسسات التنشئة الاجتماعية من أسرة ومساجد ومؤسسات المجتمع الثقافية والجمعوية وخلق وعي مشترك للنهوض والتنمية كما دعمت النخبة السياسية ضمن مشروعها في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية، الحث على الرعاية الصحية ودعم مشاريع التعليم والتربية والبيئة والإسكان ومكافحة التلوث، كذا التخفيض من حوادث الطرقات وبناء الهياكل القاعدية وفق إمكانياتها ومجالها المحلي والولائي والوطني.

كذا إعانة الجمعيات الخيرية والفئات ذو الاحتياجات الخاصة، والمشاركة المجتمعية في حل الإشكالات والخصومات ضمن المناطق والأفراد وتعزيز قيم التسامح والتنازل في إطار المصلحة العليا والإخاء المجتمعي ضمن تفعيل قيم المواطنة عبر المسؤولية الاجتماعية للأفراد من حقوق وواجبات حيث اعتبرت النخبة السياسية أن المسؤولية الاجتماعية هي من صميم أعمالها ووجود كيانها السياسي وإن لم يكن لها الدور الفاعل في التغيرات الاجتماعية الراهنة في الحراك الشعبي إلا أنها كانت دائما ساهرة على التحسيس بالمسؤولية التي أفقدها في الكثير من الأحيان البراغماتية التي يتمتع بها

السياسي من أجل التموقع في قراءاتها للحاضر والمستقبل. كما عملت النخبة السياسية في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية ضمن العمل الجمعوي الفاعل والمشاركة السياسية عبر الفعل السياسي الممارس في النخبة السياسية الذي ساهم في هذه المسؤولية، فعايشت المواطن في حياته الاجتماعية عبر منتخبيها في كل آماله وآلامه، طموحاته وأحلامه، وإن لم يكن رضاها التام على دورها في مساهمتها في تعزيز هذه القيم إلا أنها كانت دائما تشعر بأن دورها أكبر وأعظم في فاعليته وعدم رضاها عن الدور هو نتاج قوة وإرادة داخلية طامحة لما هو أكثر رغم العوائق والعراقيل التي واجهت النخبة إلا أنها طرحت بدائل وقامت بدورها في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية في الجزائر كقيمة فاعلة من قيم المواطنة مشاركة وممارسة.

كما اتسمت مواقف النخبة السياسية في الجزائر، بعدم تمييزها بين عناصر الهوية الوطنية، حيث توصّلنا بهذه الدراسة بعد التحليل والنتائج إلى أن النخبة السياسية عبر منتخبيها اتسم موقفها بعدم التمييز بين عناصر الهوية الوطنية ضمن عدم انزلاقها وانسياقها في نزاعات المشترك للهوية الوطنية (الإسلام، العروبة، الأمازيغية)، واعتبرت أن المشترك لا يخص حزباً أو جهة أو ثقافة فالإسلام دين الدولة والمجتمع والعربية لغته الرسمية ونطق الأمة الجزائرية بها، والأمازيغية هي ثقافة الجزائر الضاربة في عمق التاريخ، وإن ممارسة الإيديولوجيا أو الحسابات الضيقة ضمن الاسترزاق السياسي لا يجدي نفعاً مع المجتمع الجزائري في 132 سنة من الاستعمار رغم ما فعلته فرنسا في استثمارها لنزاعات والخلافات الثقافية والعرقية إلا أنه ظل المجتمع الجزائري واحداً من تبسة لتلمسان ومن تيبازة لتمنراست دينا ولغة وثقافة. كما أن النخبة السياسية راعت مقومات الهوية الوطنية في عملها السياسي حيث طرحت احترامها لمجموع القيم الوطنية التي تعاقد عليها المجتمع وسيّجها القانون والدستور فلم تستحوذ على المشترك وراعت كل خصوصيات الهوية الوطنية، فعملت على ترسيخ الهوية الأمازيغية الوطنية عبر ثقافة

سياسية ممارسة وهادفة ضمن تشريع قانوني للحفاظ على ثقافة تمازيغت الممتدة في ذاكرتنا التاريخية والشعبية، وأن التشريع القانوني هو عملية مؤقتة إلى أن يتكون وعي فترُسى ثقافة التنوع التي هي أحد قيم المواطنة، وان المكون الأمازيغي هو أحد المكونات الجزائرية الذي لا يمكن إلغاؤه أو تهميشه كما أن المكون الأمازيغي أيضا لا يمكنه الاستحواذ على ثقافته الخاصة ضمن الفرض الشامل للثقافة أن يخرج من المظلومية الثقافية التي يعيشها.

فالأمازيغية هي ألحاننا وكلماتنا وأسماء جبالنا وخلود شهدائنا, كما حافظت النخبة السياسية على مقومات الهوية الإسلامية ديناً عقيدة شعائراً فرائضاً وثقافة، قيماً وشعاع الحضارة ضمن عملها السياسي فلم تميز في مواقفها السياسية بين أي عنصر من هاته العناصر, فلم تطرح أي نقاش واحد ضمن مجالسها يمس الإسلام وشعائره، وناهضت كل استئصال يمس بهذا الدين، فساهمت ضمن إمكانياتها مع مؤسسات التنشئة الاجتماعية في دعم المؤسسات الدينية وجمعيات المساجد وتشييدها كما ساعدت المدارس القرأنية وأعانت الأعمال الخيرية والتطوعية في ظل المناسبات الدينية كانت دائما مشاركة والإسلام ليس مختصا به حزب أو فئة كما طرحت الاجابات وإنما هو مشترك عام للجميع، فالإسلام قبل النخبة وبعدها.

كما ساهمت النخبة السياسية في محافظتها على مقومات الهوية العربية لساناً وثقافة لأن العربية هي المشترك العام للشعب الجزائري، إن اللغة العربية واللهجات السبعة عشر في الجزائر هو غنى في الموروث العام، فكانت العربية هي اللغة الرسمية في الجزائر فعملت على التسييج القانوني للنطق والعمل بها في مؤسسات الدولة وفاعلي الحياة السياسية ولازال الجهد متواصلاً لإحداث وعي عام على أن اللغة العربية ليست لغة نزاعية للاختلاف وإنما هي قيمة من قيم الوحدة والامتداد العربي الاقليمي القومي الذي كان مع ثورة الجزائر المجيدة وقضاياها العادلة.

وكان رضى النخبة السياسية على دورها في إرساء عناصر الهوية الوطنية وعدم التمييز بينها فاستعملت هذه العناصر في مشروعها السياسي الفاعل وممارستها العامة مبتعدة عن الاستغلال ونزاعات المشترك فعملت على ادماج الهوية الوطنية ضمن الهوية المجتمعية وترسيخها وإرسائها في الفعل السياسي فكان الوطن حاضراً في تكوينها وعملها والإسلام هو رمزها الشامخ وأن لغتها العربية هي لغتها الرسمية في حياتها المجتمعية والسياسية وأن الأمازيغية هي ثقافتها المنحدرة الضاربة في تاريخها وعمق ذاتها ورغم تعدد المشاريع السياسية لكن الهوية تظل واحدة فإذا كان المشروع الإسلامي المرتكز على قيم الإسلام ومشروعه الحضاري لا يمكنه إلغاء وانقاص عماصر الهويات الأخرى فالوطن حاضراً والأمازيغية ثقافة. كما اسست لمشروع وطني مرتكز على شرعية ثورية فتجد الإسلام والأمازيغية حاضرين في تركيبته وتنشئته كذا الأحزاب ذوي النهج الأمازيغي فإنه لا يمكن أن يكون لها وجود سياسي إذا ألغت الإسلام والعروبة. لقد اتسمت مواقف النخبة السياسية في الجزائر، بعدم تمييزها بين عناصر الهوية الوطنية.

وأخيراً لقد حاول الباحث من خلال الإحاطة بكل أدوار النخبة السياسية وفاعليتها وعلاقة التأثير في هاته الأدوار لقيم المواطنة في الجزائر ضمن طرحه تساؤلات الدراسة وتحديد الفرضيات .

وتحليل كل الاستجابات مجتمع الدراسة والتوصل إلى صدقية الفرضيات المطروحة حيث كان للنخبة السياسية دور جدّ هام في ترسيخ قيم المواطنة في الجزائر وإن أعارت هاته الأدوار إشكاليات وعوائق, تطرقنا إليها في تحليلنا وأخذنا بها في جملة التوصيات المقدمة آملين في أنه قد توصلنا إلى فك اللُّبس في إشكالية النخبة السياسية ودورها في ترسيخ قيم المواطنة في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

-المصادر

القران الكريم حسب رواية ورش

ابن منظور، لسان العرب، ج4، ج6، دار المعارف، القاهرة، 1986.

- الكتب بالعربية:

1. إبراهيم الساسي العوامر، **الصّروف في تاريخ الصحراء وسوف**، طبعة 3، 2007.
2. إبراهيم خليل أبراش، **علم الاجتماع السياسي**، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش، 16 مايو2001.
3. إبراهيم، عبد اللطيف فؤاد وأحمد سعيد مرسي، **المواد الاجتماعية وتدريسها الناجح**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط3، 1976.
4. ابن خلدون، **كتاب العبر**، الجزء 12، دار النشر العربي، بيروت ، 2001.
5. ابن خلدون، **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العربي والعجم**، الجزء الثاني ، دار النشر العربي، لبنان، 1983.
6. أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، الجزء 3،دن.
7. إحسان محمد الحسن، **الأسس العلمية للمناهج البحث الاجتماعي**، دار الطبعة للنشر والتوزيع، بيروت ، 1981..
8. أحمد بدر، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، المكتبة الاكاديمية مزيد ومنقعة، ط9، 1996.
9. أحمد زايد، **النخب السياسية والاجتماعية- مدخل نظري: مع إشارة خاصة إلى تشكلها في المجتمع المصري**، ضمن مجموعة مؤلفين، النخب الاجتماعية، عن مركز البحوث العربية والإفريقية القاهرة، 2005.
10. أحمد زكي بدوي، **معجم المصطلحات السياسية والدولية**، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1989.

11. أحمد زيدان، **نخب ما بعد الاستعمار**، مجلة الديمقراطية، عدد 25، 2007.
12. أحمد صدقي الدجاني، **مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية**، مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة ، 1999.
13. أحمد فاطمة أمين، **الشعور والمسؤولية الاجتماعية**، مجلة كلية الأدب جامعة حلوان، العدد السادس، ص250- 251.
14. محمد محفوض، **الأخر وحقوق المواطنة**، مركز الراية، دمشق، الطبعة الأولى، 2006.
15. إدريس لكريني، **النخبة السياسية وأزمة الإصلاح في المنطقة العربية**، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام بمصر، العدد 25، يناير 2007
16. أشرف عبد الوهاب، **التسامح الاجتماعي بين التراث والتغيير**، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2006.
17. أعراج سليمان ،**موقع المجتمع المدني ضمن مسار التحول الديمقراطي في الجزائر**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول: المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة العربية ،الجزائر، جامعة الجزائر، 7- 8 ديسمبر 2011.
18. آل عبود، عبد الله بن سعيد بن محمد، **قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011.
19. ألان تورين، **ما هي الديمقراطية**، ترجمة حسن قبيسي، الطبعة الثانية، دار الساقي، بيروت، لبنان ، 2016.
20. إمام عبد الفتاح إمام، **القانون الحديدي للأوليجاركية**، مجلة عربي، العدد 482، يناير 1999...
21. بدران عمر سليمان، **هكذا يكون الانتماء للوطن**، ط1.
22. بدوي أحمد زكي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1982.
23. بشير صالح الرشيد، **مناهج البحث العلمي رؤية تطبيقية مبسطة**، دار الكتاب الحديث، الكويت، ط1، 2000.

24. بن عيشة عبد الحميد، **المبادئ العامة للتنظيم الإداري وتطبيقها في الإدارة المحلية بالجزائر**، مذكرة الماجستير، فرع إدارة ومالية جامعة الجزائر ، 2001.
25. بنيه، نسرين عبد الحميد، **مبدأ المواطنة بين الجدل والتطبيق**، الازاريطة، الإسكندرية، 2008.
26. بوتومور، **الصفوة والمجتمع دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ترجمة محمد الجوهري، محمد علي محمد، عليا شكري، سيد محمد الحسيلي، دار المعرفة الإسكندرية، ط2.
27. بوتومور، **الصفوة والمجتمع:** دراسة في علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد جوهري وعلياء شكري ومحمد والسيد محمد الحسني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988.
28. بوروني زكريا، **النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي**، دراسة حالة الجزائر، اشراف: بوريش رياض، جامعة قسنطينة، 2010.
29. بوروني زكريا، النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطية، جامعة قسنطينة.
30. بياربورديو، **عن الدولة دروس في الكوليج دوفرانس** (1989– 1992)، ترجمة نصير مروة، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الطبعة الأولى عن المركز، بيروت، 2016.
31. ت أحمد زائد، **النخب السياسية والاجتماعية** –مدخل نظري: مع إشارة خاصة إلى تشكلها في المجتمع المصري، ضمن مجموعة مؤلفين النخب الاجتماعية، عن مركز البحوث العربية والإفريقية القاهرة، 2005.
32. سعيد التل، **مقدمة في التربية السياسية لاقطار الوطن العربي**، دار اللواء للصحافة والنشر، عمان، الأردن، 1987.
33. توماس مابر- أوروفورهولت، **المجتمع المدني والعدالة**، ترجمة: راندا النشار وماجدة مدكور، وعماد نحيلة وعلا عادل عبد الجواد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ، القاهرة، مصر، ب سنة.
34. جاد، منصور أحمد، **المواطنة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز**، منظور قانوني، الفكر الشرطي، مركز بحوث شرطة الشارقة، أبو ظبي، العدد 20، 2011.

35. جاك، بارك، **الانثروبولوجيا والتاريخ**، ترجمة، عبد الأحد السبتي ، درا توبقال، المغرب ، 1988.

36. الجبوري ساجر ناصر، **حقوق الإنسان السياسية في الإسلام والنظم العالمية**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2005.

37. جون لوك، **في الحكم المدني**، ترجمة ماجدة فغري، بيروت، 1959.

38. حسين، حسن موسى ، **مناهج البحث في المواطنة وقيم المجتمع**، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011.

39. حسين، حسن موسى ، **مناهج البحث في المواطنة وقيم المجتمع** ، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012.

40. حميد بن مسلم السعيدي، **نهج المواطنة**، الطبعة الأولى، مسقط عمان، 2017.

41. خالد سليمان، **العوامل المعيقة لتحركات الشارع**، حالة ،الأردن.

42. خليفة، عبد الرحمن أبو زيد، **الفكر الماسي العربي الأسس والنظريات**، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 2003.

43. خوسه أوتغا أي غاسيت، **تمرّد الجماهير** ترجمة علي إبراهيم اشقر، الطبعة الأولى ، دار التكوين، دمشق، 2011.

44. خير الدين حبيب، **دور المثقف العربي في الاصلاح الديمقراطي**، مجلة المستقبل العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة الغربية، العدد 30، 3 ديسمبر 2007.

45. خالد حامد:**المدخل الى علم الاجتماع**،جسور للنشر والتوزيع للجزائر،2009.

46. إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي**، عمان: دار الشروق العربي، ط1، 1998.

47. بولس عاصي، غسان طه، خضر محمد نبها،. حسين رحال، **المواطنة والدولة**، مقاربات واتجاهات سلسلة الدراسات الفكرية، منتدى الفكر اللبناني، الطبعة الأولى، ديسمبر 2010.

48. سيدي محمد ولديب، **الدولة وإشكاليات المواطنة**، قراءة في مفهوم المواطنة العربية، دار الكنوز للمعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن ،2011.

49. سيف بن ناصر المعمري، **طرق العبور للمواطنة المسؤولة** ،مسقط، عمان.
50. دباب، قايد: **المواطنة والعولمة**، تساؤل الزمن الصعب، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط1، القاهرة، 2007.
51. الدجاني، أحمد صدقي ، **مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية**، مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة، 1999.
52. منصور، حسن عبد الرزاق، **الدروع والعرفان نحو تربية وطنية هادفة**، الانتماء والاغتراب، دار جرس، السعودية، د ت..
53. سيدي محمد ولديب، **الدولة وإشكالية المواطنة**، دار كنوز المعرفة، الطبعة الأولى، عمان،2011.
54. دومينيك شنابر، **كريستيان باشولييه**، ترجمة سونيا محمود نجا، الطبعة الأولى ، المركز القومي للترجمة الجيزة، القاهرة، 2016.
55. دون إي. ايبرلي، **بناء مجتمع من المواطنين**، المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين، ترجمة هشام عبد الله، دار الأهلية للنشر والتوزيع، المطبعة العربية الأولى، ، عمان، الأردن،2003 .
56. دويدار، عبد الفتاح محمد ، **المواطنة وحقوق الإنسان في ميزان الدين والأوطان (الإسلام نموذجا)**، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 2011.
57. ذوقان عبيد وآخرون، **البحث العلمي** (مفهومه، أدواته، أساليبه)، دار الفكر العربي، القاهرة، ط5، 1996.
58. رابح لونيسي، **التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة**، الجزائر، كوكب العلوم، 2009.
59. ربيع، محمد محمود ، **الفكر السياسي الغربي**، الكويت، جامعة الكويت، 1994.
60. رجاء وحيد دويدي: **البحث العلمي**، أساسياته النظرية، وممارسته العلمية، دار الفكر، دمشق، ط1، 2000.
61. رشيد زرواتي، **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية قسنطينة، 2008.

62. رضوان أبو الفتوح، **التربية الوطنية** (طبيعتها، فلسفتها، أهدافها، برامجها)، المؤتمر الثقافي الرابع، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1960.
63. رضوان، عبير بسيوني ، **أزمة الهوية والثورة على الدولة في غياب المواطنة وبروز الطائفية**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، القاهرة، 2012.
64. روبرت ماكيفر : **تكوين الدولة**، ترجمة الدكتور حسن صعب، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، جانفي 1984.
65. رياض الصيداوي، **صراع النخب السياسية والعسكرية في الجزائر**، الحزب الجيش الدولة .rsidaoui, blog spot. Com
66. الزيات، السيد عبد الحليم ، **التنمية السياسية البنية والأهداف**، ج2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
67. سامح فوري، **مشروع السلام الاجتماعي في المجتمع المصري**، الجيزة، مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، 2008.
68. ستيفن ديول، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع الدولي**، ترجمة وهبة ربيع ،القاهرة، دار الإسكندرية، 2000.
69. السرحان محمود قضام، **الولاء والانتماء لدى الشباب الأردني وأثره في بناء الشخصية**، مطبعة التوفيق، عمان، (د، ط).
70. سليمان شاكر عبد الحميد وآخرون، **علم النفس العام**، دار أتول، القاهرة، ط1، 1989.
71. سمير نعيم، **المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية**، مكتبة سعيد رأفت، جامعة عين تيمومشنت، ط4، 1987.
72. السيد يسي، **الإصلاح العربي بين الواقع السلطوي والسراب الديمقراطي**، ط1، دار ميربت، القاهرة، 2005.
73. سيف بن ناصر المعمري، **تربية المواطنة**، رؤية منهجية في مفاهيم المواطنة وتطبيقاتها في النظم التربوية دار الوراق، مسقط، سلطة عمان.
74. سيلا بن حبيب، **من كانط إلى هاربرماس سيادة الدولة في ظل عالمية المواطنة**، مقال نشر في المجلة الألمانية.

75. شلتوت محمود ، **الإسلام عقيدة وشريعة**، ط6، دار الشروق، القاهرة، 1992.
76. الطعان عبد الرضا: **الفكر السياسي في العراق القديم**، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط2، 1986.
77. الطيب محمد عبد الظاهر وحنين رشدي ومنسي، محمود: **الطفل في مرحلة ما قبل المدرسة**، منشأة المعارف، الإسكندرية، د. ط، د. ت.
78. عاطف الغمري، **المواطنة والهوية الوطنية**، جريدة الأهرام المصرية، العدد 43920، السنة 131، 2007.
79. عامر قنديلجي: **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات**، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، 1993.
80. عامر طارق عبد الرؤوف ، المواطنة والتربية الوطنية اتجاهات عالمية وعربية طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012.
81. عبد الباسط محمد حسن، **أصول البحث الاجتماعي**، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر ، 1982.
82. عبد الحميد بعطيش، **إرهاصات تشكل الكيانات السياسية في بلاد المغرب القديم** "المملكة النوميدية نموذجا"، دراسة في المحددات والتجليات، جامعة باتنة، قسم التاريخ وعلم الآثار.
83. عبد الرحيم حافظ، **الزيونية السياسية في المجتمع العربي**، قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس، بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية سلسلة صروحات الدعوة، 59، 2006.
84. عبد السلام بن ميس، **مظاهر الفكر العقلاني في الثقافة الأمازيغية القديمة** ،دار النشر idgl ، الرباط ، 2010.
85. عبد العروي، **مفهوم الحرية**، ، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان. الطبعة الخامسة، 1983.
86. عبد الله محمد الشريف، **مناهج البحث العلمي**، مكتبة وطبعة الإشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية، 1996..

87. علي السيد أبو فرحة ومجموعة من المؤلفين، **الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة**، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الطبعة الأولى، بيروت، جانفي2017.

88. علي خليفة الكواري، **الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي (30)، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

89. علي عبد الرؤوف علي، **الاندماج الاجتماعي بين مأزق الهوية وفخ العولمة**، تحليلات وتحولات، بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

90. علي عبد الله محمد، **تصور مقترح من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتحقيق السلام الاجتماعي لدى الشباب الجامعي**، المؤتمر العلمي الدولي الخامس والعشرون، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر، 2012.

91. عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، د ط، 1995.

92. الغبيسي محمد إسماعيل، **تدريس الدراسات الاجتماعية تخطيطيه وتنفيذه وتقوم عائده التعليمي**، مكتبة الفلاح، بيروت، ط1، 1421- 2001..

93. فاطمة عوض صابر وميرفت علي خفاجة، **أسس ومبادئ البحث العلمي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنيتين الإسكندرية، ط1، 2002.

94. فرانسيس فوكوياما، **بناء الدولة**، ترجمة مُجاب الإمام، الطبعة العربية الأولى، دار العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية ،2007.

95. فضيل دليو وعلي غربي، **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية**، منشورات جامعة منتوري قسنطينة ، 1999.

96. فؤاد عبد المنعم، **مبدأ المساواة في الإسلام** بحث من الناحية الدستورية مع المقارنة بالديمقراطية الحديثة، مطبعة المكتب العربي الحديث الإسكندرية.

97. محمد جسوس، **سؤال العمل الجمعوي**، جريدة الإشتراكي، العدد 6916، الخميس 18 يوليوز 2002 .

98. فوزي بوخريص، **مدخل إلى السوسيولوجيا الجمعيات**، إفريقيا الشرق 2013.

99. قرواتي خالد، (د، ت)، **الاتجاهات المعاصرة للتربية على المواطنة**، جامعة القدس المفتوحة القدس.

100. القصيى، **الراي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات**، القاهرة، مكتبة الآداب، 2004.

101. قيرة إسماعيل وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2002.

102. كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987.

103. لاشين، محمد عبد الحميد، والجمال، رانيا عبد المعز، **رؤية عالمية لمعايير المواطنة في التعليم**، النموذج الأوروبي، المؤتمر العلمي الثامن عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة (تطوير التعليم في الوطن العربي)، كلية التربية جامعة بنى سويف، 2010.

104. لطاد ليندة، **المجتمع المدني**: المفهوم والأبعاد، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول: المجتمع المدني والتطور السيسي بالمنطقة العربية، جامعة الجزائر، 7-8 ديسمبر 2011.

105. المالكي عطية بن حامد بن ذياب، **دور تدريس مادة التربية الوطنية في تنمية قيم المواطنة**، كلية التربية، المملكة العربية السعودية. 1432هـ

106. محفوظ محمد العالم العربي ،**دولة المواطنة**، شبكة النبأ المعلوماتية، نوفمبر، 2010.

107. محمد أبو المنصر، **قواعد ومراحل البحث العلمي** ،مجموعة النيل، القاهرة، 2004.

108. محمد الضاوي ومحمد مبارك، **البحث العلمي أسسه وطريقة كتابته**، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، ب ط، 1992.

109. محمد العربي عقون، **الاقتصاد والمجتمع في الشمال الإفريقي القديم**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

110. محمد الهادي حارش، **مملكة نوميديا دراسة حضارية**، دار هومة، الجزائر، 2013.

111. محمد عابد الجابري: **مسألة الهوية، العروبة والإسلام والغرب** ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، 1995.

112. محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 1، 1990.

113. محمد عبد المعبود موسى، **علم الاجتماع عند تالكوت بارسونز بيك نظريتي الفعل والنسق الاجتماعي**، الطبعة الأولى، دار القصيم، المملكة العربية السعودية، 2001.

114. محمد ناجي عبد الرب عطية: **البناء المؤسسي في المنظمات الخيرية**، الإسكندرية، دار الإيمان، 2006.

115. محمود محمد الناكوغ ،**عن أزمة النخبة في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، 1989.

116. المدني توفيق،**المجتمع المدني والدولة السياسية**، الدولة السياسية في الوطن العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1997.

117. المشاقبة أمين، **في التربية الوطنية – النظام السياسي الأردني والمسيرة الديمقراطية** ، دار الحامد، عمان، الأردن، ط8، 2006..

118. علي خليفة الكواري، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الأولى، كانون الأول 2001.

119. عامر مصباح، **علم اجتماع الرواد والنظريات**،شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،2010 .

120. مولود سعادة، **النخبة والمجتمع**، تجدد الرهانات الباحث الاجتماعي العدد 95، جامعة باتنة، 2010.

121. نجلاء عبد الحميد راتب، **الانتماء الاجتماعي للشباب المصري**، دراسة سوسيولوجية في حقبة الانفتاح، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، 1999.

122. نمر، فريحة ، **التجربة اللبنانية في تدريس مفهوم المواطنة**، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل المواطنة في المنهج المدرسي مسقط، وزارة التربية والتعليم، مارس 2014.

123. هشام عبد الله ،**بناء مجتمع من المواطنين، المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين**، الطبعة العربية، دار الأهلية، عمان، الأردن،2003.

124. ويلز، هـ. ج ، **موجز تاريخ العالم**، ترجمة: عبد العزيز توفيق جاويد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2001.

125. ياسر العرباوي، **مقال تحديات تواجه الهوية الوطنية في الجزائر**، موقع فرانس براس، 7 أوت 2017.

126. اليكس، ميكشيللي، **الهوية**، ترجمة، علي وطفة ، دار الوسيم للخدمات الطباعية، دمشق، 1993.

- **المجلات :**

1. أمين الزاوي، "**التخوين والتخويف والتهديد سلاح الثقافة المتطرفة**،مقال في جريدة الشروق ،12-08-2009و العدد 8212.

2. سكران محمد ، **التربية وتنمية ثقافة المواطنة**، مجلة رابطة التربية الحديثة، السنة الثالثة، العدد الثامن، سبتمبر 2010.

3. السيد، عبد الفتاح جودة، وإسماعيل، طلعت حسينى، **دور الجامعة في توعية الطلاب بمبادئ المواطنة كمدخل تحتمه التحديات العالمية المعاصرة**، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، كلية التربية جامعة الزقازيق، العدد 66، الجزء الثاني، يناير، 2010.

4. صالح زياني، "تشكل المجتمع المدني وأفاق الحركة الجمعوية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ديسمبر 2007.

5. عبد الحسين شعبان: **المواطنة العضوية**، الحق والمشاركة والهوية مجلة الغدير/ لعدد 43 صيف 2008.

6. عبد الله كبار، 2013، **النخبة الجامعية والمجتمع المدني في الجزائر – قراءة سوسيولوجية في جدلية الواقع والممارسة**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد11، جامعة ورقلة.

7. عبد النبي أحمد عبد النبي 2011، **فاعلية برنامج للتدخل المهني من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في تنمية وعي الشباب بثقافة السلام الاجتماعي**، مجلة الدراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد 30، الجزء 4.

8. عبد لله كبار، 2013، النخبة الجامعية والمجتمع المدني في الجزائر، قراءة سوسيولوجية في جدلية الواقع والممارسة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، جامعة ورقلة

9. عدنان السيد حسين، تطور مفهوم المواطنة مجلة الغدير/ العدد 43 صيف 2008.

10.علي أسعد وطفة، نسق الانتماء الاجتماعي وأولويته في المجتمع الكويتي المعاصر: مقاربة سوسيولوجية في جدل الانتماءات الاجتماعية واتجاهاتها، مجلة دراسات الخليج، والجزيرة العربية، مجلس النشر العلمي في الكويت، العدد 108، السنة 29، 2003.

11.علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة القومية، مجلة المستقبل العربي، عدد 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

12.عمر مرزوقي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر، إشكالية الدور، مجلة المستقبل العربي العدد 432، فيفري 2015.

13.العمل التطوعي وقيم المواطن في لدب الشباب السعودي، د، امنة بنت أحمد الزير، مشاكل بنت فهد المقبل.

14.فاطمة محمد رفيدة، العمل التطوعي ودوره في تنمية المجتمع، رؤية واقعية لدور الجمعيات الأهلية في مدينة مصراته، مجلة كلية الآداب, جامعة مصراته، العدد السادس.

15.فاطمة مشعل، مقومات المجتمع الجزائري، الموقع الالكتروني: موضوع سبتمبر 2016

16.الكواري علي، **المواطنة والديمقراطية في الوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

17.كوليت أسمال: مظاهر خصوصية النخب السياسية، المجلة المغاربية في علم الاجتماع، السادس العدد 9، 10، 89.
18.نافع، عبد المنعم عبد المنعم (2005) وعى طلاب التعليم الأساسي بمبادئ المواطنة، دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية جامعة الزقازيق، العدد 50، مايو 2005، ص 281.
19.يومية الخبر، السنة19، العدد 5588، 27 مارس 2009.

- **القوانين والمواد والوزارة والمديريات**

-المصدر: مديرية المصالح الفلاحية DSA.

-وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، برقية عاجلة في خاص للسادة الولاة 48 ولاية الوادي، رقم النص 004088/ 2007.

- نص دستور جمهورية العراق، جريدة الوقائع العراقية، رقم العدد: 4012، تاريخ العدد: 2005- 12- 28.

-مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية والتهيئة العمرانية ،2020. www. Wilaya- eloved. Dz

- موقع وزارة الداخلية interieur. Gov. Dz الجزيدة الرسمية الجزائرية 2019.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 79-71 المتعلق بالجمعيات، المؤرخ في ديسمبر 1971.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعيبة، دستور 1963، المادة 19.

- الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ضمن الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان، نيويورك، د. ط، 1981.

- **المراجع باللغة الأجنبية :**

1. Jurgen Habermas ,**Droit et démocratie**, Entre faits et normes, Paris, Gallimard, 1977.

2. La societe civile en amerique latine, et au caraibes, rapport prepare par l'instuto de relationnes europeo-p25. Latinoamericans (IRELA) à l'intention du comite économique et sociale eurpeen (ces) introduction
3. http: // www. Arabnewal com / php? Rd
4. 1956, London Oxford University Press, Power Elite, C .W.Mills
5. Akoun André et autres. Le Robe, seuil, dictionnaire de sociologie, France, Editions les presses de Mama, Octobre 1999.
6. Alger. 5juillet 1830 Convention entre le général en chef de 1 armée française et son altesse le dey d
7. Camps g. recherches sur les relations du capsien supérieur, in bulletin de la société d histoires naturelle de l' Afrique du nord. T. 46, 1955..
8. Chaker Salem, langue et littérature berbére, "Clio voyages cultures, 01 .
9. Chaker, "langue et littérature", 03
10. Clement M. Henry, "Review of: Managing Instability in Algeria Elites and Political Change since 1995, by Isabelle Werenfej,nls", Middle East Journal, Vol, 62, Issue I, Winter 2008.
11. Clement M. Henry, "Review of: Managing Instability in Algeria Elites and Political Change since 1995, by Isabelle Werenfej,nls", Middle East Journal, Vol, 62, 2008
12. Damon mayaffer, "dire son identité politique" (pagination de 1 édition papier, 2005).
13. Dominique chnapper: "qu'est ce que la citoyenneté?". Ed Gallimard 2000.
14. Dourari Abderrazak, "politique linguistique en Algérie entre le monolinguisme d état etle pluringuisme de la société", 2011: 03.
15. Dourari Abderrazak, "politique linguistique en Algérie entre le monolinguisme d état etle pluringuisme de la société", 2011: 05 .
16. Dourari Abderrazak, "politique linguistique en Algérie entre le monolinguisme d état etle pluringuisme de la société", 2011: 06.
17. Erik Erijkson, autobiographic notes of identity crises, viol 99. No 4 (united states of america: the mitt press, 1970).

18.Flatters p, "1 Afrique septentrionale ancienne," in revue africaine n21, 1877.

19.George Marcais: la berbérie musulmane et orient au moyen âge.

20.Hegel: Princpes de lalhilossplire de Droit

21.Jean- Luc gurtner, "la construction de 1 identité et de la personnalité, "cour, université de fribourg Suisse.

22.Kemel Boucheme, Le FLNa t'il Jamais en le pouvoir 1969- 1992 (Alger, El-Mearife editions 1997.

23.Lahouari Addi. L' impasse de Populisme, L' Algérie Collectinte politique et etat de constmction (Alger: Entreprise nationale de lirne 1990.

24.Lesterm solamon and helmutk Anheier social origins of civil Society explaining the nonprofit sector cross Nationally Voluntats Internati onal goumal of voluntary and nonprofit Organizat volume9 Lssue 3/1998.

25.Liste des 225 livres, www. Algerie- ancienne. Com.

26.Longstaff,S.A(1998). Democrativ Education and the Curriculum Safety-net: a tantalising illusion?,Journal of Philosophy of Education, Vol. 23, No. 1.

27.Mohammed Arkoun, humanisme et islam,(Alger: éditions barzakh, 2007).

28.Mohammed checkoun, représentation chez léducateur spéciales de la déficience mentale en Algérie (thése de doctorat, université paris 5, 2003).

29.Mosca and the Theory of Elitism. Oxford: Basil Blackwell "Ettore" Look: Albertoni (1987).

30.Mouhamed Sahli, décoloniser 1 histoire, préface de Mostefa lacheraf (Alger: enap, 1986), p 168.

31.New York : Basic Books, Elites and Society, T.B Bottomo -

32.Nourddine Benferhat: "démocratic questions et réponses". Ed marinoor. Revue nº09. 1997.

33.Ov. Cite ""Gaetano Mosca et la théorie de la classe politique Puppo Alberto. 1964

34.Philip Schlesinger, "l' identité national de l' incantation a analyse" (université de Stirling RoyaumeUni).

35.Political Parties: A sociological Study of the oligarchical tendencies Robert Michels- Kitchene Batoche Books Translated by Eden and Cedar Paul of modern democracy. 2001, Ontario Canada.

36.Robert MICHEMS. Les partis politiques. Ibid.

37.The Mind and Soviety (4 vol. London Vilfredo Pareto-, Jonathan Cape 1993.

38.The Ruling Class (Elementi di Scienza Politica). Translated by Hannah Gaetano Mosca D. Kahn. (New York: McGraw- Hill Book Company. 1939.

39.Tterfiir deutshe und internationele pohitk 6/2009.

- المواقع الالكترونية :

http: //WWWW. Amin. Org/ views/ a3mi-bishara/ 2002/ dec 18. Html. :

http: // www. Annabaa. Org/nbanews/ 62/503. Htm.

http: //WWWW. Amin. Org/ views/ a3mi-bishara/ 2002/ dec 18. Html.

http:// socio- kech. Blogspot. Com/ 2012/ 05/ blog- post- 5196. Html Jean- Louis Bergez, "Elites ou elite?", CAPES de SES, 2005- 2006.

. 2019/12/25http: //www. Arabnewal. Com/ php?rd Ai&alo= 3125

أمين الزاوي، "**التخوين والتخويف، سلاح الثقافة المتطرفة**, www.echouroukonlin 2009/08/12.com

- **المذكرات والاطروحات:**

1- جمال بصيري، واقع تنظيمات المجتمع المدني ومدى مساهمتها في مسار التحول الديمقراطي –دراسة ميدانية للتنظيمات الطلابية، مذكرة ماجستير في العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2006- 2007. –

2- –بياضي محي الدين، **المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودورها في التنمية السياسية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، 2012.

3- درغال نعيم، **تمثلات المواطنة لدى الشباب الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة لمين دباغين سيطف2، كلية العوم الإنسانية، اشراف د. نويصر بلقاسم 2016، 2017.

4- رحالي محمد، **النخبة السياسية المحلية ومسألة التنمية**، دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لولاية سيدي بلعباس، جامعة وهران 2012، 2013.

5- زبيري عبد الله، **النخبة السياسية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير مقدمة بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي 2003.

6- محمد بن حينيتان، **النخب السعودية، دراسة في التحولات والإخفاقات**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه (48) بيروت.

7- وفاء سعد الشربيني، **تكوين النخبة السياسية الحاكمة في مصر** (1970- 1986)، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1996.

- **القواميس والموسوعات:**

1- ذبيان، سامي وآخرون (1990) قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لندن: رياض الريس للكتب والنشر.

2- غيث محمد عاطف: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة، الجامعة الإسكندرية، 2006

3- الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ص 1732، ابن منظور، لسان العرب، ج 15.

4- الفيروز آبادي: قاموس المحيط، ص 1727، ابن منظور، لسان العرب، ج15.

5- محمد غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995

6- مدكورة، إبراهيم وآخرون (1975) معجم العلوم الاجتماعية، اشرف على إخراجه مجمع اللغة العربية بالاشتراك مع مركز تبادل القيم الثقافية ومنظمة اليونسكو، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

7- الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، 1996

8- بيلي، فرانك (2004) معجم باكويل للعلوم السياسية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ص 265.

- **الوثائق الرسمية الادارية:**

- الأحكام الخاصة بانتخاب المجلس الشعبي الولائي، وكالة الأبناء الجزائرية aps. Dz

- برقية إرسال والي اولاية الوادي، مديرية التنظيم والشؤون العامة، رقم النص 324 م ت ش ع/ 2007، 06 ديسمبر 2017 إلى وزارة الداخلية.

- تطور عدد السكان المقيمين من الأسر العادية والجماعية حسب البلديات مديرية البرمجة والمتابعة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي DPSB.

- الجريدة الرسمية قانون الجماعات الاقليمية، قانون البلديات، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، من 125 إلى 168.

- **الندوات:**

1- الحسين بن طلال، **ندوة منتدى الفكر العربي حول المواطنة** ،الرباط ،21- 22 أبريل 2008

2- حميد عبد القادر، **المثقف الجزائري يعيش الاحباط واليأس**، ندوة الخبر في 9/ 10/ 2013.

الملاحق

الملحق رقم 01

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي تبسة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

استمارة خاصة ب :

النخبة السياسية وقيم المواطنة في الجزائر

-دراسة ميدانية في ولاية الوادي-

أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي

إن هذه الاستمارة تهدف إلى دراسة النخبة السياسية وقيم المواطنة في الجزائر، وبما انك معني بهذا الأمر نرجو منك أن تجيبنا على الأسئلة المطروحة بكل وضوح وذلك بوضع العلامة X في الخانة المناسبة، ونؤكد لك إن إجابتك على هذه الأسئلة سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي ولك منا فائق الاحترام على تعاونك ومشاركتك.

البيانات الشخصية:

1.الجنس: رجل ☐ إمرأة ☐

2.العمر: .....

3.الإنتماء الحزبي :

4.المنصب السياسي الحالي:

مجلس الأمة ☐ المجلس الشعبي الوطني ☐

المجلس الشعبي الولائي ☐ المجلس الشعبي البلدي ☐

المحور الأول: النخبة السياسية وقيم الانتماء والولاء الوطني

5. هل للنخبة السياسية تفاعل مع المجتمع المحلي؟

دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

6. هل للنخبة السياسية تأثير على المجتمع المدني؟

دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

7. هل النخبة السياسية لها دور في تعزيز الانتماء الوطني؟

دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

8. هل النخبة السياسية هو صوت المجتمع فعلا؟

دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

9. هل أنت راض على دور النخب السياسية في تعزيز الانتماء المجتمعي؟

دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

10. هل للنخبة السياسية دور في الحياة المجتمعية؟

دائما ☐ ابدا ☐ أحيانا ☐

11. هل تعزيز قيمة الولاء الوطني من مهام النخبة السياسية؟

دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

12. هل يؤثر الالتزام الحزبي للنخبة السياسية على فاعليتها في الولاء للوطن بشكل ايجابي؟

دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

13. هل يؤثر الموقف السياسي للنخبة السياسية من السلطة على قيمة الولاء للوطن؟

دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

14. هل ساهمت النخبة السياسية في إرساء السلم الاجتماعي؟

دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

15. هل أنت راض على دور النخبة السياسية في تعزيز قيم الولاء الوطني؟

دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

16. هل استطاعت النخبة السياسية الحفاظ على قيم الولاء الوطني؟

دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

17. هل للنخبة السياسية دور في تعزيز قيمة الولاء للوطن من خلال الفعل السياسي؟

.....

.....

.....

.....

المحور الثاني: النخبة السياسية والمسؤولية الاجتماعية:

18. هل للنخبة السياسية دور في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية؟

دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

19. هل استطاعت النخبة السياسية التحسيس بالحقوق والواجبات للمواطن؟

دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

20. المسؤولية الاجتماعية هي من صميم أعمال النخبة السياسية؟

دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

21. هل كان للنخبة السياسية دور في التغيرات الاجتماعية الراهنة؟

دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

22. هل كان للنخب السياسية دور فاعل في العمل الجمعوي؟

دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

23. هل المشاركة السياسية للنخبة عزز من قيم المسؤولية الاجتماعية؟

دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

24. هل كان للنخبة السياسية دورا في معايشة المواطن في حياته الاجتماعية؟

دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

25. هل أنت راض على مساهمة النخبة السياسية في التعزيز بالمسؤولية الاجتماعية؟

دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

26. ما هو دور النخبة السياسية في تعزيز قيمة المسؤولية الاجتماعية والعوائق التي تواجه هذا الدور؟

.....

.....

.....

.....

المحور الثالث: النخبة السياسية وعناصر الهوية الوطنية:

27. هل انساقت النخبة السياسية وراء نزاعات المشترك للهوية الوطنية (الإسلام، العروبة، الأمازيغية)؟

دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

28. هل راعت النخبة السياسية مقومات الهوية الوطنية في عملها السياسي؟

دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

29. هل رسخت النخبة السياسية مقومات الهوية الامازيغية الوطنية؟

دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

30. هل حافظت النخبة السياسية على مقومات الهوية الإسلامية؟

دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

31. هل حافظت النخبة السياسية على مقومات الهوية العربية؟

دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

32. هل أنت راض على دور النخبة السياسية في إرساء قيم الهوية الوطنية؟

دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

33. هل استعملت النخبة السياسية قيم الهوية الوطنية في مشروعها السياسي؟

دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

34. هل كان للنخبة السياسية دور في تعزيز قيم الهوية الوطنية؟ وما هي التحديات التي واجهتها في سبيل تحقيق ذلك؟

.....

.....

.....

.....

الملحق رقم 02 يمثل استمارة مقابلة :

النخبة السياسية وقيم المواطنة في الجزائر

-دراسة ميدانية في ولاية الوادي-

الهدف من الدراسة : معرفة دور النخبة السياسية المتمثلة في المنتخبين عبر المجالس البلدية والمجلس الولائي وأعضاء المجلس الوطني وأعضاء مجلس الأمة

دليل المقابلة (مع أعضاء المجالس المنتخبة) رقم المقابلة

.....

تاريخ المقابلة

.....

مكان المقابلة

.....

المعطيات العامة حول المبحوث :

السن .....

الجنس .....

الإنتماء الحزبي.....

المنصب السياسي الحالي.....

الانتماء العضوي

مجلس الأمة ☐ المجلس الشعبي الوطني ☐

المجلس الشعبي الولائي ☐ المجلس الشعبي البلدي ☐

1.هل تساهم النخبة السياسية في ترسيخ قيم الانتماء والولاء الوطني ؟

.....

.....

.....

.....

2.هل للنخبة السياسية تأثير على المجتمع المدني؟

.....

.....

.....

.....

3.هل للنخبة السياسية دور في الحياة المجتمعية؟

.....

.....

.....

.....

4.هل للنخبة السياسية في الجزائر دور في تحسيس بالمسؤولية الاجتماعية ؟

.....

.....

.....

.....

5.هل استطاعت النخبة السياسية التحسيس بالحقوق والواجبات للمواطن؟

.....

.....

.....

.....

6.المسؤولية الاجتماعية هي من صميم أعمال النخبة السياسية؟

.....

.....

.....

.....

7.هل كان للنخب السياسية دور فاعل في العمل الجمعوي؟

.....

.....

.....

.....

8.هل المشاركة السياسية للنخبة عزز من قيم المسؤولية الاجتماعية؟

.....

.....

.....

.....

9.هل انساقت النخبة السياسية وراء نزاعات المشترك للهوية الوطنية (الإسلام، العروبة، الأمازيغية)؟

.....

.....

.....

.....

10.هل راعت النخبة السياسية مقومات الهوية الوطنية في عملها السياسي؟

.....

.....

.....

.....

11.هل رسخت النخبة السياسية مقومات الهوية الامازيغية الوطنية؟

.....

.....

.....

.....

12.هل حافظت النخبة السياسية على مقومات الهوية الإسلامية؟

.....

.....

.....

.....

13.هل حافظت النخبة السياسية على مقومات الهوية العربية؟

.....

.....

.....

.....

14.هل استعملت النخبة السياسية قيم الهوية الوطنية في مشروعها السياسيظ؟

.....

.....

.....

.....

الملحق رقم (03)

المجـــالس الشعبيـــــة البلديـــة لولايـــــــة الوادي

بلـــــــــــــــــــــــــــــــدي

Ministére de l'Intérieur, des Collectivités Locales et de l'Amenagement du Territoire

Wilaya: EL OUED **Date Edition: 28/ 11/ 2017**

Heure Edition: 10:24:45

Elections du 23 Novembre 2017 (APC)

Synthése des Résultats- Résultats Préliminaires

Inscrits:	**352 038**
Votants:	**213 340**
Bulletins Nuls:	**8 852**
Exprimes:	**204 488**

Listes	Voix Obtenues	Siéges Obtenues	Taux
101 FRONT DE LIBERATION NATIONALE	**78 105**	**181**	**36.79%**
163 RASSEMBLEMENT NATIONAL DEMOCRATIQUE	**44 380**	**115**	**23.37%**
142 HARRAKET MOUDJTEMA ESSILM	**35 678**	**84**	**17.07%**
170 FRONT EL MOUSTAKBAL	**21 487**	**57**	**11.59%**
201 ALLIANCE EL FETH	**8 730**	**22**	**4.47%**
175 MOUVEMENT POPULAIRE AL GERIEN	**6 495**	**16**	**3.25%**
126 MOUVEMENT DE L'ENTENTE NATIONALE	**6 154**	**11**	

				2.24%
202	**ALLIANCE TAJ**	**1 846**	**3**	**0.61%**
109	**FRONT DES FORCES SOCIALISTES**		**561**	**2**
				0.41%
107	**PARTI DU RENOUVEAU ALGERIEN**		**444**	**1**
				0.20%
120	**PARTI DES TRAVAILLEURS**		**432**	**0**
				0.00%
164	**MOUVEMENT NATIONAL D'ESPERANCE**		**176**	**0**
				0.00%

TOTAL: 204 488 492

ولائي

Ministére de l'Intérieur, des Collectivités Locales et de l'Amenagement du Territoire

Wilaya: EL OUED **Date Edition: 28/ 11/ 2017**

Heure Edition: 09:19:57

Elections du 23 Novembre 2017 (APW)

Synthése des Résultats(P. V de Wilayas)

FAX: 39 EL OUED

Communes Dépouillées: 30 sur 30

Inscrits: 352 038

Votants: 213 340 Taux: 53.33%

Taux: Exprimes: 174 575 92.99%

:Contestés

Bulletins Nuls: 13 164

Abstention: 164 299 Taux: 46.67%

Listes	**Voix**	**Taux**	**Siéges**

101 PARTI DU FRONT DE LIBERATION NATIONALE	**61 943**	**35.48%**	**15**
126 MOUVEMENT DE L'ENTENTE NATIONALE	**10 415**	**5.97 %**	
142 HARAKET MOUDJTAMAA ES-SILM	**33 723**	**19.32 %**	**8**
163 RASSEMBLEMENT NATIONAL DEMOCRATIQUE		**16.82%**	**29 366 7**
170 FRONT EL MOUSTAKBAL	**18 667**	**10.69%**	**5**
201 ALLIANCE EL FETH	**13 949**	**7.99 %**	**4**
202 ALLIANCE TAJ	**6 512**	**3.73 %**	

Ministére de l'Intérieur, des Collectivités Locales et de l'Amenagement du Territoire

Wilaya: EL OUED **Date Edition: 28/ 11/ 2017**
Heure Edition: 10:12:26

Elections du 23 Novembre 2017 (APW)

Feuille de calcul et Répartition des Siéges

Wilaya: EL OUED
Nombre de siéges: 39 Proportion de Femmes: 30.00%
Exprimés:174575
Total des voix des Listes rejetées (-7 %): 16927

Listes ayant obtenu moins de 7% des voix

	Voix	**Taux**	**Listes**
126 MOUVEMENT DE L'ENTENTE NATIONALE		**5.97 %**	**10 415**
202 ALLIANCE TAJ	**6 512**	**3.73 %**	

Listes ayant obtenu de 7% des voix et plus

Listes	Voix	Siéges	Reste	Siége	Total	Nombre
		Femmes	Siéges	Reste	Voix	Quotient	Obtenues
101 PARTI DU FRONT DE LIBERATION NATIONALE	61	1313	00	15	943	04	15
142 HARAKET MOUDJTAMAA ES-SILM	33	723	08	1387	00	08	02
163 RASSEMBLEMENT NATIONAL DEMOCRATIQUE	29	366	07	1072	07	00	02
170 FRONT EL MOUSTAKBAL	18	667	04	2499	01	05	01
201 ALLIANCE EL FETH	13	949	03	1823	01	01	04

الملحق قم (04)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية الوادي

مديرية التنظيم والشؤون العامة

قائمة أعضاء الشعبي الوطني المنتهية عهدتهم 2012/ 2017

الرقم	الاسم واللقب	تاريخ ومكان الميلاد	الانتماء السياسي	المهنة
01	بنين يحي	1971/12/02 بواد العلنده	تكتل الجزائر الخضراء	مهندس في الري
02	عبد الرحمان بن فرحات	1962/09/07 بسيدي عمران	تكتل الجزائر الخضراء	أستاذ تعليم ثانوي
03	محمد الأخضر سعيدي	خلال: 1955 بحاسي خليفة	تكتل الجزائر الخضراء	رئيس بلدية ح خ
04	فاطمة الزهرة حمايتي	1978/09/28 بالوادي	تكتل الجزائر الخضراء	أستاذ تعليم متوسط
05	داسي موساوي	1966/04/04 بسيدي عون	تكتل الجزائر الخضراء	مستشار تربوي
06	حفصه خالدي	1970/08/17 بأم الطيور	تكتل الجزائر الخضراء	معلمة
07	سعداني احمد	خلال: 1961 بالرباح	حزب جبهة التحرير الوطني	مدير مؤسسة
08	سالمي نورة	1986/01/20 بالوادي	حزب جبهة التحرير الوطني	معلمة

قائمة أعضاء المجلس الشعبي الوطني للعهدة الحالية: 2022/2017

الرقم	الاسم واللقب	تاريخ ومكان الميلاد	الانتماء السياسي	المهنة
01	بالهادف بن سالم	1955/07/25 بالوادي	حزب جبهة التحرير الوطني	إمام وأستاذ محاضر
02	بالبار أحمد	1964/09/28 بالمغير	حزب جبهة التحرير الوطني	متقاعد
03	قويدري الهادي	1969/01/01 بالوادي	حزب جبهة التحرير الوطني	موظف بالبريد

04	فتح الله عثمان	1970/02/10 بالوادي	حزب جبهة التحرير الوطني	محاسب معتمد
05	عزيزة بن عون	1957/02/24 بالوادي	حزب جبهة التحرير الوطني	موظفة بالبريد
06	بنين يحي	1971/12/02 بواد العلنده	تحالف حركة مجتمع السلم	مهندس في الري
07	قاشي صليحة	1971/07/05 بالمغير	تحالف حركة مجتمع السلم	أستاذ تعليم ثانوي
08	عون فتحي	1986/01/23 بالرقيبة	تحالف تكتل الفتح	معلم
	19702/.../...	20900		10:30

الملحق رقم (05)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

برقية عاجلة

المرسل: وزارة الدّاخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

. المديرية العامة للحريات العامة والشّؤون القانونية.

. مديرية العمليات الانتخابية والمنتخبين. **29 NOV 2017**

المرسل إليهم: إلى السيدات والسادة الولاة (48).

رقم النّص: 2017/ 004088 7216

النّص:على إثر تنظيم انتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية التي جزت يوم الخميس 23 نوفمبر 2017 قف وإضافة إلى برقيتي رقم 3957 المؤرخة في 26 نوفمبر 2017 قف والمتعلقة بكيفيات تنصيب المجالس الشعبية المنتخبة قف وعملا بأحكام المادة 170 من القانون العضوي رقم 16- 10 المؤرخ في 25 غشت 2016 والمتعلق بنظام الانتخابات التي تنص على: "**بالنسبة لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية، لكل ناخب الحق في الاعتراض على صحة عمليات التصويت بإيداع احتجاجه في المكتب الذي صوّت به. تبت اللجنة الانتخابية الولائية في الاحتجاجات المقدمة لها وتصدر قراراتها في أجل أقصاه خمسة (5) أيام، ابتداء من تاريخ إخطارها بالاحتجاج وتبلغ قراراتها فورا. تكون قرارات اللجنة قابلة للطعن في أجل ثلاثة (3) أيام، ابتداء من تاريخ تبليغها، أمام المحكمة الإدارية المختصة إقليميا التي تبت فيها في أجل أقصاه خمسة (5) أيام. الحكم الصادر عن المحكمة الإدارية غير قابل لأي شكل من أشكال الطعن**" قف وعليه وحتى تتمكن مصالحي من معرفة ومتابعة عملية الاغتراضات والطعون على مستوى ولايتكم قف **يشرفني أن أطلب منكم موافاتي يوم الأحد 10 ديسمبر 2017 كآخر أجل قبل الساعة الرابعة زوالا (16 سا) قف بواسطة أحد أرقام الفاكس 021/31.31.73 قف 73.58.31/ 021 قف بالوضعية المفصلة**

بخصوص الاعتراضات والطعون المقدمة في نتائج انتخابات يوم 23 نوفمبر 2017 قف حسب النموذجين الآتيين قفً:

بالنسبة للمجلس الشعبي الولائي:

القائمة التي قدمت الطعن أمام المحكمة الإدارية

نتيجة الحكم الصادر على المحكمة الإدارية

أثر الحكم على النتيجة الصادرة عن اللجنة الانتخابية الولائية

التوزيع الجديد للمقاعد المطلوب شغلها

بالنسبة للمجالس الشعبية البلدية:

البلدية المعنية بالطعن

القائمة التي قدمت الطعن بالمحكمة الإدارية

نتيجة الحكم الصادر علن المحكمة الإدارية

أثر الحكم على النتيجة الصادرة عن اللجنة الانتخابية الولائية

التوزيع الجديد للمقاعد المطلوب شغلها

قف هام مشار إليه قف إمضاء الأمين العام لوزارة الدّاخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية قف صلاح الدين دحمون قف وانتهى.

الأمين العام

صلاح الدين دحمون

الملحق رقم (06)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

برقية إرسال

المرسل والي ولاية الوادي – مديرية التنظيم والشؤون العامة –

المرسل إليه: السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والهيئة العمرانية

. المديرية العامة للحريات العامة والشؤون القانونية

. مديرية العمليات الانتخابية والمنتخبين

رقم النص: 324/ م. ش. ع/ 2017 المؤرخ 06 ديسمبر 2017

المرجع: البرقية رقم 4088 المؤرخة في 29 نوفمبر 2017

الصادرة عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

ردا على برقيتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه قف المتضمنة موافاتكم بالوضعية المفصلة بخصوص الاعتراضات والطعون المقدمة في نتائج انتخابات يوم 23 نوفمبر 2017 **قف** يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات المطلوبة **قف** وفق الجدولين الآتيين قف.

بالنسبة للمجلس الشعبي الولائي:

القائمة التي قدمت الطعن أمام المحكمة الإدارية	نتيجة الحكم الصادر عن المحكمة الإدارية	أثر الحكم على النتيجة الصادرة عن اللجنة الانتخابية الولائية	التوزيع الجديد للمقاعد المطلوب شغلها
حزب جبهة التحرير الوطني (بيات رشيد)	أمر استعجالي تحت رقم 1390 بتاريخ 2017/11/29 يقضي بعدم	لا شيء	لم يحدث أي تغيير

قبول الطعن شكلا لعدم
صحة الإجراءات

بالنسبة للمجالس الشعبية البلدية:

البلدية المعنية بالطعن	القائمة التي قدمت الطعن أمام المحكمة الإدارية	نتيجة الحكم الصادر عن المحكمة الإدارية	أثر الحكم على النتيجة الصادرة عن اللجنة الانتخابية الولائية	التوزيع الجديد للمقاعد المطلوب شغلها
	الحركة الشعبية الجزائرية	أمر استعجالي تحت رقم 1371 بتاريخ 2017/11/26 يقضي بعدم قبول الدعوى شكلا لعدم صحة الإجراءات	لا شيء	لم يحدث أي تغيير
	الحركة الشعبية الجزائرية	أمر استعجالي تحت رقم 1407 بتاريخ 2017/11/29 يقضي بعدم قبول الدعوى شكلا لعدم صحة الإجراءات	لا شيء	لم يحدث أي تغيير
	الحركة الوطنية للأمل	أمر استعجالي تحت رقم 1377 بتاريخ 2017/11/29 يقضي بعدم قبول الدعوى شكلا لعدم صحة الإجراءات	لا شيء	لم يحدث أي تغيير
بلدية قمار	حركة الوفاق الوطني	أمر استعجالي تحت رقم 1378 بتاريخ 2017/11/29 يقضي بعدم قبول الطعن شكلا لعدم صحة الإجراءات	لا شيء	لم يحدث أي تغيير
	التجمع الوطني الديمقراطي	أمر استعجالي تحت رقم 1391 بتاريخ 2017/11/29 يقضي بعدم قبول الطعن شكلا لعدم صحة الإجراءات	لا شيء	لم يحدث أي تغيير
بلدية الوادي	حركة مجتمع السلم	أمر استعجالي تحت رقم 1389 بتاريخ 2017/11/29 يقضي بعدم قبول الطعن شكلا لعدم صحة الإجراءات	لا شيء	لم يحدث أي تغيير

بلدية الوادي	التجمع الوطني الديمقراطي	أمر استعجالي تحت رقم 1413 بتاريخ 2017/21/03 يقضي بالإشهاد للطاعن بتنازله عن الطعن المرفوع من طرفه	لا شيء	لم يحدث أي تغيير
بلدية البياضة	التجمع الوطني الديمقراطي	أمر استعجالي تحت رقم 1401 بتاريخ 2017/11/29 يقضي بعدم قبول الطعن شكلا لعدم صحة الإجراءات	لا شيء	لم يحدث أي تغيير
	جبهة التحرير الوطني	أمر استعجالي تحت رقم 1399 بتاريخ 2017/11/29 يقضي بعدم قبول الطعن شكلا لعدم صحة الإجراءات	لا شيء	لم يحدث أي تغيير
	تحالف تكتل الفتح	أمر استعجالي تحت رقم 1375 بتاريخ 2017/11/29 يقضي بعدم قبول الطعن شكلا لعدم صحة الإجراءات	لا شيء	لم يحدث أي تغيير
بلدية المرارة	جبهة التحرير الوطني التجمع الوطني الديمقراطي تحالف تكتل الفتح	أمر استعجالي تحت رقم 1382 بتاريخ 2017/11/29 يقضي بعدم قبول الطعن شكلا لعدم صحة الإجراءات	لا شيء	لم يحدث أي تغيير
بلدية الدبيلة	تحالف تكتل الفتح	أمر استعجالي تحت رقم 1386 بتاريخ 2017/11/29 يقضي بعدم قبول الطعن شكلا لعدم صحة الإجراءات	لا شيء	لم يحدث أي تغيير
	حركة مجتمع السلم	أمر استعجالي تحت رقم 1388 بتاريخ 2017/11/29 يقضي بعدم قبول الطعن شكلا لعدم صحة الإجراءات	لا شيء	لم يحدث أي تغيير
بلدية ورماس	جبهة التحرير الوطني	أمر استعجالي تحت رقم 1376 بتاريخ 2017/11/29 يقضي بعدم قبول		

		الطعن شكلا لعدم صحة الإجراءات	لا شيء	لم يحدث أي تغيير
بلدية الطالب العربي	جبهة التحرير الوطني	أمر استعجالي تحت رقم 1383 بتاريخ 2017/11/29 يقضي بعدم قبول الطعن شكلا لعدم صحة الإجراءات	لا شيء	لم يحدث أي تغيير
بلدية حساني عبد الكريم	الحركة الشعبية الجزائرية	أمر استعجالي تحت رقم 1372 بتاريخ 2017/11/27 يقضي بعدم قبول الدعوى شكلا لعدم صحة الإجراءات	لا شيء	لم يحدث أي تغيير

جدول يبين : يمثل اجابات مجتمع الدراسة عن تساؤلات فرضية الأولى النخبة السياسية في الجزائر وقيم والانتماء والولاء الوطني:

النخبة السياسية الانتماء والولاء الوطني	الاستجابات	ت	النسبة %
1. هل للنخبة السياسية تفاعل مع المجتمع المحلي؟	دائما	311	63.99
	أبدا	51	10.49
	أحيانا	124	25.51
2. هل للنخبة السياسية تأثير على المجتمع المدني؟	دائما	2.9	43.00
	أبدا	190	39.09
	أحيانا	87	17.90
3. هل النخبة السياسية لها دور في تعزيز الانتماء الوطني؟	دائما	397	81.68
	أبدا	10	2.05
	أحيانا	79	16.25
4. هل النخبة السياسية هي صوت المجتمع فعلا؟	دائما	315	64.81
	أبدا	97	19.95
	أحيانا	74	15.22
5. هل أنت راض على دور النخبة السياسية في تعزيز الانتماء المجتمعي؟	دائما	192	39.05
	أبدا	210	43.20
	أحيانا	84	17.28
6. هل للنخبة السياسية دور في الحياة المجتمعية؟	دائما	360	74.07
	أبدا	23	4.73
	أحيانا	103	21.19
1. هل تعزيز قيمة الولاء الوطني من مهام النخبة السياسية؟	دائما	411	84.56
	أبدا	30	6.17
	أحيانا	45	9.25
2. هل يؤثر الالتزام الحزبي للنخبة السياسية على فاعليتها في الولاء للوطن بشكل إيجابي؟	دائما	437	89.91
	أبدا	16	3.29
	أحيانا	33	6.79
3. هل يؤثر الموقف السياسي للنخبة	دائما	50	10.28

السياسية من السلطة على قيمة الولاء الوطني؟	أبدا	410	84.36
	أحيانا	26	5.34
4. هل ساهمت النخبة السياسية في إرساء السلم الاجتماعي؟	دائما	217	44.65
	أبدا	199	40.94
	أحيانا	70	14.40
5. هل أنت راض على دور النخبة السياسية في تعزيز قيم الولاء الوطني؟	دائما	186	38.27
	أبدا	209	43.00
	أحيانا	91	18.72
6. هل استطاعت النخبة السياسية الحفاظ على قيم الولاء الوطني ؟	دائما	428	88.06
	أبدا	13	2.67
	أحيانا	45	9.25

جدول يبين : اجبات مجتمع الدراسة عن اسئلة الفرضية الثاني دورالنخبة السياسية في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية:

النخبة السياسية والمسؤولية الإجتماعية	الاستجابات	التعداد	النسبة %
1. هل للنخبة السياسية دور في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية؟	دائما	263	54.11
	أبدا	105	21.60
	أحيانا	118	24.27
2. هل استطاعت النخبة السياسية التحسيس بالحقوق والواجبات للمواطن؟	دائما	128	26.33
	أبدا	47	09.67
	أحيانا	311	63.99
3. المسؤولية الاجتماعية هي من صميم أعمال النخبة السياسية؟	دائما	328	67.48
	أبدا	93	19.13
	أحيانا	65	13.37
4. هل كان للنخبة السياسية دور في التغيرات الاجتماعية الراهنة؟	دائما	107	22.01
	أبدا	274	56.37
	أحيانا	105	21.60
5. هل كان للنخب السياسية دور فاعل في العمل الجمعوي؟	دائما	247	50.82
	أبدا	83	17.07
	أحيانا	156	32.09
6. هل المشاركة السياسية للنخبة عزز من قيم المسؤولية الاجتماعية؟	دائما	312	64.19
	ابدا	46	09.46
	أحيانا	128	26.33
7. هل كان للنخبة السياسية دور في معايشة المواطن في حياته الاجتماعية؟	دائما	318	65.43
	أبدا	56	11.52
	أحيانا	112	23.04
8. هل أنت راضٍ على مساهمة النخبة السياسية في التعزيز بالمسؤولية الاجتماعية؟	دائما	168	34.56
	أبدا	271	55.76
	أحيانا	47	9.67

جدول يبين: اجابات مجتمع الدراسة على تساؤلات الفرضية الثالثة النخبة السياسية في الجزائر وعناصر الهوية الوطنية:

النخبة السياسية وعناصر الهوية الوطنية	الاستجابات	ت	النسبة %
1. هل انساقت النخبة السياسية وراء نزاعات المشترك للهوية الوطنية (الإسلام)، العروبة (الأمازيغية)؟	دائما	107	22.01
	أبدا	304	62.55
	أحيانا	75	15.43
2. هل راعت النخبة السياسية مقومات الهوية الوطنية في عملها السياسي؟	دائما	381	78.39
	أبدا	43	08.84
	أحيانا	62	12.75
3. رسخت النخبة السياسية مقومات الهوية الأمازيغية؟	دائما	421	86.62
	أبدا	08	01.64
	أحيانا	57	11.72
4. هل حافظت للنخبة السياسية على مقومات الهوية الإسلامية؟	دائما	450	92.59
	أبدا	07	01.44
	أحيانا	29	05.96
5. هل حافظت النخبة السياسية على مقومات الهوية العربية ؟	دائما	460	94.65
	أبدا	18	03.70
	أحيانا	08	01.64
6. هل انت راض على دور النخبة السياسية في إرساء قيم الهوية الوطنية؟	دائما	307	63.16
	أبدا	93	19.13
	أحيانا	86	17.69
7. هل استعملت للنخبة السياسية قيم الهوية الوطنية في مشروعها السياسي؟	دائما	352	72.42
	أبدا	56	11.52
	أحيانا	78	16.04